الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كليّة الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

التأويل الدلالي في الفكر اللغوي المغاربي
(دراسة تحليلية)

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في اللغة والأدب العربي
تخصص : الفكر النحوي واللسانيات

إعداد الطالب:
البشير عبابة

إشراف الأستاذ الدكتور:
أبو بكر حسيني

لجنة المناقشة

د.عبد القادر بقادر	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د.أبو بكر حسيني	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د. مليكة بن عطاء الله	جامعة ورقلة	مناقشا
د. سليم حمدان	جامعة الوادي	مناقشا
د. سليم سعداني	جامعة الوادي	مناقشا
د. مبروك بركات	مركز البحث–ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي : 2019 / 2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾

[البقرة: 286]

مقدمة

تعدّ دراسة المعنى من القضايا التي تتقاسمها مجموعة من العلوم اللغوية المختلفة كالنحو والصرف والبلاغة وغيرها من الدراسات القديمة، وكالنظريات اللسانية التي ظهرت في القرن الماضي باتّجاهاتها المتعدّدة حديثا ، حيث سعى أصحابها إلى دراسته وفق آليات جديدة بالشكل الصريح والمؤوّل ، وهذا الأخير هو ما يهمّ البحث أكثر؛ إذ تسْهم في الدلالات المؤولة عدّةُ آليات مختلفة تناولتها هذه العلوم قديمها وحديثها.

ومن الدراسات التأويلية الدلالية التي شملت مجالات الدراسات التراثية العربية المختلفة نجد خطابات التفسير؛ إذ تمّ اعتماد عدّة آليات تأويلية للوصول إلى المعاني المقصودة مسّت جوانب نحوية وبلاغية، كما اعتمد المفسّرون على اللغة والاشتقاق وأقوال العرب والقراءات وأسباب النزول وغيرها للحيلولة دون الوقوع في التأويلات الخاطئة، ولتحديد المعاني المقصودة في الآيات القرآنية المختلفة، كما وُجدت الكثير من الدراسات العربية المعاصرة التي جعلت من الظواهر اللغوية مادّة للبحث معتمدة في ذلك على النظريات اللسانية الحديثة، فطبّقت مفاهيمها على اللغة العربية، ولعلّ مفهوم التأويل الدلالي من المفاهيم التي مسّت مجالاته عدّة نظريات كالنظرية التوليدية والتحويلية التي قرنت التأويل الدلالي بالبنية العميقة أوّلا لتضيف لاحقا البنية السطحية أيضا، وكنظرية الأفعال اللغوية التي استخدم باحثوها مصطلح التأويل الدلالي للإشارة إلى المعاني غير المباشرة في الاستعمال اللغوي، وكنظرية النحو الوظيفي التي استفادت من سابقاتها، وحمل لواءها في الدراسات العربية أحمد المتوكّل الذي رأى أنّ التأويل الدلالي الكافي يجمع كلّا من دلالة الجملة والمقام للوصول إلى المعنى المقصود.

ورغبة في التعمّق أكثر في هذا الموضوع الذي لم ينل حظّه الكافي من الدراسة إذ تناولته القليل منها ، كالبحث الذي تناول استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة لهيثم سرحان، والذي أفادت بعض منطلقاته الجزء الأوّل من هذا البحث لاسيما ما تعلق بالمجاز ولمنح البحث دقّة في الوصف والتحليل والدراسة اخترت الدراسات المغاربية مجالا للبحث من خلال بعض كتب التفسير الحديثة وبعض الدراسات التي شملت الاتجاهات المذكورة

سابقا ، لذا وقع اختياري على موضوع (**التأويل الدلالي في الفكر اللغوي المغاربي- دراسة تحليلية-**) لقراءة ما جاء فيه ضمن هذا الإطار وتحليله.

وهنا تبرز **إشكالية رئيسية** تتمثّل في مدى توظيف التأويل الدلالي وإبراز دوره في الدرس اللغوي المغاربي بشقّيه التراثي والحديث ، وتنبثق عنها تساؤلات عديدة ، أهمّها:

-ما مفهوم التأويل الدلالي؟ وما هي آلياته؟

-وكيف وظّفت كتب التفسير المغاربية قضاياه ؟

-وعلام ارتكز التأويل الدلالي التوليدي في الدراسات المغاربية ؟

-وكيف تناولته النظريات التداولية عندهم؟

-وما أثر ذلك كلّه في البحث اللغوي المغاربي ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة اعتمدت خطّة موضّحة كما يلي :

-**مدخل:**عرضت فيه أهمّ المفاهيم الأساسية إضافة إلى تبيين الآليات التأويلية المختلفة.

- **الفصل الأوّل:** وتناولت فيه التأويل الدلالي في كتب التفسير المغاربية ، وقد خصّصت بعض الكتب الحديثة منها ، ويتجلّى ذلك من خلال التأويلات الناتجة عن التضمين والتأويلات الناتجة عن الإعراب، إضافة إلى بعض الآليات البلاغية المنبثقة عن علمي البيان والمعاني- من باب التمثيل لا الحصر- كالمجاز والتشبيه والكناية ، وكالتقديم والتأخير والحذف والذكر والتعريف والتنكير، إضافة إلى تناول آليات أخرى مساعدة كاللغة والاشتقاق والقراءات وأسباب النزول .

- **وأمّا الفصل الثاني** فتناولت فيه التأويل الدلالي في الدراسات التوليدية والتحويلية المغاربية ؛ إذ بدأته بعرض أهمّ المفاهيم في هذه النظرية، ثمّ عرضت لعلاقة البنية العميقة والبنية السطحية بالتأويل الدلالي ، ولأنهي الفصل بذكر مواضع تعدّد التأويل في هذه النظرية ومحاولة فكّ التباسها في اللغة العربية.

- وفي **الفصل الثالث** تمّ تناول التأويل الدلاليّ في الدراسات المغاربية لنظرية الأفعال اللغوية ، فبدأته بعرض نشأة مفهوم الفعل اللغوي ، لأذكر بعده الجزئية المهمّة حول الفعل

اللغوي غير المباشر والتأويل الدلالي من خلال الآراء التي عرضها هؤلاء الباحثون لغرايس وسيرل ، ثمّ عرضت اقتراح طه عبد الرحمن البديل لمبادئ التخاطب ، وختمت الفصل بالتمثيل للأفعال اللغوية غير المباشرة في اللغة العربية .

– وأمّا **الفصل الرابع** فكان بعنوان التأويل الدلالي في الدراسات المغاربية للنحو الوظيفي إذ بدأته بعرض الأسس المنهجية للنظرية، ثمّ تناولت القدرة التواصلية كما ذكر المتوكل التي تتشكّل من عدّة قوالب ، وقد كان أهمّها القالب النحوي؛ لذا تمّ التركيز عليه وإبراز دور البؤرة في عملية تأويل العبارات اللغوية ، ثمّ عرضت للعبارات الملتبسة والمتحجّرة عند المتوكل .

– وفي الأخير أنهيت بحثي هذا **بخاتمة** عرضت فيها أهمّ النتائج المستخلصة من هذا البحث .

وقد كان الوصف **المنهج** السائد في هذا البحث مستعينا بأداة التحليل ، إضافة إلى المنهج التداولي الذي ركّز على الجانب الاستعمالي للغة في مواضع أخرى منه نظرا لتعدّد مجالات الدراسة .

وقد اعتمدت على مجموعة من **المصادر والمراجع** توزّعت على فصول البحث بحسب مجالات الدراسة المختلفة ، لعلّ أهمّها : تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي ، إضافة إلى بعض كتب اللسانيات الحديثة باتجاهاتها المختلفة كاللسانيات واللغة العربية لعبد القادر الفاسي الفهري، واللسانيات التوليدية لمصطفى غلفان، والتداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي، والأمر والنهي في اللغة العربية لنعيمة الزهري ، كما كانت كتب المتوكل السائدة في دراسة النحو الوظيفي، أهمّها كتب قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بأنواعها، والمنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي(الأصول والامتداد) .

وقد واجهتني بعض **الصعوبات** أثناء إنجاز هذا البحث ، أهمّها:
سعة الموضوع لملامسته عدّة مجالات مختلفة ، إضافة إلى تكبّد عناء البحث عن بعض المصادر والمراجع ، وقد تمّ تذليلها بحول الله تعالى .

وفي الأخير أقدّم خالص **شكري** إلى الأستاذ المشرف الدكتور أبوبكر حسيني وإلى كلّ من قدّم لي يد العون من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث ، فأسأل الله أن يعصم الفهم من الزيغ والزلل ، والقلم من الخطأ والخطل ، والله الموفق .

البشير عبابة

الوادي في : 2020/03/15

مدخل

يمسّ مفهوم التأويل الدلاليّ مجالات عديدة في الدراسات اللغوية قديما وحديثا سيحاول هذا البحث الغوص فيها ، ولمعرفة ذلك يجب أوّلا توضيح المفاهيم الأساسية التي بُنِي عليها هذا المفهوم والآليات المستعملة في ذلك ، كما هو مبيّن فيما يلي:

أوّلا : مفاهيم أساسية :

I-**التأويل** لغة: آل الشيء يؤول أَوْلاً ومآلا ، كما ذكر ابن منظور (711هـ)، وأوّل إليه الشيء: رجعه، وفي الحديث: (مَنْ صَامَ الدَّهْرَ فَلَا صَامَ وَلَا آلَ) [1] بمعنى: رجع إلى خير[2]، " وأوّل الكلام تأويلا وتأوّله دبّره وقدّره وفسّره " [3]، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ﴾ يوسف (100)،أي: تحقيقها[4].

أمّا اصطلاحا فيعني التأويل عند النحويين: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفيّة تحتاج لتقدير وتدبّر"[5]، ويشمل الحذف والزيادة والحمل على المعنى وغيرها.

ويعني عند الأصوليين " توجيه لفظ متوجّه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلّة"[6]، فالتأويل بهذا المعنى يرتبط بالمعاني غير المباشرة الموجّهة بالأدلة .

أمّا عند المفسّرين فيعني :"صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وبعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط "[7]، وهو غير محظور على العلماء بالتفسير عندهم.

---

[1] وجدت هذا الحديث بلفظ آخر هو:(... فلا صام ولا أفطر) في أغلب كتب الحديث النبويّ التي اطّلعت عليها، ومنها: مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ابن حنبل (أبو عبد الله أحمد) ، تح : شعيب الأرنؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1 ، 2001 ، ج26 ، ص245 .

[2] ينظر: لسان العرب ،ابن منظور(أبوالفضل جمال الدين)، دار صادر، بيروت ، دط ، 1993، مادة (أول) .

[3] القاموس المحيط، الفيروز أبادي (مجد الدين محمد) ، تح : محمد نعيم العرقسوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة،بيروت ط8 ، 2005 ، مادة (أول).

[4] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري (محمد بن جرير) ، تح : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط1 ، 2000، ج 12 ، ص479 .

[5] أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ط4 ، 1989 ، ص157.

[6] موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي (محمد بن علي) ، تح : على دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون بيروت ، ط1 ، 1996ج1، ص492 .

[7] الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي (جلال الدين) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب دط ، 1974 ، ج4 ، ص212 .

فالتأويل مرادف للتفسير عند بعضهم، وقال آخرون هو أخصّ منه ، وبهذا يشمل التفسيرُ عند هؤلاء هذا وغيره كالدلالة المباشرة أيضا ، وقد قال تعالى في محكم التنزيل: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ آل عمران (07) ، حيث وقع خلاف في مَنْ هو أعلم بالتأويل فرأى البعض أنّ (الراسخون في العلم) معطوف على لفظ الجلالة (الله) ، فيصير المعنى بهذا: أنّهم يعلمون تأويل الآيات القرآنية محكمها ومتشابهها ، وذكر آخرون أنّ الواو استئنافية وليست عاطفة فتصير كلمة (الرَّاسِخُونَ) مبتدأ والجملة التي تليها خبره ، ويترتّب عن هذا أنّ المتشابه استأثر الله بعلمه ، وهذا مذهب جمهور العلماء كما رأى العديد من الباحثين[1] .

وقد مال بعض المفسّرين إلى الرأي الأوّل كابن عاشور مستدلّا بأنّ الله وصفهم بالراسخين في العلم، وهذا الوصف فضيلة لهم وتمييز لهم عن عامّة الناس، لأنّ المُحكَم يستوي في فهمه جميع من يفهم الكلام ، وقد ذكر أنّ ابن عباس ﷺ قال عن هذه الآية: (أنا ممّن يعلم تأويله) [2]، في حين رفض آخرون علم المتشابه للراسخين في العلم هنا ومنهم الشنقيطي الذي بيّن أنّ الله وحده من استأثر بذلك [3]، وهناك من توسّط بين الرأيين كأبي بكر جابر الجزائري الذي رأى إمكانيّة علم الراسخين في العلم لبعض المتشابه دون البعض مستدلا بقولهم في هذه الآية:(كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا)بمعنى: ما علمناه وما لم نعلمه[4].

وقد ذكر بعض المفسّرين أنّ التأويل أنواع، منه ما هو واضح بيّن يرى أنّه من حقه ألاّ يسمّى تأويلا، ومنه ما يصرف اللفظ عن ظاهر معناه ليكون المقصود من التأويل عنده[5]

---

[1] ينظر: التأويل وأثره في الاختلاف العقائدي ، محمد أحمد المبيض ، مجلة جامعة الأقصى ، غزة ، عدد خاص، ج2 جوان ، 2006 ، ص376 .

[2] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور(محمد الطاهر)، الدار التونسية للنشر، تونس، دط ، 1984 ، ج 3 ص164-165

[3] ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، الشنقيطي(محمد الأمين) ، دار الفكر ، بيروت ، دط ، 1995 ج1، ص191 .

[4] ينظر: حاشية أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ، أبو بكر جابر الجزائري ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ط5 ، 2003 ، ج1، ص287 .

[5] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص167 .

إذن فالخلاف دائر حول مطابقة التفسير للتأويل من عدمه ، ولعلّ الرأي القائل بأخصّية التأويل هو ما تمّ اعتماده في كتب التفسير بصفة عامّة والمغاربية بصفة خاصّة ويدخل هذا النوع في التأويل الدلالي للآيات القرآنية كما سيأتي تفصيل ذلك .

II- **الدّلالة** لغة : دلّ يدلّ إذا هدى، والدليل من الدِّلالة والدَّلالة بالكسر والفتح [1] وقد مال الجوهري(393هـ) إلى الفتح فقال: " الدليل ما يستدل به، والدليل الدال، وقد دلّه على الطريق يدلّه دَلالة ودلاِلَة ودُلولة والفتح أعلى، وأنشد أبو عبيد: إني امرؤ بالطرق ذو دلالات "[2] ، وسبب ميوله نحو الفتح لشيوع استعماله عند العرب .

وأمّا اصطلاحا فعُرّفت قديما بأنها :"كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأوّل الدّال والثاني المدلول"[3] .

وأمّا حديثا فصارت علما قائما بذاته وتعني:" العلم الذي يدرس المعنى"[4].

وقد قُرن التأويل بالدلالة في هذا البحث لاستبعاد كافّة أنواع التأويلات الأخرى التي لاتُؤَثّر في دلالة العبارات اللغوية كبعض أنواع التأويل الصرفي والتأويل النحوي وغيرهما فالتأويل الصرفي كما حدث مع كلمة (الأوّل) المتكوّنة من (أ.و.ل) حيث ذكر أبو البقاء الكفوي(1094هـ) عن أصل هاته الكلمة ما يلي: " أوّل الشيء جزؤه (الأسبق) وهو (أفْعَل) ومؤنثه أُولَى وأصلها وَوْلَى فقلبت الواو همزة، ففاؤها وعينها واوان عند سيبويه[5] ولم يتصرّف منها فِعْل لاعتلال فائها وعينها، وعند الكوفيين وزنه (أَفْعَل) أيضا وأصله (أَوْأَل) من (وَأَل) فأبدلت همزته الثانية واوًا تخفيفا أو (أَعْفَل) وأصله (أَأْوَل) بهمزتين من (آلَ) ففصل بينهما بالواو بعد سكونها،وفتحت الهمزة بعدها ثمّ قلبت واوًا وأدغمت فيها الواو "[6].

---

[1] ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري (أبو منصور محمد) ، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراب العربي، بيروت ط1 ، 2001 ، مادة (دل) .

[2] تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (أبو نصر اسماعيل) ، تح : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين بيروت ، ط4 ، 1987، مادة (دلل) .

[3] التعريفات، الشريف الجرجاني (علي بن محمد) ،تح: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث ، دط ، دت،ص139.

[4] علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط5 ، 1998 ، ص11 .

[5] قال سيبويه (180هـ): " وإذا التقت الواوان أولا أبدلت الأولى همزة " ينظر:(الكتاب) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط4، 2004 ، ج4، ص333 .

[6] الكليات، الكفوي (أبو البقاء أيوب) ، تح : عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت، دط، دت ص207 .

وقد ذكر آخر أنّه : فَوْعَل وليس أَفْعَل، حيث كان الأصل (وَوّلاً) فقلبت الواو الأولى همزة وأدغمت واو (فَوْعَل) في عين الفعل وهي واو، فقال: أوّل[1] .

فهذه التأويلات بالإعلال والإبدال التي ذكرها هؤلاء لكلمة (أوّل) [2] لا تُسهم في معنى الجملة ، وعليه قُرِن التأويل بالدلالة لتخصيصه لما يُسهم في المعنى ، سواء أكان صريحا أم ضمنيّا ، باستخدام قرائن تساهم في ذلك وميولات المؤول أومرجعيته الفكرية .

وأمّا التأويل النحوي كتأويل علامة جرّ الاسم الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة أو غيرها من التأويلات التي لا تسهم في المعنى.

فالتأويل الدلالي عند اللغويين يتعلق بإسناد دلالة إلى جملة ما في لغة معينة في عملية التواصل، فـ"كلّ من يتكلّم لغة معينة يكون قادرا على إنتاج جمل تفهم في لغته، أي: يُسند إليها تأويل دلالي " [3] ، وهذا المفهوم للتأويل الدلالي هو مفهوم عام يشمل إسناد المعنى إلى الجملة، سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أم كان بطريقة غير مباشرة (ضمنية) ويعني هذا أنّ التأويل الدلالي لا يقتصر على العملية التي بفضلها يمنح القارئ التجلّي الخطّي دلالة النص فقط كما ترى بعض الاتّجاهات [4]، لأنّه بهذا المفهوم الضيّق سيكون قاصرا لارتباطه بالجانب اللساني فقط، فهناك علاقات تحدث على مستوى الكلام لا يمكن أن تفرز لها دلالات [5]، خاصّة الدلالات غير المباشرة المرتبطة بالسياقات المختلفة أوالمعتمدة على استدلالات عقلية معيّنة .

وقد ارتبط التأويل بالمخاطَب ؛ إذ هو هدف الرسالة الرئيس كما يرى بعض الباحثين لذا هيمن المخاطَب على العملية التأويلية في الكثير من الدراسات [6]، إلاّ أنّ بعضهم يرى أن أصل التأويل مرتبط بالمتكلم لأنّه يترجم عن رؤيته للعالم، فلكلّ متكلّم رؤيته الخاصة التي ينتج عنها تأويله الخاصّ فيعبّر عنه بما اختاره من ألفاظ بحسب مقاصده، وعليه

---

[1] ينظر: تهذيب اللغة ، مادة (أ.و.ل).

[2] اخترت كلمة (أوّل) هنا لأنّها تشترك مع مصطلح التأويل في الجذر ، فالتأويل مشتقّ من (أوّلَ– يؤوّل – تأويلا) وهذا من باب التمثيل لا غير.

[3] مدخل إلى الدلالة الحديثة، عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ، ط1، 2000، ص59 .

[4] ينظر: الأنظمة السيميائية ، هيثم سرحان، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، ط1، 2008، ص60 .

[5] ينظر: استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان ، دار الحوار ، دمشق ، ط1 ، 2003، ص70 .

[6] ينظر: في بواعث التأويل وآلياته، رحمان غركان ، مجلة العميد ، كربلاء ، ع1+2، مج1 ،أوت2012 ، ص171 .

فتصوّره يدعوه إلى اختيار صياغة لغوية دون أخرى، فهو إذن أوّل مؤوِّلٍ لكلامه لأنّه أوّلُ من يفحصه، وقد صار متقبّلا قبل أن يتلقّاه المخاطب، وأمّا تأويل المخاطَب فهو الشائع والمشهور عند الباحثين لأنّه يسعى إلى معرفة ما يقصده المتكلم من خلال تأويل اللفظ وقد لا يوفّق المخاطَب في إعطاء تأويل دلاليّ صحيح للّفظ الذي أنتجه المتكلم [1]، وتتحكّم في هذا عدّة آليات لغوية وغير لغوية تساعد العملية التأويلية للملفوظ، كما أنّ قدرة المخاطب التأويلية لها الدور الأهمّ في هذه العملية؛ لذا يجب توفّر كفاءات معيّنة في المؤوِّل حتى يصل إلى المعنى المقصود ويتجنّب الفهم الخاطئ ، وهذه الكفاءات تمثّل في الحقيقة المخاطب المثالي الذي يسعى إلى توظيف الآليات المذكورة للوصول إلى التأويل المقصود ؛ لأنّ الكثير من الملفوظات في عملية التواصل بين الناس يكتنفها الغموض سواء أكان ذلك بقصدٍ من المتكلّم أم كان بغير قصد كما أنّ السياقات التواصلية تختلف من حال إلى حال أخرى، لذا كلّما توفّرت هذه الكفاءات في المؤوّل كلما كان أقرب إلى الفهم الصحيح.

[1] ينظر: تأويل اللفظ والحمل على المعنى، وئام الحيزم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2009 ص100-101 .

ثانيا: آليات التأويل وكفاءات المؤوّل :

تنصبّ العملية التأويلية على المعنى بالأساس، وتكون الحاجة إلى التأويل في الأصل إذا كان هناك معنى يمثّل جزئيا أو كليّا موضوع الفهم المقصود، وغالبا ما يُدرك باستخدام آليات لسانية أو سياقية أو معرفية أو غيرها [1]، لذا يجب أن تتوفّر في المؤوّل كفاءات للوصول إلى التأويل الدلالي الصحيح للعبارات اللغوية كما هو موضّح فيما يلي:

I_ الآليات اللسانية: للوصول إلى تأويل صحيح للعبارات اللغوية لا بدّ للمؤوّل أن يكون متمكّنا من اللغة المستعملة في عمليّة التخاطب على المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي والمعجمي؛ لأنّه من خلالها يستطيع الوصول إلى المعاني المقصودة [2]، من ذلك ما يرِدُ في إطار النبر والتنغيم مثلا، أو اختلاف القراءات القرآنيّة ، أوما يورده بعض الباحثين في دلالة الأصوات على المعاني المختلفة في بعض الكلمات، مثل استعمال الفعل (نضح) لرشّ الماء الخفيف على التراب مثلا، فإذا زادت الكمية استعملت (نضخ) لكثرته، فكأنّ الحاء للقليل والخاء للكثير، وكاستخراج بعض الدلالات من الأصوات اللغوية ، كقولهم: إنّ اسم الجنّ مشتق الاجتنان ، وأنّ الجيم والنون تدلاّن على الستر فتقول العرب للدرع جنّة، أو أجنّه الليل ، وهذا جنين لأنّه في بطن أمّه [3]، فالدرع يستر صاحبه ، والرجل يختفي في الظلام ، والأمر نفسه بالنسبة للجنين الذي يكون مختفيا في بطن أمّه، لذا فالجنّ لا يُرى بالعين وهو مستور عنها ، والأمثلة كثيرة في دلالة الأصوات عن المعاني المختلفة ، والتي كلّما تمكّن المؤوّل من معرفتها كلّما ساعدته على التأويل الدقيق للمعاني المقصودة .

أو ما يرد ضمن الدراسات الصرفية كدلالات الصيغ الصرفية المختلفة على المعاني من ذلك مثلا دلالة اسم الفاعل على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه ، على خلاف الفعل الذي يدلّ على التغيّر ، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ

---

[1] ينظر: السيميولسانيات وفلسفة اللغة ، عبد السلام اسماعيلي علوي، دار كنوز المعرفة، عمان، ط 1، 2017 ص229 .

[2] في تداوليات التأويل، عبد السلام اسماعيلي علوي، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، السنة 29، 2009 ص109 .

[3] ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2005، ص32 .

بِالْوَصِيدِ ﴾ الكهف(18)، حيث استُعمِل اسم الفاعل لثبوت صفة البسط [1] وحصولها من غير أن يكون هناك تجدّد فيه ، وهذه الدلالة لا يعطيها الفعل (يبسُط) مثلا الذي يدلّ على تجدّد القيام بالفعل ، لذا ذكر بعض المفسرين أنّ المعنى هنا يدلّ على استمرار الكلب في مكانه باسطا ذراعيه شأن جلسة الكلب[2] .

ومنه ما يرد عند العرب من صيغٍ للجموع الدالة على القلّة أوالكثرة ، فحدّدوا لها أوزانا وتصريفات معينة لأفعالها أيضا ، كقولهم عن الجذوع بأنّها انكسرت لأنّها جمع كثرة وقولهم عن الأجذاع بأنها انكسرن لأنّها جمع قلة[3]، فلم يكتفوا بإعطاء دلالةٍ لصيغة الجمع الدالّ على الكثرة أو القلة ، وإنّما أعطوا التصريف المناسب للفعل أيضا، وهذه الدلالات للصيغ الصرفية المختلفة لا تتأتّى إلاّ لمن هو عالِم بخبايا اللغة كي يستطيع أن يشرح ويؤوّل ما لا يستطيع عامّة الناس فهمه ، والأمثلة على الدلالات الصرفية كثيرة جدا لا يسمح المقام بذكرها ، وهذه الكثرة هي ما يجعل أمرها يصعب على الإنسان العادي .

وأمّا الجانب التركيبي فهو يبحث في أحوال المركّبات اللفظية الموضوعة وضعا نوعيّا لنوعٍ من المعاني التركيبيّة النسبيّة من حيث دلالتها عليها ، والغرض منه تحصيل مَلَكة يُقتدَر بها على إيراد تركيبٍ وضعًا معيّنا لِما أراده المتكلّم من المعنى وعلى فهم معنى هذا التركيب من طرف المخاطَب [4]، ولقد قام العديد من علماء اللغة قديما وحديثا بربط الكلمات بالتراكيب التي تقوم على قواعد النحو وربطها بالمعنى للوصول إلى تحقيق دلالات معيّنة ، وفي هذا يقول عبد القاهر الجرجاني(471هـ): "واعلمْ أَنّك إذا رجعتَ إلى نفسِك علمتَ علْماً لا يعترضُه الشكُّ، أنْ لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيبَ حتّى يُعلَّقَ بعضُها ببعضٍ، وَيْبني بعضُها على بَعض، وتُجعلَ هذه بسبب من تلك "[5]، ولهذا فليس كلّ ما يُنظم جملة ذات دلالة ، فلو رتّبت مجموعة من الكلمات ليس بينها هذا الترابط والتعلّق ما اعتُبِر كلاما أصلا ؛ لأنّه بلا فائدة ، مثل قولك: (سَوْفَ مُحَمّدٌ حَضَرَ) [6] ، حيث لا يوجد

---

[1] التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، ص64 .

[2] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج15، ص281 .

[3] ينظر: الكليات، ص334 .

[4] ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، ص 116 .

[5] دلائل الإعجاز ، الجرجاني(عبد القاهر) ، تح: محمود شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط3 ، 1992 ، ص55 .

[6] ينظر: الجملة العربية و المعنى ، فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط1 ، 2000 ، ص7 .

تعلّق بين هذه الكلمات بهذا الترتيب ، ولو تغيّر الترتيب والتصريف قليلا لصار ذا فائدة مثل: (سوفَ يحضرُ محمّدٌ) ، فالنظم المقصود هو ما ذكره الجرجاني بقوله:" اعلم أنْ ليسَ النظمُ إلا أن تضعَ كلامكَ الوضعَ الذي يَقتضيهِ علمُ النحو، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفَظُ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها، وذلك أنَّا لا نَعلم شيئاً يبتغيهِ الناظمُ بنَظْمه غيرَ أنَ ينظرَ في وُجوهِ كلَّ بابٍ وفُروقهِ، فينظرَ في الخبرِ إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: (زيدٌ منطلقٌ) و (زيدٌ يَنطلِقُ)، و (ينطلِقُ زيدٌ) و (منطلِقٌ زيدٌ)، و (زيدٌ المُنطلِقُ) و (المنطلِقُ زيدٌ) و (زيدٌ هوَ المنطلقُ)، و(زيدٌ هو منطلِقٌ) "[1] .

فهاته الأمثلة التي أوردها الجرجاني تبيّن ما يعني بالنظم في الكلام ، والدلالات التي تعطيها كلّ جملة ، ومنها معرفة حالات التقديم والتأخير والحذف والذكر والتعريف والتنكير والإعراب وغيرها من الأمور التي تؤثر على دلالة الجملة ، لذا من المهمّ جدّا المعرفة بهذه القضايا للناظم والمنظوم له حتى يتمّ الوصول إلى المعنى المقصود ، وإن كان الجرجاني هنا توسّع وذكر الفروقات الخبرية المناسبة للحال التي تقال فيها كما سيأتي توضيح هذا مع السياق الحالي .

وأمّا الجانب المعجمي فيزوّد المتكلّم بالدلالات المفردة للكلمات كي يضعها في مكانها داخل الجملة ، لأنّ المعجم يبحث في معنى الكلمة فيذكر شرحها أو مرادفها أو مضادّها أو غير ذلك ممّا يفسّرها، كما قد يقدّم معلومات عنها كأصل وضعها والتطوّر الذي حدث لها واشتقاقاتها المختلفة ، كما يذكر بعض السياقات اللغوية التي توضح دلالتها، وقد يشمل أحيانا بعض التراكيب ، من ذلك مثلا إطلاق اسم (المدينة المنورة) التي تدلّ على اسم مكان بعينه موجود في المملكة العربية السعودية ، ولو أطلق اسم (المدينة) فقط لما دلّت هذه الدلالة، كما أنّها قد تدلّ على معنى المدينة المضاءة عند متعلّمي اللغة الأجانب[2] ، لذا يتوجّب المعرفة بالجانب المعجمي للغة العربية كي يؤوّل المخاطب الكلام تأويلا صحيحا.

---

[1] دلائل الإعجاز ، ص81 .

[2] ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص157-158 .

II-الآليات التداولية : وهي الآليات غير اللغوية المساعدة على التأويل، إذا كانت العبارات اللغوية بحاجة إلى ذلك لإيضاح المعنى، لأنّه قد يتعذّر التأويل الدلالي للعبارات اللغوية في كثير من الأحيان إذا تمّ الاكتفاء بالآليات السابقة وعدم ربطها بالمقام وغيره من العوامل المساعدة على التأويل [1] ، وامتلاك هذه الآليات كما يرى عبد السلام اسماعيلي علوي [2] تستوجب امتلاك نوعين من المعارف : معارف متعلّقة بواقع حال وملابسات التخاطب حيث اعتبرها معارف موازية، ومعارف متعلّقة بواقع التجربة الإنسانية المشتركة حيث عدّها معارف سابقة، وعليه يمكن اعتبار الآليات التداولية مكوّنة من كفاءتين للمؤوّل: سياقية حالية وأخرى موسوعية[3] .

1_ الكفاءة السياقية الحالية:

يمثّل السياق المقامي دعامة أساسية لإقامة التأويل ؛ لأنّه من أعظم القرائن الدالّة على مراد المتكلّم، وتتمثّل في هيئات الحضور الزمانية والمكانية والمعارف الموازية لتوّ المخاطب[4] ، فالحدث الكلامي لا ينفصل عن المواقف والظروف التي وُجد فيها لذا كان لزاما على المتكلّم أن يراعي هذا لأنّ تحديد دلالة الكلام لا تتمّ في الحقيقة إلاّ بالرجوع إليها ، وقد قال العرب قديما : (لكلّ مقام مقال) .

وبهذا فالكفاءة اللسانية المتمثّلة في الجوانب الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة والمعجميّة للغة لا تكفي إذا كان المقام غير مفهوم [5] أو كان غيرَ مناسب ، مثل القصّة التي أوردها ابن رشيق القيرواني(463هـ) للشاعر ذي الرّمة لمّا دخل على عبد الملك بن مروان فاستنشده شيئا من شعره فأنشده قصيدته :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ ... [6]

---

[1] ينظر:الاستلزام الحواري في التداول اللساني ، العياشي أدراوي، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، 2011 ، ص17-18.

[2] باحث مغربي متخصص في السيميولسانيات وفلسفة اللغة بجامعة مكناس – المغرب .

[3] ينظر: السيميولسانيات وفلسفة اللغة، ص233 .

[4] ينظر: في تداوليات التأويل، ص110 .

[5] ينظر: السياق وأثره في المعنى ، المهدي إبراهيم الغويل ، أكاديميّة الفكر الجماهيري ، بنغازي ، د ط ، 2011 ص130-131.

[6] الشطر الثاني من البيت: كَأَنَّهُ مِنْ كُلَى مَفْرِيَّةٍ سَرِبُ . ينظر: ديوان ذي الرمة ، ذو الرمة(أبو الحارث غيلان) ، تح: أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1995 ، ص10 .

وكانت عين عبد الملك تدمع لأنّ بها مرضا ما ، فتوهّم أنه خاطبه هو أو أنّه عَرَض به فقال له : وما سؤالك عن هذا يا جاهل؟! وأمر بإخرجه[1] .

فعبد الملك أوّل الكلام تأويلا خاطئا لأنّ حاله ينطبق عليها هذا الكلام ، ولأنّ ذا الرمة لم يحسن اختيار الكلام بما يناسب المقام ، فحصل تأويل على غير المقصود ولهذا فالكفاءة السياقية الحالية مهمّة للمتكلّم والمخاطب على حدّ سواء .

ونجد هذا أيضا في علوم القرآن والتفسير ؛ إذ يلجأ المفسّرون إلى عرض أسباب النزول لتفسير الآيات التي أشكلَ فهمها على بعض الناس، ولتجنّب التأويل الخاطئ أيضا، فسبب النزول يمثّل السياق الحالي الذي قيلت فيه هذه الآية أو تلك ، كما سيتمّ توضيحه في هذا البحث .

2_ الكفاءة الموسوعية:

ويتعلّق الأمر هنا بالمعارف السابقة التي يكتسبها الفرد عبر تجربته الفردية والاجتماعية فتكوّن زاده المعرفي المتنامي باستمرار ما دام يفكّر ويتواصل مع الغير فالإنسان في حاجة إلى هذه المعارف لممارسة الفعل التأويلي للعبارات اللغوية إلى جانب حاجته إلى المعارف اللغوية والسياقية [2]، لذا كلّما كان فكر الإنسان موسوعيا كلّما سهلت لديه عملية الفهم الصحيح وأصاب التأويل المناسب للعبارات اللغوية، ويجب أن يشمل هذا أيضا كلّ مكوّنات المجتمع من عادات وتقاليد وثقافات مختلفة[3]؛ لأنّ هناك العديد من الكلمات تتحكّم في دلالتها هاته الأشياء، لذا عند استعمالها ضمن عبارة معيّنة يلجأ صاحب الكفاءة هنا إلى التأويل الصحيح الذي يساعد في إصابة المعنى المقصود، بعكس من يفتقد هذا فيلتبس عليه الأمر أو يؤوّل الكلام تأويلا خاطئا، كمدلول كلمة (الكتاب) الذي يعني العَقْد عند المتعاقديْن ، ويعني الرّسالة عند رجال البريد ، كما يعني القرآن عند المسلمين ، وكتاب سيبويه عند أهل النحو [4]، وغيرها من الدلالات، لذا يتوجّب المعرفة بالجانب المعجمي للكلمات إلى جانب المعرفة بالثقافات المحيطة بها أيضا .

---

[1] ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، ابن رشيق القيرواني(أبو علي الحسن) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، ط5 ، 1981 ، ج1 ، ص222 .

[2] ينظر: السيميو لسانيات وفلسفة اللغة ، ص234 .

[3] ينظر: السياق وأثره في المعنى، ص137 .

[4] ينظر : التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، ص158 .

ويرى عَلَوِي أنّ الكفاءة التداولية بنوعيها: السياقية والموسوعية، إضافة إلى الكفاءة اللسانية المذكورة غير كافيتين لاكتشاف وحصر مجال التأويلات الممكنة، لذا يبقى الإنسان في حاجة إلى بعض الأمور الاستدلالية [1] العقلية المساعدة على عملية التأويل لتتمّ العملية بصورة صحيحة .

III- الآليات الاستدلالية العقلية:

يعتبر التأويل وسيلة الوصول إلى المعاني التي لا تظهر أحيانا إلا بواسطة استخدام آليات استدلالية عقلية في حالة كانت الآليات السابقة المذكورة غير كافية للوصول إلى المعاني المقصودة التي تدّل عليها الملفوظات كما تمّ ذكره ، والتي قد تبدو للوهلة الأولى أنّها شاذّة أو لا تدلّ على المعنى المقصود، فيلجأ المخاطب إلى استخدام آليات استدلالية للوصول إلى مقاصد المتكلّم [2]، حيث يعتبر بعض الباحثين أنّ هذه العمليات الاستدلالية العقلية لها الدور الأبرز في الممارسة التأويلية ؛ إذ تسوغ حالة الغموض أو الاختلاف أوالانحراف عن الأصل المعرفي [3]، ولا يعني هذا انفصال هذا الجانب عن الآليات اللغوية والتداولية السابقة، بل تكون الانطلاقة منها للوصول إلى التأويل المطلوب، ولعلّ علاقات المجاز المختلفة والكنايات والمعاني البعيدة ما يستهدفه المخاطب باستخدام هذه الاستدلالات، من ذلك قول أحدهم:

_ يعيشُ الإنسانُ فوق برتقالةٍ زرقاءَ .

حيث يلاحظ القارئ أو المخاطب أنّ هذه الجملة لاحنة ؛ لأنّ الملء المعجمي لكلماتها لا يتوافق مع الواقع، ولكن يمكن أن يؤوّل لها معنى إذا استخدم المخاطب عدّة عمليات استدلالية كما يلي:

_ الإنسان يعيش على الأرض .

_ ما الشبه بين الأرض والبرتقالة ؟

_ الأرض مستديرة الشكل وكذلك البرتقالة .

_عمر البرتقالة محدود ولونها الطبيعي معروف .

---

[1] ينظر: في تداوليات التأويل ، ص110 .

[2] ينظر: السيميو لسانيات وفلسفة اللغة، ص235 .

[3] ينظر: استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، ص149 .

_ تصير البرتقالة زرقاء اللون عند تعفّنها .

_ زُرقة البرتقالة تعني تلوّثها .

_ الأرض تشبه البرتقالة في تعرّضها للتلوث .

_ إذن: الأرض ملوّثة .

فعلاقة المشابهة بين الأرض والبرتقالة هي الاستدارة والتلوّث [1]، وإن كان الأخير هو المقصود إلاّ أنّ الاستدارة كانت وسيلة استدلالية أولى للوصول إلى هذا المعنى .

وهذه العمليات الاستدلالية في الحقيقة يديرها العقل ، سواء أ كان عقل المتكلّم الذي قصد تلوّث الأرض من البداية أم كان عقل المخاطب الذي أوّل هذا المعنى باستخدام آليات استدلالية عديدة للوصول إلى المقصود.

ويمكن توضيح هذه الآليات التأويلية المذكورة سابقا بالمخطط التالي:[2]

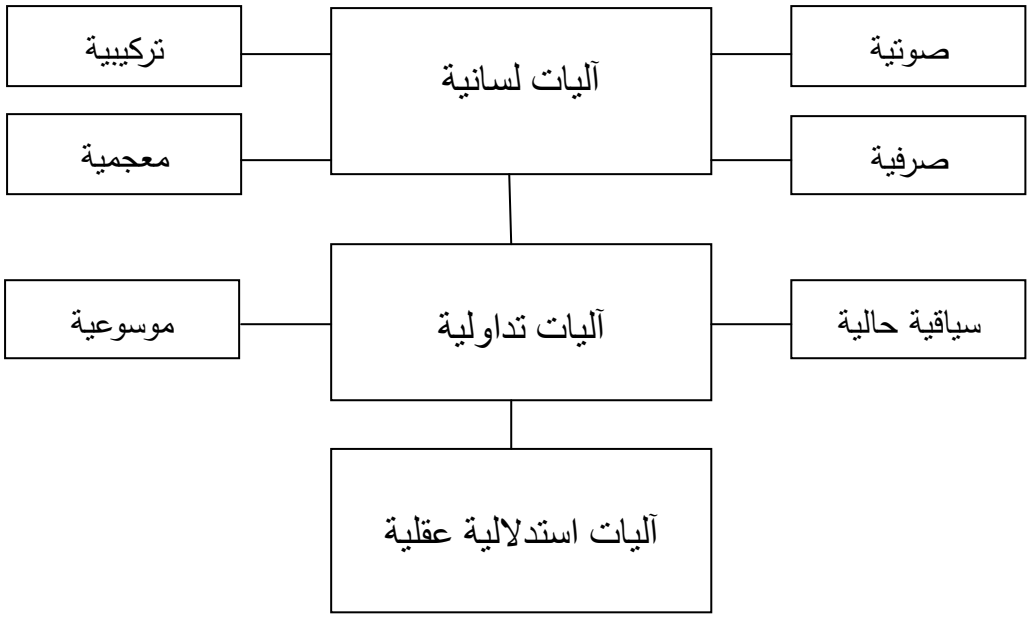

نموذج التأويل

من خلال هذه المخطط المبيّن لنموذج التأويل المثالي يتّضح وجوب امتلاك المؤوّل للكفاءات التأويلية وفق الآليات المذكورة كي تتمّ هذه العملية التأويلية للعبارات اللغوية بالصورة الصحيحة ، ويتمّ الوصول إلى المعنى المقصود بأيسر طريقة ودون الوقوع في التأويلات الخاطئة لها.

---

[1] ينظر: في تداوليات التأويل ، ص112 .

[2] ينظر: السيميولسانيات وفلسفة اللغة ، ص241 .

الفصل الأول

التأويل الدلالي في كتب التفسير المغاربية

تمهيد:

إنّ بناء نظريّة تأويليّة عربيّة بليغة يحتاج إلى تحليل دقيق للمناحي المعرفيّة للخطاب وأنساقه العميقة ، ووضع ضوابط للأقوال التي استندت إليها ، وتحديد الأطر المرجعيّة للمفسّر والآليات المعتمدة في ذلك [1] ، ومن أهمّ الآليات التي اتّفق بشأنها المفسّرون هي التأويلات ذات الخلفية النحوية ، كالتضمين والإعراب ؛ لأنّ كلاّ منهما يُسهم في إعطاء دلالة الجملة ، فالأوّل منهما تأويل لدلالة الكلمة ضمن سياق معيّن والثاني يعتمده المفسّرون كثيرا في تفسيراتهم للآيات القرآنية إذا كانوا بصدد إيضاح معنى معيّن توصّلوا إليه ، و لعلّ ما يهمّ البحث هنا ليس الإعراب بصفة عامّة فقط ، وإنما تعدّد أوجه الإعراب للكلمة الواحدة ، ومساهمة ذلك في التأويل الدلالي للجملة أو الآية القرآنية ، فالجانب النحويّ يعتبر من أهمّ المباحث اللغوية التي تشتغل على تحليل الجملة وتركيبها والبحث في دلالاتها ، بل رأى بعض الباحثين أنه النظام اللغوي الشامل الذي يضمّ المستويات الأخرى كذلك[2] ؛ لذا سيركّز البحث على أهمّ عمليتي تأويل تدخل ضمن هذا الجانب من التفسير ، لما له من قبول عند الأغلبية الساحقة منهم .

ومن الآليّات المهمّة في تأويل خطاب التفسير أيضا نجد الآليات البلاغية التي يعتمدها المفسّرون، وقد اشترط علماء القرآن في المفسِّر المعرفة بهذه الآليات ، وخاصّة تلك التي تدخل ضمن عِلْمي المعاني والبيان ؛ إذ لا يمكن لأحد غير متمكّن منهما أن يتصدّى لتلك الحقائق المنبثقة عنهما [3] ، مع وجود خلافات حول وجود المجاز في القرآن الكريم من عدمه عند المفسّرين ، لذا سيتمّ التطرّق إلى بعض هذه الآليات على سبيل التمثيل لا الحصر نظرا لتعمّق بعضهم في هذا الجانب .

ولعلّ المفسّرين لا يكتفون بالآليات النحوية والبلاغية المذكورة فيستعينون بآليات أخرى كي تساعدهم على الشرح والتفسير والتأويل، ومن ضمنها التأصيل للكلمات في الجانب اللغوي والاشتقاقي للوصول إلى المعاني المقصودة ، كما ورد في الحديث النبوي الشريف

---

[1] ينظر : صناعة الخطاب (الأنساق العميقة للتأويلية العربية) ، محمد بازي ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، ط1 2015 ، ص15 .

[2] ينظر : استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة ، ص162 .

[3] ينظر : التأويلية العربية ، محمد بازي ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، ط1 ، 2010 ، ص 170 .

أو كما ورد عند العرب في شعرهم ونثرهم من أقوال وأمثال وحكم ... ، إضافة إلى عرض القراءات المختلفة والمعاني المرتبطة بذلك ، والسياقات المختلفة التي ارتبطت بها هذه الآية أو تلك السورة ، وتأثير ذلك في الدلالات التي يمكن استخراجها منها ، من خلال عرض أسباب النزول [1] ؛ لأنّ سبب النزول يُسهم في إعطاء دلالة الآية تعميما للمعنى المستخرج أو تخصيصا له بربطه بذاك الموقف مثلا .

وخطاب التفسير المغاربي لا يختلف عن هذه الخطابات التفسيرية بصفة عامّة ، لذا سيكون التركيز على بعض التفاسير لاستخراج ما يهمّ البحث ، ومنها تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ، وأضواء البيان والعذب النمير لمحمد الأمين الشنقيطي ، إضافة إلى أيسر التفاسير لأبي بكر جابر الجزائري ، وتفسير ابن باديس الذي يتطرّق لبعض هذه الآليات التأويلية من حين لآخر ، وقد تمّ تقسيمها إلى تأويل ناتج عن التضمين وآخر ناتج عن الإعراب ، وآليات تأويلية بلاغية، إضافة إلى آليات أخرى مختلفة مساعدة على التأويل .

[1] ينظر : التأويلية العربية، ص 159 .

أولا: التأويل الدلالي الناتج عن التضمين :

I- مفهوم التضمين لغة : ضَمِن الشيء أيْ كفله ، وهو مضمون ، وفي الحديث : (مَنْ مَاتَ في سَبِيلِ الله فهو ضَامِنٌ على الله أنْ يدخلَهُ الجَنَّةَ) [1]،أي: ذو ضُمَان على الله[2] وضمَّنَ الشيءُ الشيءَ إذا أودعه إيّاه ، كما تدلّ على معنى الاشتمال أيضا، يقال: فهمتُ ما تضمّنه كتابك ، أيْ : ما اشتمل عليه [3].

أمّا **اصطلاحا** فتعدّدت التعريفات بتعدّد التخصّصات:

فمن منظور العروضيين في الشعر يكون التضمين بأن تصل آخر البيت بأوّل البيت الذي يليه ، كقول الشاعر[4]: وَمَا أدْرِي إذا يَمَمْتُ أرضًا ∴ أُرِيدُ الخيرَ أيّهمَا يَلِيني

الخَيْرُ الذِي أنَا أَبْتَغِـيــهِ ∴ أو الشرُّ الذي هُوَ يَبْتَغِينِي .

حيث وصل الشاعر آخر البيت الأوّل بأوّل البيت الثاني من خلال الجملة (يليني الخيرُ الذي...)، إذْ لو توقفنا عند البيت الأوّل لبقي المعنى ناقصا ، فكان من اللازم مواصلة قراءة البيت الذي يليه حتى يكتمل المعنى ، وهذا يستقبحه الكثير من النقاد .

ويكون التضمين عند البديعيين في الشعر أيضا بأن " يضمّن الشعر شيئا من شعر الغير، بيتا كان أو ما فوقه، أو مصراعا أو ما دونه، مع التنبيه على أنه من شعر الغير إن لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء ، وإن كان مشهورا فلا احتياج إلى التنبيه" [5] ، من ذلك قول الشاعر : عَجَبًا لواحدِ دَهْرِنَا مِنْ كاتبٍ ∴ مُسْتَعْمِلِ جد البَيَانِ مقدمِ

قَدْ ردَّ سِحْرُ بنانــه وبَيَانِـه ∴ هَلْ غَادَرَ الشعَرَاءُ مِنْ متردّم .

فالشطر الثاني من البيت الثاني(هل غادر الشعراء من متردّم)هو قول للشاعر عنترة بن شداد العبسي ذكره في مطلع قصيدته المشهورة، ولا يعتبر التضمين هنا سرقة لأنّ البيت معروف ضمن قصيدة مشهورة، فهي إحدى المعلّقات التي يعرفها الكثير من الناس.

---

[1] وقد وجدته بلفظ (ومن خرج في سبيل الله فهو ضامن على الله) في كتب الحديث . الأدب المفرد ، البخاري(محمد بن اسماعيل)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية ، القاهرة ، دط، 1375هـ ، ص281 .

[2] ينظر : لسان العرب ، مادة(ض.م.ن) .

[3] تاج العروس، الزبيدي(محمد مرتضى) ، تح: مصطفى حجازي ، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط1 ، 2001 مادة (ض.م.ن) .

[4] مفاتيح العلوم ، الخوارزمي (محمد بن أحمد)، تح: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط2،ص 118.

[5] موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ج1 ، ص 470 .

وهناك من توسّع أكثر في هذا النوع من التضمين فأضاف إلى الشعر النثر أيضا كما أضاف إلى المادّة المأخوذة كلّ العبارات الممكنة، ويظهر هذا من خلال التعريف التالي للتضمين الذي وضعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة :" أن يأخذ الشاعر أو الناثر آية أو حديثا أو حكمة أو مثلا أو شطرا أو بيتا من شعر غيره بلفظه ومعناه "[1].

ويبدو أنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة هنا دمج مفهوم التضمين بمفهوم الاقتباس الذي يدلّ على تضمين " الكلام نثرا كان أو نظما شيئا من القرآن أو الحديث "[2]، على أنّ أكثر البلاغيين قصر مفهوم التضمين على الشعر فقط ، وهذا هو الراجح كما يبدو.

وأمّا التضمين في اصطلاح النحاة فقد تعدّدت تعريفاته أيضا بتعدّد المفهوم تضييقا أوتوسيعا ، فمنهم من قصره على الفعل وحده ، فعرّفوا التضمين بأن " يضمّن الفعل معنى فعل آخر "[3]، حيث يقتصر التضمين عند هؤلاء على الفعل فقط، من ذلك قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوما ∴ وزجّجن الحواجب والعيونا .

حيث رأى أصحاب هذا الرأي أنّ كلمة (زجّجن) تتضمّن معنى (حسّنّ) التي تصلح للحواجب كما تصلح للعيون؛ إذ يعتبر التحسين تجميلا لهما، فالفعل بهذا المعنى يعمل في المعطوف والمعطوف عليه أيضا [4]، في حين يرى الكثير من النحاة أنّ الفعل هنا لايتضمّن معنى (حسّنّ)هنا ، بل يؤولون فعلا محذوفا بعد الواو ، هو : كحلن [5] ، ليصير المعنى زجّجن الحواجب وكحلن العيون .

ومنهم من قصره على الفعل أو ما في معناه فعرّفه : " بأن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطي حكمه في التعدية واللزوم " [6]، حيث

---

[1] المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى آخرون ، تح: مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ط4 ، مادة (ض.م.ن).

[2] التعريفات ، ص 49 .

[3] تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن ،الغرناطي (أحمد بن يوسف) ، كنوز اشبيليا ، السعودية ، ط1 2007 ، ص 12 .

[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص ن.

[5] ينظر: الخصائص ، ابن جني(أبو الفتح عثمان)، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، دط،1957 ج2 ، ص 432 .

[6] معاني النحو ، فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، الأردن ، ط1 ، 2000 ، ج3 ، ص 15 .

قصر التضمين في هذا التعريف على الفعل أو ما يؤدي معناه ، كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها .

ومنهم من وسّع المفهوم فجعله يشمل كلّ الكلمات سواء أكانت فعلا أم اسما أم حرفا فقال عن التضمين:" هو إعطاء الشيء معنى الشيء ، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف "[1]، ومثله التعريف التالي الذي عمّم صاحبه فذكر كلمة اللفظ وهو: "التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمينه معناه " [2]، فهذا التعريف لا يخصّص الفعل بالتضمين دون سواه، بل يترك الأمر مفتوحا للاسم والحرف أيضا .

ومنهم من توسّع أكثر فلم يكتف بالمفردات بل تعدّاها إلى الجملة فقال : " التضمين إلحاق مادّة بأخرى لتضمينها معناها ولو في الجملة " [3] ، فإلحاق مادّة بأخرى يشمل المفردات سواء أكانت فعلا أم اسما أم حرفا، وأما استعمال (لو) هنا فلإدخال ما كان مستبعدا عند الآخرين وهي الجملة ، ولتوسيع مفهوم المادة ليشمل كلّ الملفوظات .

ولقد نحا محمد الطاهر بن عاشور– وهو من المفسرين التونسيين – منحى تخصيص التضمين للفعل والوصف، فقال : " التضمين أن يضمّن الفعل أو الوصف معنى فعل أووصف آخر بذكر ما هو من متعلقاته من حرف أومعمول فيحصل في الجملة معنيان"[4] فالمعنيان المقصودان هنا هما: معنى الفعل الأوّل إضافة إلى معنى الفعل الثاني، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ ﴾ الفرقان (40) حيث تضمّن الفعل (أتوا) معنى (مرّوا) فعُدّي بـ(على) المناسبة لهذا الفعل ، ولإضافة المعنى الثاني صار الكلام يعني : إتيان القرية + مارّين عليها ، فالعرب يقولون: (أتى أرض بني فلان ومرّ على حيّ كذا) [5] ، فالإتيان دون استعمال الحرف (على) يدلّ على معناه فقط ، أمّا الإتيان مع الحرف (على) فيؤوّل بالجمع بين الإتيان والمرور.

---

[1] البرهان في علوم القرآن ، الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ، ط1 ، 1957 ، ج3 ، ص 338 .

[2] الكليات ، ج1 ، ص266 .

[3] النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1974 ، ج2 ، ص 567 .

[4] تفسير التحرير والتنوير ، ج1 ، ص123 .

[5] ينظر : المرجع نفسه ، ج1 ، ص113 .

ولهذا اعتبر الكثيرون ومنهم ابن عاشور التضمين نوعا من الإيجاز [1] ؛ إذ تؤدي الكلمة معنى الكلمتين وهما مقصودتان معا، فتارة تجعل الكلمة المذكورة أصلا والكلمة المحذوفة حالا كالمثال الذي ذُكر (أتوا القرية ماريّن عليها) ، وتارة تجعل الكلمة المضمّنة المحذوفة هي الأصل في التأويل بينما الكلمة المذكورة تشغل الحال ليستقيم المعنى، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ النساء (02)، بمعنى: لا تضمّوها آكلين[2] ، فالفعل أكل لا يتعدّى بـ(إلى) لذا ضمّن معنى (ضمّ) الذي يتعدّى بهذا الحرف وشغل الفعل الأصلي في التأويل وظيفة الحال ، بينما شغل الفعل(ضمّ)المتضمّن في الفعل السابق وظيفة الفعل في الجملة فكأنّه هو المذكور .

وهناك من جعل التضمّين هنا في الحرف (إلى) فقال: إلى بمعنى مع[3] ، لكنّ الخلاف كبير في هذه المسألة بينهم ، ويوجد مَنْ أوّل المثال نفسه بالحفاظ على أصلية الفعل المذكور وحالية المحذوف، ففسّر الآية:"ولا تأكلوها مضمومةً إلى أموالكم " [4]، حيث بقي الفعل الأصلي يشغل وظيفته الأصلية، بينما المؤوّلُ المتمثّل في كلمة(مضمومة) قد شغل وظيفة الحال، ويصير المعنى مجملا بإباحة الإنفاق الأوّل(أموالكم)، وحرمة ضمّ الإنفاق الثاني(أموالهم)إلى الأوّل.

وقد اختلف أهل اللغة العربية في سماعيّة التضمين أو قياسيّته ، فذهب بعضهم إلى أنه سماعيّ كأبي البقاء الذي يؤكّد بأن التضمين سماعيّ لا قياسيّ، ويرى بأنّ الذهاب إليه يكون للضرورة فقط ، وتُعطى الأولوية للفظ الأصلي ليدلّ على مدلوله مباشرة دون تضمين،أما مسألة رؤية البعض لقياسيّته في نظره راجع إلى شيوعه حتى صار كالقياس[5].

---

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج23 ، ص 133 .

[2] ينظر :النحو الوافي ، ج2 ، ص 565-566 .

[3] ينظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية (أبو محمد عبد الحق) ، تح :عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2001 ، ج1 ، ص 442 .

[4] أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، البيضاوي (ناصر الدين أبو سعيد) ، تح: محمد عبد الرحمان المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 1997 ، ج2 ، ص 59 .

[5] ينظر : الكليات ، ص 266-267 .

وذهب آخرون إلى أن التضمين قياسيّ كمجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي يؤكد على هذا واضعا شروطا ثلاثة هي :

1_ تحقيق المناسبة بين الفعلين .

2_ وجود قرينة تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر ، ويُؤمَن معها اللبس .

3_ ملاءمة التضمين للذوق العربي .

ويوصي المجمع ألّا يلجأ إلى التضمين إلاّ لغرض بلاغي[1] .

وأيّد آخرون قياسيّة التضمين في مواضع وسماعيته في مواضع أخرى كعباس حسن الذي يثبت القولين مرجّحا الكفة الأولى عن الثانية، ومجوّزا استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها ، كما يرى أنّه يدخل في الحقيقة أوالمجاز أوالكناية، ويستعمله البلغاء بلا حرج في كلامهم ، كما يرى أنّ التضمين يرجع إلى أصول ثابتة في اللغة العربية [2]، لذا كان ترجيحه الرأي الأوّل القائل بقياسية التضمين أقرب من غيره ، مع هذا هو لا يبيح التضمين مطلقا حتى لا يؤدي الأمر إلى الفوضى والفساد في اللغة بل يجب وضع قيود وضوابط حتى يحتذيها الناس [3] ، فعباس حسن بهذا الرأي يفتح مجال استعمال التضمين ضمن هذه القيود والضوابط حتى لا تكمّم الأفواه أو تعطّل الأقلام عند أهل الاختصاص فاللغة دائمة التطوّر وليست رهينة الماضي فقط، بشرط عدم الخروج عمّا ذكر سابقا.

II- التضمين في كتب التفسير المغاربية:

استعمل المفسّرون المغاربة التضمين في تفسيراتهم ؛ إذ قاموا بتأويل دلالة اللفظ بما يناسب مكوّنات الجملة ، فقد قصره ابن عاشور على الفعل أو الوصف من خلال المفهوم الذي ذكره ، لكنّ الملاحظ والمتتبّع لتفسيره يجد تضمين الحرف معنى حرف آخر أيضا في مواضع كثيرة ، والأمر نفسه تقريبا وُجد عند الآخرين كالشنقيطي وأبي بكر جابر الجزائري ، هذا الأخير أضاف حاشية إلى تفسيره تضمّنت شروحات لغوية ونحوية وبلاغية وغيرها، ولعلّ هؤلاء المذكورين هم من سيتمّ التركيز عليهم في هذا الشأن وخاصة ابن عاشور الذي تميّز عن غيره بكثرة التدقيق في هذه المسائل المختلفة ؛ لذا فقد

[1] معاني النحو ، ج3 ، ص13- 14 .

[2] ينظر : النحو الوافي ، ج2 ، ص 583-584 .

[3] ينظر المرجع نفسه ، ج2 ، ص 590 .

انفرد بالكثير من قضايا التضمين دون سواه لتعرّضه له وحده، ومن حين لآخر نجد إشارات لابن باديس أيضا تتعلّق بهذا الموضوع ، وإن كانت في مواضع قليلة، كما هو مبيّن فيما يلي :

1_ تضمين الفعل :

قد يضمّن الفعل معنى فعل آخر إذا اختلّ شرط التعدية أو اللزوم للفعل المستعمل في الغالب ، فتتمّ عملية تأويل دلالة هذا الفعل حتى لا يختلّ هذا الشرط ، ويكتسب معنى جديدا، ويحافظ التركيب على سلامته اللغوية ، ويمكن تقسيم تضمين الفعل معنى فعل آخر كما يلي: تضمين الفعل المتعدّي بحرف معنى الفعل المتعدي بحرف آخر، تضمين الفعل المتعدّي بالحرف معنى الفعل المتعدّي بنفسه، تضمين الفعل المتعدّي بنفسه معنى الفعل اللازم، تضمين الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد معنى الفعل المتعدي إلى مفعولين أو العكس .

1)_ تضمين الفعل المتعدّي بحرف معنى الفعل المتعدّي بحرف آخر :

وقد أُوِّلت دلالة الفعل المتعدّي بحرف لا يناسبه بفعل آخر يناسب التعدية بذلك الحرف في مواضع عديدة من هذه التفسيرات ، ويمكن تقسيم الأفعال حسب أصل التعدية بالحرف كما يلي :

أ_ الفعل المتعدّي بالباء :

قد يتعدّى الفعل بحرف الباء في الأصل ، ولكن لوقوعه في سياقات معينة يتضمّن معنى فعل آخر، فيكتسب بعض خصائصه ومنها تعديته بحرف آخر ، ومنها ما يلي:

أ) الفعل المتعدّي بالباء المتضمّن فعلا يتعدى بـ إلى : مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ سورة البقرة (الآية 14) حيث ذكر ابن عاشور أنّ الفعل (خلا) فعل قاصر يعدّى بالباء وباللام ومِنْ ومع بلا تضمين ، أمّا إذا تعدّى بـ(إلى) كما هو الشأن في هذه الآية فيعدّى على تضمين الفعل معنى آب أو خلص [1] ، أمّا أبو بكر الجزائري فيرى أنّ الفعل (خلوا) تضمّن معنى ذهبوا وانصرفوا[2] ، فيكون المعنى: ذهبوا إلى

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج 1 ، ص 291 .

[2] أيسر التفاسير ، ج1 ، ص 27 .

شياطينهم ، والتي تعني " رؤسائهم وعتاتهم المتمردين "[1] كما ذكر الشنقيطي ، حيث ركّز هذا الأخير في تفسيره على هاته الكلمة ولم يتطرّق إلى قضية التضمين هنا ، والتأويل الحاصل هنا أنّ المنافقين عندما يخلصون إلى قادة النفاق يثبتون ولاءهم لهم فهم كثيرو الانفراد عن مجالس المسلمين[2] .

ب) الفعل المتعدّي بالباء المتضمّن فعلا متعديا باللام : مثل قوله تعالى :﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ... ﴾ سورة البقرة (الآية 75) ، حيث علّل ابن عاشور وجود اللام في قوله (لكم) لتضمين يؤمنوا معنى (يقرّوا) ، وذكر أيضا بتضمين (آمن) معنى الفعل (اطمأنّ) [3] للآية نفسها ، ففعل الإيمان يتعدّى بالباء في الأصل، لكن إذا كان لتصديق المخبر فيما أخبر به ، يقال : آمن له على اعتبار أنه صدق بالخبر لأجل المخبر[4] .

في حين لا يبتعد الشنقيطي عن هذا فيرى أنّ الإيمان إذا كان تصديقا بالله تعالى عُدّي الفعل (آمن) بالباء ، أما إذا كان تصديقا ببشر كما في هذه الآية عدّي الفعل باللام ومثّل لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ التوبة (61) ، فالإيمان الأوّل بالله فعدّي بالباء، والثاني للمؤمنين فعدّي باللام ، والمعنى يصدقونكم ويتبعونكم في هذا الدين الحنيف[5] ، وقد تعدّى الفعل (آمن) في القرآن الكريم باللام في مواضع أخرى ، منها قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ الشعراء (111) ، وفي موضع آخر قال تعالى : ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ يوسف (17) ، وقوله تعالى أيضا : ﴿ وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ﴾ الدخان (21) وغير هذا كثير.

---

[1] العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ، الشنقيطي(محمد الأمين) ، تح: خالد بن عثمان السبت ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ، ط2 ، 1426هـ ، ج4 ، ص324 .

[2] تفسير التحرير والتنوير ، ج10 ، ص 250 .

[3] ينظر : المرجع نفسه، ج1 ، ص230 .

[4] المرجع نفسه ، ج 18 ، ص 64-65 .

[5] العذب النمير ، ج1 ، ص 156 .

ب_ الفعل المتعدّي بـ(إلى) :

قد يتعدّى الفعل بالحرف (إلى) في الأصل أيضا ، لكن قد يضمّن معنى فعل آخر فيتعدّى بحرف آخر، ومواضع هذا كثيرة، ومنها :

أ) الفعل المتعدّي بإلى المتضمن فعلا متعديا باللام : مثل قوله تعالى : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ الزلزلة (5) ، حيث ذكر ابن عاشور بأنّ الفعل أوحى عدّي باللام هنا لتضمّنه معنى قال ، لأنّ أصل الفعل أوحى التعدية بـ(إلى) وليست اللام ، والقول المضمّن هنا هو قول التكوين، ويتّضح هذا المعنى بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ النحل(40) ، وقد عدل عن فعل القول هنا إلى فعل الوحي لأنّه حكاية عن تكوين لا قول لفظي [1]، والمتبّع لآي القرآن الكريم يستطيع ملاحظة أنّ الفعل (أوحى) مقترن دائما بإلى ممّا يبيّن أصلية التعدية بذاك الحرف وتضمينه دلالة فعل آخر في الموضع الذي ذكرنا .

ب) الفعل المتعدي بإلى المتضمن فعلا متعديا بالباء : مثل قوله تعالى في قصة سيدنا يوسف عليه السلام : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ يوسف (100) ، حيث يرى أبو بكر الجزائري أنّ "(أحسن بي و إليّ) بمعنى واحد" [2] ، في حين ذكر الشنقيطي أنّ الفعل أحسن يتعدّى بحرف الباء أو حرف (إلى) كما قد يتعدّى بنفسه في مواضع أخرى [3] ، والأمر نفسه عند ابن عاشور حيث يرى أنّ الفعل(أحسن) قد يتعدّى بالباء دون تضمين مساواة بأحسن إلى ، كما قد يتضمّن معنى لَطُفَ، والباء للملابسة والمعنى هنا: جعل إحسانه ملابسا لي [4]، وهناك من جعل التضمين في الباء هنا بمعنى (إلى) دلالة على الغاية[5]، وقد ذكر بعض المفسّرين أنّ الإحسان هنا ارتبط بالخروج من السجن وليس الخروج من الجبّ حتى لا يذكّر سيدنا يوسف إخوته بما يؤلمهم ، وتلطيفا للجوّ وإذهابا للهمّ من نفس إخوته[6].

---

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج30 ، ص493 .

[2] أيسر التفاسير ، ج2 ، ص546 .

[3] ينظر: أضواء البيان،ج2 ص437 .

[4] تفسير التحرير والتنوير ، ج13 ، ص 57 .

[5] ينظر : النحو الوافي ، ج2 ، ص493 .

[6] ينظر : أيسر التفاسير ، ج2 ، ص 645 .

ج) الفعل المتعدّي بإلى المتضمن فعلا متعديا بـ(في) : وقد مثّل له ابن عاشور بقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ ﴾ آل عمران(176) ، حيث ذكر رأيا يقول بتضمين يسارعون معنى يقعون فعدّى بـ(في)، والمعنى يتوغّلون في الكفر ويعجّلون إلى إظهاره ، ثم رجّح استعارية العبارة هنا حيث شبّه حال حرصهم وجدّهم في تفكير الناس وإدخال الشك على المؤمنين بحال الطالب المسارع إلى تحصيل شيء يخشى أن يفوته [1] وقد قرن الشنقيطي فعل المسارعة بالحرف إلى أيضا [2] ، وقال أبو بكر الجزائري يسارعون في الكفر بمعنى يسرعون فيه إذا ما خرجوا منه كلما سنحت فرصة للكفر أظهروه[3] .

وفي القرآن مواضع أخرى استعمِل فيها الفعل (يسارع) مقترنا بـ(في) كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ المؤمنون (61) ، وقوله : ﴿ وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ المائدة (62) .

د) الفعل المتعدّي بإلى المتضمّن فعلا متعدّيا بـ(عن) : مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا ﴾ الزخرف (36) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ أصل تعدّية الفعل (عشا) بإلى ، ولكنه لمّا تضمّن معنى (أعرَضَ) عُدّي بـ(عن) [4] ، وإلى مثل ذلك ذهب أبو بكر الجزائري والشنقيطي حين فسّرا الآية بالإعراض عن ذكر الله[5] ، وإن لم يذكرا مصطلح التضمين إلاّ أنّ التفسير بالإعراض يبيّن التعدّية بالحرف (عن) كما سبق ذكره .

ج_ الفعل المتعدّي بالحرف على :

قد يتعدّى الفعل بالحرف(على) في الأصل ، ولكن لإضافة دلالة أخرى إليه قد يتضمّن معنى فعل آخر فيتعدّى بالحرف الذي يناسب هذا الأخير، من ذلك ما يلي :

أ) الفعل المتعدّي بعلى المتضمن فعلا متعديا بالباء : مثل قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ آل عمران (75) ، حيث ذكر ابن عاشور في تفسيره أن الفعل (تأمنه) يتعدّى في الأصل بعلى ممثلّا بقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ

---

[1] تفسير التحرير والتنوير ،ج4 ، ص173 .

[2] ينظر : أضواء البيان ، ج4 ، ص333 .

[3] أيسر التفاسير ، ج1 ، ص 631 .

[4] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج25 ،ص 209 .

[5] ينظر : أيسر التفاسير ، ج4 ، ص 640 . وينظر: أضواء البيان ، ج3 ، ص310 .

عَلَيْهِ ﴾ يوسف (64) ، ولكنّه في هذا الموضع عدّي بالباء لتضمينه معنى تعامله بقنطار[1]، وإلى مثل ذلك ذهب أبو بكر الجزائري أثناء شرح فعل(ائتمن)، وتأويل الكلام هنا: ومن أهل الكتاب الذي إن تأمنه يا محمد على عظيم من المال كثير يؤدّه إليك ولا يخنك[2]، ومنهم العكس في الشطر الذي لم يذكر من الآية هنا.

ب) الفعل المتعدي بعلى المتضمن فعلا متعديا بمن : مثل قوله تعالى : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ الأنبياء (77) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الفعل (نصرناه) تعدّى في هذا الموضع بـ(من) لتضمينه معنى المنع والحماية ، حيث رأى أنّ التعدية بمِنْ أبلغ من (على)؛لأنه يدلّ على نصر قويّ تحصل معه المنعة والحماية، فلا يستطيع العدوّ أن يناله بشيء، بعكس النصر عليه الذي يدلّ على المدافعة والمعونة فقط [3] ، في حين رأى الشنقيطي أنّ الفعل تضمّن معنى الإنجاء والتخليص ، بتأويل : أنجيناه وخلّصناه منهم[4] .

د_ الفعل المتعدّي بالحرف (مِنْ) :

قد يتعدّى الفعل بالحرف (مِنْ) في الأصل ، وقد يتعدّى بحرف آخر فيضمّن معنى الفعل الذي يناسبه تعدية ودلالة ، من ذلك تعديته بفعل متضمّن (عن) في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ التوبة (104) ، وقد أكّد ابن عاشور هذه التعدية معلّلا أنّ الفعل (يقبل) من حقه التعدّية بـ(من) ، ولكنّه تضمّن هنا معنى (يتجاوز) فعُدّي بـ(عن) ، فكأنّ المعنى : يقبل التوبة ويتجاوز عن عباده [5] وكذلك فعل أبو بكر الجزائري حيث عدّى الفعل يقبل بمِنْ أثناء شرحه الآية بقبول التوبة من التائبين[6] .

---

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج3 ، ص 286 .

[2] تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) ، ج6 ، ص 113 .

[3] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج17 ، ص113 .

[4] ينظر : أضواء البيان ، ج4 ، ص112 .

[5] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج11 ، ص27 .

[6] ينظر : أيسر التفاسير ، ج2 ، ص422 .

هـ_ الفعل المتعدي بحرف اللام :

مثل قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ ﴾ فصلت (06) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الاستقامة تكون للشيء فيقال : استقامَ له ولأجله ، فتتعدّى الاستقامة باللام في الأصل إذا كانت بمعناها فقط ، أما إذا تضمنت معنى (توجّهُوا) أو(أنيبوا) فتتعدى بـ(إلى) لمناسبته هذين الفعلين[1] ، والمعنى وجهّوا وجوهكم بالدعاء له والمسألة إليه[2] .

2) تضمين الفعل المتعدي بحرف معنى الفعل المتعدي بنفسه :

قد يتعدّى الفعل في الأصل بحرف معين ، ولكنّه في مواضع عديدة نجده متعدّيا بنفسه مخالفا القاعدة التي وضعها النحاة ، فيلجأون إلى تأويل دلالة ذلك الفعل بما يناسب القاعدة ، وإلاّ لجأوا إلى اعتبار الاسم منصوبا بنزع الخافض ، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ الأعراف (155) ، أي : من قومه[3] ، وما يهمّنا في هذا المقام الرأي الأوّل القائل بتأويل دلالة الفعل معنى فعل آخر متعدّ بنفسه ، وقد وُجدت في كتب التفاسير المذكورة العديد من الحالات التي أوّل أصحابها دلالة الفعل ، من ذلك ما يلي:

أ_ تضمين الفعل المتعدي بحرف الباء معنى الفعل المتعدي بنفسه : كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ البقرة (158) ، حيث وضع ابن عاشور الخيار للمفسّر بين انتصاب كلمة (خيرا) على نزع الخافض بتأويل الكلام : ومن تطوع بخير أو تضمين معنى (تطوّع)–الذي يتعدّى في الأصل بحرف الباء–معنى الفعل (أتى) المتعدّي بنفسه إلى المفعول به [4] ، حيث يخبر الله تعالى عباده واعدا إياهم بالجزاء والثواب حال التطوّع بفعل الخيرات[5] .

---

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج 24 ، ص 238 .

[2] الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي(أبو عبد الله محمد) ، تح : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية القاهرة ، ط2 ، 1964 ، ج15 ، ص 340 .

[3] المقتضب ، المبرد (محمد بن يزيد)، تح : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت، دط ، دت ، ج2 ص321 .

[4] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج 2 ، ص64 .

[5] ينظر : أيسر التفاسير ، ج1 ، ص 136 .

وفي القرآن مواضع أخرى تعدّى فيها الفعل إلى المفعول مباشرة بالرغم من كونه يتعدّى بالباء في الأصل من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ هود (60) ، فالكفر نقيض الإيمان في اللغة يقال : آمنا بالله وكفرنا بالطاغوت ، أو كفر بالله يكفر كفرا [1] حيث يلاحظ أنّ الفعل (كفر) لا يتعدّى بنفسه إلى المفعول، بل يتعدّى بحرف الجر (الباء) ، وفي هذه الآية ذكر ابن عاشور هذا الكلام أيضا ، فذكر أنّ الفعل (كفروا) لا يتعدّى بنفسه ، وعدّي هنا إلى المفعول لتضمينه معنى (عصوا) [2] ، أمّا أبو بكر الجزائري فأوّله بجحدوه[3] ، وهذا الفعل الأخير متعدّ بنفسه.

ب_ تضمين الفعل المتعدي بعلى معنى الفعل المتعدي بنفسه : مثل قوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ يوسف (9) ، لمّا قال قائل من إخوة يوسف هذا الكلام وقد حاول ابن عاشور تعليل انتصاب (أرضًا) بتضمين الفعل (اطرحوه) معنى الفعل (أَوْدِعوه)[4] الذي يتعدّى إلى المفعول به الثاني بنفسه ، حيث كان الخيار بين القتل بإزهاق روحه وإلقائه في أرض بعيدة لا يعثر عليه أحد فيهلك دون قتل مباشر[5] .

ج_ الفعل المتعدي بالحرف (في) المتضمن فعلا متعديا بنفسه : مثل قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ القصص (58)، فالبطر يعني الطغيان في النعمة[6] ، وقد ذكر الزبيدي أنّ البطر يتعدى بـ(في)، وتأويل الكلام: (بطرت في معيشتها)[7]، وإلى هذا ذهب ابن عاشور الذي ذكر بأنّ الفعل (بطر) قاصر(لازم) وقد تضمّن فعلا آخر[8]، وقد فسّر أبو بكر الجزائري هذا بقوله: "جهلت شكر معيشتها " [9].

د_ الفعل المتعدي بالحرف (إلى) المتضمن فعلا متعديا بنفسه : مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ ﴾ يس (66)، حيث عدّى الشنقيطي الاستباق

---

[1] ينظر : لسان العرب ، مادة (ك.ف.ر).

[2] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج12 ، ص107 .

[3] ينظر :أيسر التفاسير ، ج2 ، ص555.

[4] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج12 ، ص223 .

[5] ينظر : أيسر التفاسير ، ج 2 ،ص596 .

[6] ينظر: لسان العرب ، مادة (ب.ط.ر).

[7] ينظر : تاج العروس ، مادة (ب.ط.ر).

[8] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج 20 ، ص 150 .

[9] ينظر : حاشية أيسر التفاسير ، ج4 ، ص86 .

بالحرف (إلى) [1] ، وكذلك فعل ابن عاشور الذي يرى أنّ الاستباق دالّ على التكلّف والاجتهاد في الفعل ، ومن حقّ الفعل (استبقوا) أن يتعدّى بـ(إلى)، ولكن لما تضمّن معنى (ابتدروا) تعدّى بنفسه ، فصار المعنى : ابتدروا الصراط متسابقين [2] ، وإلى هذا المعنى مال أبو بكر الجزائري أيضا[3].

وقد استُعمِل الفعل (استبق) في مواضع أخرى من القرآن دلّت على هذا المعنى، منها قوله تعالى في قصة يوسف : ﴿ وَاسْتَبَقَا الْبَابَ ﴾ يوسف (25) ،وقوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ البقرة (148)، وتؤكد المعاجم اللغوية هذا أيضا ، فقد عدّي الفعل استبق فيها بالحرف نفسه[4] .

3) تضمين الفعل المتعدي بنفسه معنى الفعل المتعدّي بالحرف :

تصادف القارئ الكثير من العبارات التي تحوي أفعالا متعدية بنفسها في الأصل ولكنّها تعدّت بالحرف لتعطي دلالة أخرى إضافة إلى دلالتها الأصلية كما ذُكر، وقد وجدت هذه الحالات في مواضع كثيرة ، من ذلك ما يلي :

أ_ تضمين الفعل المتعدي بنفسه معنى الفعل المتعدي بحرف على : مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ ﴾ الفرقان (40) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الفعل (أتوا) تضمّن معنى (مرّوا) لذا عُدّي بالحرف(على) فالإتيان يدلّ على المجيء عنده، لأنّ المقصود من التذكير بمجيء القرية التذكير بمصير أهلها ، لذا ضمّن المجيء معنى المرور لشبهه به ، وقد جمعت دلالتا الفعل الأصلي والفعل المضمّن فيه من خلال تعلّق فعل المرور بالسكان والمجيء بالمكان [5] ، ولو ذكر أحد الفعلين دون تضمّين لدلّ على معنى واحد فقط ، وقد استعمل الشنقيطي [6] و أبو بكر الجزائري معنى مرّ للفعل أتى أيضا[7] .

---

[1] ينظر: أضواء البيان ، ج4 ، ص333 .

[2] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج23 ، ص 52 .

[3] ينظر: أيسر التفاسير ، ج 4 ، ص388 .

[4] ينظر: لسان العرب ، مادة(س.ب.ق) . وينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة ، أحمد مختار عمر وآخرون ، عالم الكتب ، ط1 ، 2008 ، مادة(س.ب.ق) .

[5] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج19 ، ص 30 .

[6] ينظر: العذب النمير ، ج4 ، ص 132 .

[7] ينظر : أيسر التفاسير ، ج3 ، ص615 .

ب_ تضمين الفعل المتعدّي بنفسه معنى الفعل المتعدّي بحرف الباء : مثل قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ هود (59) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الجحود يعني الإنكار الشديد ، وعُدّي الفعل (جحدوا) بالباء مع أنه متعدّ بنفسه في الأصل لتضمينه معنى كفروا ، وباجتماع الدلالتين يصير المعنى : جحدوا آيات ربّهم وكفروا بها [1] ، ومعنى الكفر أيضا ما ذكر الشنقيطي[2] والجزائري[3] في تفسيريها .

وهناك مواضع أخرى عدّي الفعل (جحد) في النص القرآني بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ الأنعام (33) ، وقوله أيضا : ﴿ وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ الأعراف (51) ، وقوله كذلك : ﴿ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ فصلت (15) .

ج_ تضمين الفعل المتعدّي بنفسه معنى الفعل المتعدّي بالحرف إلى: مثل قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ الفرقان (45) ، حيث ذكر ابن عاشور أن الرؤية هنا بصرية ، وقد عدّي فعلها بالحرف (إلى) لتضمينه معنى النظر [4] ، وقد أثبت أبو بكر الجزائري هذا التأويل لفعل الرؤية معطيا الخيار بين الرؤية البصرية أو الرؤية العلمية(القلبية)؛ إذ يمكن مشاهدة الظلّ بالعين مباشرة، أويمكن عِلْم ذلك بالقلب أيضا وعموما ففعل الرؤية يتعدّى بنفسه إلى المفعول سواء أكانت الرؤية بصرية أم قلبية ، ففي الرؤية الأولى يتعدّى الفعل إل مفعول به واحد، أمّا إذا كانت الرؤية قلبية فيتعدّى الفعل إلى مفعولين[5].

ومثل قوله تعالى أيضا : ﴿ وَقَضَينا إِلَيهِ ذلِكَ الأَمرَ ﴾ الحجر (66) ، حيث ذكر ابن عاشور والشنقيطي وأبو بكر الجزائري أن الفعل تضمّن معنى (أوحينا) لذا عدّي بإلى، والمعنى : وقضينا ذلك الأمر فأوحينا إليه [6].

---

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج12 ، ص 105 .

[2] : ينظر : العذب النمير ، ج5 ، ص120 .

[3] ينظر : أيسر التفاسير ، ج1 ، ص47 .

[4] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج19 ، ص 39 .

[5] ينظر : معاني النحو ، ج2 ، ص 12 .

[6] ينظر : تفسير التحرير و التنوير ، ج14 ، ص65 . و ينظر : أضواء البيان ،ج3، ص14 . وينظر: حاشية أيسر التفاسير ، ج3 ، ص 88 .

د_ تضمين الفعل المتعدي بنفسه معنى الفعل المتعدّي بحرف اللام : مثل قوله تعالى أيضا : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ ... ﴾ الأعراف (100) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الفعل (يهدِ) يتعدّى بنفسه إلى مفعولين في الأصل ، فيتعدّى إلى المفعول الأوّل بنفسه وأمّا المفعول الثاني فتارة يتعدّى إليه بنفسه وتارة يتعدّى بحرف اللام أو إلى ، لذلك عُدّي هنا إلى المفعول الأوّل بحرف اللام لتضمينه معنى (يبيّن) ، لأنّ الهداية تبيين للطريق [1] وهذا التأويل لدلالة الفعل أيضا ما ذهب إليها الشنقيطي حين ذكر أنّ (يهدِ) بمعنى يبيّن والمعنى : يبيّن للذين يَرِثُونَ الْأَرْضَ... [2] .

هـ_ تضمين الفعل المتعدي بنفسه معنى الفعل المتعدي بالحرف (عن) : مثل قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾ النور (63) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ فعل المخالفة متعدّ بنفسه في الأصل ، ولكنه لما تضمّن معنى (يصدّون) تعدّى بـ(عن)[3] ، وقد أثبت الشنقيطي هذا التضمين للفعل مع إجازة تعديته بالحرف دون تضمين أيضا[4] ، أمّا ابن باديس فقال في تفسير(يخالفون عن أمره): "يصدّون ويعرضون عن طريقته وسنته ومنهاجه ، وما كان عليه من سير في الحياة "[5]

4) تضمين الفعل المتعدّي إلى مفعول واحد معنى الفعل المتعدّي إلى مفعولين :

قد نجد فعلا من حقه التعدّية إلى مفعول به واحد متعدّيا إلى مفعولين فعندئذ يؤول النحاة دلالة الفعل ويعطونه معنى فعل آخر من خصائصه التعدّي إلى مفعولين ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ آل عمران (152)، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الفعل (صدق) من حقه التعدّي إلى مفعول به واحد ، أمّا هنا فتعدّى إلى مفعولين بتضمينه معنى أعطى[6] ، فتكون كلمة (وعده) مفعولا به ثانيا وهو مضاف والهاء مضاف إليه ، أمّا الشنقيطي فيرى أنّ الفعل (صدق) قد يتعدّى بنفسه إلى المفعول الثاني كما قد يتعدّى

---

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج9 ، ص27 .

[2] ينظر : العذب النمير، ج4 ، ص 28 .

[3] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج18، ص 311 .

[4] ينظر : أضواء البيان، ج5 ، ص558 .

[5] تفسير ابن باديس(في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير)، عبد الحميد بن باديس ، دار الكتب العلمية، بيروت ط2 ، 2003 ، ص336 .

[6] تفسير التحرير والتنوير ، ج4 ، ص 127 .

بالحرف[1] ، و بالتالي لا تأويل لدلالة الفعل هنا ، ومعنى الآية : " أنجزكم الله ما وعدكم على لسان رسوله بقوله للرماة اثبتوا أماكنكم فإننا لا نزال غالبين ما ثبتم مكانكم "[2] .

5) تضمين الفعل المتعدّي إلى مفعولين معنى الفعل المتعدّي إلى مفعول به واحد :

من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ ﴾ الطور (20) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الفعل (زوّج) يتعدّى بنفسه إلى مفعولين يقال : زوّجَهُ ابنتَه ، فالهاء مفعول به أوّل و(ابنتَ) مفعول به ثان ، كما استدلّ بقوله تعالى : ﴿ زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ الأحزاب (37) المتعدي إلى المفعولين أيضا ، أمّا هنا فالفعل تعدّى إلى مفعول به واحد لتضمينه معنى (قرّناهم) بمعنى قرّنا بكل واحد نساء حورا عينا [3] ، لأنّ (زوّجناهم) كما يرى ابن عاشور لا تعني (أنكحناهم) الدالة على المعنى الأوّل، بل تدلّ على المعنى الثاني (قرّناهم) ، والأمر نفسه يقال في الآية : ﴿ كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ ﴾ الدخان(54) وإلى مثل ذلك مثل ذلك ذهب أبو بكر الجزائري في شرحه (زوّجناهم)[4] .

2 _ تضمين الاسم :

قد يضمّن الاسم معنى اسم آخر فيعطى دلالته ، ثمّ تجتمع الدلالتان لتشكيل التأويل الجديد للتركيب المعطى ، لكن رغم هذا فأكثر ما يُؤوَّل هو الفعل لمن يعتمد التضمين في الفعل أوالحرف لمن يعتمده أيضا، أمّا الاسم فقليلا ما يؤوّل ويعطى دلالة اسم آخر، وقد يكون التضمين في المصدر أو المشتقات الأخرى ومنها:

1)_ تضمين المصدر :

أ- تضمين المصدر المتعدي بإلى معنى المصدر المتعدي بالباء : مثل قوله تعالى: ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ النساء (36) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الإحسان هنا تضمّن معنى البرّ لذا تعدّى بالباء [5] ، وإلى مثل هذا أشار ابن باديس حين علّل التعدية بالباء في الإحسان لتضمينه معنى اللطف فيصير المعنى دالاّ

---

[1] ينظر : أضواء البيان، ج4 ، ص 137 .

[2] أيسر التفاسير ، ج1 ،ص 392 .

[3] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج27 ، ص47 .

[4] ينظر : أيسر التفاسير ، ج5 ، ص 176 .

[5] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ،ج5 ، ص 59 .

على اللطف في الإحسان ، والمبالغة في تمام الاتصال بهما لأنّ الباء تفيد معنى اللصوق [1] فأصل الإحسان التعدية بـ(إلى) تقول :أحسِنْ إلى أخيك [2] ، ويظهر هذا من خلال تأويل الإحسان بالباء إلى الإحسان (إلى) ، وفي القرآن مواضع أخرى وجدت فيها كلمة الإحسان أو الحسن متعدية بالباء على تضمين معنى اللطف من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ الإسراء (23) ، وقوله أيضا: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ العنكبوت (8) .

ب- تضمين المصدر المتعدي بالباء معنى المصدر المتعدي بـ(إلى) : ومن المصادر أيضا ما أُوّلت دلالتها عند اللغويين والمفسرين للقرآن ، من ذلك كلمة (الرفث) في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ البقرة (187) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الرفث لا يتعدّى بـ(إلى) في الأصل فلا يقال : رفثت إلى المرأة وإنّما رفثت بها ومعها ولكن لمّا كان الرفث بمعنى الإفضاء تعدّى بـ(إلى) [3] ، فالرفث كناية عن الجماع ، وقيل هي كلمة جامعة لكلّ ما يريد الرجل من امرأته[4] .

ج- تضمين المصدر المتعدي بنفسه معنى المصدر المتعدي ب(إلى) : من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ﴾ ص (24) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ السؤال تضمّن معنى الضّم فتعدّى بـ(إلى) [5]، أي : " بطلبه نعجتك وضمّها إلى نعاجه" [6] كما ذكر أبو بكر الجزائري في تفسيره لها، وباجتماع الدلالتين يصير المعنى : " لقد ظلمك بسؤال نعجتك ضامّا إيّاها إلى نعاجه "[7] .

2)_ تضمين اسم الفاعل :

أ- تضمين اسم الفاعل المتعدّي بـ (عن) : مثل قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ ﴾ غافر (47) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ كلمة (مغنون) تضمّنت معنى

---

[1] ينظر : تفسير ابن باديس ، ص67 .

[2] ينظر : معاني القرآن ، الفراء (أبو زكريا يحي) ، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ط3 ، 1983 ، ج1 ، ص266 .

[3] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج30 ، ص76 .

[4] ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، ج2 ، ص 315 .

[5] ينظر : تفسير التحرير و التنوير ، ج23، ص 236 .

[6] أيسر التفاسير ، ج4 ، ص 442 .

[7] البلاغة العربية(أسسها وعلومها وفنونها)،عبد الرحمن بن حسن، دار العلم، دمشق، ط1 ، 1996 ، ج2، ص 53 .

(دافعون أو رادّون) لذا تعدّت بنفسها إلى (نصيبا من النار) [1]، وإلى هذا المعنى ذهب أبوبكر الجزائري أيضا ، والمعنى: دافعون عنّا شيئا من النار [2] .

ب- تضمّين اسم الفاعل المتعدّي بالباء : مثل قوله تعالى : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ المؤمنون (67) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ (مستكبرين) تضمّنت معنى ساخرين لذا عدّيت بالباء [3]، وقال آخرون أن المعنى يفتخرون به ويعتقدون أنهم أولياؤه والهاء عائدة على المسجد الحرام[4] .

ج- تضمين اسم الفاعل المتعدّي بـ(على) : مثل قوله تعالى : ﴿ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ﴾ الصافات (162) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الحرف (على) متعلّق بـ(فاتنين) على تضمينه معنى مفسدين إذا كان الضمير (الهاء) في (عليه) عائدا إلى اسم الجلالة [5]، وأوّلها الشنقيطي(بمضلّين عليه) [6] ويكون المعنى : " ما أنتم بمضلين أحدا إلاّ من قدّر الله عزّ وجلّ عليه أن يضلّ "[7] .

3)_ تضمين الصفة المشبهة :

مثل قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ الأعراف (105) فحقيق من مادة (ح ق ق) وتدلّ على الثبوت وعدم الاضمحلال [8] ، وقد ذكر ابن عاشور أنّ كلمة (حقيق) تعدّت بـ(على) لتضمّنها معنى حريص أو لتضمينها معنى مكين [9]، أمّا أبوبكر الجزائري ففسّرها بجدير وخليق وواجب [10] ، ولعلّ كلمة الواجب هي ما تتعدّى

---

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج24 ، ص162 .

[2] أيسر التفاسير ، ج 4 ، ص539 .

[3] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج 18 ، ص 85 .

[4] ينظر : تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير (أبو الفداء اسماعيل) ، تح : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، 1998 ، ج5 ، ص 420 .

[5] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج23 ، ص 190 .

[6] أضواء البيان، ج7 ، ص439 .

[7] الجامع لأحكام القرآن ، ج15 ،ص 135 .

[8] ينظر : العذب النمير ، ج4 ، ص 66 .

[9] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج9 ، ص 39 .

[10] أيسر التفاسير ، ج2 ، ص 215 .

ب(على) ، وهناك من أوّل الحرف فقال (على) بمعنى الباء فتصير : حقيق بألاّ أقول على الله إلاّ الحق ، وهي إحدى القراءات الشاذّة كما ذكر القراء[1] .

وقال تعالى في موضع آخر : ﴿ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ الإسراء (14) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الحسيب هنا بمعنى الحاسب ، وعدّى بـ(على) لتضمينه معنى الشهيد [2] ، أمّا أبو بكر الجزائري فقد ضمّنها معنى المحصي ، فيصير المعنى: يكفيك نفسك حاسبا لأعمالك محصيا لها عليك أيها الإنسان[3] .

وقد عدّيت كلمة (حسيبا) بعلى أيضا في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ النساء (86) .

3_ تضمين الحرف :

قد يؤوّل الحرف ويعطى معنى حرف آخر لمناسبته التركيب والدلالة كما يقول بعض النحويين، وتتمّ العملية عن طريق التضمين في الحرف ، وإن كان أكثرهم لا يجعله فيه ومنهم ابن عاشور الذي قصر التضمين على الاسم والوصف صراحة ، لكن بعد تتبّع تفسيره وُجِد عنده التضمين في الحرف بنسبة كبيرة وإن لم يصرّح بالمصطلح، لكنّه استعمل عبارة: (الحرف كذا بمعنى الحرف كذا) في سياقات رأى أنّ التعدية مثلا في الأصل تتمّ بهذا الحرف فأعطاه دلالته ، أو من الدلالة العامة للجملة أو العبارة التي يناسبها هذا المعنى أو ذاك ، لذا تمّ استخراج العديد من المواضع التي تمّ فيها تأويل دلالة حرف بحرف في تفسير التحرير والتنوير وكتب التفاسير الأخرى المعنية بالدراسة ، ومن المواضع التي حدثت فيها الظاهرة نذكر ما يلي :

1)_ تضمين حرف اللام :

قد يعطي حرف اللام دلالة حرف آخر بحسب السياق الذي يرد فيه، ومن ذلك :

أ- تضمين اللام معنى على : مثل قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ الصافات(103) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ اللام في كلمة (للجبين) بمعنى (على) [4]

[1] هي قراءة أبيّ بن كعب ﷺ، إلاّ أنها تفيد التفسير كما ذكر الشنقيطي، ينظر: العذب النمير ، ج4 ، ص67 .

[2] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج15، ص 49 .

[3] أيسر التفاسير ، ج3 ، ص 182 .

[4] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج23 ، ص 153 .

وإلى مثل ذلك ذهب أبو بكر الجزائري بقوله عن (تلّه للجبين) : " صرعه على جبينه بأن وضع جبينه على الأرض "[1]، فللإنسان جبينان عن يمين الجبهة وشمالها[2] .

وفي مثل قوله تعالى أيضا : ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ الإسراء (107) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ "اللام في للأذقان بمعنى على" [3]، وهذا ما ذهب إليه الشنقيطي أيضا [4]، وقد فسّر أبو بكر الجزائري هذا بقوله :" خرّ على ذقنه ساجدا"[5] مستعملا الحرف (على) كذلك.

ب- تضمين اللام معنى إلى : مثل قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ فاطر (13) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الفعل يجري من حقه التعدّي بـ(إلى) فاللام هنا تكون بمعنى (إلى) للدلالة على الانتهاء [6] ، وقد استعمل أبو بكر الجزائري الحرف (إلى) في تفسيره (لأجل مسمى) ، أي : " إلى يوم القيامة " [7] .

وهناك مواضع أخرى ذكر فيها ابن عاشور أنّ اللام تكون بمعنى إلى [8]، كما ورد في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ المجادلة (3) ، في حين أعطى الشنقيطي دلالة (في) أو (عن) في هذا الموضع ليصير المعنى: فيما قالوا ، أو عمّا قالوا[9] .

ج- تضمين اللام معنى (عن) : قد تتضمّن اللام معنى عن كالشرح الذي أورده الشنقيطي في الآية السابقة،أو كقوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا ﴾ يونس (77) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ اللام في قوله : (لِلحقّ) بمعنى (عن) للمجاوزة [10] وذكر أبو بكر الجزائري هذا أيضا ، لكنّه مال إلى كونها لام تعليل [11].

---

[1] أيسر التفاسير ، ج3 ، ص 418 .

[2] ينظر : لسان العرب ، مادة (ج.ب.ن).

[3] تفسير التحرير و التنوير ، ج15 ، ص233 .

[4] ينظر : أضواء البيان ، ج3 ، ص14 .

[5] أيسر التفاسير ، ج3 ، 232 .

[6] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج22 ، ص 281 .

[7] أيسر التفاسير ، ج4 ، ص344 .

[8] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج28 ، ص18 .

[9] ينظر: أضواء البيان، ج6 ، ص192 .

[10] ينظر : تفسير التحرير و التنوير ، ج11 ، ص250 .

[11] ينظر : حاشية أيسر التفاسير ، ج2 ، ص466 .

د- تضمين اللام معنى في : وقد تأخذ اللام دلالة أخرى غير التي ذكرت من ذلك تأويلها بحرف (في) مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ الأعراف (187) ، حيث ذكر الشنقيطي أنّ اللام قد تكون بمعنى (في) لأنّها دالة على التوقيت ، والمعنى : لا يظهرها في وقتها المقدّر لها إلاّ هو وحده [1] ، وقد أجاز ابن عاشور هذا أيضا [2] ، وقد فسّر أبو بكر الجزائري هذا بقوله : " لا يظهرها في وقتها المحدّد لها إلاّ هو سبحانه وتعالى"[3] مستعملا الحرف (في) أيضا .

2)_ تضمين حرف الباء :

قد تعطى الباء دلالة حرف آخر بناء على السياق الذي ترد فيه ، ومن ذلك ما يلي :

أ- تضمين الباء معنى (في) : مثل قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ ﴾ الأنبياء (49)، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الباء بمعنى (في) في كلمة (بالغيب)[4] ، والمعنى " في الخلاء "[5] .

وقد ذكر ابن باديس في موضع آخر أنّ الباء في قوله: (فتهجّد به) قد تكون بمعنى (في)[6] في قوله تعالى:﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ ﴾ الإسراء (79).

ب- تضمين الباء معنى عن : مثل قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ الفرقان(25) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الباء قد تكون بمعنى (عن) فيكون المعنى: تشقّق عن غمام يحفّ بالملائكة [7] ، وإلى مثل هذا ذهب أبو بكر الجزائري في تفسيره حيث ذكر أيضا أنّ المعنى: عن الغمام الذي يعني السحاب الأبيض الرقيق كالذي كان لبني إسرائيل في التيه[8] ، كما يؤيّد الشنقيطي هذا حيث يرى أنّ الباء و عن يتعاقبان [1]؛ لذا قد يأخذ كلّ منهما دلالة الآخر.

---

[1] ينظر : العذب النمير ، ج4 ، 378 .

[2] ينظر : تفسير التحرير و التنوير ، ج28 ، ص274 .

[3] أيسر التفاسير ، ج2 ، ص270 .

[4] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج17 ، ص 90 .

[5] ينظر: تفسير الجلالين ، السيوطي (جلال الدين) والمحلى (جلال الدين) ،تح: فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون بيروت ، ط1 ، 2008 ، ص 1204 .

[6] ينظر : تفسير ابن باديس ، ص137 .

[7] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج19 ، ص 10 .

[8] ينظر : أيسر التفاسير ، ج3 ، ص 209 .

ج- تضمين الباء معنى على : مثل قوله تعالى :﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ آل عمران (75) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الباء في قوله (بقنطار) قد تكون بمعنى (على)[2] ويصير المعنى: تأمنه على قنطار ، وإلى هذه الدلالة ذهب كثيرون .

وكقوله تعالى أيضا : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ ﴾ النساء (42) ، حيث ذكر أبو بكر الجزائري أنّ " الباء بمعنى على،أي: لو تسَوّى عليهم"[3].

د- تضمين الباء معنى من :مثل قوله تعالى:﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴾ المطففين(28) حيث أجاز ابن عاشور أن تكون الباء بمعنى (من) التبعيضية [4] ، ويصير المعنى : يشرب منها ، كما ذهب إلى هذا أيضا أبو بكر الجزائري ومفسّرون آخرون [5] ، لكنّ الشنقيطي يرى أنّ التضمين هنا حدث في الفعل فتضمّن معنى (يتنعّم) [6].

3)_ تضمين الحرف (مِنْ) :

في بعض السياقات اللغوية يضمّن الحرف (مِن) معنى حرف آخر ويعطى دلالته، من ذلك ما يلي :

أ-تضمين مِن معنى في : مثل قوله تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ الجمعة (9)، حيث ضمّن ابن عاشور من معنى في وأعطاها معناها صراحة[7] ، وإلى هذا ذهب أبو بكر الجزائري الذي فسّرها بقوله: " في يوم الجمعة " [8]، حيث أُعطِيت (من) دلالة (في) للظرفية.

ب- تضمين من معنى عن : مثل قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ ﴾ فصلت (5) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ (من) في قوله تعالى : " ممّا تدعونا إليه " بمعنى (عن) ، ويصير المعنى أنّ القلوب بعيدة عمّا تدعونا إليه[9] .

---

[1] أضواء البيان ، ج6 ، ص43 .

[2] تفسير التحرير والتنوير ، ج30 ، ص436 .

[3] أيسر التفاسير ، ج2 ، ص354 .

[4] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج30 ، ص208 .

[5] ينظر : أيسر التفاسير ،ج5 ، ص 538. والجامع لأحكام القرآن ، ج7 ، ص 230.وتفسير الجلالين ، ص 781 .

[6] ينظر : أضواء البيان ، ج8 ، ص393 .

[7] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج7 ، ص 385 .

[8] أيسر التفاسير ، ج5 ، ص 349 .

[9] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج24 ، ص 234 .

كما أوّل الشنقيطي دلالة الحرف(مِن) في قوله تعالى: ﴿ بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ النمل(66)، فأعطاه دلالة (عنْ) قائلا:" و الظَّاهر أَنّ (مِنْ) في قو له تعالى: بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ، بمعنى: عَنْ"[1] ، و المعنى : عنها عَمُون ، "لا يبصرون شيئا من حقائقها"[2].

ج- تضمين مِن معنى على : مثل قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ ﴾ الأنبياء (43) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ (مِن) في قوله (منا) أتت بمعنى (على) ، ومثلها في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ ﴾ غافر (29) التي تدلّ على معنى الحرف نفسه [3]، وتدّل عبارة (منّا يُصحَبون) على المنَعة والجوار بمعنى يمنعون ويجاورون[4] ، و كقوله تعالى أيضا: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ الأنبياء (77) حيث يجيز الشنقيطى الرأي القائل بتأويل الحرف مع إبقاء الفعل (نصر) بمعناه وتصير (مِنْ) بِمَعْنَى (عَلَى)، أَيْ: نصرناه على القوم الذين كذّبوا بآياتنا [5] .

4)_ تضمين الحرف (في) :

قد تتضمن (في) معنى حرف آخر حسب السياق الذي ترد فيه ، من ذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ البقرة(210) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ (في) تأتي بمعنى الباء في قوله (في ظلل) ويصير المعنى أنّ الظّلل هنا تحمل العذاب من الصواعق أو الريح العاصفة إن كان العذاب في الدنيا [6]، وكقوله تعالى أيضا: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ إبراهيم(09)، حيث ذكر الشنقيطي أنّ الحرف(في) يكون بمعنى الباء في حالة كان المعنى يدلّ على العجب من سماعهم كتاب الله ، أما إذا دلّ المعنى على عضّ الأصابع غيْظًا فتبقى(في) على معناها الأصلي[7] لأنّها دخلت في الأفواه .

---

[1] أضواء البيان، ج 6 ، ص123 .

[2] أيسر التفاسير ، ج4 ، ص37 .

[3] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج17 ، ص 75 .

[4] ينظر :الجامع لأحكام القرآن ، ج11 ، ص 291 .

[5] أضواء البيان، ج4 ، ص112 .

[6] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج2 ،ص 286 .

[7] ينظر : أضواء البيان، ج2 ، ص242 .

5)_تضمين الحرف (على) :

قد تتضمن (على) معنى حرف آخر بحسب السياق الذي ترد فيه، ومن ذلك ما يلي:

أ- تضمين على معنى الباء : مثل قوله تعالى : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ طه (39) حيث ذكر ابن عاشور أنّ الصنع مستعار للتربية والتنمية ، و(على) تدلّ على المصاحبة بمعنى الباء كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ الطور (48) ، أمّا العين فهي مجاز دليل على المراعاة والمراقبة [1] ، وهذا التركيب مستعمل عند العرب خاصّة مع استعمال حرف الباء لذا أوّل ابن عاشور دلالة (على) وأعطاها دلالة الباء .

ومن إتيان (على) بمعنى (الباء) – كما ذكر الشنقيطي- في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ الأعراف(105)، حيث يكون المعنى: جدير بأن لا أقول على الله إلا الحق[2]، وإن كان البعض جعل التضمين في كلمة (حقيق) كما سبق ذكره.

ب- تضمين على معنى اللام : مثل قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ المائدة (04)، حيث أوّل ابن عاشور دلالة الحرف (على) وأعطاه دلالة لام التعليل[3]، ويصير المعنى:" كلوا ممّا أمسكن لكم ولأجلكم" [4] كما ذكر الجزائري مستعملا التضمين نفسه .

ج- تضمين على معنى مع : مثل قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ الإنسان (8) ، حيث رأى ابن عاشور أنّ (على) في قوله (على حبّه) بمعنى (مع) ، أي : يطعمون الطعام مصاحبا لحبّهم إيّاه [5] ، و هذا ما ذهب إليه أبو بكر الجزائري الذي فسّر الآية بقوله: " يطعمون الطعام على حبّه ، أي: مع حبّهم وشهوتهم له ورغبتهم فيه"[6] .

---

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج16 ، ص 218-219 .

[2] ينظر : العذب النمير، ج4 ، ص 50 .

[3] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج6 ،ص 116 .

[4] حاشية أيسر التفاسير ، ج1 ، ص 594 .

[5] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج13 ،ص 93 .

[6] أيسر التفاسير ، ج5 ، ص 484 .

6)_ تضمين حرف الواو :

قد يأخذ حرف الواو دلالة (أو) أو واو المعية ، ومن ذلك ما يلي :

أ- دلالة (أو) : مثل قوله تعالى : ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ التوبة (41) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ النفير يشمل حالة الخفّة والثقل وهي دالة على معنى (أو) المقصود بها في جميع الأحوال[1] ، وهناك مواضع كثيرة في القرآن دلّت فيها الواو على معنى أو .

ب- دلالة مع : مثل قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ يونس(71)، فالواو هنا واو معية كما ذكر ابن عاشور [2]، والأمثلة على إعطاء دلالة الواو معنى(مع)عند ابن عاشور وغيره كثيرة جدا.

7)_ تضمين حرف أو :

مثل قوله تعالى : ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ المرسلات(6-7)، حيث ذكر الشنقيطي أنّ (أو) هنا بمعنى الواو [3] ، معلّلا ذلك بأنّ " الذكر ملقى للعذر والنذر معا، لا لأحدهما لأنّ المعنى : أنها أتت للذكر إعذارا وإنذارا "[4].

كما يمكن أن تحمل (أو) معنى (بل) ، كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ البقرة (74) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّها بهذا المعنى لتوفّر شرطها وهو كون معطوفها جملة [5]، وقد أجاز أبو بكر الجزائري هذا ، مع إجازة أخذها دلالة الواو أيضا لأنّها ليست للشك حسب رأيه [6].

8)_ تضمين الحرف (أم) :

مثل قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ آل عمران (142) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ (أم) هنا منقطعة بمعنى (بل) الانتقالية؛ لأنّ الكلام انتقال من غرض إلى آخر [7] وإلى هذا ذهب أبو بكر الجزائري أيضا [8] والشنقيطي الذي قال عن (أمْ) المنقطعة بأنّها

---

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج10 ، ص 207 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ج 11 ، ص 239 .

[3] ينظر : أضواء البيان ، ج 8 ، ص400-401 .

[4] المرجع نفسه ، ج7 ، ص523 .

[5] ينظر : تفسير التحرير و التنوير ، ج1 ، ص563 .

[6] ينظر : حاشية أيسر التفاسير ، ج1 ، ص70 .

[7] تفسير التحرير والتنوير ، ج4 ، ص 105 .

[8] ينظر : أيسر التفاسير ، ج1 ، ص 193 .

"تأتي بمعنى استفهام الإنكار، وبمعنى (بل) الإضرابية ، وتأتي بمعناهما معًا وهو أجودها" [1] ولها مواضع كثيرة في القرآن الكريم وفي تفسيرات هؤلاء المفسرين وغيرهم ، وعند النحويين من ذلك ما أورده المرادي حيث ذكر تقدير البصريين لها بـ(بل) والهمزة في كلّ الأحوال وقدّرها آخرون بـ(بل) مطلقا ، أمّا ابن مالك فذكر أنها تدلّ على الإضراب مع الاستفهام في الغالب[2] ، وهذا الرأي الذي ذهب إليه الشنقيطي في تفسيره .

وفي ختام الكلام عن التضمين يلاحظ أنّ كتب التفسير المغاربية ثريّة بهذا النوع من التأويل لدلالة الكلمات المفردة ، وقد شمل تأويل دلالة الكلمات بأنواعها الثلاثة : الحروف والأفعال والأسماء، سواء أكان ذلك بالتصريح بمصطلح التضمين أم بإعطاء المعنى مفهوما دون تصريح بذلك، ولعلّ ميولات المفسّر نحو هذا الرأي أو ذاك ساهم في نوعية التأويل الناتج عن التضمين، خاصّة فيما يتعلّق بالفعل أو ما في معناه أو الحرف .

---

[1] العذب النمير ، ج5 ، ص318 .

[2] ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي(أبو محمد بدر الدين) ، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1992 ، ص 205 .

ثانيا : التأويل الدلالي الناتج عن الإعراب :

I_ مفهوم الإعراب لغة : أعرَبَ ، يُعرِبُ ، ومنه أعرَبَ بحُجّته إذا أفصح بها ، والثيّب تُعربُ عن نفسها أي تفصِح [1] ، يقال : أعرَبَ عنه لسانُه وعرّبَ إذا أبان وأفصَح ، وسُمّيَ الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه، فالإعراب عموما يدلّ على الإبانة والإفصاح[2] .

أمّا اصطلاحا : فقد عرّفه ابن مالك بقوله : " الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف "[3] .

وعرّفه عباس حسن بقوله : " هو تغيّر العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغيّر العوامل الداخلة عليه وما يقتضيه كلّ عامل "[4] .

وتكاد تُجمِع التعريفات على هذا الأثر الذي يكون في آخر الكلمة نتيجة عامل معيّن ومن خلاله يتبيّن المعنى ويصير واضحا إذا جمعنا بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي فالإعراب ليس حركة تكون في آخر الكلمة فقط ، وإنما يدلّ على المعنى أيضا، وعليه فالرأي الذي يرى صورية الإعراب هو رأي فيه مغالاة ؛ فنجد تمام حسان يقسّم المعنى إلى ثلاثة أقسام : معنى معجمي ومعنى دلالي ومعنى وظيفي ، وهو يربط الإعراب بالمعنى الوظيفي فقط ، مستدلاّ بما يكون أشبه بالكلمات ، مثل قوله : " حنكفَ المستعصِ بسقاحَتِهِ في الكمظِ فعنذ التران تعنيذا خسيلا فلمّا اصطقف التران وتحنكف شقله المستعص بحشله فانحكز سحيلا سحيلا، حتى خزب " [5] ، وأعربه : حنكف : فعل ماضٍ والمستعص: فاعل وبسقاحته : جار ومجرور... إلخ، كما استدلّ في موضع آخر بقوله:

قاصَ التجينُ شحالَه بتريسِه ∴ الفاخي فلم يستف بطاسية البرنِ .

وقام بإعرابه أيضا : قاصَ : فعل ماضٍ ، والتجين : فاعل مرفوع ...[6]

---

[1] ينظر : تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة (ع.ر.ب).

[2] ينظر : لسان العرب ، مادة (ع.ر.ب).

[3] شرح تسهيل الفوائد ، ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين) ، تح : عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة، مصر ، ط1 ، 1990 ، ج1، ص 33 .

[4] النحو الوافي ، ج1 ، ص 74 ،

[5] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط ، 1990 ، ص193 .

[6] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء ، دط،1994 ،ص183 –184.

فتمام حسان حتى وإن لم ينكر علاقة الإعراب بالمعنى تماما إلاّ أنّ من يقرأ هذه المنظومات التي تشبه الكلمات ، ويطّلع على إعرابها السالف سينتقص من أهمّية الإعراب لا محالة ؛ إذ ليس له معنى هنا .

وقد أثيرت حول هذه المسألة العديد من القضايا المتناقضة بين مؤيّد للإعراب ودوره في تحديد المعاني وبين مُنكر لهذا ، ولكنّ المتتبّع للكلام العربي الفصيح يدرك علاقة الإعراب بالمعاني ، ولا يهمّ في هذا المقام دلالات الحركات مفردة: ظاهرة أو مقدّرة ، بل ما يعنينا أكثر دوره في تحديد دلالة الجملة أو العبارة ، ولعلّنا نجد العديد من المفسّرين لكتاب الله يعتمدون الإعراب في تفسيراتهم ؛ كي يستدلّوا به على المعاني التي أوردوها؛ إذ لا يعنيهم أن يعربوا كلام الله لمجرد الإعراب شكليّا فقط ، بل لإيضاح المعاني التي توصّلوا إليها من خلاله ، وكتب التفسير المغاربية ثرية بهذا ، لذا سأتناول بعض ما ذُكِر فيها بشيء من التوضيح ، وتبيين علاقة الإعراب بالتأويل الدلالي للعبارات اللغوية الواردة في القرآن الكريم من خلال جهود هؤلاء المفسّرين المذكورين سابقا، وقد كانت لابن عاشور ميولات لغوية في الشرح والتفسير أكثر من غيره .

II _ الإعراب في كتب التفسير المغاربية :

اعتمد المفسّرون على الإعراب كثيرا في تفسيراتهم للنصوص القرآنية ممّا ساعدهم على تأويل كثير من دلالات العبارات اللغوية ، خاصّة التي لها وجوه إعرابية مختلفة ؛ لأنّ اختلاف الإعراب ينتج عنه اختلاف المعنى ، ومن العوامل المؤثرة في الإعراب نجد الوقف على كلمة ما في الجملة والابتداء بما بعدها ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ الم ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ البقرة (1-2) ، حيث يمكن الوقف على (الكتاب) فيتغيّر الإعراب وتتغيّر معه دلالة الآية قليلا ، كما يمكن الوقف على (لا ريب) أو (فيه) [1] ، وفي كلّ مرّة يحدث الشيء نفسه ، فالوقف يرتبط ارتباطا وثيقا بالنحو والدلالة معا ، وقد ألّفت فيه العديد من الكتب والمؤلّفات في القرآن الكريم ، وقد اختلف العلماء في تقسيماتهم له فمنهم من يُسمّي وقفا معيّنا بأنّه وقف تام ، وآخر يسمّي الوقف في الموضع ذاته بالحسن وآخر يشير إلى أنّه كاف، وهذا لأسباب عديدة كتعدّد القراءات، وتعدّد معاني الآيات

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج1 ، ص221 .

لاختلاف آراء المفسرين ، وتعدّد وجوه الإعراب في الآية الواحدة [1] ، ولعلّ هذا الأخير ما يعني البحث هنا .

ونظرا للارتباط الوثيق بين الوقف والإعراب سأعرض أحد التقسيمات المشهورة للوقف هنا وهو تقسيم رباعيّ يتضمّن: الوقف التام، الوقف الكافي، الوقف الحسن، الوقف القبيح.

أ_ الوقف التام : " وهو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، ولا يتّصل بما قبله لا في اللفظ ولا في المعنى " [2] من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ البقرة (5) والابتداء بقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ... ﴾ البقرة (6) ، حيث للوقف على (المفلحون) معنى تامّ لا يتّصل بما بعده لفظا ومعنى ، والابتداء بـ(إنّ الذين كفروا...) كلام يؤدّي معنى جديدا ، وقد حدّد العلماء علامات لمعرفة الوقف التامّ منها : أن يكون عند انتهاء قصّة وآخر كلّ سورة، والابتداء بالاستفهام ملفوظا أو مقدّرا أو بـ(يا) النداء أو بفعل الأمر أو بلام القسم أو الابتداء بالشرط أو غيرها[3] .

ب_ الوقف الكافي : وهو الذي يحسن الوقف عليه أيضا والابتداء بما بعده ، غير أنّ الذي بعده متعلّق به من جهة المعنى دون اللفظ ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ النساء (23) والابتداء بما بعد ذلك في الآية [4] ، فالوقف على (أمّهاتكم) كلام يحسن الوقف عليه، والكلام الذي بعده المتعلّق بالتحريمات الأخرى متعلّق به من جهة المعنى؛ إذ يشتركون في الحرمة أيضا، وقد وضع العلماء علامات يُستدَلُّ بها على الوقف الكافي منها : أن يكون ما بعده مبتدأ أو فعلا مستأنفا أو مفعولا لفعل محذوف أو يكون ما بعده نفيا، أو(إنّ) المكسورة أو استفهاما أو غيرها [5]، وكلّ هذه العلامات أُخذت من مصطلحات النحويّين .

ج_ الوقف الحسن : وهو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلّقه به من جهة اللفظ والمعنى ، كقوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ الفاتحة (1)، فتتوقّف ثم تبتدئ بـ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الفاتحة (1) ، لأنّ (ربِّ) صفة لـ(الله) مجرورة ، حيث لا يحسن الفصل

---

[1] ينظر: الوقف والابتداء في القرآن الكريم ، ياسين جاسم المحيمد ، دار ابن كثير ، دمشق ، دط ، 2016 ، ص55.

[2] أثر الوقف على الدلالة التركيبية ، محمد يوسف حلبص ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، دط ، 1993 ، ص 30 .

[3] ينظر :المرجع نفسه ، ص 31 .

[4] المكتفي في الوقف والابتداء،الداني (أبوعمرو)، تح: محي الدين رمضان ، دار عمار للنشر، ط1 ،2001 ،ص10.

[5] أثر الوقف على الدلالة التركيبية ، ص 32 .

بينهما كما لا يحسن الابتداء بالمجرور أيضا، والأمر نفسه مع (الرحمنِ الرحيمِ)[1]
فالملاحَظ هنا أنّ المعيار الذي وُضع هو معيار نحويّ أيضا، وله علامات أخرى كأن يقع بين المعطوفين وعلى رؤوس الآي وما بعده مستثنى أو بدل أو نعت أو حال [2]، أو غيرها من التعلّق اللفظي أو المعنوي .

د_ الوقف القبيح : " وهو الوقف على كلام لا يؤدّي معنى صحيحا لشدّة تعلّقه بما بعده لفظا ومعنى ، إلاّ أنّ الوقف عليه يُعطِي معنى ناقصا أو خاطئا أو فاسدا غير مقبول " [3] مثل الوقف على كلمة (بسمِ) ثمّ يبتدئ بـ(اللهِ) ،أو كالفصل بين المضاف والمضاف إليه (ربِّ / العالمين) ، أو كالوقف على قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ ﴾ النساء (43) فيؤدّي إلى فساد المعنى[4] .

هذه إطلالة مختصرة على الوقف لإيضاح دوره في المعنى ، وتوضيح العلاقة الوطيدة بينه وبين النحو والإعراب من جهة ثانية، فالوقف يؤثّر على الوظيفة النحوية للكلمات التي يتأثّر بها المعنى أيضا ، وقد أشار المفسّرون ومنهم ابن عاشور والشنقيطي وأبو بكر الجزائري إلى هذه المسألة في مواضع كثيرة جدّا في تفسيراتهم للقرآن الكريم ، من ذلك قضية الوقف وعلاقتها بقضية العامِل المُساهم في حركة الإعراب ، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ المائدة (26) ، حيث يوجد وجهان للتفسير والإعراب، فقد اختار بعضهم معنى التيه والتحريم لمدّة أربعين سنة كابن عباس والربيع بالوقف على (الأرض) ، ومنهم من اختار معنى التحريم الأبدي وتحديد مدّة التيه بأربعين سنة بالوقف على (عليهم) كنافع والأخفش وغيرهما [5] ، فالوقف سبب التغيّر الدلالي للتفسير هنا، والذي يغيّر معه عامل النصب لكلمة(أربعين) ، ففي المعنى الأوّل تكون منصوبة بـ(محرّمة) ، أمّا المعنى الثاني فتكون (أربعين) منصوبة بـ(يتيهون) ، فعامل النصب هنا أسهم في التأويل الدلالي للآية ، وقد ربط أبو بكر الجزائري الحُرمة والتيه معًا بأربعين سنة في تفسيره هذه الآية، حين قال عنها : " أربعين سنة لا يدخلونها ، وفعلا ما

---

[1] ينظر : المكتفي في الوقف والابتداء ، ص11 .

[2] ينظر : أثر الوقف على الدلالة التركيبية ، ص33 .

[3] الميزان في أحكام تجويد القرآن ، فريال زكريا العبد ، دار الإيمان ، الاسكندرية ، دط ، 2005 ، ص 210.

[4] ينظر : أثر الوقف على الدلالة التركيبية ، ص34 .

[5] ينظر : المكتفي في الوقف والابتداء ، ص 59 .

دخلوها إلاّ بعد مُضيّ الفترة المذكورة (أربعين سنة)، وكيف كانوا فيها يتيهون في أرض سيناء متحيّرين لا يدرون أين يذهبون "[1] ، وإلى هذا المعنى ذهب ابن عاشور[2] والشنقيطي[3] حيث ركّزا في تفسيريهما على الأربعين سنة؛ ممّا يُبيّن أنّ عامل النصب لـ(أربعين) كان بالكلمة الأولى (محرّمة) وليس بكلمة (يتيهون) .

فتعدّد أوجه الإعراب في القرآن الكريم كثير جدّا، ولعلّ أكثر ما ورد في باب المنصوبات لتداخل المعاني بين المفاعيل والحال والتمييز على حسب تأويل المُعْرب لها لذا سيكون نصيبها من التحليل أكثر من المرفوعات ، أمّا في المجرورات فلا نكاد نجد اختلافا إلاّ في مواضع قليلة أو إذا اختلفت القراءة بين الجرّ وغيره ، كقراءة (وأرجلِكم) في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة(6) ، حيث قرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب ، وقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو بالجرّ[4] ، هذه القراءة الأخيرة فسّرها بعض النحويين بالعطف على الجوار [5]، حيث جاورت (برؤوسِكم) ، وتأوّلوا المسْح على الخفيّن فقط إذا كانتا موجودتين ، مع بقاء الغسل للرِّجْلين في حالة نزعهما [6] ، أما قراءة النصب فلا إشكال في تأويل معناها وإعرابها فـ(أرجلَكم) معطوفة على (وجوهَكم) فيكون الغُسل للوجوه والأيدي إلى المرافق، والأرجل إلى الكعبين .

---

[1] أيسر التفاسير ، ج1 ، ص 618 .

[2] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج6 ، 167 .

[3] ينظر : أضواء البيان ، ج3 ، ص 345 .

[4] ينظر : السبعة في القراءات ، البغدادي (أبو بكر أحمد) ، تح : شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط2 1980 ، ص242 .

[5] ينظر : البرهان في علوم القرآن ، ج1 ، 304 .

[6] ينظر : الإتقان في علوم القرآن ، ج1 ، ص279 .

1 _ تعدّد أوجه الإعراب في الأسماء :

أغلب حالات تعدّد الإعراب وُجدت بين الأسماء ، لذا تمّ تقسيمها إلى منصوبات ومرفوعات و مجرورات ، موضّحة كما يلي :

1) المنصوبات :

أ- الحال ، المفعول به ، التمييز : مثل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا ﴾ الكهف (37) حيث أُعربت كلمة (رجلا) إعرابات مختلفة، كالمفعول به الثاني والحال والتمييز [1] ، فأعربها بعضهم مفعولا به ثانيا بتضمينها معنى صيّرك ، كما أعربها آخرون حالا من (الكاف) التي قبلها وتقدير المعنى: كيف سوّاك ؟ لتكون الإجابة (رجلا)، فهي إذن حال بهذا المعنى كما أعربها آخرون تمييزا ، فكأنّ (رجلا) تمييز لفعل التسوية ، وقد فسّر أبوبكر الجزائري (سوّاك) بصيّرك[2] ، وعلى هذا المعنى تكون (رجلاً) مفعولا به ثانيا ؛لأنّها تضمّنت معنى فعل متعدّ إلى مفعولين ، أمّا الشنقيطي فقد أعطى الأولوية للحال على المفعولية ، واستبعد كونه تمييزا[3] كما ذكر بعضهم ، وقد علّل بعض المفسّرين كون الرجل حالا في هذا السياق بأنّ الحال متغيّرة لأنّها مأخوذة من التحوّل ، وكان من الممكن أن يسوّيه الله (غير رجل) [4] لذا كانت الحال حالة تسويته (رجلا) هنا .

ومثلها تقريبا نجدها في قوله تعالى : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ فصلت(12) ، حيث أُعربت كلمة (سبعَ) حالا منصوبة [5] عند بعضهم، كما أُعربت مفعولا به ثانيا عند آخرين ؛ لتضمينها معنى صيّر أيضا ، كما أُعربت بدلا من الضمير الذي قبلها أيضا ، وهناك من ذهب إلى أنّها قد تكون تمييزا ، والفرق بين هذه الإعرابات في التأويل الحاصل للمعنى وإحالة الضمير(هنّ) على السماء أو هو مبهم يفسّره ما يليه (سبعَ) وعلى هذا التأويل يكون النصب الأوّل العائد على السماء حالا ، والثاني العائد على (سبعَ)

---

[1] ينظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط7 ، 1999 ، ج5 ص600-601 .

[2] ينظر : أيسر التفاسير ، ج3 ، ص 256 .

[3] ينظر : أضواء البيان ، ج3 ، ص 276 .

[4] ينظر :إعراب القرآن الكريم وبيانه ، ج5 ، ص612 .

[5] ينظر : الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ،بهجت عبد الواحد صالح ، دار الفكر ، عمان ، ط2 ، 1997، ج10 ص 317 .

تمييزا[1] ، وقد مال ابن عاشور إلى إعرابها حالاً من ضمير(قضاهنّ) ، مع جواز إعرابها مفعولا ثانيا بتضمين(قضاهنّ) معنى (صيّرهنّ) كما ذكر سابقا [2] ، فإعرابها حالا أو مفعولا به مرتبط بتأويل الفعل ، إمّا بمعنى الصُّنع والخَلْق فيكون ما بعدها حالا للضمير، أوبمعنى الفعل المتعدّي إلى مفعولين فتكون مفعولا به ثانيا كما ذكرنا ، وقد استعمل أبو بكر الجزائري معنى الخلْقِ [3] في تفسيره لـ(قضى) في هذه الآية عِوض التصيير ، ممّا يُحيل على حالية ما بعدها .

وكذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا ... ﴾ الأنعام (114)، حيث رأى الشنقيطي أنّ كلمة (حكَمًا) لها وجوه عديدة في الإعراب بحسب التأويل المفهوم من الآية ، ومنها أن تكون (تمييزا) للكلام الذي قبلها و(غيرَ) مفعول به مقدَّم للفعل (أبتغي) والمعنى (أبتغي غيرَ الله حكمًا) ، كما أعطى تفسيرا آخر لـ(حكَمًا) تكون على إثره حالا وذلك في حالة كان المعنى (أ فأبتغي غيرَ الله في حال كونه حكَما) ، كما أعطى تفسيرا ثالثا لذلك في حال كان الكلام مُؤولا كما يلي : (أ فأبتغي حكَما غيرَ الله) فتكون (حكَمًا) مفعولا به للفعل (أبتغي)، و(غيرَ) بسبب تقدّمها على (حكَما) صارت حالا بدل النعت في حال كانت بعدها [4]، أمّا أبو بكر الجزائري فقد أعطى خيارين لإعراب الكلمة لا أفضلية لأحدهما على الآخر في التفسير، بأن تكون حالا مثلما ذكر أو تمييزا مبيّنا لمبهم الابتغاء [5] في حين اكتفى ابن عاشور بتفسيرٍ واحدٍ للمعنى كان المفعول به(غيرَ الله) فيه محلّ الإنكار؛ لذلك جعل انتصاب (حكما) على الحالية[6]،مثل المعنى الأوّل المذكور سابقا ، وقد برّر بعض المفسرين اختيار كلمة (حكَمًا) وليس (حَاكِما) لأنّ الأولى أبلغ من الثانية ؛ إذ لا يستحق كلمة (الحكَم) إلاّ من يَحكم بالحقّ ، أما الحاكِم فهي صفة لكلّ من يحكم ، سواء

---

[1] ينظر : الكشاف، الزمخشري(أبو القاسم جار الله) ، تح: الداني بن منير آل زهوي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ط1 ، 2006 ، ج4 ، ص190 .

[2] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج 24 ، ص 249 .

[3] ينظر : أيسر التفاسير ، ج3 ، ص187 .

[4] ينظر : العذب النمير ، ج2 ، ص 159-160 .

[5] ينظر : حاشية أيسر التفاسير ، ج2 ، ص108 .

[6] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج8أ ، ص 14 .

أحَكَمَ بالحق أم بغيره [1] ، ولأنّها اقترنت بالإنكار على ابتغاء الحكم لغير الله ، إذ المطلوب ابتغاء حكمه لذلك كانت في هذا الموضع أبلغ .

ب- الحال ، المفعول المطلق ، الظرف : مثل قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ الإسراء (79) ، فقد تعدّدت أوجه الإعراب لكلمة (مقامًا) بتعدّد التأويلات للآية ، فمنهم من أعربها حالا بتقدير معنى ذي مقام [2] ، أمّا ابن عاشور فعلّل نصب كلمة (مقامًا) للظرفية ليبعثك [3] ، وهذا ما اعتمده الكثيرون ، خاصّة في كتب إعراب القرآن ، فقالوا : (مقامًا) ظرف مكان متعلّق بـ(يبعث) منصوب على الظرفية [4] وهنا على تأويل (في مقام) كما أشار إلى ذلك ابن باديس الذي أضاف إعرابا آخر بتأويل فعل من ذات الكلمة لتصير مفعولا مطلقا بمعنى (يقيمك مقاما) [5] ، فالمقام المحمود هو المقام الذي يشفع فيه الرسول ﷺ لأمّته ، وهو الموضع الذي يقوم فيه الإنسان للأمور الجليلة[6] ، وقد روى أبو هريرة عن رسول ﷺ معنى هذا بقوله: « هو المقام الذي أشفع لأمتي فيه»[7] ، وقد أوّل ابن باديس في الآية نفسها كلمة (تهجّد) بمعنى (تنفّلْ) ، وعلى هذا التأويل صارت (نافلة) مفعولا مطلقا أيضا[8] .

ج_ المفعول المطلق ، نائب المفعول المطلق ، المفعول لأجله ، الحال: مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ الأنعام (108)، فالعَدْو هو الجهل والاعتداء والظلم [9] ، وقد ذهب الشنقيطي إلى أنّ كلمة (عدْوًا) لها أوجه من الإعراب أحدها أن تكون حالا ، بتأويل المعنى : يسبّوه في حال كونهم معتدين ظالمين وثانيها بأن تنوب عن المفعول المطلق ؛ لأنّ السبّ عدوان ، ويصير المعنى: يعتدوا بسبّ الله ، وأمّا ثالثها بأن تكون مفعولا لأجله بتأويل: فيسبوا الله لأجل عدوانهم وطغيانهم

---

[1] ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، ج7 ، ص 70 .

[2] ينظر : الجدول في إعراب القرآن الكريم ، محمود صافي ، دار الرشيد ، دمشق ، ط3 ، 1995، ج15 ، ص 97 .

[3] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج15 ، ص 185 .

[4] ينظر : الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، ج6 ، ص313 .

[5] ينظر : تفسير ابن باديس ، ص138 .

[6] ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، ج10 ، ص312 .

[7] مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ج15 ، ص428 .

[8] ينظر : تفسير ابن باديس ، ص137 .

[9] ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، ج7 ، ص61 .

وظلمهم كما ذكر [1] ، أمّا ابن عاشور فقصر إعراب كلمة (عدْوًا) على المفعولية المطلقة معلّلا ذلك بأنّ العَدْوَ صفة للسبّ ، فيصحّ أن يحلّ محلّه في المفعولية المطلقة بيانا لنوعه[2] فقد كان النهي هنا عن سبّ آلهة المشركين حتى لا يسبّوا الله تعالى ، وقد قال المفسرون في هذا الشأن دوام هذا النهي وبقائه في الأمّة غير محدّد بفترة زمنية معنية[3] .

د_ المفعول المطلق ، الحال : مثل قوله تعالى : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ الفرقان (63) ، حيث وقع اختلاف في إعراب كلمة (هوْنًا) التي تدلّ على السكينة والوقار[4]، فقد أعربها ابن باديس حالا من فاعِل (يمشون)، والمعنى يمشون هيّنين برفق وتثبّت ، بإرادة المعنى ولازمه ، فالأوّل كما ذكرنا، أمّا الثاني فتدلّ على سهولتهم وتواضعهم وعدم تكبّرهم وبُعدهم عن الإفساد، كما ذكر ابن باديس إعرابا آخر بتقدير مصدر المشي ، أي : يمشون مشيا هونا على المفعولية المطلقة [5] ، أمّا الشنقيطي فقد ذهب إلى حالية الكلمة[6] ، فهي حال من فاعل (يمشون) ، وأمّا ابن عاشور فقد أوّل مصْدرا للفعل قبل كلمة (هوْنا) تقديره (مشْيا)، فأعربها نائبة عن المفعول المطلق، وقد فسّر الآية بظاهرها المتمثّل في تأكيد المشية، وباطنها المتمثّل في عمل الخير والبُعد عن الإفساد في الأرض[7] ، وقد ضعّف بعض النحويين تقدير المشي قبل كلمة (هوْنا) معللين بأنّ وضع المصدر موضع الصفة فيه مبالغة، ومرجّحين حالية الكلمة بتقدير(يمشون هيّنين) [8] الدالّة على التواضع والسكينة والوقار.

هـ_ الحال ، المفعول لأجله : مثل قوله تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ المؤمنون (115) ، فكلمة (عبثا) تعني لعِبًا [9]، وأعربت مفعولا لأجله كما أعربت

---

[1] ينظر : العذب النمير ، ج2 ، ص87-88 .

[2] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج7 ، ص432 .

[3] ينظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ج2 ، ص332 .

[4] أيسر التفاسير ، ج3 ، ص628 .

[5] ينظر : تفسير ابن باديس ، ص194 .

[6] ينظر : أضواء البيان ، ج3 ، ص 156 .

[7] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج19 ، ص68 – 69 .

[8] ينظر : الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، ج8 ، ص 148 .

[9] ينظر: لسان العرب ، مادة(ع.ب.ث).

حالا أيضا[1]، وقد ذكر الشنقيطي هذين الإعرابين في تفسيره مُؤولا معنى الآية في كلّ مرّة فأعربها حالا لأنّها مصْدرٌ نكرة منصوب بتأويل معنى : أفحسبتم إنّما خلقناكم في حال كوْننا عابثين ، كما أعربها مفعولا لأجله بتأويل معنى : أفحسبتم إنّما خلقناكم لأجل العبث كما استعبد أيّ إعراب آخر لها[2]، أمّا ابن عاشور فقد اقتصر على كونها حالية من ضمير الجلالة[3]، وفي هذه الآية توبيخ لِمَن يظنّون أنّهم لم يُخلقوا للعبادة ، وإنّما خُلقوا للأكل والشرب والنكاح وغيرها ظانّين أنّهم لا يُبعَثون ولا يُحاسبون على أعمالهم[4] .

وفي الحقيقة توجد العديد من المواضع التي يمكن من خلالها تفسير آياتها تفسيرات مقبولة اعتمادا على إعراب كلماتها ، وخاصّة في الحالات التي يتعدّد فيها الإعراب في المنصوبات كما رأينا فتتعدّد من خلالها التفسيرات أيضا .

2)_ المرفـــوعـــات :

أ- الخبر ، البدل : من المواضع التي لها أثر في الوظيفة النحوية والمعنى نجد الآية السابقة الثانية من سورة البقرة ، والاختلافات في الوقوف على كلمة (الكتاب) أو على (ريب) أو على (فيه) كما ذكرنا سابقا ، فكلّ وقْفٍ يؤدّي دلالة ، وتتغيّر معه الوظيفة النحوية لهذه الكلمات ففي الحالة الأولى في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ ذكر ابن عاشور أنّ الكتاب في هذه الحالة خبر لاسم الإشارة (ذلك) [5] ، وإلى هذا ذهب أبو بكر الجزائري أيضا [6] ، ويكون المعنى بهذا الإعراب أنّ (الكتاب) المتمثّل في القرآن إخبار عن(ذلك) ، ويكون تعريف الخبر هنا تعريف الجنس كما ذكر ابن عاشور، فتفيد الجملة قصر حقيقة الكتاب على القرآن بسبب تعريف المبتدأ والخبر ، والتأويل هو ذلك الكتاب الجامع لصفات الكمال من جنس الكتب ، والجملة التي بعدها تُعتبر حالا من الكتاب أوتعرب خبرا ثانيا[7]، فيصير إخبار بأنّه الكتاب ، وإخبار بأنّه لاشكّ فيه.

---

[1] ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ،ج7،ص438، وينظر:إعراب القرآن الكريم وبيانه ،ج6، ص553.

[2] ينظر: أضواء البيان ، ج5 ، ص363.

[3] ينظر: تفسير التحرير والتنوير ، ج18، ص134.

[4] ينظر : أيسر التفاسير ، ج3 ، ص544 .

[5] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص221 .

[6] ينظر: أيسر التفاسير، ج1، ص 19 .

[7] ينظر: تفسير التحرير و التنوير، ج1، ص 221-222.

أمّا إذا كان الوقف على ما بعد الكتاب ككلمة (ريب) أو (فيه) ، فيصير (الكتابُ) بدلا من اسم الإشارة، على أنّ بعض النحويين يميلون إلى الإعراب الأوّل؛ لأنّهم يرون بأنّ الله تعالى قصَد الإخبار عن القرآن بأنّه الكتاب المقدس [1] ، وفي هذه الحالة تكون (فيه) متعلّقة بـ(هدى للمتقين) كجملة أخرى ، وإلى هذا مال أبو بكر الجزائري في تفسيره ، حيث قرَنَ (فيه) بـ (هدى) لتصير من متعلّقاتها، ويصير المعنى: أنّ القرآن الذي يقرأه رسول الله ﷺ على الناس لا شكّ أنّه وحي الله وكلامه إلى رسوله، وفيه الهداية ما يوصل إلى السعادة في الدارَيْن [2]، وفي هذه الحالة تكون (هُدًى) مبتدأ مؤخر، و(فيه) متعلّقة بخبر محذوف تقديره (موجود) مقدمّا عليه.

وأمّا الوقف على (فيه) فهو رأي الجمهور كما ذكر ابن عاشور، وإلى هذا الرأي مال الشنقيطي في تفسيره [3] وابن باديس [4] وغيرهما كثيرون، حيث فسّروا جملة (لا ريب فيه) وحدها، و(هدى للمتقين) بعدها، ممّا يُثْبت اعتمادهم الوقف على (فيه) وليس على (ريب) أمّا كلمة (هُدًى) فتُعرب خبرا لمبتدأ محذوف مقدّر بضمير (هو) يعود على الكتاب كما يرى ابن عاشور، ويكون المعنى الإخبار عن الكتاب بأنّه الهدى [5]، فكلّه إذن هدى للمتقين أما عن سبب ارتباط الهدى بالمتقين فيرى الشنقيطي أنّ المقصود بها الهدى الخاصّ الذي يعني التفضّل بالتوفيق إلى دين الحقّ، وليس المقصود الهدى العامّة الذي يعني إيضاح الحق[6] ؛ لأنّ الإيضاح لكافّة الناس : مسلمِهم وكافرِهم، عربهِم وعجمِهم، صغيرِهم وكبيرِهم.

ب_ المبتدأ ، الخبر: مثل قوله تعالى: ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ التوبة (01)، فكلمة (براءة) تعني التخلّص والتبرّؤ من العهود التي كانت بين المسلمين والمشركين البادئين بالنقض [7] ، لذلك كان لفظ (براءة) مفيدا معنى فسخ العهد الذي بينهم، وقد أعربها ابن عاشور مبتدأ وما بعدها خبرا، معلّلا تنكير المبتدأ هنا لما فيه

---

[1] ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج1، ص23.

[2] ينظر: أيسر التفاسير، ج1، ص19-20.

[3] ينظر: أضواء البيان ، ج2، ص167. و ينظر العذب النمير،ج3، ص15.

[4] ينظر: تفسير ابن باديس ص 200.

[5] ينظر: تفسير التحرير و التنوير، ج1، ص225.

[6] ينظر: أضواء البيان ، ج1، ص10.

[7] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص4.

من معنى التنويع للإشارة إلى أنّه كاف في فهم المقصود، وتأويل الكلام عنده: البراءة صدرت من الله ورسوله، لذلك كان الكلام (من الله ورسوله ...) إلى آخر الآية خبرا للمبتدأ[1]، أمّا الشنقيطي فقد أعطى خيارين لإعراب (براءة) منها كونها (مبتدأ) كالرأي المذكور، باعتبارها موصوفة بـ(من الله ورسوله) كما ذكر، وتأويل المعنى عنده: براءة من الله واصلة إلى الذين عاهدتم من المشركين ، ومنها كونها خبرا لمبتدأ محذوف بتقدير: هذه براءة من الله ورسوله [2] ، وقد أجاز أبو بكر الجزائري هذين الإعرابين [3] معلّلا بالتعليل ذاته الذي أورده الشنقيطي، وقد بدأت السورة بكلمة (براءة) مباشرة لإيضاح الغرض الذي نزلت من أجله[4] كما رأى بعضهم.

والكلام ذاته تقريبا يقال عن كلمة (سورة) في قوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ النور(01)، فيصير الكلام (هذه السورة) بتقدير " مبتدأ محذوف (هذه) " [5]، أو تعرب مبتدأ لكنّ الخبر فيه خلاف عندهم، فابن عاشور مثلا يميل إلى كون (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ...) إلى آخر السورة هو الخبر لكلمة (سورة)، أمّا (أنزلناها) فهي صفة لـ(سورة) [6] ، إلّا أنّ التقدير للخبر هنا (إلى آخر السورة) ليس جيدا عند البعض ، حيث يرونه بعيدا في قياس إعرابات الخبر، في حين إذا كانت كلمة (سورة) مبتدأ فالخبر قد يكون مقدّرا عليها وهو: " فيما يتلى عليكم "[7] ، كما ذهب آخرون إلى أنّ (أنزلناها) قد تكون خبرا للمبتدأ (سورة) [8] ، لكنّ هذا الرأي لا يستحسنه النحاة ؛ إذ لايسوّغون الابتداء بالنكرة إلاّ إذا أفادت معاني معينة، وقد بلغت مواضع الابتداء بالنكرة عند النحاة إلى نحو أربعين موضعا [9] ، وعليه فمن يُعرب هذا الإعراب لابدّ أن يبيّن غرض ذلك .

---

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج10، ص103.

[2] ينظر: العذب النمير ، ج5، ص245 .

[3] ينظر: حاشية أيسر التفاسير، ج2، ص337.

[4] ينظر: من بلاغة القرآن، أحمد البدوي، نهضة مصر، القاهرة، دط، 2005، ص183.

[5] إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج6، ص557 . وينظر: أيسر التفاسير، ج3، ص546.

[6] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج18، ص142.

[7] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج4، ص160.

[8] ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ج12، ص158.

[9] ينظر: النحو الوافي، ج1، ص485.

3)_ المجرورات:

من المواضع القليلة التي تتعدّد فيها أوجه الإعراب في المجرورات نجد في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ الفاتحة(7) كلمةَ (غيرِ)التي أُعربت بدلا كما أُعربت صفة، وإلى الوجه الثاني مال أبو بكر الجزائري في تفسيره للآية حين ذكر أنّ (غير) تستعمل للوصف في الأصل كما يستثنى بها أيضا ولم يُشِر إلى كونها بدلا في هذا السياق [1]، أمّا ابن عاشور فقد فصّل في هذا الأمر وأكّد على جرّ الكلمة عند أغلب القرّاء؛ ممّا يجعلها وصفا (للذين) أو بدلا منه ، مرجّحا القول الأوّل منهما ، وقد فصّل في الوصف ردّا على من ينكرون ذلك، معلّلا بما أورده سيبويه وغيره الذين يعربونه صفة، حتّى وإن كان البعض يرى أنّ كلمة (غير) مبهمة ولا فائدة من جعلها صفة، إلاّ أنّه علّل ذلك بأنّ (الذين أنعمت عليهم) في قوله تعالى لا تخصّ قوما معيّنين، وبالتالي فمعناها كالنكرة وإن كان لفظها لفظ المعرفة، وكلمة (غير) بإضافتها إلى (المغضوب) صارت معرفة تركيبا وهو في المعنى كالنكرة لعدم إرادة شيء معّين [2]، وعلّل كثير من النحويين ذلك بأنّها قد وقعت بين متضادّين، ومن ثمّ جاز وصف المعرفة بها مع أنّ أصلها وصف للنكرة [3]، فـ(الذين أنعمت عليهم) ضدّ (المغضوب عليهم)، وهذا ما يدعم كونها وصفا عندهم ، كما تعدّدت وجوه البدلية عند آخرين، فذهب بعضهم إلى كون (غير) بدلا من (الذين) كما ذكرنا، وذهب آخرون إلى كون (غير) بدلا من الضمير في كلمة (عليهم)[4] ، كما أوّل الفرّاء البدل (صراط) مكرّرا تكرير تأويل لتعليل جرّ (غيرِ) ، ويصير المعنى (صراط غير المغضوب عليهم)[5] لتجرّ جرّ المضاف إليه.

وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ...الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ ﴾ النساء (139-140-141) ، حيث وقع خلاف في إعراب كلمة (الذين) المقترنة بـ(يتربّصون بكم) ، فقد أعربها ابن عاشور صفة للمنافقين، بل قصرها

[1] ينظر: حاشية أيسر التفاسير، ج1، ص16.

[2] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص195.

[3] ينظر: الكليات، ص663.

[4] ينظر: الجدول في إعراب القرآن، ج1، ص29.

[5] ينظر: معاني القرآن، ج1 ، ص7.

عليهم وحدهم[1]، وهي بهذا مجرورة مثلها، وإلى هذا المعنى ذهب أبو بكر الجزائري أيضا [2] ومنهم مَنْ جعل (الذين) بدلا من (الذين يتّخذون) السابقة، أو أنّها منصوبة على الذمّ [3] بتقدير فعل محذوف (أذمّ) ، والملاحظ لهذه الإعرابات يجد اختلافات بسيطة تؤدي بالضرورة إلى اختلاف المعنى، ولو كان يسيرا، فمن قال بالصفة مطلقة قد يذهب معها المعنى إلى المنافقين والكافرين معا، وهو ما ذهب إليه أبوالبقاء العكبري فبتحديد الصفة لهم جميعا[4] ، مع أنّ ابن عاشور استثنى الكافرين منها لكلام بعدها يدلّ عليها، ومن قال (بدلا) فيعود بجملة الذين على (المنافقين) فقط، كما يدلّ النصب على دلالة أخرى بتأويل الكلام كما تمّ ذكره سابقا.

2_ التعدّد الناتج عن الفعل أو الاسم:

توجد العديد من الصيغ الصرفية للكلمات يقع التباس في طبيعتها، فلا تستطيع تحديد نوعها خاصّة إذا كانت مفردة، مثل كلمة (يزيد) التي تصلح أن تكون اسم شخص ما، كما تصلح أن تكون فعلا من(زادَ – يَزِيد – زِدْ)،وككلمة(سائل) من(سال) أو من(سأل)، إضافة إلى الكلمات المعتلّة الآخر التي لا تظهر حركتها مثل كلمة (أحْصَى)، وربّما يفصل السياق هذا في أغلب الحالات، فعندما نقول: ذَهَبَ يزيدُ إلى بيته، فكلمة (يزيدُ) هنا فاعل وهي اسم ، أمّا إذا قلنا: فُلانٌ يزيدُ الطينَ بلّة، فكلمة (يزيدُ) هنا فعل مضارع مرفوع وكذلك قولك: أحْصَى فلانٌ كلّ شيء، بمعنى (عدّ)، وهذا فعل ماض، والسياق اللغوي فصَل في طبيعته، غير أنّ الكلمة الأخيرة نفسها وردت في قصّة أصحاب الكهف في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ الكهف (12) ، فاختلف المفسّرون في طبيعتها، وعلى إثرها تغيّر إعرابهم لها، واختلفت معه دلالة الآية باختلاف هذا الإعراب، فقد ذهب بعضهم إلى أنّ (أحْصَى) فعل ماض رباعيّ على وزن (أفعل) و(أمدا) مفعول به منصوب للفعل (أحصى)، وتعني الغاية هنا، وتأتي عبارة عن المدّة

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج5، ص237.

[2] ينظر: أيسر التفاسير، ج1، ص559.

[3] ينظر: الكشاف، ج1، ص444.

[4] ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري (أبو البقاء عبد الله)، تح: علي محمد البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي وشركائه، دط ، 1976، ج1، ص339.

لأنّ للأخيرة غاية هي أمدها على الحقيقة [1] ، وقد أوّل الزمخشري ذلك بقوله: " أيّهم ضبط أمدا لأوقات لبثهم "[2] .

ويوجد من جعل (أمدا) منصوبا بالفعل (لبثوا) ، ويصير في هذه الحالة (ظرف زمان) وقد رفض الزمخشري ذلك؛ لأنّه لا يسدّ المعنى حسب رأيه [3] ، وقد قال ابن عطية عن هذا إنّه غير متّجه [4]، أمّا ابن عاشور والشنقيطي فذهبا إلى أنّ كلمة (أحصَى) اسمُ تفضيل وليست فعلا ، بالرغم من عرضهما لآراء السابقين حول هاته المسألة، إلاّ أنّهما رجّحا اسميتها فذكر ابن عاشور أنّ (أحصى) اسم تفضيل من غير الثلاثي على غير القياس مبرّرا ذلك بأنّه كثير في كلام العرب وفي القرآن، وبالتالي أوّل دلالة الآية: لنعلم أيّ الحزبين أتقن إحصاء، وكلمة (أمدا) منصوبة على التمييز لصيغة التفصيل [5] كما أكّد الشنقيطي ذلك بقوله: " وحاصل تحرير المقام في ذلك أنّ في كون صيغة التفضيل تصاغ من (أفعل) كما هنا "[6] ، مجيزا كون (أمدا) تمييزا لاسم التفضيل (أحصى)، كما أجاز كونه مفعولا به لذات الاسم ، مؤيدا طرح الكوفيين حول هاته المسألة، والذين يرون أنّ اسم التفضيل فيه معنى المصدر الكامن فيه، وبالتالي فلا مانع من عمله مثل عمل المصدر [7] وقد خالف الشنقيطي بهذا أغلب من قال باسْميَّةِ (أحصى) كصيغة تفضيل تحتاج تمييزا وأمّا أبو بكر الجزائري فلم يفصل في هاته المسألة نحويّا ، إلاّ أنّه شرح كلمة (أحصَى) بصيغة تفضيل (أضْبَطُ) على وزن (أفعلُ) مؤولا ذلك بقوله: " أضْبَط لأوقات بعثهم في الكهف "[8] ، ممّا يبيّن اسميتها .

فتحديد طبيعة الكلمة (اسما أو فعلا) يُسْهم في عملية تأويل الآية القرآنية، كما أنّ عملها فيما بعدها من عدمه يُسهم في ذلك أيضا، كما تمّ تبيينه من خلال الدلالات التي عرضها هؤلاء المفسّرون .

---

[1] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص500.

[2] الكشاف، ج2، ص519.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ج ن، ص ن.

[4] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص500.

[5] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج15، ص270.

[6] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص201.

[7] المرجع نفسه، ج3، ص212.

[8] أيسر التفاسير، ج3، ص239.

3_ التعددّ الناتج عن الاسم أو الأداة:

مثل قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ يوسف (65) حيث وقع خلاف في تفسير هذه الآية وتأويل معناها، ومصدر الخلاف في كون (ما) اسم استفهام أم أداة نفي، فقد أجاز كثير من المفسّرين المعنَيَيْن ومنهم ابن عاشور الذي ذكر أنّ جملة (ما نبغي) يجوز أن تكون استفهامية استفهاما إنكاريا ، ويصبح المعنى على إثرها: ماذا نطلب بعد هذا ؟ [1]، وبهذا المعنى تصبح (ما) اسم استفهام مبني على السكون في محلّ نصب مفعول به مقدّم للفعل (نبغي) [2] ، وقد اتّجه أبو بكر الجزائري إلى هذا الاتجاه أيضا في اسميّة (ما) لمّا فسّرها بجملة استفهام: " أيّ شيء نبغي ؟ "[3] .

كما أجاز ابن عاشور كون (ما) نافية للفعل (نبغي) أيضا [4] ، وقد حاول البعض تمييز جملة الاستفهام عن النفي باستحسان الوقف على (نبغي) في الجملة المنفية، ومواصلة القراءة في الجملة الاستفهامية؛ لتعلّق الكلام الذي بعدها بها[5]، كما أنّ لـ(ما) النافية لـ(نبغي) وجهين: فقد يكون المعنى الأوّل: ما بقي لنا ما نطلب، أمّا المعنى الثاني فهو متعلّق بمعنى الفعل (نبغي) من البغْي : فيصير المعنى: ما تعدّيْنا فكذبنا على الملك في وصف إكرامه [6] فدلالة الاستفهام لـ(ما) أعطت الفعل (نبغي) دلالة الطلب فقط، أما دلالة ما النافية فقد أعطت احتمالية الطلب أواحتمالية التعدّي والافتراء، ولهذا كان لتحديد طبيعتها الاسمية أوالحرفية النافية دور مهمّ في عملية التأويل الدلالي للآية .

فآلية الإعراب مهمّة جدّا في كتب التفاسير المذكورة ، وهذا التعدّد لأوجه الإعراب فيها راجع إلى تأويل المفسّر بالدرجة الأولى للمعنى الذي يقصده ، وبدرجة أخرى للمرجعيّة النحوية المعتمدة في ذلك ، سواء كانت بالانتماء لفكر نحويّ معيّن، أو كان الإعراب داعما للرأي الذي يروم الوصول إليه ، فينتج عن هذا التعدّد تعدّد في التأويل لدلالة العبارة أيضا.

---

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج13، ص17.

[2] ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه،ج5، ص18 .

[3] أيسر التفاسير، ج2، ص627.

[4] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج13، ص17.

[5] ينظر: مشكل إعراب القرآن، مكي (أبو محمد)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1984 ج1، ص389.

[6] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3،ص260 .

ثالثا: التأويل الدلالي الناتج عن آليات بلاغية :

استأثرت المعاني البلاغية باهتمام الكثير من المفسّرين؛ لذا اعتنوا بها واشترطوا في المُقْدِم على الاشتغال التأويلي التمكّن من علمي البيان والمعاني كما ذُكر سابقا، كما أنّ هذه المعاني والدلالات لا تتمّ بمعزل عن الواقع الخارجي واستحضار أشباه ونظائر نصّية قرآنية أو شعرية أو غيرها[1].

I-التأويل الناتج عن البيان: علم البيان هو "معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ؛ ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه" [2]، فهو يتتبّع خواصّ التراكيب من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها [3] ، كما أنّ البنيات النصّية قد تتخلّلها بعض المجازات؛ إذ ليست كلّها حقيقة كما يرى بعضهم [4]، وهو من أهمّ المباحث البيانية ، ولعلّ أوّل من صنّف مؤلّفا باسم المجاز هو أبو عبيدة معمر بن المثنى(211هـ)، الذي أسمى كتابه بـ(مجاز القرآن)، وهذا الكتاب لا يبحث في مجاز القرآن بالمعنى النظير للحقيقة فقط، بل يبحث في تأويل الآيات القرآنية بصفة عامّة ، وقد شملت دراساته بعض الأساليب البيانية كالتشبيه والاستعارة والكناية ، وبعض خصائص التراكيب النحوية التي تحمل دلالات معنوية كالذكر والحذف والتقديم والتأخير [5]، ولعلّ المجاز هو ما يستهدف أكثر من غيره في هذه الآليات البلاغية؛ لما له من دور في التأويل الدلالي للعبارات اللغوية ؛ لأن العلاقات المجازية تتضمّن انحرافا وعدولا عن الأصل المقدّر الذي يعتبر ضابطا لمختلف التحوّلات المجازية[6] ، وقد سال الكثير من الحبر حول مسألة المجاز بين مؤيِّد ومُنْكر له، لأنه يعدّ أداة لتأويل النصوص بما يتّفق مع المرجعيات الأيديولوجية

---

[1] ينظر: التأويلية العربية ، ص171.

[2] مفتاح العلوم،السكاكي(أبو يعقوب يوسف)، تح : نعيم زرزور،دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 ،1987 ص162.

[3] ينظر : الإتقان في علوم القرآن، ج4، ص214.

[4] ينظر: صناعة الخطاب (الأنساق العميقة للتأويلية العربية)، ص61.

[5] ينظر: علم البيان، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1982، ص8-9.

[6] ينظر : استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة ، ص179 .

والخلفيات السياسية والانتماءات المذهبية للمؤوّل [1]، وكتب التفسير المغاربية المدروسة لا تخلو من هذا الخلاف أيضا، إلاّ أنها بعيدة عن استغلاله لأغراض أخرى، لذا سيتمّ التركيز عليه عند من يجيزونه ثم ذكر الآليات الأخرى كما هو مبيّن فيما يلي:

1_ المجاز:

قسّم البلاغيون المجاز إلى قسمين: مجاز عقليّ ومجاز لغويّ ، فالمجاز العقليّ يكون في الإسناد، أي: "في إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له، ويسمّى المجاز الحكمي والإسناد المجازي ، ولا يكون إلاّ في التركيب" [2] ، مثل قولك: هل ربِحَتْ تجارتُك؟ فالمجاز العقلي واقع في إسناد فعل الربح إلى التجارة، مع أنّ الرابح في الحقيقة هو التاجر صاحب التجارة ، وأمّا المجاز اللغوي فهو: " اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له لعلاقة مع قرينه دالّة على عدم إرادة المعنى الأصلي" [3] ، فإذا كانت العلاقة بين المعنَيَيْن المشابهة سُمّي استعارة، وإذا لم تكن كذلك فهو مجاز مرسل [4] ، كقولك: فلانٌ طويلُ اليدِ، بمعنى كثير العطاء والبذل،حيث لا توجد علاقة مشابَهة بين البذل وطول اليد، فهو إذن مجاز مرسل ، ولعلّ غلبة المجاز اللغوي في الاستعمال جعل الكثيرين يعرّفون المجاز به، قاصدين (اللغوي) دون استعمال هذا الوصف .

ومسألة المجاز فيها خلاف كبير عند المفسّرين المغاربة أيضا ؛ إذ اشتغل بعضهم على البنيات النصّية المجازية كابن عاشور، في حين لم يشتغل عليها آخرون كأبي بكر الجزائري والشنقيطي ، هذا الأخير أنكر وجوده في القرآن الكريم، ورأى أنّ كلّ ما فيه حقيقة "من أساليب اللغة العربية" [5]، بل ألّف كتابا خاصّا بذلك أسماه (منع جواز المجاز في المُنزّل للتعبّد والإعجاز) عارضا فيه الآراء المختلفة: فبعضهم يجيز استعماله في اللغة العربية دون القرآن ، والبعض أجازه مطلقا، مُنْكرًا عليهم ذلك ، في حين أنكر

---

[1] ينظر: الأنسنة والتأويل في فكر محمد أركون ، مصطفى كيحل ، أطروحة دكتوراه ، جامعة منتوري، قسنطينة 2008/2007 ، ص 127 .

[2] استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة ، ص143.

[3] جواهر البلاغة، السيد الهاشمي ، ضبط: يوسف الصميلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دط، دت، ص251.

[4] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (جلال الدين محمد)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ص205.

[5] أضواء البيان، ج2، ص460.

آخرون وجوده في القرآن واللغة العربية أيضا كابن القيم الجوزية، حيث قال الشنقيطي: "والذي ندين الله به ويلزم قبوله كلّ منصف محقّق أنّه لا يجوز إطلاق المجاز في القرآن مطلقا"[1] ، مستدلاّ بأنّ المجاز يجوز نفيه في اللغة العربية، ويكون نفيه صادقا في الأمر نفسه، كقولك: رأيت أسدا يرمي، فليس هو بأسد وإنّما رجل شجاع ، وليس في القرآن ما يجوز نفيه، لذا لا مجاز فيه[2].

في حين نجد عند ابن باديس إشارات قليلة جدا إلى المجاز، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ الفرقان (34) حيث ذكر أنّ " إسناد الضّلال للسبيل مجاز" [3]، وممّا لا شكّ فيه أنّه يقصد المجاز العقلي، حيث أُسند فيه الضلال إلى السبيل مع أنّ الذين ضلّوا هم الكافرون في الحقيقة وفي موضع آخر أثناء شرحه لكلمة (الفؤاد) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ الإسراء (36)، حيث قال عن الفؤاد هو: " القلب والمراد به العقل من حيث اعتقاده لشيء ما، وإطلاق لفظ الفؤاد والقلب على العقل مجاز مشهور" [4] ولعلّ هذا المجاز مرسل؛ لأنّ القلب هو مُفيض الدم على الأعضاء الرئيسية –كما ذكر ابن عاشور– وأهمّها الدماغ الذي هو عضو العقل [5]، لذلك أُطلقت كلمة الفؤاد على القلب بقصد العقل .

أمّا ابن عاشور فقد اشتغل على المجاز كثيرا في تفسيره، ولعلّ فكره البلاغي هو ما جعله يتعمّق في هذا كثيرا، فتطرّق إلى كلّ أنواع المجاز في شرحه وتفسيره للآيات القرآنية سواء أكان عقليّا أم لغويّا(استعارة–مجازا مرسلا)، فممّا ورد عنده في المجاز العقلي نجد في قوله تعالى: ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ هود (26) حيث ذكر أنّ وصف اليوم بالأليمِ مجاز عقليّ، وهو أبلغ مِن وصف العذاب بالأليم ؛ لأنّ شدّة العذاب عندما بلغت الغاية جعلت زمانه أليما [6]، فالأصل أنْ يوصف

---

[1] منع جواز المجاز في المنزّل للتعبّد والإعجاز، الشنقيطي (محمد الأمين)، دار عالم الفوائد ، مكة، دط، دت، ص6.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص7.

[3] تفسير ابن باديس، ص184.

[4] المرجع نفسه، ص100 .

[5] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج17، ص288.

[6] ينظر: المرجع نفسه ، ج12، ص44.

العذاب هنا حسب ابن عاشور وليس اليوم الذي يمثّل الزمن، ولمّا وصف هذا الأخير صار مجازا عقليا بالتأويل الذي ذكره .

وفي موضع آخر ذكر في قوله تعالى: ﴿ وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ الزخرف (51) ، حيث رأى أنّ فرعون كان الآمر بالنداء في قومه ؛ لأنّ هناك من يتولى النداء بالأمور المهمّة الصادرة عن الملوك والأمراء، وبالتالي إسناد النداء إلى فرعون مجاز عقلي [1]، والغرض منه الافتخار بما عنده[2]، وهذا تأويل آخر يستنتج من هذه الآية .

أمّا المجاز اللغوي فمنه ما ورد استعارة باعتبار علاقة المشابهة ، ومنها الاستعارة المكنية كما ذكر ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ ﴾ الزخرف(24) ، حيث ذكر أنّ أخْذ الأرض زخرفها لحصول الزينة فيها استعارة مكنية شُبّهت فيها الأرض بالمرأة حين تريد التزيّن ، فتُحضر أجمل ما عندها من حليّ وألوان وكلمة (ازّيّنت) تؤكّد هذا[3] ، فلمّا حُذف المشبّه به وهو المرأة، وذُكر ما يخصّها وهو الزينة حصلت الاستعارة المكنية كما يرى ابن عاشور، فمن معاني الزخرف في اللغة الذهبُ وأمّا الزخرفُ للأرض فزينتها بالنبات والأزهار كما ذكرت بعض المعاجم [4] ، وهناك مواضع أخرى كثيرة ذكر ابن عاشور ورود الاستعارة المكنية فيها لا يتّسع المقام لذكرها.

ومن الاستعارة التصريحية حسب ابن عاشور نجد في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ التوبة (109) ، حيث ذكر أنّ المَقْصِد الفاسد شُبّه بالبناء المؤسّس على شفا جرف هار، أي: على الحافّة لما تجرفه السيول ، فينهار بساكنه في هوّة لعدم ثبات ما يقام عليه من الأساس ، وهذا على سبيل الاستعارة التصريحية [5]، وهذا التأويل حصلت به فائدة وأدّى دلالة لم تكن لتؤديها لو كانت بتعبير مباشر في هذا السياق ، وهنا تكمن بلاغة القرآن الكريم ، ففي هذه الآية حُذف المشبّه وهو (المقصد الفاسد) وذُكر المشبّه به

---

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير ، ج25، ص229.

[2] ينظر: أيسر التفاسير، ج4، ص647.

[3] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج11، ص143.

[4] ينظر: لسان العرب ومعجم اللغة العربية المعاصرة، مادة(ز.خ.ر.ف).

[5] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج11، ص34.

وهو البناء ، وهذا البنيان هو مسجد الضرار الذي بناه المنافقون في المدينة بسوء نيّة قصْدَ الرياء والتفريق بين المؤمنين[1] .

وقد استعمل ابن عاشور استعارة أخرى تقابل هذين النوعين من الاستعارة بحسب التركيب والإفراد، هي الاستعارة التمثيلية ، وهي: " تركيب استعمل في غير ما وُضع له لعلاقة المشابهة مع قرينه مانعة من إدارة المعنى الأصلي " [2]، ولعلّ الاستعارة التمثيلية تكثر في أمثال العرب، فعند قولك: (اليد لا تصفّق وحدها) لا شكّ أنّ المعنى المتبادر إلى ذهنك ليس المعنى الصريح، بل تؤوّل معنى آخر بحسب السياق الذي قيل فيه فيكون المعنى مثلا: أنّ هذا الشخص عاجز عن أداء عمل ما وحده وهو يحاول ذلك فإذا كانت الاستعارة التمثيلية في المَثَل وشاعت لا يغيّر المتكلم بنْية التركيب بالتصرّف فيه، أو يغيّر الإسناد فيه تذكيرا أو تأنيثا، مفردا أو مثنى أو جمعا، بل يحافظ التركيب الأصلي على بنيته الأصلية التي قيل فيها [3] ، وممّا ورد عند ابن عاشور على سبيل الاستعارة التمثيلية في قوله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ التوبة (25) حيث ذكر أنّ هذا التركيب تمثيلٌ لحال المسلمين عندما اشتدّ عليهم البأس ولم يهتدوا لدفع العدوّ عنهم بحالِ مَن يرى الأرض الواسعة ضيّقة؛ لأنّ الضيق كما ذكر ابن عاشور غير حقيقي، وإنما استعير هنا، وهي استعارة تمثيلية؛ تمثّل لحال مَن لا يستطيع الخلاص من شدةٍ بحال من هو في مكان ضيّق من الأرض يريد الخروج منه فلا يستطيع ذلك[4] .

وقد أشار ابن باديس أيضا إلى هذا النوع من الاستعارة عند شرح قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴾ الإسراء(29) حيث ذكر أنّ الله أمر بالتوسّط في الإنفاق ، فشبّه في هذه الآية حالة البخيل الذي لا يقدر على إخراج شيء بمن يدُه مغلولة بغِلٍّ إلى عنقه فلا تمتدّ يده للبذل والعطاء على سبيل الاستعارة التمثيلية، والأمر نفسه مع المُسْرف الذي لا يُبقي على شيء، فشُبّه بحالة الباسط كفّيه فلا يمسكان شيئا [5]، وهذه استعارة تمثيلية أخرى عند ابن باديس، فالمعنى

---

[1] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص85.

[2] علم البيان، ص192.

[3] ينظر: جواهر البلاغة، ص276-277.

[4] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج10، ص156-157.

[5] ينظر: تفسير ابن باديس، ص84-85.

الظاهر من هذين التركيبين هو حالة غلّ اليد وحالة بسطها، والتأويل الحاصل من ورائهما هو الإنفاق باعتدال .

أمّا الشنقيطي فيرى أنّ الاستعارة التمثيلية نوع من التشبيه يسمّى تشبيه التمثيل [1]، حين تطرّق إلى شرح كلمة المَثَل في القرآن الكريم، فذكر أنّ هذا من أبلغ الأساليب عند البيانيين وأكثر ما في القرآن هو من التشبيه التمثيلي [2] ، ولعلّ مصطلح الاستعارة التمثيلية الذي ذكره يقصد به استعماله في غير القرآن ؛ لأنّه كما ذكر سابقا لا وجود للمجاز في القرآن ، وكما هو معلوم الاستعارة نوع من المجاز، وهناك أنواع أخرى للاستعارة قسّمها البلاغيون باعتبارات أخرى ، فذكرها ابن عاشور في تفسيره أيضا، لكن تمّ الاكتفاء في البحث بالتقسيم الأشهر لها ، وإبراز دورها من التأويل .

وأمّا ما ورد عند ابن عاشور من المجاز المرسل فهو كثير وله علاقات عديدة، منها ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ نوح(07) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ إدخال الأصابع في الآذان مجاز مرسل علاقته بعْضيّة؛ لأنّ الذي يدخل الأذن هو الأنملة لا الأصبع كلّه ، وعبّر عن الأنامل بالأصابع هنا للمبالغة في إرادة سدّ المسامع[3] ، فإدخال الأصابع هو المعنى الظاهر نتج عنه إدخال للأنامل وهو تأويل ناتج عن البعضية الذي يؤدّي بدوره إلى تأويل آخر وهو القصد من هذا كلّه وهو عدم السمع .

وفي موضع آخر لعلاقة المسبّبية ذكر قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ الجاثية (05)، وقال أيضا: ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ غافر (13) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ الرزق هنا أطلق على المطر على طريقة المجاز المرسل معلّلا ذلك بأنّ المطر سبب وجود الأقوات [4] ، والحقيقة هي أنّ الذي ينزل من السماء هو ماء المطر الذي ينتج عنه القوت، فالرزق مسبّب عن مطر، وقد فسّر الشنقيطي هذا بالتفسير ذاته دون استعمال مصطلح المجاز، فقال: " أطلق جلّ وعَلَا في هذه الآية الكريمة الرزق وأراد المطر؛ لأنّ المطر سبب الرزق، وإطلاق المسبّب وإرادة

---

[1] ينظر: هذا البحث، ص 72 .

[2] ينظر : أضواء البيان ، ج8 ، ص66 .

[3] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج29، ص195.

[4] ينظر: المرجع نفسه ، ج25، ص327.

سببه لشدّة الملابسة بينهما أسلوب عربي معروف "[1]، بل رفض مصطلح المجاز المرسل هنا، فقال: "وأنّ ما يقوله علماء البلاغة من أنّ في الآية ما يسمّونه المجاز المرسل الذي يَعدّون من علاقاته السببيّة و المسبّبية لا داعي إليه"[2] .

والذي يظهر من كلام الشنقيطي هي مشكلة المصطلح وتبعاته ؛ لأنّه استعمل التعليل ذاته الذي ذكره البلاغيون للمجاز المرسل حين ذكر المسبّبية (الرزق سببه المطر) حيث رأى أنّه أسلوب من أساليب العربية دون قبول مصطلح المجاز المرسل .

أمّا أبو بكر الجزائري فاكتفى بذكر تفسير الرزق بأنّه المطر معلّلا بأنها سببه [3]، دون الإشارة إلى قضية المجاز والخلاف الدائر حوله .

وممّا جاء لقرينة السببية في المجاز المرسل عند ابن عاشور نجد في قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ التوبة (41)، حيث ذكر أنّ المجاهَدة تعني المغالَبة للعدوّ، وتدلّ في الحقيقة على المدافعَة بالسلاح، وإطلاقه هنا على بذْل المال في الغزو من إنفاقٍ على الجيش وشراء السلاح وغيره من متعلّقات الحرب على سبيل المجاز بعلاقة السببية[4]، وهذا هو التأويل الحاصل من الجهاد بالأموال، وقدّمت هذه الأخيرة على الأنفس هنا لأنّها أوّل مصْرفٍ وقت التجهيز كما ذكر بعض المفسرين[5] .

ومن علاقة المجاز المحلّية كما ذكرت كتب البلاغة [6] نجد عند ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ هود (117) ، حيث ذكر أنّ المقصود بالقرى أهلها على طريقة المجاز المرسل[7]، فالتأويل الحاصل هنا ذِكْر المحلّ وهي القرية للدلالة على الحالّين فيها وهم أهلها، وقد ذكر ابن باديس أنّ الإهلاك يعني الإبادة والموت ، كما حدث لعادٍ وثمود، وأمّا التي قضى عليها بالعذاب الشديد فهي لا

---

[1] أضواء البيان ، ج6 ، ص377 .

[2] المرجع نفسه ، ج ن ، ص377 .

[3] ينظر: أيسر التفاسير، ج5، ص22.

[4] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج10، ص207.

[5] ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ج8، ص153.

[6] ينظر: علم البيان، ص162، وينظر: البلاغة العربية(أسسها وعلومها وفنونها)، ج2، ص219.

[7] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج12، ص186 .

يزال أهلها على قيد الحياة وتداركها ممكن [1]، وعلى هذا المعنى فالهلاك يعني القضاء عليهم بصفة نهائية.

وقد ذكرت القرية وأريد بها أهلها كذلك في قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ يوسف (82)، والمقصود: أهل القرية .

وممّا جاء عند ابن عاشور بعلاقة اللزوم للمجاز نجد في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُم﴾ الأنعام (35)، حيث ذكر أنّ هنا مجازا مرسلا بلزومين، لزوم (كبُر) الذي يستلزم عِظَم الجثّة، وصار مجازا في الأمور العظيمة الثقيلة، ثم استعمل مجازا أيضا في معنى (شقّ)؛لأنّ الثقيل يشقّ حمله[2]، والمعنى:"إنْ كان شقّ عليك إعراضهم"[3].

والأمثلة عن المجاز المرسل عند ابن عاشور كثيرة جدا أكثر من أن تحصى هنا وعلاقاته كثيرة أيضا، وما يهمّ البحث هو التأويل الدلالي الناتج عن هذا النوع من المجاز لذا تمّ التمثيل لبعض أنواعه بتبيين القرائن المستعملة في ذلك والتي هي أساس عملية التأويل.

2_ التشبيه: وهو"بيان أنّ شيئا أو أشياء شاركت غيرها في صفة أو أكثر بأداة هي الكاف أو نحوها ملفوظة أو مقدّرة، تقرّب بين المشبّه والمشبّه به في وجه الشبه" [4] ، ولعلّ ما يهمّنا هنا هو ذاك التشبيه الذي نؤوّل فيه وجه الشبه بدرجة أولى، وخاصّة ما يسمّى بالتشبيه البليغ إضافة إلى ما يسمّى عند البلاغيين بتشبيه التمثيل، فالأوّل منهما هو ما تحذف منه أداة التشبيه ووجه الشبه، ويترك الأمر للمؤوّل للبحث عن وجه الشبه بينهما مثل قولك: محمدٌ أسدٌ، فلا شكّ أنّ المقصود (محمدٌ كالأسدِ في الشجاعة)، حيث يتمّ تأويل المعنى وأحيانا تتعدّد أوجه الشبه بحسب التأويل .

ومن المواضع التي ذكرها ابن عاشور في التشبيه البليغ قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾ النبأ (10) ، حيث ذكر أنّ هذا تشبيه بليغ بتقدير الكاف، ووجه الشبه التغشية كما ذكر أيضا أنّ وجه الشبه يمكن تأويله بثلاثة معانٍ، هي: أنّ الليل ساتر للإنسان كما يستره اللباس، وأمّا الثاني فيدلّ على الرفق باللابس والملاءمة لراحته ، فالليل بهذا مشابه

[1] ينظر: تفسير ابن باديس، ص125.

[2] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج7، ص203.

[3] تفسير القرآن العظيم، ج3، ص225.

[4] علم البيان، ص62.

له في راحة الإنسان، وأمّا الثالث فيدلّ على الحماية والوقاية من الأخطار؛ لأنّ العرب قديما كانت لا تُغِير على بعضها ليلا [1] ، فابن عاشور هنا اعتمد في تفسيره هذه الجملة القرآنية على تأويل وجه الشبه بين الليل واللباس من عدّة أوجه كما رأينا، لذا فهو أداة تأويلية مهمّة مساعدة على التفسير، وإلى معنى الستر ذهب أبو بكر الجزائري [2] والشنقيطي في تفسيريهما ، حيث ذكر هذا الأخير أنّ الليل يغطّي جميع مَن في الأرض ويسترهم، وترك مجال فائدة لباس الليل مفتوحا ، عندما ذكر أنّ هناك فوائد أخرى له [3] ممّا يبيّن إمكانية التأويل كما ذكر ابن عاشور .

وأمّا تشبيه التمثيل فهو مركّب يكون على شكل لوحة تصوّر أكثر من مفرد، ووجه الشبه لا يؤخذ من مفرد بعينه أيضا ، بل يُؤخذ منه ومن غيره، أو من الصورة العامة [4] وكما عرّفه بعضهم أيضا بقوله: " ما كان وجه الشبه فيه منتزعا من متعدّد حسيّا كان أوغير حسّي "[5] ، وهو الكلام نفسه تقريبا الذي ذُكر أعلاه، وقد استعمل ابن عاشور هذا النوع من التشبيه في تفسيره من ذلك قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ البقرة (17)، حيث ذكر أنّ هذا المثل أعقب تفاصيل صفات المنافقين كما هو مذكور في الآيات التي سبقت هذه الآية من سورة البقرة بتصوير مجموعها في صورة واحدة، فشبّهوا بهيئة حسّية على سبيل تشبيه التمثيل، معلّلا ذلك بأنّ النفس البشرية تميل إلى المحسوس، ويؤكّد أنّ هذا المثَل هنا تشبيه تمثيل لااستعارة[6] ؛ لأنّ فيه ذكر المشبّه والمشبّه به وأداة الشبه (مثل)[7] واختلف المفسرون في تأويل هذا التشبيه فأعطي عدّة دلالات ، منها: أنّ هؤلاء المنافقين يبصرون الحق ويقولون به حتى إذا خرجوا أطفأوه بكفرهم ونفاقهم فبقوا في ظلمات الكفر

---

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج30، ص20-21.

[2] ينظر: أيسر التفاسير،ج3، ص619.

[3] ينظر: أضواء البيان ، ج6، ص60.

[4] ينظر: البلاغة العربية(أسسها وعلومها وفنونها)، ج2، ص186.

[5] جواهر البلاغة، ص234.

[6] حاول البعض وضع الاختلافات بين الاستعارة التمثيلية وتشبيه التمثيل خاصّة في المَثل، من بينها ذِكر أداة التشبيه والمشبّه في تشبيه التمثيل بعكس الاستعارة التمثيلية التي لا تذكران فيها مع امتناع إيراد المعنى الأصلي في هذه الأخيرة . ينظر: حاشية جواهر البلاغة، ص276 .

[7] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص302.

وتأويل آخر: أنّ المنافقين كانوا في ظلمة الشرك فأسلموا وعرفوا الخير من الشرّ، ثمّ كفروا فاختلط عليهم الأمر، فكانت الظلمة نفاقهم [1]، والملاحظ هنا أنّ تشبيه التمثيل يفتح المجال للتأويل من حيث وجه الشبه بين المشبّه والمَثل المشبّه به، وهذا ما لجأ إليه بعض المفسرين هنا .

3_الكناية: وهي : " لفظ أُطلق وأريد به لازم معناه مع قرينة لا تمنع من إدارة المعنى الأصلي"[2] ، فإطلاق اللفظ هنا يعطي دلالة ظاهرة تمثّل المعنى الأصلي مع تأويل آخر هو المقصود ، ولم يعترض هؤلاء المفسّرون على هذا النوع من التأويل لدلالة العبارة فقد استخرجوا كنايات كثيرة من القرآن الكريم، فابن عاشور مثلا يقول عن قوله تعالى: ﴿لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ ﴾ يس (06) : " والغفلة صريحها الذهول عن شيء وعدم تذكّره، وهي هنا كناية عن الإهمال والإعراض عمّا يحقّ التنبّه إليه" [3]، وفي هذا معنى الغفلة الصريح المستخرج من التعريف اللغوي لها إضافة إلى المعنى المقصود وهو الإعراض عن هذه الدعوة .

وكذلك فعل ابن باديس، فممّا استخرج من الكنايات قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ الفرقان (74) ، حيث ذكر أنّ (قرّة أعين) تركيب كنائي يدلّ عن السرور، معلّلا ذلك بأنّ العين في حالة السرور باردة، وفي حالة سالت منها دموع الفرح كانت كذلك أيضا، فهي من كلمة (القرّ) التي تدلّ على البرد [4]، فالمعنى الأصلي يدلّ على البرد، وأمّا المعنى المؤوّل فهو السرور وهو المقصود هنا .

والأمر نفسه مع الشنقيطي وأبي بكر الجزائري حيث ذكر الأوّل في قوله تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ الكهف (11) أنّ الضرب على الآذان كناية عن إنامتهم نوما ثقيلا، حيث النائم لا يسمع شيئا يوقظه [5] ، وأما الثاني فقد قال عن قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ البقرة(187) إنّ المباشرة من

---

[1] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ج1، ص321-322 .

[2] جواهر البلاغة، ص287 .

[3] تفسير التحرير والتنوير، ج22، ص348 .

[4] ينظر: تفسير ابن باديس، ص236 .

[5] ينظر: أضواء البيان، ج3، ص207.

لمْس البشرة، وهي كناية عن الجماع [1]، وبهذا يجتمع المعنيان، فلازم المعنى المقصود هو الجماع، وأمّا المعنى المباشر فهو ملامسة البشرة الذي يؤدي إلى المعنى المقصود .

فالكناية تعتبر من الآليات البلاغة البيانية التأويلية التي لا يختلف بشأنها اللغويون والمفسّرون في خطاباتهم،والأمثلة في القرآن الكريم كثيرة جدا،وأكثر من أن تحصى هنا أيضا.

4_ التعريض: ويكون بقول الكلام دون تصريح بالمعنى المقصود مع الإشارة إليه إشارة خفيّة، وقد اختلف البلاغيون بشأنه حيث قرنه بعضهم بالكناية على سبيل تخصيصها كما قرنه آخرون بالمجاز [2]، وما يهمّ هنا هو العملية التأويلية الناتجة عنه، فقد أشار إليه ابن عاشور في مواضع كثيرة كما في تعالى: ﴿ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ ﴾ يونس(20) ، حيث ذكر أنّ في هذه الجملة تعريضا بالتهديد لهم [3]، وإلى هذا المعنى ذهب أيضا أبوبكر الجزائري الذي بيّن سبب التعريض بتهديدهم وهو جرأتهم على الله [4] فاستعمل كلاهما مصطلح التعريض ودلالته، أمّا الشنقيطي فقد أشار إلى معناه فقط من خلال إيراد معنى آخر وهو التهديد الذي ينتظرهم [5] ، فاستخرج هؤلاء المفسرون الدلالة المستنتجة من الانتظار على سبيل التعريض بالتهديد وهي دلالة غير مصرّح بها مباشرة ولكنّها تُفهم من سياق الآية .

II- التأويل الناتج عن المعاني: علم المعاني هو علم " يتتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" [6]، والمتتبّع لهذا يجد تداخلا بينه وبين ما ورد عند النحويين، ولربّما اعتمادهم على شكلية النحو دون التوغّل أكثر في هذه المعاني هو ما ساعد البلاغيّين على التوسّع والتفصيل حتى صار أشبه بالمستقلّ عنها، وفي الحقيقة لا توجد استقلاليّة تامّة بالمعنى الحقيقي بين هذه المباحث وبين معاني النحو التي تناولها العديد من الدارسين، فمن ذلك بعض المصطلحات كالإغراء والتحذير والاختصاص

---

[1] ينظر: حاشية أيسر التفاسير، ج1، ص168.

[2] ينظر: مفتاح العلوم، ص412 .

[3] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج11، ص131.

[4] ينظر: حاشية أيسر التفاسير، ج2، ص429 .

[5] ينظر: العذب النمير، ج3، ص495 .

[6] علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2009، ص28.

والتوكيد، وقضايا التقديم والتأخير والحذف وغيرها ، وهي من المباحث المشتركة بين هذين العِلْمين مع اختلافات بسيطة في طريقة التناول والتفصيل فيها، لذا ستتمّ الإشارة إلى بعض القضايا التي تدخل ضمن علم المعاني والتي لها دور في التأويل الدلالي للعبارة اللغوية ، ومن ذلك ما اعتمد علماء التفسير في مؤلفاتهم، وأخصّ بالذكر الذين كانت تفسيراتهم مادة لهذا البحث ، ومن ذلك ما يلي:

1_ التقديم والتأخير: وهو من المباحث التي حاول من خلالها البلاغيّون اكتشاف سرّ جمال العبارة وحُسن وصفها للمعنى الدالّة عليه، ومطابقة الكلام لمقتضى تلك الحال مثلا، وله في القرآن الكريم مواضع كثيرة اعتمدها المفسّرون في مؤلفاتهم للدلالة على المعاني المستخرجة التي لا تظهر للإنسان البسيط، فمن الدلالات المؤوّلة التي ذكرت في كتب التفسير المغاربية نجد معنى الاهتمام ، فممّا لا شك فيه أن غير المتخصّص لا يفكر في استنتاج هذا المعنى أو غيره، بل يكتفي بالمعنى الظاهر الذي يفهمه عامّة الناس .

وقد ذكر ابن عاشور أنّه حدث في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ البقرة (10) تقديم للجار والمجرور بغرض الاهتمام ، معلّلا ذلك بأنّ القلوب هي محلّ الفكرة في الخداع[1] الذي ذُكِر في بداية السورة ، وهذا التقديم هنا منبعه نحوي؛ لأنّ النحاة يُعربون (في قلوبهم) جارّا ومجرورا متعلّقا بخبر محذوف تقديره كائن أوموجود، وبعضهم يعربه خبرا مقدّما مباشرة دون تقدير، وإلى معنى الاهتمام أيضا ذهب أبو بكر الجزائري في شرحه سبب تقديم الظرف في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴾ المطففين (34) ، إذ رأى أنّ (اليومَ) هنا قُدّم للاهتمام به لأنّه يوم الجزاء، وفيه تُشفى صدور المؤمنين من الأعداء [2]، فهذا التأويل للاهتمام بالمُقدَّم لا يمكن لغير المتخصّص فهمه ، فهو إذن معنى اكتشفه المفسّرون لتمكّنهم من علوم البلاغة المختلفة .

وقد يدلّ التقديم على الحصر والتخصيص كما ذكر هؤلاء، كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ الفاتحة (05) ، حيث ذكر ابن عاشور أنّ التقديم في شطر الآية الأوّل يفيد الحصر الحقيقي، معلّلا ذلك بأنّ العبادة لا تكون إلا لله وحده، أمّا التقديم

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص279.

[2] ينظر: حاشية أيسر التفاسير، ج5، ص541 .

الذي يليه (إيّاك نستعين) فهو حصر ادّعائي للمبالغة لعدم الاعتداد بالاستعانات المتعارَفة بين البشر في شؤونهم، وفائدة الحصر هنا حسبه أنّ الاستعانة لا تكون إلا بالله في الأمور التي لا يُستعان فيها بالناس [1]، أمّا الشنقيطي وأبو بكر الجزائري فذهبا إلى إفادة الحصر والتخصيص في التقديمين دون تمييز بينهما؛ إذ كلاهما مقصوران على الله وحده دون سواه[2]، بل أضاف الشنقيطي دلالة تقديم آخر هنا وهو تقديم الجملة الأولى على الثانية للإشارة إلى أنّه لا يُتوكَّل إلا على من يستحقّ العبادة[3] .

وقد يدلّ التقديم أيضا على التعظيم كما ذكر الشنقيطي في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ الكوثر (01) ومثلُه في قوله: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ القدر(01) حيث تمّ تقديم ضمير الجمع المقترن بالتوكيد للاختصاص والتعظيم [4] ، وقد أشار ابن عاشور إلى معنى التعظيم أيضا عندما ذكر أنّ الاستفتاح هنا كان بحرف التوكيد المقترن بضمير العظَمة للاهتمام به والإشعار بأنّه شيء عظيم؛ لأنّ ضمير العظَمة مُشْعِر بالامتنان لعطاءٍ عظيم[5] هو (الكوثر) ، ولا يمنح العطاء العظيم إلاّ من هو أعظم .

وقد يكون المُقَدَّم للأفضلية في مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ ﴾ فاطر (29)، حيث علّل تقديم (السرّ) على (العلانية) لأفضليّته بانقطاع شائبةِ الرياء منه التي قد تدخل العلانيةَ أحيانا دون السرّ [6] ، وكتقديم السمع على البصر في مواضع كثيرة من القرآن الكريم كما ذكر أبو بكر الجزائري[7] وابن عاشور في تفسيريهما، هذا الأخير رأى أنّ أفضليّته في أنّه آلة لتلقّي المعارف ووسيلة لبلوغ الدعوة[8] ، وغيرها من الميزات الأخرى .

وقد انفرد ابن عاشور ببعض الدلالات كدلالة التقوّي في مثل قوله تعالى: ﴿ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴾ يوسف (45)، حيث ذكر أنّ تقديم المسند إليه (أنا) على الخبر الفعليّ

---

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص185 .

[2] ينظر: أضواء البيان، ج1، ص7، وينظر: حاشية أيسر التفاسير، ج1، ص14 .

[3] ينظر: أضواء البيان، ج1، ص7.

[4] ينظر: المرجع نفسه ، ج9، ص30.

[5] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج30، ص572.

[6] ينظر المرجع نفسه ، ج22، ص307 .

[7] ينظر: حاشية أيسر التفاسير، ج1، ص23 .

[8] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص258 .

(أنبئكم بتأويله) في هذا السياق يفيد التقوّي ، فكأنّ ساقي الملك –قائلَ الكلام– أراد أن يُثْبت المعرفة بذلك لاستجلاب تعجّب الملك من خلال تحقيق إنبائهم بتأويل الرؤيا [1] .

2_ الحذف والذكر: لعلّ أفضل ما يقال عن **الحذف** هنا ما قاله عبد القاهر الجرجاني(471هـ):"هو باب دقيق المسلك،لطيف المأخذ،عجيب الأمر،شبيه بالسحر،فإنّك ترى ترْك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون إذا لم تبن" [2] ، وكي يكون الحذف بهذه الصفات يجب أن يُدرك السامع أو القارئ القرائن التي تدلّ عليه، فباب الحذف واسع وقد تناوله النحاة من حيث الوجوب والجواز والمنع، كما تناوله البلاغيون تعليلا له مبيّنين الدلالات الناتجة عنه، كما وضعوا شروطا لذلك، وقد اعتمد المفسرون على ما أورده هؤلاء في شروحهم ومن دلالاته التعميم كما ذكر ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ النحل (125)، حيث رأى أنّ مفعول (ادعُ) محذوفا لقصد التعميم [3] وإلى هذه الدلالة ذهب ابن باديس أيضا في تفسيره حيث رأى أنّ الدعوة تكون للناس أجمعين لإفادة العموم أيضا [4]،وقد ذكر الشنقيطي هذه الدلالة أيضا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ النحل(90) حيث حُذف مفعولا الفعلين (يأمر) و(ينهى) قصد التعميم ليشمل الخلق[5]،فيصير الأمر والنهي لهم جميعا، وقد أشار أبو بكر الجزائري إلى هذا عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ غافر (56) ، حيث ذكر أنّ مفعول(استعذْ)محذوف لغرض التعميم في كلّ ما يُخاف منه [6]،ففي هذه الآيات المذكورة تمّ حذْفٌ لبعض أجزائها من كلمات تُفهَم من السياق،وقد أوّل هؤلاء المفسرون ذلك الحذف وذكروا الغرض منه أيضا ليضيفوا دلالة أخرى إلى جانب تحديد العنصر المحذوف .

---

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير ، ج12، ص283 .

[2] دلائل الإعجاز، ص146.

[3] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج14، ص327 .

[4] ينظر: تفسير ابن باديس، ص319.

[5] ينظر: أضواء البيان، ج2، ص435 .

[6] ينظر: حاشية أيسر التفاسير، ج4، ص543 .

وقد يدلّ الحذف على التكثير كما ذكر ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ النساء (167)، حيث حذف مفعول الفعل (صدّوا) وتأويله:(صدّوا الناسَ) بغرض التكثير [1]، أمّا الشنقيطي فقد علّل حذف كلمة (الناسَ) هنا لدلالة المقام على ذلك [2]، وكذلك فعل أبو بكر الجزائري بتقدير المحذوف نفسه[3] دون الإشارة إلى أيّ غرض من ذلك، فاتّفق هؤلاء المفسّرون على العنصر المحذوف الذي يدلّ على الناس، وأضاف ابن عاشور دلالة التكثير، ولعلّ الكلام الذي بعد الصدود (قد ضلّوا ضلالا بعيدا) هو ما دفعه إلى استنتاج هذه الدلالة .

وقد يدلّ المحذوف أيضا على التهويل كما ذكر ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاس ﴾ يونس(02)،حيث علّل حذف المنذَر به في(أنذر الناس)للتهويل دون ذكره[4]،وذكر الشنقيطي في تفسيره أنّه يوم القيامة[5]. كما استدلّ أبو بكر الجزائري في حذف مفعول (انتظرْ) بداعي التهويل أيضا في قوله تعالى:﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَانْتَظِرْ إِنَّهُمْ مُنْتَظِرُونَ ﴾ السجدة (30)، وقدّره بـ: أيّاما يكون لك النصر فيها ويكون الخسران لأعدائك [6] ، والحاصل في هذا هو تأويل لكلام محذوف وتأويل لدلالته أيضا.

فمواضع الكلام المحذوف كثيرة جدا في كتب التفسير المدروسة لا يتّسع المقام لذكرها هنا، كما لا يتّسع لذكر دلالاته أيضا لكثرتها، لذا تمّ الاكتفاء بما ذُكر لإيضاح دوره في التأويل عند هؤلاء المفسّرين .

أمّا دلالات **الذكر** في كتب التفسير المذكورة فهي لا تقلّ شأنا عمّا قيل، بل هو الأصل وله مواطنه التي يكون بها بليغا مطابقا لمقتضى الحال أيضا [7]، ولا يعني الذكر مفهوما ضيّقا كالتكرار بل علّة ذكر اللفظ في الجملة أيضا، كقول ابن عاشور في قوله

---

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج6، ص46 .

[2] ينظر: أضواء البيان، ج2، ص426 .

[3] ينظر: أيسر التفاسير، ج1، ص577.

[4] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج11، ص85.

[5] ينظر: أضواء البيان، ج8، ص361 .

[6] ينظر: حاشية أيسر التفاسير، ج4، ص238 .

[7] ينظر: خصائص التراكيب، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1996، ص180.

تعالى:﴿ قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا ﴾ القصص(63) ، حيث حدث في هذه الآية حذف وذِكْر لمفعول (أغوينا)، فالحذف شائع في التراكيب الموصولية فيعود إلى (الذين)، وأمّا ذِكْر مفعول(أغويناهم) فللاهتمام بذكره[1] وقد أشار ابن باديس أيضا إلى بلاغة ذكر كلمة (الرّب) في قوله تعالى: ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ ﴾ الإسراء (25) بأنّها الأنسب لإثبات صفة العلم؛لأنّ الرب خالق النفوس [2] وبهذا يكون الخالق أعلمُ بما في نفوس المخلوقين، والذكْر المقصود هنا ليس نظير الحذف ، وإنّما ذكْر اللفظ المناسب لهذه السياق؛ إذ لو كانت الكلمة ضمير الغائب (هو) لما دلّت على هذا المعنى تماما، ومن المواضع التي تناولها أبو بكر الجزائري في هذا الموضوع تبيين سرّ ذكْر كلمة (فرعون) في قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا۞ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾ المزمل (15-16) لأنّه أهلكه غروره وتكبّره وذُكِرَ هنا لوعيد أكابر مكّة بالمصير ذاته الذي أصاب فرعون [3]، وفي هذا تعريض بالتهديد أنْ يصيبهم مثل ما أصاب سابقيهم[4].

فالتأويل الحاصل من الذكْر يوازي ما يحصل من الحذف في الكلام ؛ إذ لكلٍّ مواضعه وأغراضه التي لولاها ما تمّ الكلام بالصورة التي وُضع لها.

3_ التعريف والتنكير: للتعريف والتنكير معانٍ تدلّ عليها لا يكتشفها إلا حاذق له باع في اللغة والبلاغة، وقد حاول بعض المفسّرين استخراجها وإظهارها للقارئ أو السامع؛لإفادته بها بما يدعم تأويلاتهم للآيات القرآنية والشواهد المدعّمة لها شرحا وتفسيرا، وقد حاول ابن عاشور الخوض في خبايا هذا؛ إذ لا نكاد نجد موضعا في تفسيره إلّا وقد أحاط به شرحا وتعليلا من جوانب كثيرة، فنجد إشارات من حين لآخر إلى مثل هذه القضايا عندهم وسأذكر بعضها للتمثيل لا الحصر، فمن دلالات **التعريف** التعظيم كما ذكر ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ الأنبياء(112) ، حيث علّل التعريف للمسند إليه (ربّنا) لتعظيم شأن المسلمين بالاعتزاز بأنّ الله ربّهم، كما حدث

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج20، ص159 .

[2] ينظر: تفسير ابن باديس، ص75 .

[3] ينظر: حاشية أيسر التفاسير، ج5، ص459 .

[4] ينظر: تفسير التحرير والتنوير ، ج29، ص272 .

تعريف آخر في الخبر(المستعان) هنا لإفادة قصر الاستعانة على الله [1]، فكثيرا ما يدلّ تعريف الخبر على القصر أيضا كما ذكر أبو بكر الجزائري في قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ ﴾ الأنعام (133)، حيث رأى في تعريف الخبر(الغنيّ) قصرا للغنى عليه تعالى[2]؛ لأنّ الله غنيّ عن جميع خلقه لا يفتقر إلى شيء[3] ، وإلى معنى القصر ذهب ابن عاشور أيضا فرأى أنّ التعريف بـ(ال) هنا مفيد لتخصيصه بالمسند إليه وقصره عليه لكنّه ذكر أنّ هذا القصر ادعائيّ باعتبار غنى غير الله ناقصا نزل منزلة العدم بعكس غناه سبحانه وتعالى[4]، أمّا القصر الحقيقي فهو في مثل قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ التغابن (02) ، حيث عُرِّف الخبر (الذي خلقكم) بالموصولية لإفادة قصر الخالقية على الله تعالى وحده[5] .

من خلال هذه الدلالات المذكورة يُلاحظ أنّ المفسرين لم يكتفوا بتفسير الكلمات كما تدلّ عليها في اللغة ، وإنّما أوّلوا لها دلالات أخرى باعتبار تعريفها ، وذلك حسب السياق الذي ذكرت فيه .

وأمّا دلالات **التنكير** عندهم فهي كثيرة، ولعلّها أكثر من سابقتها،وقد أشاروا إليها كلّهم هنا، ومنها دلالة التعظيم التي وردت في سياقات كثيرة ، منها ما ذكر ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا ﴾ البقرة (151)، فعلّل تنكير كلمة (رسولا) هنا للتعظيم [6] ، وهو ما ذهب إليه أبو بكر الجزائري أيضا الذي ذكر أنّها تعود على محمّد ﷺ[7]، كما أعطى الشنقيطي دلالة التعظيم أيضا لكلمة (عذاب) [8] في قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ آل عمران (21) وابن باديس كذلك لكلمة شفاء ورحمة [9] في قوله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الإسراء (82)

---

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير ، ج17، ص176.

[2] ينظر: حاشية أيسر التفاسير، ج2، ص122.

[3] ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج2، ص347.

[4] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج8أ، ص85.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ج28، ص262 .

[6] ينظر: المرجع نفسه ، ج2، ص48 .

[7] ينظر: أيسر التفاسير، ج1، ص131.

[8] ينظر: العذب النمير، ج5، ص257 .

[9] ينظر: تفسير ابن باديس، ص141.

فلاشكّ أنّ دلالة التعظيم لهذه الكلمات ما كانت لتؤوّل هكذا لولا تنكيرها في هذا السياق لأنّ النكرة المفردة لا تدلّ على شيء سوى معناها المعجمي .

وقد يدلّ التنكير على التقليل أيضا كما ذكر أبوبكر الجزائري في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾آل عمران(23)،والمعنى إتيانهم حظّا وقسطا من التوراة فـ(نصيبًا) بهذا المعنى تدلّ على التقليل عنده؛لأنّ المقام مقام ذمّ وتقبيح لسلوكهم [1] أمّا ابن عاشور فقد أجاز هذه الدلالة كما أجاز دلالة النوعية للنصيب أيضا رافضا معنى التعظيم هنا[2].

وقد يدلّ التنكير عندهم على التحقير كما وصف الجزائري كلمة(جند) في قوله تعالى: ﴿جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾ ص(11)، حيث رأى أنّ تنكير كلمة (جند) لتحقيرها لأنّهم سيهزمون في بدر [3]، وكما ذكر ابن عاشور في مواضع كثيرة هذه الدلالة منها قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ﴾ يونس (36) ، حيث رأى أنّ الظن يدلّ على الاعتقاد الباطل معلّلا تنكير (ظنّا) للتحقير بتقدير: (ظنّا واهيًا)[4] .

وقد توغّل هذا الأخير في الجانب البلاغي وانفرد بعدّة دلالات أخرى للتنكير كدلالة العموم في قوله تعالى:﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ ﴾ البقرة (217)،والمعنى هنا أنّ القتال في هذه الأشهر إثم كبير وعلّل تنكير(قتال)للعموم؛إذ ليس المسؤول عنه قتالا معيّنا بل جنس القتال، ليدلّ على العموم[5].

فالملاحظ لكتب التفسير المغاربية هنا يجد لمسة بلاغية من خلال الأمثلة المذكورة ولا شكّ أنّها آليات تأويلية مهمّة فيها ، وهذه الآليات المذكورة ليست كلّ ما أُعتمِد في الجانب البلاغي؛ إذ هناك آليات أخرى تعطي دلالات غير صريحة في السياقات اللغوية المختلفة لا يكفي المقام للتمثيل لها جميعا،على الرغم من عدم تعمّق بعض المفسرين في هذا الجانب إلاّ أنّها لا تخلو تفاسيرهم من هذه الآليات ولو كانت يسيرة بعكس ابن عاشور الذي كانت مرجعيته النحوية والبلاغية هي السائدة في تفسيره، ولعلّ اعتماده على تفاسير ذات الخلفية نفسها ما ساعده على ذلك.

---

[1] ينظر: أيسر التفاسير، ج1، ص301 .

[2] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص209 .

[3] ينظر: أيسر التفاسير، ج4، ص436-438 .

[4] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج11، ص166 .

[5] ينظر: المرجع نفسه ، ج2، ص325 .

رابعا: آليات أخرى مساعدة للتأويل:

ينطلق الفعل التأويلي لخطاب التفسير من المعنى المعجمي تأصيلا واشتقاقا،ومعتمدا على السياقات المختلفة التي قيل فيها مع الاستعانة بالاستشهاد بالقرآن الكريم تارة وبكلام العرب تارة أخرى، ولاختلاف القراءات دور في هذا أيضا؛ إذ تختلف معه القرائن النحوية والمعجمية التي يُستدلّ بها ، وقد اعتمد المفسّرون المغاربة على هذه الآليات أيضا مع اختلاف في طريقة التناول من حيث التعمّق أو غير ذلك، ومنها ما يلي:

I_ اللغة والاشتقاق: تُعتبر المادة اللغوية أساس أيّ عملية تأويلية للعبارة اللغوية ، بل تُعتبر مدخلها المركزيّ ، لأنّ النص بصفة عامّة نسيج لغويّ خيوطه مفردات اللغة التي نتواصل بها[1]، ولا شكّ أنّ هذه المفردات تشمل ما هو واضح الدلالة كما تشمل غامضها أيضا ، لذا يلجأ المفسّر إلى عرض المادة اللغوية لتلك الكلمة أو ذاك الأسلوب كي يستدلّ على المعنى المتوصّل إليه، باحثا عنه في المعاجم اللغوية لأنّها المنبع الرئيسيّ لألفاظ اللغة ، ومستعينا في ذلك بتصريف الكلمة واشتقاقها ، لأنّه يقف بذلك على وجوه الأبنية والصيغ ومعرفة كلّ ما يتعلّق بأصلها، وبذلك يقدّم هذا للمؤوّل مادّة غنيّة يختار منها ما يلائم السياق النصّي الذي يريد توضيحه [2]، وكم من كلمة التبس اشتقاقها فأثّرت على دلالة العبارة ، وسأعرض أمثلة لكيفيّة اعتماد هؤلاء المفسّرين على اللغة والتصريف والاشتقاق لمساعدتهم على الوصول إلى المعاني المقصودة ، كما يلي:

– أسهب ابن عاشور وأطنب في هذا الجانب ، ومن المواضع التي استعمل فيه شرح المعنى موظّفا التصريف والاشتقاق نجد في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ البقرة (208) ، حيث ذكر أنّ حقيقة السِّلم الصلحُ وتركُ الحرب ، مستشهدا بقول الشاعر (عباس بن مرداس) :

السِّلم تَأْخُذُ منْهَا ما رضيت بِه ∴ والحرْبُ تكفِيكَ مِنْ أنفاسِها جَزِع .

فهاته المقابَلة بين السِّلم والحرْب تُثبت هذا المعنى الذي ذُكر، ولم يكتف ابن عاشور بهذا بل لجأ إلى التصريف لإعطاء دلالة أخرى من خلال اشتقاق الكلمة من السّلامة التي تعني النجاة ، وضرب لها أمثلة أخرى كأسْلَم نفسه لفلان: أعطاها دون مقاومة

[1] ينظر: التأويلية العربية، ص192 .

[2] ينظر: صناعة الخطاب، ص55 .

والاستسلام طلب السّلم وترك المقاومة ، ورأى أنّ هذه المعاني متولّدة من بعضها [1]، كما استعمل الشرح بالمعنى وضدّه في مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ النساء(58) ، حيث ذكر أنّ العدل يعني التسوية وهو ضدّ الجور، ثمّ شاع إطلاقه على إيصال الحقّ إلى أهله [2] ، وتوسّع ابن عاشور في استعمال بعض الصيغ الصرفية كما في قوله تعالى:﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ البقرة(10)، حيث ذكر أنّ الأليم على وزن فعيل بمعنى مفعول، وأصله عذاب مؤلَمٌ من يُعَذَّب به أو هو بمعنى فاعل من ألِمَ أيْ: صار ذا ألمٍ ، كما استبعد صيغة مُفعِل أي: مؤلِم لعدم استعمال العرب لها في هذا السياق حسب ما ذكر [3]، فهذه التأويلات للصيغة الصرفية تفتح مجال تأويل المعنى أيضا .

وكذلك فعل ابن باديس –وإن كانت في مواضع قليلة – كما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ﴾ النمل(19) فقال عنها: "ألهمني شكر نعمتك التي أنعمت عليّ ، وتحقيقه في اللغة والتصريف أنّك تقول: وزَعت الشيء أي" كففته ، وأوزعني الله الشيء أي: جعلني أزع ذاك الشيء أي: أكفّه"[4] حيث لجأ هنا إلى تصريف الكلمة للدلالة على معناها ، وقد اعتمد على أشعار العرب للاستدلال على معنى بعض الكلمات كما فعل مع شرح كلمة الجهل بقول الشاعر(عمرو بن كلثوم)[5]:

ألاَ لاَ يَجْهَلَنّ أحَدٌ علينا ∴ فنجْهَل فوقَ جَهْلِ الجاهلينا

والأمر نفسه مع المفسّرين الآخرين وإن كان الأمر أقل تفصيلا من الأوّل وأكثر من الثاني حيث لجآ إلى اللغة والاشتقاق والتصريف في مثل قوله تعالى: ﴿ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ﴾ إبراهيم (43) حيث ذكر الشنقيطي أنّ الإهطاع في اللغة يعني الإسراع، مستدلاّ بآيات قرآنيّة جاءت فيها الكلمة بهذا المعنى كقوله تعالى:

---

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج2، ص276.

[2] ينظر المرجع نفسه ، ج5 ، ص94 .

[3] ينظر المرجع نفسه ، ج1 ، ص 282 .

[4] ينظر : تفسير ابن باديس ، ص263 .

[5] ينظر : المرجع نفسه ، ص193-194 .

﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾ القمر(08) ، ومستشهدا أيضا بقول الشاعر لإثبات معنى الإسراع للكلمة نفسها في المثال التالي[1] :

بِدِجْلَةَ دارهم ولقد أراهمْ ∴ بدجلة مُهْطِعينَ إلى السَّمَاع .

والتفسير نفسه ذكره أبو بكر الجزائري مع إضافة اشتقاق الكلمة ، حيث ذكر أنّها اسم فاعل من أهطعَ يُهطع إهطاعًا ، فهو مُهطِع بمعنى:أسرعَ، حيث لجأ إلى تصريف الفعل وإثبات وزنه أيضا، كما أعطى دلالة أخرى للُمهطِع هي: مَن ينظُر في ذلّ وخشوع[2].

وقد بيّن في مواضع أخرى مجيء صيغة فعيل بمعنى فاعل منها ماورد في قوله تعالى:﴿ وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ ﴾ يس (43) حيث ذكر أن كلمة صريخ على وزن فعيل بمعنى فاعل أي صارخ[3].

وأمّا ما ورد لفعيل على وزن مفعول فقد جاء في مواضع كثيرة أيضا ، منها ما ورد في قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ الكهف(09) حيث ذكر الشنقيطي أنّ الرقيم بمعنى المرقوم، من رقمت الكتاب إذا كتبته [4] وإلى هذا ذهب أبو بكر الجزائري أيضا[5] ، فإعطاء الصيغة الصرفية (فعيل) دلالة الصيغة (مفعول) أعطاها دلالة الشيء المكتوب .

II _ القراءات: تعتبر القراءة في مجال التفسير وعلوم القرآن مذهبا من مذاهب النطق في القرآن يذهب بها إمام من الأئمّة القرّاء مذهبا يخالف غيرَه [6]، وتعمل هذه القراءات على واجهتين: واجهة تلفّظية صوتيّة خاصّة بما يتعلّق بالتحقيق والتخفيف والجهر والغنّة والإمالة وغيرها ، وواجهة دلاليّة تأويلية لاختلاف المعاني باختلاف القراءات [7] ، وسأمثّل لاختلاف القراءات في كتب التفسير المعنيّة من الجانب الدلالي التأويلي حيث يكون لها أثر على المعاني ، كما هو موضّح فيما يلي:

---

[1] ينظر: أضواء البيان ، ج2، ص250.

[2] ينظر: حاشية أيسر التفاسير، ج3، ص65 .

[3] ينظر: حاشية المرجع نفسه ، ج4 ، ص381.

[4] ينظر: أضواء البيان ، ج3، ص206 .

[5] ينظر : حاشية أيسر التفاسير ، ج3 ، ص240 .

[6] ينظر صناعة الخطاب ، 64 .

[7] ينظر : التأويلية العربية ، ص 172 .

ذكر ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾النساء(1) أنّ الأرحامَ منصوبة على قراءة الجمهور ، وتصير بهذا معطوفة على اسم الله لتكون معنيّة بتقواها على المعنى المصدري الذي يدلّ أيضا على اتّقاء حقوقها ، وأمّا على قراءة حمزة فالأرحام مجرورة لتعظيم شأنها ، وهي متعلّقة بالفعل(تَسَاءَلُونَ) ، مستدلاّ باستعمال العرب لعبارة: (ناشدتكم الله والرحمَ)[1].

وقد تعرّض الشنقيطي للقراءات أيضا ، منها ما ذكر في قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ أَنْزَلْنا إِلَيْكُمْ آياتٍ مُبَيِّناتٍ ﴾ النور(34) ، حيث بيّن أنّ كلمة(مُبَيِّناتٍ) قُرِئت بفتح الياء المشدّدة وبكسرها ، فقرأ بالفتح نافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة بن عاصم لتكون اسم مفعول ومعناها: أنّ الله بيّنها وأوضحها ، وأمّا الكسر كقراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم لتكون الكلمة اسم فاعل ، ويؤوّل معناها بوجهين: الأوّل يعني مبيِّنات للأحكام والحدود ، والثاني وصْفٌ من (بيّنَ) اللازمة أخذت معنى الصفة المشبّهة ، ويصير المعنى : آيات بيّنات واضحات[2] .

وأمّا أبو بكر الجزائري فذكر في قوله تعالى:﴿ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ﴾ البقرة(259) أنّ كلمة (نُنْشِزُهَا) في قراءة حفص ، أمّا ورش فقرأها (نَنشرُها) ، فتدلّ الأولى على معنى : نرفعها ونجمعها ، وتدلّ الثانية على معنى: نُحييها بعد موتها[3] ، والفرق واضح في الدلالة بين الرفع والجمع وبين الإحياء .

أمّا ابن باديس فتقيّد بقراءة واحدة ، ولم يتعرّض لاختلاف القراءات ، وعموما تبدو أهمّية القراءة في التأويل جليّة ظاهرة ؛ إذ باختلافها قد يتغيّر المعنى .

III _ أسباب النزول : يُعدّ سبب النزول وسيلة تأويلية مساعدة في كتب التفسير إذ من خلاله يتّضح المعنى تعميما أو تخصيصا أو غير ذلك من الإشكالات التي قد تعترض المفسّرين، فتكشف الغامض والمبهم وتزيل الحيرة التي يقع فيها طالب الفهم والمعرفة؛ لأنّ "بيان سبب النزول طريق قويّ في فهم معاني الكتاب العزيز " [4] كما ذكر بعضهم، فقد يرتبط بحادثة معينة من خلالها يتّضح المقصود من الآية، وقد بيّن ابن باديس أهمّية

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج4 ، ص217-218 .

[2] ينظر : أضواء البيان ، ج5 ، 536-537 .

[3] ينظر: أيسر التفاسير ، ج1 ، ص250 .

[4] صناعة الخطاب ، ص67 .

أسباب النزول بقوله:" وفي بيان الواقعة عند وقوعها وذكر حكم الحادثة عند حدوثها، وردّ الشبهة عند عروضها، وإبطال الاعتراض عند وروده ما فيه من تأثير في النفوس، ووقع في القلوب، ورسوخ في العقول، وجلاء في البيان وبلاغة في التطبيق" [1] فذكر ممّا ذكر أهمّيته في جانب إيضاح المعنى.

وسأعرض أمثلة لهؤلاء المفسّرين كي تظهر أهميّة سبب النزول في تأويل الآية القرآنية كما يلي :

ذكر ابن عاشور أنّ الآية من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْكافِرُونَ ﴾ المائدة (44) من المتشابهات في القرآن ، وإذا علمتَ أنّها نزلت في النصارى علمتَ أنّ (مَنْ) الموصولة تعود عليهم لعدم حكمهم بالإنجيل، فلا عجب أن يكفروا بمحمد ﷺ[2] ، وفي موضع آخر عمّم دلالة (مَنْ) لتشمل اليهود أيضا لعدم حكمهم بالتوراة[3] فوصْفهُم بالكافرين هنا مع ظهور سبب نزول هذه الآية أذهَبَ الالتباس ، وبهذا يبتعد الإنسان عن التأويل الخاطئ .

وقد ذكر الشنقيطي في تفسير الآية: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ النساء (22) وجهين من المعنى: الأوّل أنّ (ما) مصدرية ليصير التأويل:(نكاحُ آبائكم) بمعنى ما كان يفعله آباؤكم، وأمّا الوجه الثاني فـ(ما) موصولة، ويصير التأويل هنا: لا تنكحوا النساء التي نكحها الآباء ، وهذا الوجه الأخير رجّحه الشنقيطي بقرينة سبب النزول، حيث ذكر أنّه لمّا توفيّ أبو قيس بن الأسلت خطب ابنُه امرأتَه ، فاستأذنت رسول الله في ذلك فنزلت هذه الآية كي تُبيّن حرمة ذلك[4].

والأمر نفسه مع أبي بكر الجزائري الذي فسّر كلمة (الشِّرْك) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ الكهف(110) بمعنى : يرائي ، ويصير المعنى:" لا يُرائي بعمله أحدا"[5]، وهذا التأويل ناتج عن سبب نزولها؛ إذ روى أنّ رجلا جاء إلى رسول الله ﷺ

[1] تفسير ابن باديس ، ص 181 .

[2] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص49 .

[3] ينظر : المرجع نفسه، ج6 ، ص210 .

[4] ينظر: أضواء البيان ، ج1، ص230 .

[5] أيسر التفاسير ، ج3 ، ص290 .

فقال: إنّي أحبّ الجهاد في سبيل الله وأحبّ أن يُرى مكاني ، فنزلت هذه الآية [1] ، فلولا المعرفة بسبب النزول لما كان هذا التأويل ؛ لأنّ الشّرك بالمفهوم المعروف يُطلق على الكفر بالله أو جعْل شريك له في العبادة .

فالملاحِظ هذه الآيات القرآنية يجد فيها تأويلات مختلفة اعتمدها المفسّرون، ولعلّ ما جعل التفسير في هذه الأمثلة ينحو هذا النحو هو سبب النزول ؛ إذ به يوجّه المفسِّر دلالة الآية في الكثير من المواضع ، لذا هو آلية تأويلية مهمّة تساعدهم على الوصول إلى المعاني المقصودة .

وفي ختام هذا الفصل تظهر أهمّية الجانب النحويّ في عمليّة التأويل الدلالي للآيات القرآنيّة في كتب التفسير المغاربيّة ، من خلال عرضهم لتأويل دلالة الكلمات عن طريق التضمين ، أو من خلال التوجيه الإعرابي لهذه الكلمة أو تلك الجملة ، والتي من خلالها يُوجّه المفسّر معنى الآية ، ولعلّ الجانب التأويلي الحائز على الخلاف عندهم كان المجاز لرفضه من طرف بعضهم واعتماد آخرين عليه وخاصّة مسألة وجوده في القرآن الكريم من عدمه ، أمّا الجوانب البلاغيّة الأخرى فلقيت قبولا عند أغلبهم ، ممّا ساعد على التأويل بما يقتضيه السياق ، وقد اعتمد هؤلاء على الجانب اللغويّ والاشتقاقيّ لإثبات دلالة معيّنة لكلمة معيّنة من خلال شرحها وتصريفها وغيرها من الأمور التي تتعلّق بهذا الجانب ، ولعلّ اختلاف القراءات أيضا يُعدّ عنصرا مُسْهِما في هذه العمليّة إلى جانب الموقف الذي نزلت فيه هذه الآية أو تلك فيتّضح المعنى المقصود ، فهذه الآليات مجتمعة تُعتَبر أهمّ الآليات التأويلية في كتب التفسير المغاربيّة المذكورة التي مثّلت العديد من مجالات الدراسات التراثية ، إلاّ أنّ مفهوم التأويل الدلالي لم يقتصر عليها فتناولته بعض الدراسات اللسانية المغاربية أيضا باتّجاهاتها المختلفة كما سيتّضح في الفصول الموالية.

[1] ينظر : حاشية أيسر التفاسير، ج3 ، ص 292 .

الفصل الثاني

التأويل الدلالي في الدراسات التوليدية والتحويلية المغاربية

تمهيد:

تُعتبر النظرية التوليدية التحويلية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين من النظريات الحديثة التي قامت على أنقاض النظرية البنيوية على يد عالم اللسانيات نوام تشومسكي(Noam Chomsky) بعد صدور كتابه (البنى النحوية) سنة 1957م، الذي يعدّ أوّل مؤلف يعرّف من خلاله الكاتبُ القرّاءَ على هاته النظرية [1] ، و يرى بعض الباحثين أنه أحدث قطيعة مع الدراسات السابقة تتجلّى في صياغة نظرية لسانية تختلف مقوّماتها التصورية وأدواتها الإجرائية في تحليل الظواهر اللغوية، حيث تناولَ اللغة باعتبارها ملكة بشرية عامّة مقارنة بما كان شائعا في النظريات السابقة خاصّة عند البنيويين[2] الذين كانت غاية البحث عندهم هو اكتشاف الوحدات التي تتكوّن منها اللغة ثم تصنيفها، ولكونهم لا يريدون أن يتجاوزوا الوصف فقد قصروا بحوثهم عليه للغاية المذكورة، فصارت دراسة اللغة عندهم مقصورة على فكّ رموز النص اللغوي، ويؤدي هذا إلى عنايتهم بالمخاطب وحده دون المتكلم الذي يمثّل أهمّ قطب في عملية التخاطب كما يرى عبد الرحمن الحاج صالح [3]، إضافة إلى النظرة السائدة عند السلوكيين منهم والذين يعتبرون اللغة مجموعة من العادات الصوتية تتكيّف بمثيرات البيئة فتكون الاستجابة كلامية دون تدخّل للأفكار الذهنية أوالقواعد النحوية [4] ، حيث يرى زعيم هذا الاتجاه بلومفيلد (Bloomfield) أنه يجب على الوصف العلمي أن يُبعد استعمال التعبيرات العقلية والاكتفاء بالملاحظة والوصف للسلوك اللغوي الإنساني[5].

أمّا النظرية التوليدية التحويلية فاهتمت بالقدرة العقلية التي تكمن وراء الكلام فيستطيع المرء بها أن ينتج عددا غير محدود من الجمل انطلاقا من كلمات محدودة في اللغة، كما

---

[1] ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ط2 ، 1986م، ص12 .

[2] ينظر: اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية والمنهجية)، مصطفى غلفان ، دار كنوز المعرفة، عمان ، ط1، 2016 ص17 .

[3] ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر ، دط، 2007، ج2 ص42 .

[4] ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص26 .

[5] ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، فاطمة الهاشمي بكوش، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة ، ط1، 2004 ص81 .

سعت إلى وضع نظرية عامّة تبحث في الصفات المشتركة بين اللغات بدلا من البحث في الفروقات بينها[1] ، ويرى رائد هذا الاتجاه أنّ هذه النظرية تأتي معارضة لفكرة الوصف التي ترى أنّ مهمّة اللساني مجرّد تسجيل وتنظيم لمعلومات الاستعمال ، كما يرفض أيضا المقابلة التي افترضها الوصفيون بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي باعتبار الثاني موضوعا مجرّدا من ذات واصف اللغة، لذا كان الاتجاه في هذه النظرية معتمدا على اعتبار اللغة نشاطا عقليا يستلزم تفسيرا لوحداته والعلاقات التي تنظّم ذلك [2] ، وقد شهدت هذه النظرية عدّة تطورات في مفاهيمها شأنها شأن أغلب النظريات اللغوية وغير اللغوية كما وجدت لها أنصارا في مختلف الأماكن من العالم، وطبّقت على مختلف اللغات ومنها اللغة العربية التي برز فيها عدّة لسانيين توليديين أمثال ميشال زكريا وداود عبده وعبد القادر الفاسي الفهري وبعض تلامذته كمصطفى غلفان وحافيظ اسماعيلي علوي وغيرهم ، وقد حاولوا تطبيق مفاهيم هذه النظرية على اللغة العربية للاستفادة منها ولإثراء البحث اللساني في هذا الاتجاه الحديث .

[1] ينظر: البنى النحوية ، نوام تشومسكي، ترجمة : يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1 1987م، ص5 .

[2] ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص82-83 .

أولا: مفاهيم أساسية للنظرية :

تقوم النظرية التوليدية التحويلية على مفاهيم عديدة كالتوليد والتحويل، البنية العميقة والبنية السطحية، الكفاءة والأداء، التأويل الدلالي وغيرها من المفاهيم الأخرى
وسأعرض أهمّها –بادئا بالمفهوم الأخير باعتباره ركيزة هذا البحث– موضّحة كما يلي :

I –التأويل الدلالي:

يرى التوليديون أنّ كلّ من يتكلّم لغة معينة يكون قادرا على إسناد تأويل دلاليّ للجمل المستعملة في لغته ، وأنّ أغلب هذه الجمل التي يستعملها المتكلم هي جمل جديدة لم يكن سمعها من قبل، رغم هذا فهو يستعمل المفردات اللغوية نفسها وفق قوالب قواعدية نحوية يشترك فيها متكلمو تلك اللغة[1] ، وقد ارتبط مفهوم التأويل الدلالي في هذه النظرية بمفهومي البنية العميقة والبنية السطحية؛ إذ ركّزت الدراسات التوليدية الأولى على البنية العميقة باعتبارها مصدرا للتأويل الدلالي للعبارات اللغوية في حين أثبتت دراسات تالية دور البنية السطحية أيضا في هذه العملية كما سيأتي تفصيل ذلك في هذا البحث .

II – النحو التوليدي :

وهو المعرفة اللغوية التي يملكها ضمنيّا كلّ فرد متكلّم تمكّنه من الربط بين الصوت والمعنى ، فالنحو بهذا المعنى هو حصيلة جميع القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية عند متكلّم لغة معينة[2] ، وقد أشار بعض الباحثين إلى غموض مفهوم النحو عند تشومسكي من حيث شمولية الدلالة أو عدمها، ففي حين كان الاستعمال التقليدي للكلمة يشمل كلّ المستويات المذكورة استعمله تشومسكي أيضا للإشارة إلى الصوت والتركيب مقابل الدلالة أحيانا أخرى [3]، ويتناول النحو التوليدي العمليات التي تبنى بها الجمل في مختلف اللغات ، وتهدف الدراسة النحوية للغةٍ معيّنة إلى بناء نظامٍ للقواعد يمكن اعتباره وسيلة من وسائل إنتاج جمل اللغة المدروسة [4]، لذا هو يهتمّ بمعرفة إنتاج الجمل وتأويلها إضافة إلى تقديم التفسيرات والشروح اللازمة لوجود الجمل غير النحوية وتوضيح طبيعة

---

[1] ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص59 .

[2] ينظر: اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية والمنهجية)، ص62 .

[3] ينظر: اللسانيات العربية، مصطفى غلفان، دار ورد الأردنية ، ط1 ، 2013 ، ص154 .

[4] ينظر: البنى النحوية، ص13 .

الخرق فيها [1]، ويتمّ التأكّد من هذا بواسطة الحدس اللغوي الذي يجعل المتكلم قادرا على اعتبار بعض الجمل نحوية في مقابل عدم نحوية البعض الآخر، وقد وضّح مصطفى غلفان هذا كما يلي[2]:

1_ جَاءَ الولدُ ضاحكًا .

2_ إلى ذَهَبَ المدْرَسَةِ ولَدُ باكرًا الْ .

حيث تعتبر الجملة الأولى جملة نحوية من حيث الأصوات والتصريف والتركيب والدلالة فأصواتها عربية، وكلماتها مناسبة لتصريفها الإفرادي، كما أنّها حافظت على القالب التركيبي المناسب للّغة العربية المتمثّل في فعل_فاعل_حال .

أمّا الجملة الثانية فهي جملة غير نحوية، وتَمثّلَ الخرق في الجانب التركيبي لكلماتها، فلم تحترم هذه القالبية الموجودة في اللغة العربية من نواح عديدة، من ذلك وجود حرف الجرّ قبل الفعل هنا في حين يوجد في الأصل قبل الاسم ، وفصل أداة التعريف (ال) عن كلمة (ولد) وتأخيرها إلى آخر هذا التركيب مستقلّة بنفسها ، وغيرها من الخروقات التركيبية الأخرى التي تجعلها غير نحوية .

كما أنّ الخرق قد يكون في الجانب المعجمي أيضا كالمثال التالي[3]:

-الأزلارُ الشفيلةُ الكريفةُ العجل ترام بهلب .

فالملاحظ لهذه المنظومة اللفظية يتوهّم وجود بعض العلاقات الإسنادية والصرفية وغيرها ممّا هو موجود في التراكيب العربية ، إلا أنّها لا معنى لها ، وبالتالي يدرك المتكلّم والسامع معًا أنّها غير مقبولة في اللغة العربية .

ولعلّ إهمال جانب الدلالة في البدايات الأولى للنظرية هو ما جعل بعض الباحثين يحكم على نحوية هذه الملفوظات في مقابل عدم دلاليتها [4]، ولا يشترط في هذا تقديم ملفوظات لا معنى لها، بل يمكن أن يشكّل المتكلّم كلمات موجودة فعلا في اللغة وتحمل كلماتها دلالة في حالة إفرادها، من ذلك المثال التالي: (يهطلُ الشرطيُّ) .

---

[1] ينظر: اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية والمنهجية)، ص68 .

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص66.

[3] أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما ، عالم المعرفة ، الكويت، سبتمبر 1987 ، ص262 .

[4] اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية والمنهجية) ، ص76 .

فالفعل (يهطل) له دلالة في اللغة العربية ، والأمر كذلك بالنسبة للاسم (الشرطي) لكنّ الخرق تمّ على مستوى عدم التلاؤم الدلالي بين (يهطل) و(الشرطي)كما ذكر غلفان [1] في حين يبدو الجانب النحوي المفرغ من الدلالة صحيحا ؛ لوجود التركيب (فعل+اسم) فيتوهم القارئ أو السامع أنّ الأوّل فعل مضارع والثاني فاعل له .

فهذا الإهمال للدلالة في البدايات الأولى للنظرية راجع إلى اهتمام الدراسات اللسانية الأمريكية بالدراسات الصوتية والصرفية والتركيبية بنسبة كبيرة مقابل إغفال شبه تامّ لقضايا الدلالة نظرا لصعوبة التحقّق العلمي من ماهية الحقائق الدلالية للوحدات اللغوية [2] لهذا ركّز تشومسكي في هذه المرحلة أيضا على الجانب التركيبي أكثر من غيره، والذي يُدرَكُ– حسب قوله– بواسطة الحدس اللغوي للمتكلّم السامع المثاليّ لذا يراه عنصرا جوهريا في الدرس اللغوي [3] قبل أن تضاف الدلالة في مراحل تالية، فهناك علاقة وطيدة بين النحو بمفهومه الضيّق والمعجم ؛لأنّ النحو ما إلا إسقاط للمعجم كما يرى عبد القادر الفاسي الفهري[4] .

كما أنّ نحوية الجمل القابلة لإسناد تأويل دلالي لها لا يعني قبولها لدى السامع أيضا من ذلك التراكيب الموصولية الكثيرة في اللغة العربية ، فهي وإن كانت سليمة نحويا ودلاليا إلّا أنّ طول الجملة يجعل المتكلم والسامع يرفضانها أو يستقبحانها لصعوبة ما في فهمها ، مثل العبارة التالية : " الطالب الذي أخوه مهندس الذي يدرس في فرنسا الذي يشتغل في المكتب الوطني للكهرباء الذي تمّت خوصصته مؤخّرا الذي أمّه مريضة بداء السكري الذي ينتشر بين المغاربة الذي نجح في الامتحان بامتياز الذي...الذي...الذي " [5] لذا كان لا بد من احترام التراكيب المقبولة في اللغة المستعملة ، والذي لا يسبّب مشكلا في عملية التواصل اللغوي ، فالنحو بهذا المفهوم يشمل القدرة التوليدية التي يمتلكها كلّ إنسان لتكوين وفهم عدد لا متناه من الجمل في لغته الأمّ، وهذا يشمل الجمل التي لم يسمعها من قبل؛ إذ ليست كلّ الجمل التي يشكّلها المتكلّم قد سمعها سابقا ، وإلّا لما

---

[1] اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية والمنهجية) ، ص68 .

[2] المرجع نفسه، ص70 .

[3] ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، دط، 1979، ص118 .

[4] ينظر: اللسانيات واللغة العربية،عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، ط3، 1993 ، ج1، ص33.

[5] اللسانيات التوليدية (الأسس المنهجية والنظرية) ، ص74 .

سمّيت بهذه التسمية(قدرة توليدية) ؛ لأنّ المتكلم يمتلك كما ذكر ملكة كامنة في ذهنه تشمل قواعد اللغة المستعملة وينطلق من خلالها بوضع الكلمات التي تناسب هذه القواعد دون شعور منه[1]، فيولّد هذه الجملة الجديدة اللامحدودة انطلاقا من قواعد لغوية محدودة .

III_ الكفاءة والأداء :

يشير مصطلح الكفاءة اللغوية (compétence) " إلى قدرة المتكلم _ السامع المثالي على أن يجمع بين الأصوات اللغوية وبين المعاني في تناسق وثيق مع قواعد اللغة " [2] وقد ترجم بعض الباحثين المصطلح بالقدرة أو الملكة اللغوية [3]، وهي مجموع القواعد الضمنية التي يتوافر عليها المتكلّم ، وتجعله قادرا على إنتاج وتأويل ما لا حصر له من الجمل النحوية ، فهي المعرفة اللغوية التي يُدخلها كلّ فرد متكلّم بلغة معينة في شكل قواعد تمكّنه من إنتاج ما لا حصر له من الجمل النحوية التي لم يسبق له أن أنتجها ومن تأويل جمل لم يسبق له أن سمعها أيضا[4] .

فالمتكلم أو السامع يملك كلّ منهما ملكة خاصّة باللغة التي يستعملها؛ إذ من خلالها يستطيع إنتاج جمل جديدة من خلال امتلاكه هذه الكفاءة اللغوية، فكأنّ قواعد تلك اللغة كامنة في عقل المتكلّم والسامع تمكّنهما من هذه الخاصية الإبداعية في اللغة، فلا يكتفيان بالتقليد كما تدّعي بعض النظريات الأخرى التي شبّهت سلوكيات الإنسان بالحيوان في عملية التعلّم؛ لأنّ ميزة الكفاءة هي التي تميّز الإنسان في هذا الجانب ، فأبلدُ النّاس وأكثرهم حمقا يستطيع الكلام وتبليغ أغراضه، بينما أذكى الحيوانات لا تستطيع ذلك [5] ولا يعني هذا عدم امتلاك الحيوانات وسائل اتصالية فيما بينها، لأنّها في الواقع تملك تنظيمات اتصالية قد تكون دقيقة بناء على الملاحظات والتجارب المختلفة ، ولكنّها

---

[1] ينظر: اللسانيات (النشأة والتطور) ،أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط3 ، 2007، ص206 .

[2] الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ، ص 32 .

[3] وهناك من ميّز بين القدرة والملكة، فرأى أنّ القدرة يمكن أن تزول حال المرض وتعود حال الشفاء، بعكس الملكة التي تمثل النظام الإدراكي الداخل في تركيب العقل، ينظر: اللسانيات (منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية) ، حنيفي بناصر ومختار لزعر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2009، ص75.

[4] اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية والمنهجية) ، ص79.

[5] ينظر: المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، التواتي بن التواتي، دار الوعي، الجزائر، دط 2008، ص58 .

تختلف اختلافا كمّيا ونوعيا عن اللغة الإنسانية [1] ، وهذه الأخيرة تتميّز بالابتكار والتجدّد [2] فالإنسان لا يكرّر ما سمعه سابقا في استعمالاته اللغوية بقدر ما يأتي بعبارات تناسب ما يرمي إليه وفق القالب اللغوي المستعمل الكامن في ذهنه .

وأمّا الأداء فهو الاستعمال الآني للغة في ظروف معينة [3] ، وسمّاه غلفان بالإنجاز الذي عرّفه بقوله:هو "التنفيذ العملي لقواعد القدرة وآلياتها" [4] ، وعرض صاحب التعريف الأخير بعض العوامل التي تتدخّل في عملية الإنجاز الفعلي للكلام ومنها[5]:

_ المقام والظروف التي ينجز فيها القول .

_ الحالة النفسية للمتكلّم وما قد يعتريه من نسيان أو غيره .

_ التفاوت الثقافي للأفراد وتجانس لغتهم ، أو غير ذلك من المظاهر التي تميّز أداءاتهم رغم اشتراكهم في القدرة اللغوية الواحدة .

لهذا يختلف الأداء (الإنجاز) قليلا عن القدرة ؛لأنّ المتكلم أحيانا لا يصوغ كلامه على النحو الذي ينطبق على الأصول اللغوية للّغة المستعملة ؛ فقد يطرأ تغيير في جملها نتيجة هذه العوامل المذكورة : كأن يقف قبل إكمال كلامه أو يزيد أو يخطئ نتيجة محدودية ذاكرته أو عدم انتباهه أو قلقه أو غضبه أو غير ذلك[6] .

لهذا كان هدف اللغوي التركيز على الملكة اللغوية- كما ذكر الفهري- لأنّه ثابت لا يتأثّر بهذه العوامل الخارجية عن اللغة[7] ، وقد أثير حول أسبقية دراسة القدرة عن الإنجاز جدل كبير عند المهتمّين باللسانيات المعاصرة ليشمل أيضا مجالات أخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها من المجالات التي لها علاقة باللغة [8] ، بل يرى بعض الباحثين أنّ التمييز بينهما لا مبرّر علميّ له؛ لأنّه لا يمكن ردّ جوانب الإنجاز إلى نظام قواعدي مختلف عن النظام الكامن في ذهن المتكلم (الذي يجسّد القدرة) ، هذا الأخير لا يمكنه

---

[1] ينظر: الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ، ص 25.

[2] ينظر : المرجع نفسه، ص30 .

[3] ينظر: نظرية النظم، صالح بلعيد، دار هومة، الجزائر ، دط، 2002، ص84.

[4] اللسانيات التوليدية (الأسس المنهجية والنظرية) ، ص81.

[5] المرجع نفسه ، ص ن .

[6] ينظر: الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ، ص 34.

[7] ينظر: اللسانيات واللغة العربية ، ج1، ص43.

[8] ينظر: اللسانيات التوليدية (الأسس المنهجية والنظرية) ، ص84.

من وجهة نظرهم الإحاطة بجميع جوانب التفاعل اللغوي ، وهو ما يعني استبعاد تصوّر نظرية مستقلّة عن المحيط النفسي والاجتماعي الذي تندرج فيه القدرة اللغوية [1] ، في حين يبرّر البعض التمييز الحاصل بينهما عند تشومسكي لتحديد المعطيات اللغوية تحديدا علميا دقيقا وواضحا ؛لأنّ الأداء الكلامي كما تمّ ذكره تدخل فيه عدّة عوامل لغوية وغير لغوية مما يصعّب عملية تجريده ،لأن استعمال اللغة يستخدم تنظيمات معرفية تتعدّى القدرة اللغوية المدروسة[2] .

IV _ البنية السطحية والبنية العميقة:

ذكر بعض الباحثين أنّ أوّل من استعمل مصطلحي البنية السطحية والبنية العميقة هو تشارلز هوكيت (Charles Hockett) في كتابة (محاضرات في اللسانيات الحديثة) قبل ظهورهما في النحو التوليدي مع تشومسكي بصورة جليّة مع صدور كتابه (البنى النحوية) سنة 1957م [3]، حيث تعني البنية السطحية " ترتيب الوحدات السطحي الذي يحدّد التفسير الصوتي ، والذي يرجع إلى شكل الكلام العقلي الفيزيائي ، وإلى شكله المقصود والمدرك"[4]، فهي عبارة عن تأويل صوتي ونحويّ للجملة الظاهرة كما ذكر صالح بلعيد[5] ، فكلّ كلام منطوق أو مكتوب يمثّل بنية سطحية ، وهو مرتبط بالأداء أو الإنجاز الفعليّ للكلام ، أمّا البنية العميقة فهي "شكل تجريدي داخليّ يعكس العمليات الفكرية ويمثّل التفسير الدلالي الذي تشتقّ منه البنية السطحية من خلال سلسلة من الإجراءات التحويلية" [6] كما سيأتي توضيح هذا من خلال مفهوم التحويل، فالتأويل الدلالي للعبارة اللغوية حسب النموذج التوليدي التحويلي في بداياته يتمّ عن طريق البنية العميقة كما تمّ ذكره في التعريف الأخير ، لهذا رُبط المفهوم به ، غير أنّ هناك دراسات متأخرة في هذه

---

[1] ينظر: اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية والمنهجية) ، ص90 .

[2] ينظر: الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ، ص 39.

[3] ينظر: اللسانيات (النشأة والتطور)، ص212 .

[4] التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف القرن، حمدان رضوان أبو عاصي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، ع3، مج4، 2007، ص134 .

[5] ينظر: نظرية النظم، ص81 .

[6] ينظر: اللسانيات (النشأة والتطور)، ص212 .

النظرية وسّعت مفهوم التأويل الدلالي ليشمل بعض مظاهر البنية السطحية كما سيتم توضيحه في هذا البحث.

ولعلّ اهتمام هذه النظرية بالبنية العميقة هو ما جعل تشومسكي وأتباعه ينتقدون النظريات الأخرى التي اهتمّت بالجمع والتصنيف فقط حسب رأيهم، ومن هذا المنطلق أسموها باللسانيات التصنيفية ، حيث يرى بعض الباحثين أنّ هذه التسمية أُطلقت عليها ازدراء لها بالرغم من كون التصنيف منهجا في البحث يُعنى تشخيص مختلف الظواهر وتصنيفها وتسميتها بطريقة علمية ، خاصة في العلوم البيولوجية إلّا أنّ تشومسكي _حسب زعمه [1]_ يرى أنّ هذه النظريات اهتمّت بالبنية السطحية فقط ، وأهملت البنية العميقة أثناء تحليلها للعبارات اللغوية المختلفة ، من خلال الاهتمام بالمادة اللغوية القابلة للملاحظة فقط انطلاقا من النظام النحوي ، والحرص على عدم الخلط بين المستويات أثناء عملية التحليل اللغوي لها[2].

V_ التحويل:

يعتبر مفهوم التحويل في النحو التوليدي من أهمّ المفاهيم المستعملة إذ يعني "التغيرات التي يدخلها المتكلم والمستمع على النص، فينقل البنيات العميقة المولّدة من أصل المعنى إلى ظاهره على سطح الكلام "[3] ، ويعرّفه عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: "هو عبارة عن تفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها وبالتالي أصولا لها "[4] ، لهذا يرتبط التحويل بالبنيتين العميقة والسطحية، فالعبارة الأصل تكون على مستوى البنية العميقة ، وأمّا العبارة المحوّلة (منطوقة أو مكتوبة) فتكون على مستوى البنية السطحية التي قد تُجرى عليها العمليات التحويلية المختلفة، كما هو موضّح في الشكل التالي[5]:

---

[1] لأن هناك من اللغويين من يرى أن بعض النظريات اهتمت بالقواعد التي تجسد مفهوم العمق في التحليل النحوي .

[2] ينظر : اللسانيات (النشأة والتطور)، ص213 .

[3] التحويل في النحو العربي، رابح بومعزة، عالم الكتب الحديث، الأردن،ط1 ،2008، ص45.

[4] بحوث دراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص217 .

[5] ينظر: اللسانيات (النشأة والتطور)، ص207 .

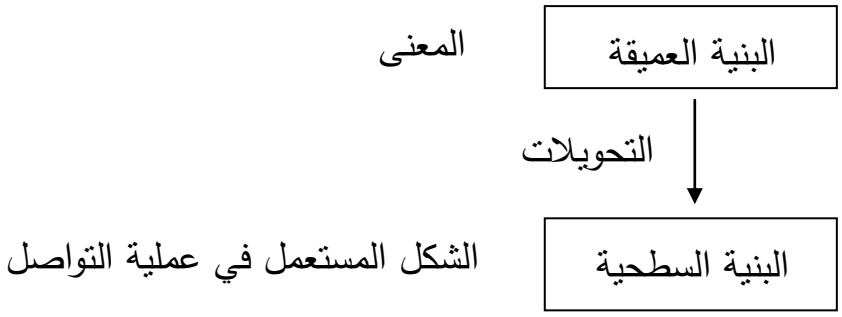

ويميّز تشومسكي بين نوعين من التحويلات : تحويلات اختيارية وتحويلات إجباريّة فأمّا الأولى فهي التي لا تؤثّر على استقامة الجملة في حالة عدم تطبيقها ، فالجملة تكون سليمة قبل إجراء هذه التحويلات ، كتحويلة المبني للمجهول والنفي والاستفهام والعطف والدمج ، وأمّا الثانية فهي التي تُسهم في جعل متتالية نهائية جملة سليمة التركيب وبالتالي تظهر إجبارية تطبيقها ، كتحويلات المطابقة والإلصاق وغير ذلك ممّا لابدّ منه وتُجرى هذه التحويلات الأخيرة قبل التحويلات الاختيارية كما ذكر الباحثون التوليديون [1].

وقد وضع التوليديون معايير لتمييز الجمل الأساسية عن الجمل المحوّلة كأن تكون الجملة الأساسية بسيطة ، تامة ، خبريّة، مبنية للمعلوم، مثبتة إيجابية ، فمتى وُجِد كلامٌ يتصف بهذه الخصائص مجتمعة اعتبرت جملته أساسية، وإذا ما اختلّ منها شرط واحد أو أكثر اعتبرت الجملة محوّلة، من ذلك الجملة التالية[2]:

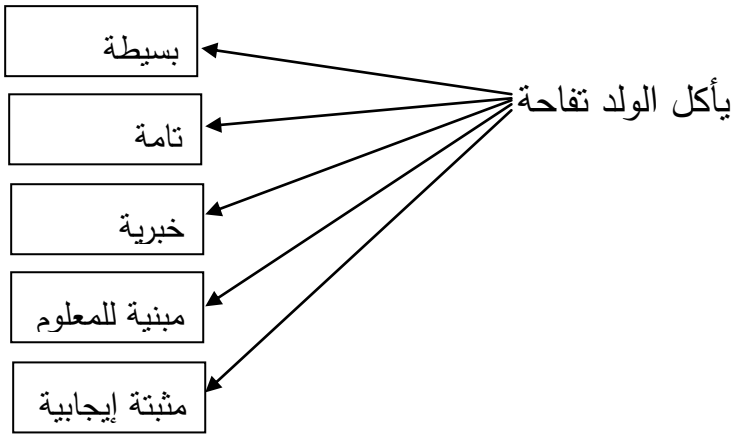

[1] ينظر : اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية والمنهجية) ، ص165-166 .

[2] ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، مازن الوعر، دار طلاس، دمشق،ط1، 1988، ص143.

وينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية،محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، بيروت، دط،1988،ص26.

فالملاحظ لهذه الجملة يجد توفّر هذه الشروط مجتمعة ، فالجملة (أكلَ الولدُ التفاحةَ) في اللغة العربية تعتبر جملة بسيطة تامّة المكوّنات والمعنى وخبرية ومبنية للفاعل (الولدُ) كما أنّها مثبتة، وبالتالي تعتبر جملة أساسية غير محوّلة .

وأمّا الجمل المحوّلة فهي التي يختلّ فيها شرط أو أكثر من هذه الشروط كما ذكر وقد مثّل لها بعض الباحثين التوليديين بالأمثلة التالية:

_ كلام معطوف ←——— يداك أوكتا وفوك نفخ .

_ كلام ليس تامّا ←——— جاء اللسانيون كلّهم إلا واحدا .

_ كلام معقّد ←——— إذا أنت لم تشرب مرارا على القذى[1] ظمئت .

_ كلام استفهامي ←——— أعَربٌ أنتم ؟

_ كلام بصيغه الأمر ←——— ﴿لنسفعا بالناصية﴾ العلق (15) .

_ كلام بصيغة النفي أو النهي ←——— لا يلدغ المؤمن من الحجر مرتين[2] .

حيث يلاحظ على الجملة الأولى تركيبها من جملتين معطوفتين: (يداك أوكتا)+(فوك نفخ)، وأمّا الجملة الثانية فحدث الاستثناء في آخر الجملة ممّا يبيّن عدم تمام المعنى الأوّل وحده؛لأنّ الكلام هنا يخضع لإمكانية الحذف ، كإمكانية حذف التوكيد (كلّهم) والاستثناء أيضا ، كما أنّ العبارة الثالثة معقّدة غير بسيطة، أمّا العبارتان الرابعة والخامسة فهما جملتان إنشائيتان : استفهامية وأمرية، وبالتالي ليستا خبريتين،وأمّا السادسة فهي منفية فعلها مبني لغير الفاعل،ممّا يجعل هذه العبارات كلّها محوّلة وليست أساسية[3].

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ التحويل في النحو العربي أكثر انتشارا وشيوعا ممّا هو موجود في النظريات الغربية ؛لأنّ النحاة العرب الأوائل استعملوا إجراء الشيء عن الشيء الذي يمثّل الأصل والفرع، فيمثّل الأصل منطلق العملية التحويلية كقولهم: (ما تفرّع عليه الفروع) أو (ما يبنى عليه ولا يبنى هو على غيره) ، حيث يرى أنّ البناء أوالتفريع هنا يمثّل العملية التحويلية ذاتها [4] ، كما يخضع التحويل لنظام اللغة المستعملة

---

[1] القذى: في المعاجم اللغوية ما علا الشراب من شيء يسقط، وقد ارتبط القذى بالعين، قذت عينه تقذي: إذا ألقت قذاها، ينظر: تهذيب اللغة، مادة(ق.ذ.ي).

[2] حديث نبوي ، ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ج10،ص175.

[3] ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، ص144 .

[4] ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص43 .

لهذا قسّم بعض الباحثين التحويل إلى محليّ وجذري باعتبار التحويل المحليّ هو ما يُعرف بالتقديم على نيّة التأخير أو كما يسمّى الرتبة غير المحفوظة [1] ، كرتبة المفاعيل (المفعول به _ المفعول لأجله _ المفعول المطلق _ المفعول فيه) أو الفضلات عموما كما تسمّى في النحو العربي، أو كرتبة الخبر تقديما أو تأخيرا والتي لا تؤثّر على وظيفته النحوية مثلا ، من ذلك ما يلي:

_ قرأ الرجلُ الصحيفةَ .

_ الصحيفةَ قرأ الرجلُ.

_ قرأ الصحيفةَ الرجلُ.

إذ يلاحظ أنّ المفعول به (الصحيفةَ) جاء في الجملة الأولى في موضعه الأصلي وتعتبر هذه الجملة أساسية لاعتبار ترتيب عناصرها : فعل + اسم (فاعل) + اسم (مفعول) .

أمّا الجملة الثانية فتمّ تحويل لرتبة المفعول إلى الصدارة مع احتفاظها بوظيفة المفعول به واحتفاظ الجملة ككلّ بكونها جملة فعلية، فهي جملة محوّلة تحويلا محليّا بالترتيب حيث تمّ تحويل المفعول إلى صدارة الجملة دون تأثير في نوعها .

أمّا الجملة الثالثة فحدث فيها تقديم للمفعول على الفاعل فقط فصارت بهذا الترتيب: فعل+ مفعول به+ فاعل، وهذا التقديم للمفعول لا يؤثر أيضا على طبيعة الجملة الفعلية.

فهذه التحويلات بالترتيب هي تحويلات على نيّة التأخير؛ إذ يحافظ من خلالها كلّ عنصر من عناصرها على وظيفة دون تأثير في نوعية الجملة، والأمر نفسه مع الخبر المقدّم حيث تحافظ الجملة على طبيعتها الاسمية .

وأمّا التحويل الجذري " فهو الذي يتحوّل فيه التركيب الإسنادي الاسمي إلى تركيب إسنادي فعلي أو العكس "[2] ، من ذلك ما سمّاه الفهري بالتفكيك في الأمثلة التالية:

1_ ضربتُه زيدٌ .

2_ زيدٌ ضربتُه .

---

[1] ينظر: التحويل في النحو العربي، ص53 .

[2] المرجع نفسه ، ص49 .

حيث انتقل (زيد) من داخل الجملة إلى خارجها في موقع الصدارة [1] ، وبهذا تحوّلت الجملة الأولى الفعلية إلى جملة اسمية تجسّده الجملة الثانية، والتحويل الحاصل جذريّ بالترتيب كما يرى أصحاب هذا الرأي لتحوّل في نوعية الجملة، ويدخل هذا النوع من التحويل فيما يسمّى بالتقديم لا على نية التأخير؛ لأنّ الحُكم الإعرابي لعناصر الجملة يتغّير بتغير ترتيبها، وتختلف على إثرها طبيعتها الفعلية أو الاسمية[2] .

كما يمكن أن تتحوّل الجملة من اسمية إلى فعلية بواسطة زيادة بعض العناصر كما يحدث مع (ظنّ وأخواتها) التي تنسخ حكم الجملة الاسمية فتتحوّل إلى فعلية ذات مفعولين ، فالعلاقة الإسنادية في هذا النوع من الجمل الاسمية التوليدية مجرّد من الزمن عكس ما هو موجود في الجمل الفعلية ، ويسمّى هذا التحويل تحويلا جذريّا لتحوّلها بالزيادة باعتبار أصل الجملة أيضا، وقد مثّل عبد الرحمن الحاج صالح للتحويلات بالزيادة أثناء كلامه عن العامل كما يلي[3]:

الأصل ←	∅	زيد	قائم	
تحويلات بالزيادة ← / تحويلات بردّ الأصل ←	إن	زيدا	قائم	هنا
	كان	زيد	قائما	أمس
	حسبت	زيدا	قائما	غلطا
	أعلمت عمرا	زيدا	قائما	حالا
	أكرم	زيد	عمرا	إكراما
	العامل	المعمول1	المعمول2	مخصص

حيث ذكر الحاج صالح الجملة النواة التي تمثّل الأصل في البنية العميقة ، وأدخل عليها العوامل المختلفة في بداية كلّ جملة ومخصّصاتها في الأخير، لتشكلّا معا العناصر الزائدة بالمفهوم التحويلي، سواء كانت هذه الزيادة تؤثر على نوعية الجملة أوتتركها على حالها ، بمعنى أنّ التحويل بالزيادة أو غيره تقسيم آخر للتحويل لا علاقة له بالمحليّ أو الجذري .

[1] ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص128 .

[2] ينظر: التحويل في النحو العربي، ص49 .

[3] ينظر : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج2 ، ص88 .

وهناك أنواع أخرى للتحويل إضافة إلى التحويل بالترتيب والزيادة اللذيْن تمّ التمثيل لهما لعلّ أشهرها التحويل بالحذف والتحويل بالاستبدال، كما ذكر رابح بومعزة أثناء عرضه لأنواع التحويل باعتبار البنية السطحية مقارنة بما كان في البنية العميقة للعبارات اللغوية[1]، فأما التحويل بالحذف " الذي يعدّ عنصرا تحويليا فهو الذي يسجّل في الجملة أوالوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى ، وتبقى معه هذه الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية حاملة معنى ما " [2] ، وهذا يعني أنّ الحذف الذي يؤثّر على دلالة التراكيب فيجعلها بلا معنى لا يدخل في هذا النوع من التحويل ؛ لأننا لا نستطيع تحديد بنياتها العميقة ، وباب الحذف واسع في العربية ، وقد تناوله النحاة والبلاغيون على حد سواء وفصّلوا فيه ، من ذلك إن سأل أحدهم قائلا: مَنْ حَضَرَ؟ فتجيب: خالد، فكلمة (خالد) في هذا السياق تحمل معنى يحسن السكوت عليه؛ لذا تعتبر الجملة محوّلة بحذف أحد أركانها ، وتأويل الكلام في بنيته العميقة (حضرَ خالدٌ) والقصد من الحذف هنا هو الإيجاز[3] كما يقول البلاغيون، ولا يهمّ الغرض في هذا المقام بقدر ما يهمّ ما ذكر في البنية السطحية التحويلية التي تمثّل الأصوات المنطوقة وأصل ذلك في البنية العميقة .

فهذه التحويلات المذكورة (الحذف – الزيادة – الترتيب) تتعلّق بالجانب التركيبي المكوّن لعناصر الجملة، أمّا التحويل بالاستبدال فيتعلّق بالجانب الدلالي أكثر، فيحدث فيه تأويل لدلالة الجملة أو التركيب بكلمة مفردة أو غير ذلك ، فالتحويل بالاستبدال في التراكيب يشمل كلّ الوحدات الإسنادية الوظيفية المؤدّية وظائف الخبر والمفعول به والمضاف إليه والصفة والحال والواقعة جوابا لشرط جازم، والتابعة لجملة لها محلّ من الإعراب[4] إضافة إلى التراكيب الإسنادية المؤدّية وظائف المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل والمستثنى[5]، وقد اتّفق النحاة العرب على السبعة الأولى واختلفوا في بقيّة الجمل ، وما يهمّ

---

[1] ينظر: التحويل في النحو العربي، ص54 .

[2] المرجع نفسه، ص70 .

[3] ينظر: في نحو اللغة وتركيبها، خليل أحمد عمايرة، دار المعرفة ، جدة ، ط1 ، 1984 ، ص134 .

[4] ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط37 ، 2000 ،ج3، ص286 .

[5] التحويل في النحو العربي، ص60 .

في هذا المقام اتّفاقهم على المعيار الموضوع وهو تأويل هذه الجمل بالمفرد [1] ، فهي كلّها استبدلت بمفرد يرتدّ إلى مصدر أو مشتق[2] ، فهذه التراكيب الإسنادية في شكلها المنطوق تؤوّل على حسب دلالتها في بنيتها العميقة فتستبدل بها كما يرى أصحاب الفكر التحويلي في النحو العربي ، وهذا ما اعتمده النحاة في إعراباتهم لها فيقولون في محلّ كذا أو في تأويل مصدر كذا أو غير ذلك .

وسأمثّل لبعض هذه الأنواع لأنّ كتب النحو ثريّة بهذا، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ البقرة (184)، حيث يؤوّل التركيب (أن تصوموا) بمصدر (صومُكم) أو(صيامكم) [3] في محلّ رفع مبتدأ ، و(خيْرٌ) خبره[4]، وهناك خلاف بين النحاة أنفسهم في قضية دلالة المصدر المؤوّل والمصدر الصريح على المعنى نفسه من عدمه، ففي حين لا يميّز بعضهم بين دلالتيهما نجد البعض الآخر يعطي لكلّ منهما دلالته الخاصّة[5] .

ولعلّ التراكيب الموصولة هي ما تظهر بنيتها العميقة أكثر حين تؤوّل دلالتها بمفرد وإن كان هناك خلاف بسيط في إسناد وظيفة الإعراب في النحو العربي، من ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَأُدْخِلَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ ﴾ إبراهيم (23) ، حيث يرى أصحاب النحو التحويلي أنّ التركيب الموصول (الذين آمنوا) يشغل وظيفة نائب الفاعل، وبنيته العميقة (المؤمنون) [6] ، ليصير المعنى: (وأُدخلَ المؤمنون)، في حين يرى النحويون العرب أنّ نائب الفاعل هو اسم الموصول (الذين) وحده ، وما بعده صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب[7] .

---

[1] ينظر: التطبيق النحوي، عبده الراجحي، مكتبة المعارف ،ط1، 1999، ص330 .

[2] التحويل في النحو العربي، ص60 .

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص61 .

[4] ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ج1، ص236 .

[5] ينظر: التحويل في النحو العربي، ص61 .

[6] ينظر: المرجع نفسه، ص98 .

[7] ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ج6، ص34، كما يمكن الرجوع إلى كتب النحو وملاحظة إسناد الوظيفة إلى الاسم الموصول وحده دون الصلة .

ومن الأمثلة التي يأتي فيها التركيب مؤديا وظيفة المستثنى ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ النساء (22) ، حيث يرى أصحاب النحو التحويلي أنّ التركيب كاملا (ما قد سلف) محوّلا بالاستبدال ، وقد أُوّلت دلالته بكلمة (السالِف) في البنية العميقة[1] ، ولعلّ الكلام الذي قيل عن المثال السابق هو نفسه يقال هنا، مع تغيير اسم الموصول بـ(ما) وتغيير الوظيفة النحوية لتصير المستثنى.

ويمكن التمثيل لأحد أنواع هذه الجمل المتّفق بشأنها أيضا من باب التوضيح لا غير كجملة النعت في المثال التالي:(رأيتُ طفلاً يصلّي) ، حيث يمكن تأويل الجملة الفعلية (يصلّي) المحتوية على الفعل المضارع والفاعل المقدّر (هو) بمفرد هو (مصلّيا) فيصير المعنى: (رأيت طفلاً مصلّيا)، وهكذا مع بقية الأنواع الأخرى التي يمكن تأويلها بمفرد في بنيتها العميقة .

[1] ينظر: التحويل في النحو العربي، ص103 .

ثانيا: البنية العميقة والتأويل الدلالي :

اعتبر أصحاب النظرية التوليديّة أنّ البنية العميقة هي المسؤولة عن عملية التأويل الدلالي للعبارات اللغوية المختلفة في دراساتهم الأولى لهذه النظرية موضّحة كما يلي:

I-نموذج تشومسكي الأوّل :

اقترح تشومسكي نموذجا نحويّا يفترض أنّ ملكة اللغة عند الناس مستمدّة من النحو الذي يستنبطونه ، واقترح أن تكون قوّة توليد البنيات اللغوية ناتجة عن مكوّنين فقط: تركيبي وصوتي.

1 -**المكوّن التركيبي** : يسمح هذا المكوّن بإنتاج الجمل النحوية [1] ، والتي تُمثّل الحدث الكلامي الموجود في دماغ المتكلّم دون أن يشعر به كما ذكر بعض الباحثين [2] ويتكوّن من مكوّنين اثنين هما: المكوّن الأساس والمكوّن التحويلي .

1)_ المكون الأساس: يحتوي هذا المكوّن على قواعد إعادة الكتابة التي تبيّن كيفية اشتقاق الجمل لبيان العلاقة القائمة بين مكوّنات الجملة للحصول على أركانها، ويمكن تمثيل هذه القواعد كما يلي:

ج ←———— ركن الإسناد + ركن التكملة .

ركن الإسناد ←———— ركن فعلي + ركن اسمي .

ركن فعلي ←———— زمن + حدث .

ركن اسمي ←———— تعريف + اسم .

ركن التكملة ←———— ركن حرفي .

ركن حرفي ←———— حرف + ركن اسمي .

ركن اسمي ←———— تعريف + اسم .

من ذلك المثال التالي[3]:

_ الولدُ أكلَ الطعامَ .

---

[1] ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص59 .

[2] ينظر: اللسانيات (منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية)، ص69 .

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص70 .

_ فالقاعدة 1 تتضمّن تحليل الجملة ككلّ:

الجملة : مركب اسمي (الولد) + مركب فعلي (أكلَ الطعامَ).

_ القاعدة 2: المركب الاسمي ← الأداة (الـ) + اسم (ولد) .

_ القاعدة 3: المركب الفعلي ← الفعل (أكل) + مركب اسمي (الطعام) .

والمركب الاسمي الطعام ← الأداة (الـ) + اسم (طعام) .

_ القاعدة 4: أداة التعريف (الـ) .

_ القاعدة 5: الاسم (ولد – طعام) .

_ القاعدة 6: الفعل (أكل) .

ويمكن تمثيل قواعد إعادة الكتابة للجملة السابقة بالتحليل الشجري الآتي:

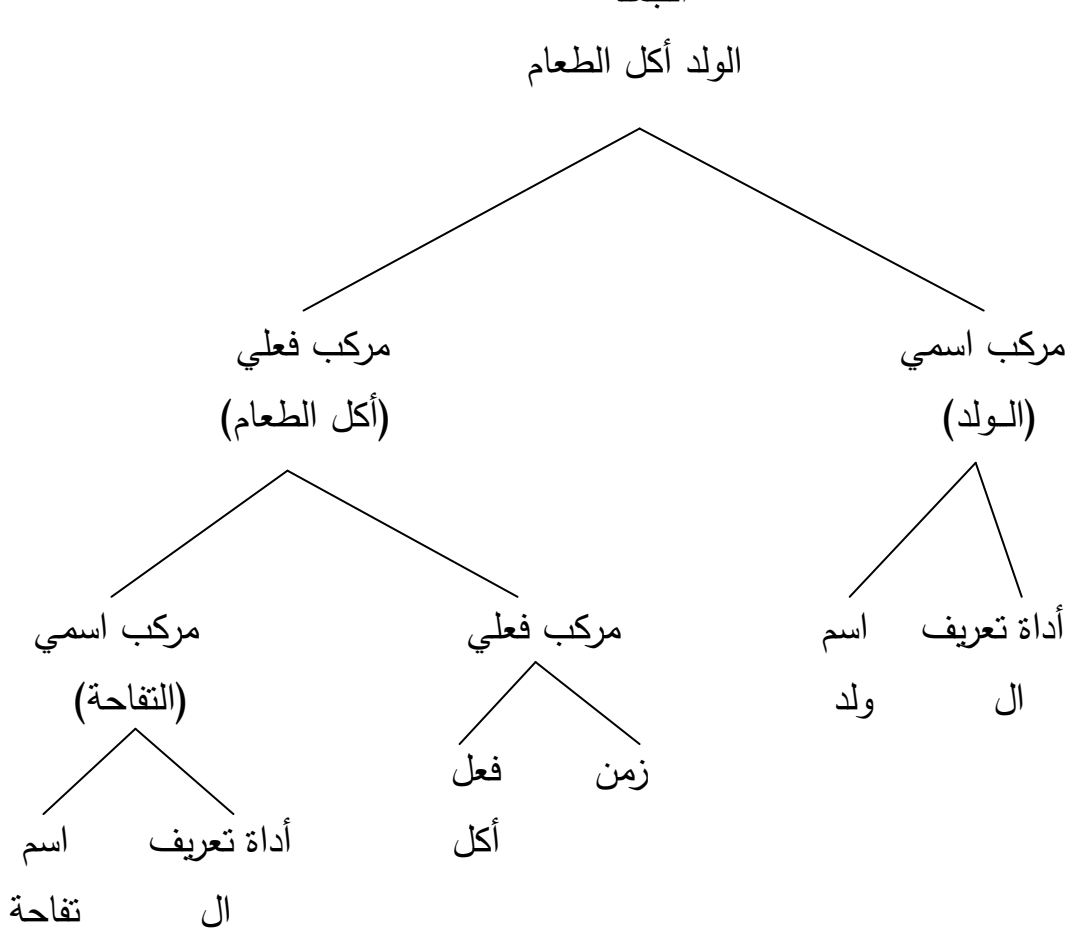

ويرى الفهري أنّ الرتبة الأساس في اللغة العربية هي من نمط:

_ فعل + فاعل + مفعول .

وتكون هذه الرتبة للجمل على مستوى البنية العميقة، وبالتالي فكلّ تغيير يحصل على مستوى البنية الظاهرة (البنية السطحية) هو فرع لهذه الرتبة ويمثّل الجملة المحوّلة عنها [1] فالفهري بهذا الرأي يُخالف رأي تشومسكي والعديد من اللغويين التوليديين العرب من أمثال داوود عبده وحلمي خليل وغيرهما، ولعلّ جوهر الخلاف هنا الاستدلال على وجود مركّب فعلي في اللسان العربي – كما هو موجود في المثال المذكور سابقا – أوعدم وجوده [2] فأصحاب الرأي الأوّل يقرنون الفعل بالمفعول على مستوى البنية العميقة وبالتالي ينتظمان في مركب واحد[3]، ليكون التمثيل كالآتي:

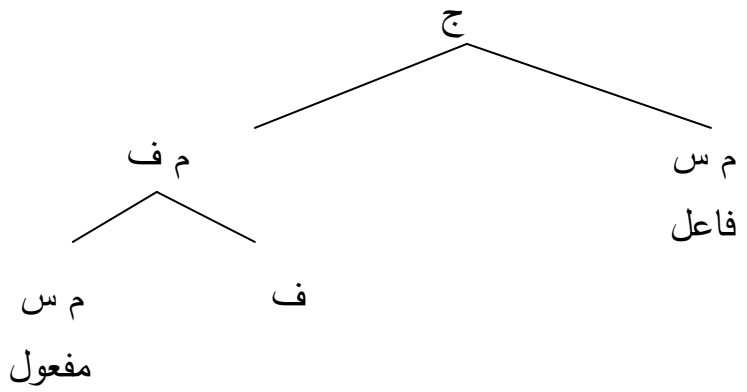

أمّا رأي الفهري ومن يوافقه فيكون تمثيله للرتبة الأساس للجملة كما يلي[4]:

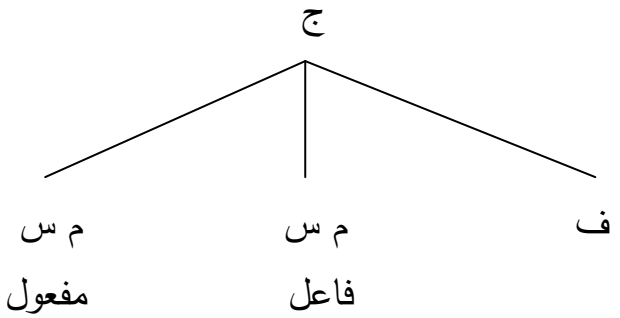

[1] ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص104 .

[2] ينظر: اللسانيات التوليدية (تطور النماذج التوليدية)، مصطفى غلفان ، دار كنوز المعرفة، عمان ، ط1، 2016 ص213 .

[3] ينظر : حاشية اللسانيات واللغة العربية ، ج1، ص105 .

[4] ينظر: اللسانيات التوليدية (تطور النماذج التوليدية)، ص214 .

وقد استدلّ الفهري على أصلية الرتبة (فعل- فاعل ...)عندما عرض قضيّة التطابق بين الفعل والفاعل ، لأنّ الأوّل يطابق الفاعل جنسا وعددا إذا تقدّم الفاعل عليه ، أمّا إذا تأخّر فلا يطابقه ، من ذلك ما يلي :

-جاء الأولاد .

-الأولاد جاؤوا .

-*جاؤوا الأولاد.

فالتركيبان الأوّل والثاني صحيحان في اللغة العربية بينما يُعتبر التركيب الثالث لاحنا في الاستعمال[1]،ولعلّ زيادة علامة التطابق تبيّن عدم أصلية التركيب الثاني مقارنة بالأوّل ويمكن تحليل الجملة السابقة باعتماد الترتيب الأساسي عند الفهري كما يلي :

-أكلَ الولدُ الطعامَ .

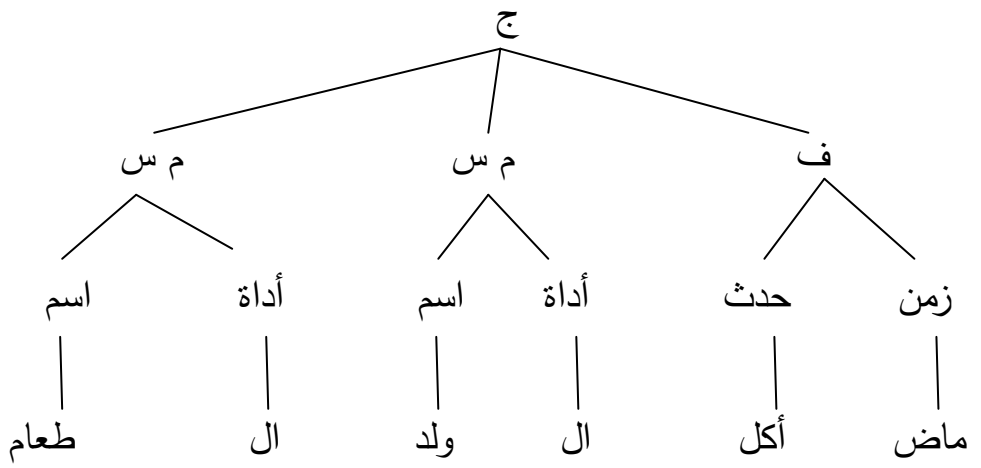

2)-المكوّن التحويلي : وهو القسم الثاني من المكوّن التركيبي ، ويحتوي عدّة قوانين تسمّى القوانين التحويلية ، وهي قوانين تدرس العلاقات بين الجمل من خلال تحويل التركيب الباطني المجرّد الذي يحتوي على معنى الجملة إلى التركيب الظاهري المحسوس الذي يجسّد مبنى الجملة في شكلها النهائي ، ومنها قواعد الحذف و التعويض(الاستبدال) والزيادة وقواعد إعادة الترتيب وغيرها[2] كما تمّ تفصيله سابقا .

[1] اعتبر الفهري هذا التركيب لاحنا معتمدا اللغة العربية الشائعة ، لأن هناك لغة شاذة عند العرب تسمّى لغة (أكلوني البراغيث) يجوز فيها إظهار علامة التطابق في حالة تقدّم الفعل على الفاعل أيضا. ينظر: كتاب سيبويه،ج1،ص20.

[2] ينظر : التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف قرن ، ص132 .

2- <u>المكوّن الصوتي</u> : وهو الذي يحدّد الشكل الصوتي للجملة المولدة في المكوّن التركيبي ، ويخضع لقواعد صوتية خاصة بكلّ لغة[1] .

وقد مثّل الفهري بنية النحو في تلك المرحلة بالمخطط التالي :

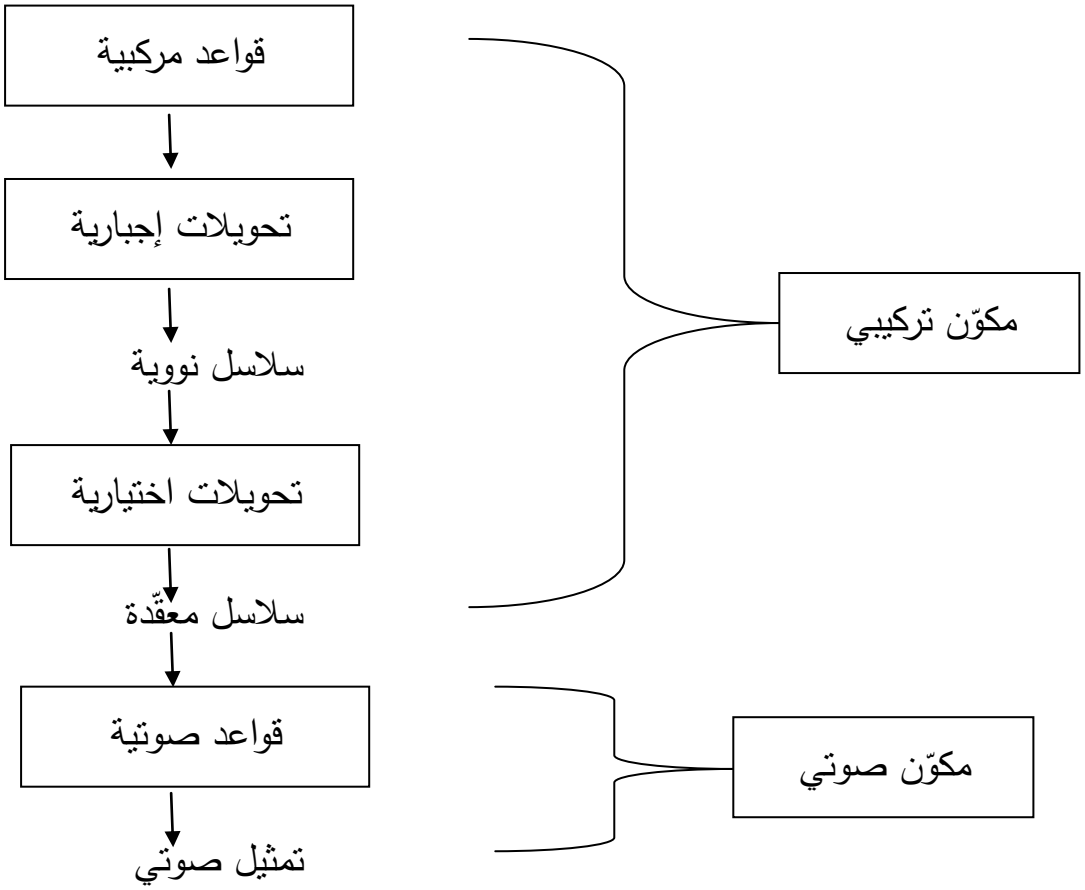

حيث تكمن مهمّة النحو في توليد كلّ الجمل النحوية فقط ، وتقترن كلّ جملة بوصف بنيويّ يبيّن كيف تأتلف الأجزاء المكوّنة لها ، من خلال قيام القواعد التحويلية بإعادة النظر في رتب هذه الأجزاء أو حذف بعضها ، ويتمّ التمييز بين تحويلات إجبارية خرْجها سلاسل نووية مثل تحويل التطابق ، وتحويلات اختيارية خرْجها سلاسل معقّدة مثل تحويل الصلة [2].

وقد وُجّهت عدّة انتقادات لهذا النموذج الخالي من المكوّن الدلالي ؛ لذا قام أصحاب النظرية بإضافته في دراسات تالية ، حيث صار مسؤولا عن التأويل الدلالي للجملة

[1] ينظر : اللسانيات (منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية) ، ص70 .

[2] ينظر : مدخل إلى الدلالة الحديثة ، ص 60 .

وسمّي هذا النموذج بالنموذج المعيار كما ذكر الفهري الذي عرض مخططا تمثيليا له أيضا ، مبيّنا فيما يلي[1] :

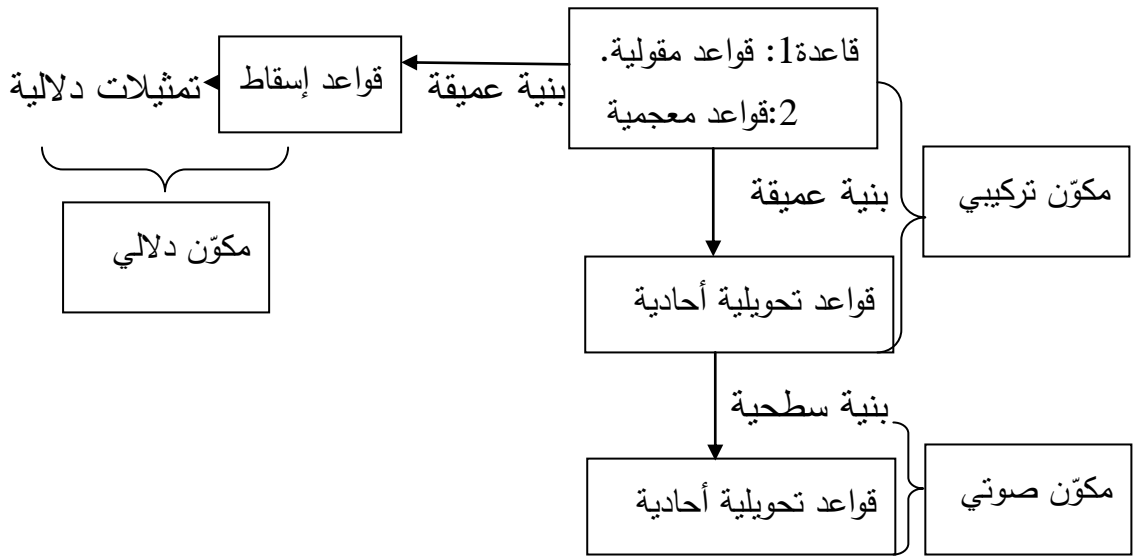

وقد ذكر الفهري أنّ البنية العميقة في هذا النموذج هي المسؤولة عن التأويل الدلالي للجملة حيث اختصّت بما يلي[2]:

_ إنّها البنى الأولى المولدة في قاعدة النحو .

_ إنّها المجال الوحيد للملء المعجمي .

_ إنّها البنى التي تؤوّل دلاليا .

_ إنّها البنى التي يمكن أن تحوّل بواسطة تحويلات إلى بنى سطحية سليمة البناء .

فمن خلال هذا الطرح الذي ذُكر يظهر اقتصار البنية العميقة على عملية تأويل دلالة الجملة، وبالتالي لا دور للتحويلات في هذا الذي يتمّ عن طريق البنية السطحية ، كما تمّ إهمال دلالة المكوّن الصوتي وجعله مجرّد أداة ناقلة لما تمّ في البنية العميقة.

[1] ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، ج1 ، ص 67 .

[2] المرجع نفسه، ج ن، ص68 .

وقد عرض الباحث المغربي عبد المجيد جحفة[1] بعض النماذج التأويلية المحتوية على مكوّن دلاليّ في النظرية التوليدية من خلال اقتراح كاتز (Katz) وفودور (Fodor) 1963م وكاتز وبوسطل(Postal)1964م، ثمّ تشومسكي وكاتز 1964م وما بعدها حيث أُعتبرت الدلالة مكوّنا أساسيا في تحليل اللغة توكل إليها إسناد المعاني إلى المتواليات اللغوية، وسمّي الجهاز المؤوّل عند هؤلاء الباحثين بجهاز التأويل الدلالي [2] كما هو مبيّن فيما يلي:

II_ تأويليّة كاتز وفودور وبوسطل:

يتكوّن جهاز التأويل الدلالي عند هؤلاء الباحثين من القاموس وقواعد الإسقاط ، وقد تمّت إضافة هذا المكوّن الدلالي لإتمام النقص الذي ورد في النموذج ا لتشومسكي الأوّل مثلما ذكر سابقا ، ويمكن توضيح هذا فيما يلي:

1_ القاموس: يقوم القاموس بإعطاء معنى للمفردات المكوّنة للجملة [3]، فهو يبحث عن مقابلات للّفظ والتي تعتبر تفاسير لمراتبه في الجمل لأنّ هذه التفاسير متعدّدة، فاللفظ قد يفسّر بلفظ آخر يشابهه في المعنى ، وهو ما يسمّى بالتفسير بالترادف، كما قد يفسّر بلفظ يخالفه المعنى كالتفسير بالتضاد أو غير ذلك [4] ، وقد ميّز جحفة بين القاموس والمعجم في كون الأوّل جزءا من المكوّن الدلالي (جهاز التأويل الدلالي) ، أمّا الثاني فيدخل ضمن المكوّن التركيبي، وهو عبارة عن قواعد آليّة تعوّض المقولات التركيبية النهائية بمفردات من المعجم لا تأخذ بعين الاعتبار الصفات الدلالية التي يجب أن توجد في المفردات التي تعوّض هذه المقولات التركيبية [5]، فالمعجم بهذا المفهوم يقف عند حدود البناء الحرفي الذي يسعى للبحث عن المعنى ، أمّا القاموس فيتوغّل في أعماق معطيات اللفظ أو الجملة في اللغة [6] ، ويعطي المفردات تأويلا دلاليا من خلال تحديد جميع القراءات الممكنة لها ، وبهذا فالقاموس يمدّ المتكلم والسامع بالشروحات المختلفة لها .

---

[1] باحث مغربي مهتمّ بالدراسات الدلالية الحديثة .

[2] ينظر : مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص60 .

[3] المرجع نفسه ، ص ن .

[4] ينظر: النص بين الدلالة والتداول، عمر معراجي، منشورات دار القدس العربي، وهران، دط، دت، ص138 .

[5] ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة، ض61 .

[6] ينظر: النص بين الدلالة والتداول، ص138 .

وتحتوي المداخل المعجمية على ما يلي:

1)_ مداخل تركيبية: وهي عبارة عن مداخل جامعة بين المفردات في اللغة، من خلال تحديد سماتها الأصلية أو الفرعية ، من ذلك ما توصف به بعض الكلمات في كونها اسما أو فعلا أو حرفا، وفي كونها مفردة أو مثنى أو جمعا ، وفي كونها مؤنثا أو مذكرا أوغيرها، من ذلك في باب الأسماء كلمتا (عين) و(عقرب) فكلاهما اسم، وهي سمة أصلية وأمّا السمات الفرعية لهما كونهما مؤنثين في حالة الإفراد ، نكرتين... إلخ .

عين – عقرب ← سمة أصلية: اسم .

عين – عقرب ← سمات فرعية: مفرد–مؤنث–نكرة...إلخ .

والأمر نفسه مع الأفعال من قبيل: قدِم وجلس، فكلاهما فعل ، وقد تمّ في الماضي...إلخ ، كما هو موضّح فيما يلي:

قدِمَ – جاء ← سمة أصلية: فعل .

قدِمَ – جاء ← سمة فرعية: ماض–لازم ...إلخ .

وكذلك مع الحروف فقد تكون حروف عطف أو جرّ أو نصب ، كـ(إلى–على) ، كما هو موضّح فيما يلي:

إلى – على ← سمة أصلية: حرف .

إلى – على ← سمات فرعية: جرّ .

2)– مداخل دلالية: تركّز هذه المداخل على السمات الدلالية الخاصّة بالمفردات ، فكثير منها يجتمع تحت سمات معينة سُمّيت بالسمات الجامعة، كما تختلف في سمات أخرى سمّيت بالسمات المانعة ، موضحة فيما يلي:

أ_ السمات الجامعة: وهي التي تكون في الحقل الدلالي الواحد [1] ؛ إذ نجد الكثير من الكلمات تجمع بينها سمات معينة تدخل تحتها، من ذلك مثلا كلمتا رجل وامرأة، يمكن أن تكون بينهما عدّة سمات دلالية جامعة موضّحة فيما يلي:

رجل	امرأة
+ إنسان	+ إنسان
+ بالغ	+ بالغ
+ كائن حي	+ كائن حي
+محسوس	+ محسوس
.	.
.	.
.	.

ب_ السمات المانعة: وهذه السمات هي التي تميّز المفردات عن بعضها من خلال التركيز على الاختلافات فيما بينها، فقد تكون هذه الاختلافات عديدة أو تكون مفردة [2] ولنأخذ المثال الماضي ولنركّز عل السمات المانعة المختلفة بين الكلمتين:

رجل	امرأة
+ ذكر	+ أنثى (– ذكر) .
_ حمل	+حمل
+ لحية	_ لحية
.	.
.	.
.	.

حيث نلاحظ أنّ هناك العديد من السمات التي تفرّق بين الرجل والمرأة هنا ، منها الجنس والحمل والولادة والرضاعة، وجود الشعر في الشارب والذقن وغيرها من السمات الدلالية التي تميّز بين الكلمتين .

[1] ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص61 .

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص62 .

ولا يعني هذا أنّ التمييز بين الكلمات يكون في المفردات المتضادّة فقط ، بل يكون أيضا في الكلمات المتقاربة المعنى ، وهو ما يُدخله البعض في الترادف ، وإن كان هناك خلاف حول مسألة وجود الترادف التامّ من عدمه في الاستعمال اللغويّ ، من ذلك كلمتا التدريس والتعليم ، والتي يَظهر للمتلقّي ترادفهما للوهلة الأولى ، ولكنّ استعمالهما مختلف حيث يمكن القول: فلانٌ يعملُ معلّمًا أو يعملُ مدرّسًا دون حرج ، ولكن لا يمكن قول: درّسَهُ السباحةَ، بعكس قبول: علّمَه السباحةَ، وهنا تظهر الفوارق الدلاليّة في الاستعمال اللغوي[1] ، وكالفرق أيضا بين الإبصار والرؤية ، في كون الأوّل يُستعمل للرؤية المادّية فقط ، فتقول: رأيتك في المنام ، ولا تقول: أبصرتك في المنام ، أمّا الرؤية فتُستعمل لما هو مادّي ومجرّد على السواء ، والتحليل إلى السمات هو ما يبيّن الاختلافات بينها .

كما أنّ التمييز يقع على مستوى المحمولات والحروف أيضا من خلال إبراز قيود الانتقاء التي تناسبها ، حيث تكمن مهمّة هذه القيود في تحديد ما يشترطه المحمول في المفردات التي ترتبط به ، فلكلّ محمول موضوعات عليها أن تستجيب لما يشترطه فيها من ذلك الجملة التالية :

-شربَ الولدُ الماءَ .

حيث يُشترط في فاعل الفعل(شرب) أن يكون(+حي) [2] ، وهو ما توفّر في كلمة (الولد) كما يشترط في المفعول أن يكون (+سائل) (+شروب) ، وهو ما توفّر في كلمة (الماء) ، أمّا إذا لم تتوفّر هذه الشروط فتُعتبر الجملة منحرفة دلاليا ، من ذلك عدم إمكانيّة قبولنا جملة من نوع: (شربَ المصباحُ الماءَ) ؛ لأنّ الفاعل لا تتوفر فيه خاصيّة (+حي) مثلا ، كما لا يمكن قبول جملة من نوع : (شربَ زيدٌ الترابَ) ، لعدم توفّر سمة (+سائل) في التراب ، والأمر نفسه مع الحروف ، فهناك حروف تدخل على الأسماء وهناك حروف تدخل على الأفعال ، من ذلك استعمال الحرف (في) الذي يشترط في موضوعه أن يكون مساحة ذات حدود مثلا[3] ، فتقول : أدخلتُ يدي في جيبِي ، وهكذا مع

[1] ينظر : علم الدلالة ، محمد علي الخولي ، دار الفلاح ، الأردن ، د ط ، 2001 ، ص94 .

[2] يُستثنى الاستعمال المجازي هنا .

[3] ينظر : مدخل إلى الدلالة الحديثة ، ص62 .

بقيّة الحروف الأخرى ، فقيود الانتقاء تُمكّن مستعمل اللغة من اختيار كلمات تناسب محمولاتها وبالتالي تجنّب إنتاج الجمل المنحرفة دلاليّا .

2-قواعد الإسقاط :

تمدّ هذه القواعد التأويل الدلالي المرتبط بالجملة ككلّ ، من خلال قواعد الضمّ بضمّ مدلول كلّ مفردة من المفردات المشكّلة للجملة إلى مدلولات المفردات الأخرى الموجودة فيها ، فينتج عن ذلك معنى الجملة كلّها ، وتخضع عمليّة الضمّ كما ذكر جحفة إلى ثلاثة شروط ، هي :

1)-شرط تركيبي: حيث تبدأ قواعد الضمّ من أسفل التمثيل الشجري التركيبي لعناصر الجملة ، فتكون قاعدة الضمّ صاعدة وصولا إلى المقولات العليا ، ومن ثمّ الوصول إلى تأويل الجملة ككلّ [1].

2)-شرط دلالي: وفي هذا ذكر الباحثون في النحو التوليدي أنه يجب أن يكون منوال الدلالة متلائما مع بعضه البعض ، من خلال اختيار ما يناسب كلّ دليل لغويّ ، فقواعد الإسقاط تقوم بإسقاط ما يتلاءم مع التركيب باختيار المدلولات المناسبة من منطلق المعجم لأنه الحامل المعرفي لتلك الدلالات ؛ كي يتمّ الحصول على تأويل مناسب لهذه المتواليات اللغوية داخل سياق معيّن [2] ، من ذلك مثلا ما يرد في باب المشترك اللفظي الذي لا تتحدّد دلالاته ومن ثمّ دلالة الجملة ككلّ إلاّ إذا ارتبط بما قبله أو بما بعده من كلمات ككلمة (عين) حيث لها عدّة دلالات مفردة كما هي موجودة في المعجم ، لكن إذا ارتبطت بمتتالية لغوية ملائمة تُعطي الجملة تأويلا دلاليا ، مثل الأمثلة التالية :

1 هناك عين تراقبنا
- الجاسوس .
- كبير القوم .
- عين الماء .
- العين الباصرة .
- .
- .

[1] ينظر : مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 62 .

[2] ينظر : النص بين الدلالة والتداول ، ص142-143 .

2) شربت من العين
- الجاسوس .
- كبير القوم .
- عين الماء .
- العين الباصرة .
- .
- .

3) هذا الرجل عين من الأعيان
- الجاسوس .
- كبير القوم .
- عين الماء .
- العين الباصرة .
- .
- .

فالملاحظ للجملة الأولى يجد توفر الشرط الدلالي لـ(الجاسوس) من حيث تلاؤمها مع ما قبلها وبعدها ، وعدم تلاؤم الكلمات الأخرى الواردة في هذا المثال ، و الأمر نفسه مع دلالة (عين الماء) التي تتوافق مع الشرب ، ولا تتوافق مع المدلولات الأخرى ، ولا يعني هذا–حسبما ذكر جحفة–أنّ الجملة تُعطي تأويلا دلاليا واحدا في حالة التلاؤم الدلالي، بل قد تعطي أحيانا أكثر من تأويل إذا لم يكن السياق كافيا، من ذلك قولنا: رأيت عينًا أوهذهِ عينٌ[1]، والتي قد تعني عين الإنسان أو عين الماء أو غيرها .

ويبدو أنّه كلّما قلّت مفردات الجملة كلّما كان الالتباس حاصلا والتأويلات متعدّدة لذا نحتاج إلى قرائن سياقيّة أخرى كي يتمّ التأويل المناسب .

3)–شرط الانتقاء: وضع شرط الانتقاء على عمليّة ضمّ المتتاليات اللغوية لتجنّب توليد جمل لاحنة أو صفرية التأويل ، وقد اعتبر بعض الباحثين أنّ الانتقاء ذو طبيعة تركيبية في حين اعتبره أصحاب الدلالة التوليدية ذا طبيعة دلالية ، ويرى العديد من المشتغلين

[1] ينظر : مدخل إلى الدلالة الحديثة ، ص63 .

في اللسانيات التوليدية المغاربية أنّ الانتقاء عمليّة تركيبيّة دلالية من خلال عمليّة الضمّ الصاعد وشرط التلاؤم الدلالي [1]، و يمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي[2] :

– أكلَ الطفلُ تفاحـةً .

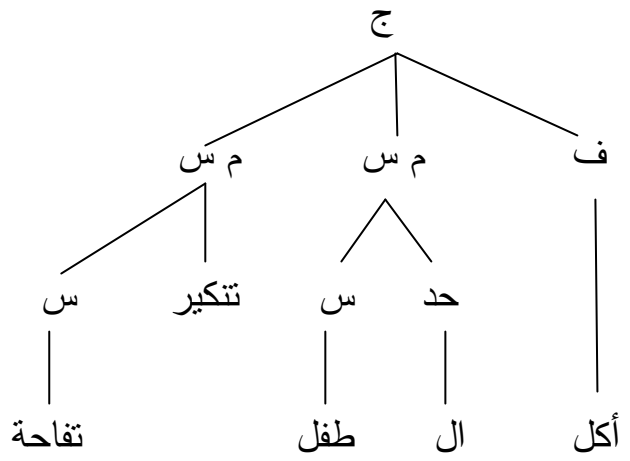

و يمكن تحديد السمات في الجدول التالي :

أكل	الطفل	تفاحة
+فعل	+اسم	+اسم
+ماض	+معرفة	–معرفة
+متعدّ	+مفرد	+مفرد
فاعله +حي	+مذكر	+فاكهة
مفعوله+قابل للأكل	+إنسان	–سائل
.	–بالغ	.
.	.	.
.	.	.

– فالفعل(أكل) في الجملة هو عبارة عن فعل ، متعدّ ، يحتاج فاعلا حيّا ومفعولا قابلا للأكل...

– أمّا الطفل فهو عبارة عن اسم، مفرد،مذكر، ينتمي إلى جنس الإنسان، غير بالغ...

_ وأمّا تفاحة فهي اسم، معرفة، مفرد، من الفواكه، غير سائلة، قابلة للأكل...

وباستعمال قواعد الضمّ يتمّ تأويل هذه الجملة فتعطي قراءة واضحة الدلالة .

[1] ينظر : النص بين الدلالة و التداول ، ص149 .

[2] اعتمدت مقاربة الفهري في التمثيل الشجري لهذه الجملة المعتمدة على الترتيب (ف فا مف).

وقد وجّه الباحثون عدّة انتقادات إلى هذا الجهاز التأويلي الذي ذكر من خلال إهماله للبعد الذرائعي ، فهو يهتمّ بالتأويل اللغوي الصرف أو ما يسمّى بالسياق اللغوي ويُهمل الملابسات الأخرى المحيطة بالإنجاز الفعليّ للكلام ، مثل قصديّة المتكلم والاستلزام التخاطبي المرتبط باللفظ ، وغيرها من الأمور الأخرى غير المقالية[1].

III_تأويلية تشومسكي وكاتز:

واجهت النظرية التوليدية مشاكل عديدة في بداياتها منها مشكل الانحراف الدلالي وقد ارتبط هذا المشكل بمفهوم القدرة اللغوية ونحوية الجمل، وقد أكّد العديد من الباحثين المشتغلين في التيار التوليدي على ضرورة تزويد النحو بنسق قادر على توليد الجمل الجيّدة نحويا ، فيما ركّز آخرون على عنصر الفهم من خلال رصد الفرق بين الجملة غير الجيّدة نحويا (سمّاها كاتز شبه الجملة) والجملة الجيّدة غير المفهومة (الجملة غير الدالة)، فقد عرض تشومسكي –حسبما أورد جحفة– مستويات التحليل اللغوي في ثلاث طبقات يمكن توضيحها من خلال التمثيل التالي:

_ شيَّد البيتُ زيدًا .

_ شيّد زيدٌ البيتَ .

حيث يمكن للملاحظ أن يكتشف عدم نحوية الجملة الأولى؛ لخرقها قاعدة الانتقاء الخاصّة بفاعل المحمول ومفعوله، في حين تُقبَل الجملة الثانية لملاءمتها التركيب والدلالة المناسبين، فيُسند إليها التأويل المناسب ، وقد عرض تشومسكي سلّمية تضمّ عددا من المستويات المقولية تكون فيها المكوّنات على شكل طبقات موضحة كما يلي:

ط1 ——— طبقة الألفاظ } المستوى الأوّل

ط2 ⟨ طبقة الأسماء، طبقة الأفعال، طبقة الصفات، طبقة ما تبقى من الألفاظ } المستوى الثاني

ط3 1.....ط ي } المستوى الثالث

[1] ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص65 .

_ فيضمّ المستوى الأوّل كلّ الألفاظ التي تكوّن اللغة، وبإمكاننا أن نقول هنا: مجموعة الكلمات المشكّلة للغة والتي عادة ما تُجمع في المعاجم اللغوية .

_ وأمّا المستوى الثاني والذي يُرمز له بـ(ط 2) فهو يُحدّد نوع الكلمات المشكلّة للجملة في لغة ما كالاسم والفعل والحرف .

_ وأمّا المستوى الثالث والذي يُرمز له بـ(ط 3) فيمثّل التفريع الانتقائي لهذه الكلمات، من حيث اللزوم والتعدية وحاجته إلى فاعل حي أو غيره، وحاجته إلى مفعول من نوع كذا وغيرها بالنسبة بالأفعال، وتفريع الاسم أيضا من حيث كونه مفردا أو إنسانا أو غير ذلك من التفريعات ، وكذلك الأمر مع الحروف [1] ، وسأبيّن مقاربة تشومسكي التأويلية بحسب المستويات التي ذُكرت في هذا المثال:

– شربَ زيدٌ الماءَ.

حيث تمّ احترام المستوى الأوّل المتمثّل في وجود هذه الكلمات في اللغة ، ولها دلالات في حالة إفرادها أيضا، وكذلك تمّ احترام المستوى الثاني في كون الجملة مكوّنة من: فعل +اسم 1+ اسم 2، والأمر نفسه على المستوى الثالث الذي تطلّب من الفعل (شرب) أن يطلب فاعلا (+حي) مثلا ، ومفعولا (+سائل) (+شروب) ، وبالتالي تعتبر هذه الجملة جيّدة نحويا .

_ أمّا إذا قلنا (شرب زيدٌ الخبزَ) فيتمّ الخرق على المستوى الثالث ؛ لعدم وجود عمليّة انتقاء مناسبة للفعل (شرب) ، بينما تمّت العملية التحليلية بسلام على المستويين الأوّل والثاني، وفي حالة وضع كلمات لا تناسب التراكيب اللغوية المستعملة يتمّ الخرق على المستوى الثاني رغم قبوله في مستوى الطبقة الأولى ، من ذلك المثال التالي:

–إلى ذهبَ أحمدُ الجامعة .

حيث وضع حرف الجرّ قبل الفعل...الخ وهو ما يُعدّ خرقا لسلامة التراكيب النحوية.

إنّ هذا التحليل التشومسكي للجملة النحوية وجد بعض الانتقادات خاصّة فيما يخصّ أوّلية تحديد سلّمية المستويات على عملية الفهم أكثر من تركيزه على الجانب التركيبي بحسب كاتز ، فهو يرى أنّ عملية الفهم قد تحصل من جمل غير نحوية تماما، بل وتُقدّم بحسب مستويات التحليل على غيرها، فإذا كانت مستويات التحليل ثلاثة مستويات عند

[1] ينظر: النص بين الدلالة والتداول، ص150 .

تشومسكي فإنّ جملا قد تشمل مستويين اثنين (ط 1 + ط 2) فتعتبر الجملة البعيدة عن النحوية أكثر قبولا من الجملة الأقرب منها[1]، ويمكن التمثيل لهذا بما يلي:

_ الأفكارُ الخضراءُ التي لا لونَ لها تنامُ بشدّةٍ[2] .

_ خدومُ زيدٍ يقومُ إلى العملِ .

حيث يُمَثّل للجملة الأولى على مستوى الطبقة الأولى والثانية ، في حين يتمّ الخرق على مستوى الطبقة الثالثة في مرحلة انتقاء القيود الخاصة بوضع الوصف للأفكار؛ إذ لا يعقل أن تكون هناك أفكار خضراء أوّلا ، ثم لا يعقل أن يكون هناك لون (أخضر) ثمّ يتبع بـ(لا لون له) ، وهكذا مع الخروقات الأخرى التي تمّت في مستوى الطبقة الثالثة فهذه الجملة رغم وجود مستويين للتمثيل النحوي لها إلا أنّها لا تحمل معنى ، وأمّا الجملة الثانية فتحتوي ألفاظا على مستوى الطبقة الأولى، إلاّ أنّها تخرق طبيعة القواعد النحوية في مستوى الطبقة الثانية ، ورغم قرب الجملة الأولى من درجة النحوية وبُعْد الجملة الثانية عنها إلاّ أنّ الأخيرة مفهومة، ولهذا تمّ رفض مقترحات السلّمية التي أوردها تشومسكي عند هؤلاء الباحثين التوليديين[3] ، لذا طرح كاتز (1964م) عملية تحليل الجملة من منطلق الفهم التي يذهب إليها المتكلم والسامع أثناء عملية إنتاج الجمل وتأويلها، وهذا ما تمّ ملاحظته في المثال الأخير الذي يبيّن إمكانية فهم بعض الجمل بالرغم من خرقها بعض القواعد النحوية في اللغة، وقد لاحظ كاتز أنّ عملية الفهم لهذا النوع من التراكيب يتمّ في الذهن بواسطة إجراء عملية تأويلية لشبه جملة تقابل هذه التركيب، فقد تكون العملية التأويلية لها تشمل جملة واحدة، كما يمكن لمجموعة الفهم – كما سمّاها – أن تشمل عدّة جمل[4]، ويمكن توضيح هذا بالمثال التالي:

_ افترسَ فهد غزال .

حيث تتكوّن الجملة المذكورة من ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي ، دون تحديد للعلاقات التركيبية والإعراب الحاصل في مكوّناتها أو رتبها ... إلخ، ويمكن تحديد مجموعة الفهم لشبه الجملة هذه فيما يلي:

---

[1] ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص70 .

[2] البنى النحوية، ص19 .

[3] ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص70 .

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص71 .

_ افترس الفهدُ غزالاً.

_ افترس فهدٌ غزالاً .

_ افترس الفهدُ الغزالَ.

فشبه الجملة الأولى التي لا تملك تحديدا واضحا للعلاقات بين مكوّناتها تضمّنت عدّة جمل تمثّل مجموعة فهمها (أي: تفسّرها) ، ويبدو أنّ هذه الجملة غير ملتبسة ؛لأنّ جمل مجموعة الفهم هنا تشرح بعضها البعض[1] ، وهي تخصّص عدد الالتباسات ، حيث تعتبر الجملة ملتبسة إذا كانت مجموعة فهمها تتضمّن عددا من الجمل لا تفسّر بعضها البعض ولكي تكون الجملة نحوية أوغير نحوية(غير دالة أوغير عادية) في هذا التصوّر فإنّه يُنظر إلى مجموعة الفهم من حيث تضمينها مجموعة منتهية من الجمل المفسّرة لها أمّ تشكّل مجموعة فارغة مثلما حدث مع المثال السابق الذي أورده تشومسكي(الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدّة)التي تُعتبر مجموعة فهمها فارغة(لا يسند إليها أيّ تأويل دلالي).

ويورد جحفة رأي (كاتز) في إسناد مجموعة فهم معيّنة لشبه الجملة الذي اقترح نسقا معيّنا سمّاه شبه الاشتقاق ، حيث تضمّ إلى كلّ قاعدة نحوية قاعدة انتقال قد تستبدل بها وبهذا فمكوّنات الجملة الناتجة لشبه اشتقاق معيّن ستكون ناتجة عن انطباق قواعد النحو وقواعد الانتقال في الوقت نفسه، وعليه يمكن القول إنّ مجموعة الفهم تتضمّن كلّ جملة تنتج عن انطباق قاعدة نحوية بحيث تكون قاعدة الانتقال هي التي تسمح بشبه الاشتقاق الحاصل لشبه الجملة ، بشرط أن يقود هذا الانطباق إلى اشتقاق جمل دالّة كما ذكر بعض الباحثين هنا[2].

كما قدّم كاتز(1972) نظرية مكمّلة للأعمال التي طرحها الباحثون المذكورون سابقا من خلال تحديد مهام المكوّن الدلالي وكيفية بنائه داخل النموذج التوليدي، حيث تُسند إليه عملية التأويل الدلالي للمتواليات التي يولدها التركيب من خلال المعلومات المركبية أساسا ، والذي يتمّ في مستوى البنية العميقة دون السطحية، ويعني هذا أن لا دور للتحويلات في تغيير المعنى، من أمثلة ذلك ما يسمّى في العربية البناء لغير الفاعل

[1] ينظر: النص بين الدلالة والتداول، ص156 .

[2] ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص72 .

(البناء للمجهول)[1] ، حيث تعدّ الجملة (كُتِبَ الدرسُ) جملة محوّلة مشتقّة من جملة أخرى مبنية للمعلوم (كَتبَ فلانٌ الدرسَ)، و(فلانٌ) هو عنصر مجهول يمثّل الفاعل هنا ، فهاتان الجملتان من منظور هذا التصوّر يملكان التأويل الدلالي نفسه على مستوى البنية العميقة بالرغم من وجود هذا الاختلاف سطحا ، وقد اقترح كاتز(Katz) أن تتمّ عملية التمثيل الدلالي المسند إلى الجمل على أساس تحديد الخصائص المعجمية للوحدات المكوّنة لها إضافة إلى ضمّ معاني هذه الوحدات من أجل إعطاء تأويل دلالي سليم لها، وتظهر سلامة التأويل هنا حين تتوافق هذه الخصائص المعجمية المذكورة سابقا مع عملية الإسقاط المناسبة حتى لا تنتج جملة شاذّة أو منحرفة دلاليا[2] .

وقد وُجّهت عدّة انتقادات إلى تصوّر(كاتز) الأخير أيضا في عدم قراءته للتراكيب المجازية حيث يكتفي بالقراءة الحرفية التي تظهر مع تحديد السمات المعجمية للمكوّنات من ذلك ما أورده غلفان للفعل(أكل) الذي ينتقي مركبا اسميا (الفاعل) له يتضمّن (+حي) سواء أكان إنسانا أم حيوانا، كما ينتقي أيضا مركبا اسميا ثانيا (المفعول) يتضمّن سمات منها (+قابل للأكل) ، ولكنّ استعمالاتنا له قد تتضمّن سمات أخرى مجازية لا تناسب ما ذكر سابقا ، وهنا يورد محمد غاليم[3] قولا مهمّا لجون لاينز يخصّ هذه المسألة بقوله : إنّ "القدرة على توسيع معنى الوحدات المعجمية عن طريق عملية تحويل استعارية يعدّ جزءا لا يتجزأ من قدرة المتكلّمين اللغوية"[4] ، فهذا الرأي المذكور يحلّ بعض مشكلات تحليل التراكيب المجازية وتأويلها ، ولتوضيح هذا أكثر يمكن عرض الأمثلة التالية :

-أكلَ عليه الدهرُ وشربَ .

-الإنسانُ ذئبٌ .

-تزوّجَ زيدٌ قمرًا .

حيث تُعتبر هذه الجمل دون قراءة دلالية (لا يسند إليها تأويل دلالي) في تصوّر كاتز وبالتالي تعتبر شاذّة ، وهو ما لا ينطبق على الجمل السابقة التي يمكن أن يُسند إلى كلّ منها تأويل دلالي انطلاقا من إضافة بعض السمات المجازية .

---

[1] ينظر: مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص72 .

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص73 .

[3] باحث مغربي مهتمّ بالدراسات الدلالية الحديثة .

[4] التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، محمد غاليم ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، ط1 ، 1987 ، ص55 .

فالجملة الأولى عادة ما يُحلّل فعلها (أكل) الذي ينتقي مركبا اسميا له السمات (+حي) سواء أكان (+إنسان أم –إنسان) ، كما ينتقي مركبا اسميا آخر له السمات(+قابل للأكل) فتُعتبر الجملة بهذا التحليل منحرفة دلاليا ، أمّا إذا انتقى الفعل(أكل) هنا سمة (+مجرد) و(–زمن مطلق) فقط لصار لها تأويل مقبول [1]، وأمّا الجملة الثانية التي يظهر فيها خرق لقواعد الانتقاء الخاصة (ذئب) والمتمثّلة في وجود(+إنسان) و(+ناطق) إضافة إلى بعض السمات الأخرى ، يمكن قبولها لدى مستعملي اللغة وتأويلها باعتماد سمات أخرى تلعب دورا أساسيا في فهم الاستعارة هنا من ضمنها (+شرس)،(+مخادع)... [2]، وأمّا الجملة الثالثة التي حدث فيها الخرق للمركب الاسمي الثاني الذي ينتقيه الفعل(تزوّج) والذي من المتوقّع أن يكون مثلا(+إنسان)،(+أنثى)،(+بالغ)...لكنّ ذِكْر القمر هنا لا يمنع من إعطاء تأويل دلالي لهذه الجملة التي تعني: (تزوّج زيد امرأةً جميلةً) ، وهنا لابدّ من التوسّع في معنى القمر بإضافة بعض السمات كـ(+إنسان) وغيرها من السمات الأخرى الملائمة لهذه الجملة[3]، ويذكر محمد غاليم هنا قضية أخرى أثناء عمليّة التأويل الدلالي لهذا النوع من الجمل والتي تكون بتهميش بعض السمات وإبراز أخرى على حسب السياق الذي ترد فيه[4]، فهذه الاقتراحات السابقة حاول من خلالها الباحثون معالجة القصور الذي ورد في هذه النظرية من خلال التوسّع بإدراج سمات تتلاءم مع عملية التأويل الدلالي للجملة كي لا تكون شاذة أو منحرفة دلاليا .

وفي الأخير يمكن القول إنّ ما ورد في هذه النماذج التأويلية السابقة اعتبرت البنية العميقة المجال الوحيد للتأويل الدلالي للمتواليات اللغوية المختلفة، وعليه يترتّب عن هذا كما ذكر الفهري أنّ كلّ المعلومات الدلالية الضرورية يجب توفّرها في هذا المستوى، وأنّ القواعد التحويلية لا تحدث أيّ تغيير في المعنى [5]، ولعلّ دراسات لاحقة في الدرس التوليدي كانت لها رؤية مختلفة حول دور البنية السطحية كما سيتبيّن من خلال العنصر التالي .

---

[1] ينظر: اللسانيات التوليدية (تطور النماذج التوليدية)، ص195 .

[2] ينظر : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص 63.

[3] ينظر : مدخل إلى الدلالة الحديثة ، ص74 .

[4] ينظر : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ص63 .

[5] ينظر: اللسانيات واللغة العربية،ج1، ص69 .

ثالثا : البنية السطحية والتأويل الدلالي :

لم يكن للبنية السطحيّة أيّ دور في عملية التأويل الدلالي للمتواليات اللغوية في الدراسات التوليدية الأولى التي أعطت للبنية العميقة وحدها هذه العملية ، كما تمّ تبيين هذا في المحور السابق ، غير أنّ دراسات تالية لها خالفت هذا التوجّه معطية دورا دلاليا لهذه البنية أيضا [1] ، فقد ذكر الباحثون أنّ اللسانيين التوليديين أعطوا للظواهر النبرية والتنغيمية على مستوى البنية السطحية دورا تأويليا يساهم في تغيّر المعنى [2]
إضافة إلى ما تلعبه التحويلات كرتبة الأسوار والنفي في عملية التأويل الدلالي أيضا كما ذكر الفهري الذي بيّن تغيّر موقف بعض المدافعين عن الرأي السابق كما فعل تشومسكي والذي رأى أنّ هذه البنية تُسْهم أحيانا في المعنى ، وهو ما يعدّ تراجعا نوعا ما عن قصْر البنية السطحية عن التمثيل الصوتي الذي يربط فقط المتواليات اللغوية بالبنية العميقة دون إسهام في المعنى ، والذي كان حكرا عنده في البنية العميقة وحدها، وجعْل التحويلات أداة ربط فقط بين البنيتين [3] ، ويمكن تمثيل عملية التأويل الدلالي في التصوّر الجديد بالمخطط التالي [4] :

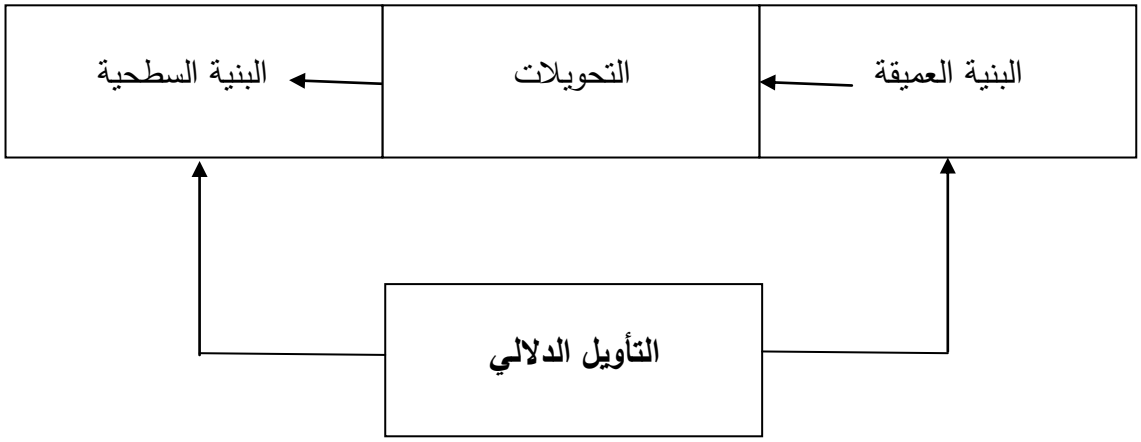

[1] ينظر: القيد التركيبي في الجملة العربية ، منجي العمري ، الدار التونسية للكتاب، تونس ، ط1 ، 2015 ، ص61.
[2] ينظر : مدخل إلى الدلالة الحديثة ، ص73 .
[3] ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، ج1 ، ص70 .
[4] علم الدلالة ، كلود جرمان وريمون لوبلون، تر: نور الهدى لوشن ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط1 1997 ، ص110.

وسيتمّ تبيين دور هذه الظواهر(النبر–التنغيم–التحويلات) في تغيير المعنى على مستوى البنية السطحية في اللغة العربية كما هو موضّح فيما يلي :

I–النبر : هو " نشاط ذاتي للمتكلم ينتج عنه نوع من أنواع البروز لأحد الأصوات أوالمقاطع بالنسبة لما يحيط به "[1] .

وقد عرّفه إبراهيم أنيس بقوله: هو"نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد" [2] والعكس تماما حين النطق بالصوت غير المنبور فيلاحظ فتور في هاته الأعضاء، ثمّ يفصّل في هاته القضية فيرى أنّ المرء حين ينطق بلغته يميل عادة إلى الضغط على مقطع خاصّ من كلّ كلمة ليجعله بارزا أوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة.

وتختلف مواضع النبر من لغة لأخرى "فمن اللغات ما تلتزم النبر في نهاية الكلمات ومنها ما تلتزمه في بدئها"[3]، ومنها ما تخضع لقاعدة معينة كالفرنسية والعربية ، ومنها ما لاتخضع لهاته القواعد كالانجليزية مثلا [4] التي يحتاج الباحث فيها إلى معرفة المقولات النحوية كي يحدّد مواضع النبر، وفي بعض اللغات كالإسبانية يحتاج إلى معرفة الأزمنة كما ذكر السغروشني [5] الذي رأى أنّ النبر والتحليل الفونولوجي التوليدي عموما يخضع لمعلومات صرفية ونحوية للغة المدروسة ، كما يجب على الباحث أن يعرف الحدود بين المتواليات اللغوية أيضا[6]، وهكذا مع بقية الظواهر الأخرى ، وقد حدّد الكثير من الباحثين مواضع النبر على المقطع في اللغة العربية كما أورده إبراهيم أنيس، والذي قسّمه إلى نوعين : متحرّك وساكن، فالمتحرّك هو الذي ينتهي بصوت ليّن قصير أوطويل ، أمّا المقطع الساكن فهو الذي ينتهي بصوت ساكن[7]، وهذا تفصيل ذلك[8] :

1_ صوت ساكن + صوت ليّن قصير .

2_ صوت ساكن + صوت ليّن طويل .

---

[1] دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، دط ، 1997 ، ص221 .

[2] الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، مطبعة نهضة مصر ، دط، دت ، ص97.

[3] دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس ،مكتبة الأنجلو المصرية ، ط5 ، ص1984 ، ص39 .

[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص98–99 .

[5] إدريس السغروشني باحث مغربي مهتمّ بالدراسات الصوتية التوليدية .

[6] ينظر : مدخل للصواتة التوليدية ، إدريس السغروشني ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، ط1 ، 1987 ، ص49.

[7] ينظر : الأصوات اللغوية ، ص87 .

[8] المرجع نفسه ، ص92 .

3_ صوت ساكن + صوت ليّن قصير + صوت ساكن .

4_ صوت ساكن + صوت ليّن طويل + صوت ساكن .

5_ صوت ساكن + صوت ليّن قصير + صوتين ساكنين .

فقد رأى السغروشني أنّ المقاطع الثلاثة الأولى هي المقاطع الأساسية في اللغة العربية باعتبارها مقاطع ثابتة في الاستعمال لا تخضع لقواعد الوقف، في حين عدّ المقطعين الرابع والخامس فرعيين ، وأطلق عليها تسمية المقاطع الوقفية، كما قسّم هذه المقاطع أيضا من حيث الطول والقصر ، فاعتبر المقطع الأوّل (س ح) قصيرا ، واعتبر المقطعين الثاني والثالث(س ح ح – س ح س) طويلين ، في حين اعتبر المقطعين الرابع والخامس(س ح ح س– س ح س س) مديديْن[1] .

وقد ذكر السغروشني مقاربة إبراهيم أنيس للنبر أثناء عرضه مواضعه في الكلمة العربية موضّحة كما يلي[2] :

ـ إذا كان المقطع الأخير من النوعين الرابع أوالخامس كان هو موضع النبر مثل: كلمة (نستعينْ) في حالة الوقف،حيث كان المقطع الأخير من النوع الرابع(**عِينْ**= س ح ح س) أو كلمة (مستقرّ) ، حيث كان المقطع الأخير من النوع الخامس(**قرّ**= س ح س س) وإذا لم يكن كذلك نُظِر إلى المقطع قبل الأخير ، فإن كان من النوع الثاني أوالثالث كان هو موضع النبر ، مثل: كتبْتَ ، حيث كان المقطع قبل الأخير من النوع الثالث (**تَبْ**= س ح س) ، وأمّا إذا كان من النوع الأوّل نُظِر إلى الذي قبله ، فإن كان مثله كان النبر عليه،أي:على المقطع الثالث بالعدّ من الأخير ، مثل: كَتَبَ ، حيث كان المقطع قبل الأخير من النوع الأوّل(تَ=س ح) ، فيكون النبر على الثالث من الأخير المماثل له (**كَ**= س ح) ، ولا يكون النبر على المقطع الرابع من الأخير إلاّ إذا كانت الثلاثة من الأخير من النوع الأوّل ، مثل : سَمِعَهُ ، حيث المقاطع الثلاثة الأخيرة من النوع الأول لذا يكون النبر على (**سَ**=س ح) .

فالنبر عادة ما يبيّن الاختلافات الدلالية الحاصلة في اللغات المختلفة ، ولكنه قد لا يُستخدم كذلك في بعض اللغات ، وبالتالي فهو ليس فونيما فيها كلّها ، بل تسمّى اللغات

---

[1] ينظر: مدخل للصواتة التوليدية ، ص72–73 .

[2] ينظر المرجع نفسه ، ص 71 . وينظر : الأصوات اللغوية ، ص101 .

التي تستخدم النبر كفونيات لغاتٍ نبريةً ، والأخرى لغات غير نبرية(كالفرنسية والتشيكية والهولندية...)، وتتميّز هذه الأخيرة بإثبات النبر في مكان معيّن عكس اللغات النبرية التي يكون فيها موضع النبر حرّا كالانجليزية ، والتي بدورها لها أنواع عديدة من النبر بعضها دلالي (مفرّق بين المعاني) والآخر غير دلالي[1] .

وقد ذكر بعض الباحثين ما يمكن اعتباره داخلا في اهتمامات هذا البحث في النبر على المقاطع داخل الكلمة عند الإشارة إلى بعض الأمثلة في اللغة العربية التي قد يميّز النبر المقطعي فيها بين دلالة التراكيب ، من أمثلة : كريمُ الخُلق – كريمُو الخُلق ، من حيث الإفراد والجمع ، فيفترض أنّ النبر مع المفرد على المقطع الأوّل، ومع الجمع على المقطع الثالث مُحلّلة كما يلي[2] :

_ كريم الخلق : س ح / س ح ح / س ح س / س ح / س ح س .

_ كريمو الخلق : س ح / س ح ح / س ح س / س ح / س ح س .

نلاحظ أنّ التقطيعين متطابقان ، وبالتالي قد يلتبس على السامع التمييز بين التركيبين إلاّ إذا تمّ الأمر بنبر المقطع الأوّل (كَ) في التركيب الإضافي الأوّل ، وعلى المقطع الثالث (مُلْ) في التركيب الثاني لتبيين أنّ هناك مدّا محذوفا (مُو ال)، وبالتالي تتمّ عملية الإسناد إلى الجمع وليس المفرد كما في المثال الأوّل .

لكن يبدو أنّ النبر على المقاطع في أغلبه لا يؤثّر في معنى العبارة حين نطقها في اللغة العربية ، إلاّ أنّه لا يعدو سوى كونه اجتهادات ليس لها أيّ تأثير في ذلك إلاّ في مواضع قليلة جدّا كالمثال الأخير، رغم هذا نحن لا ننكر تأثيره في دلالة الكلمة في لغات أخرى كما يذكر بعض الباحثين ، لكنّ عددا من الباحثين يشيرون إلى النبر المقصود في هذه الدراسة وهو نبر الجمل، حيث يعمد المتكلّم إلى كلمة في عبارته المنطوقة فيخصّها بشيء من الاهتمام والبروز فتكون أكثر وضوحا ؛ لتعطي دلالة إضافية [3]، وقد أكّدت شفيقة العلوي هذا أثناء عرضها لما جاء به تشومسكي، والذي رأى أنّ المكوّن الدلالي لا يمثّل على مستوى البنية العميقة وحدها، بل يمثّل أيضا على مستوى البنية السطحية

[1] ينظر: دراسة الصوت اللغوي ، ص222 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص361 .

[3] ينظر : الصوتيات التركيبية (بحث في فونولوجيا اللغة العربية)، أبوبكر حسيني ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، ط1 2019 ، ص162.

كحالات النبر وغيره، وهذا لمّا رأى قصور التصوّر الأوّل كما تمّ ذكره سابقا ، وقد عرضت المثال التالي: (عمرُ شربَ الحليبَ) ، بالنبر(الضغط الصوتي)على كلمة(عمر) فيفترض بهذا الأداء الصوتي أن يكون عمرُ دون غيره مَنْ شرب الحليب[1].

كما قد يؤثّر النبر في دلالة الجمل المنفية أيضا ، وقد أوضح محمد غاليم هذا بالمثال التالي: (لَمْ تقبل هندُ زيدًا) ، حيث ذكر أنّ نطق هذه الجملة بتنغيم عادي دون أيّ نبر يفيد نفي الفعل فقط ، أمّا حين تنطق الجملة بنبر كلمة (هند) فتفيد أنّ شخصا آخر غير هند من قام بهذا الفعل[2].

وتتعدّد مواضع الكلمات المنبورة في الجمل بأنواعها المختلفة ؛ إذ بتغيّر الكلمة المنبورة يتغيّر المعنى أيضا في الجملة نفسها ، من ذلك المثال التالي الذي أورده أستاذي أبوبكر حسيني : (هل غادَرَ ضيفُك هذا الصباحَ؟) ، حيث بيّن إمكانيّة حمل هذه الجملة معاني كثيرة تبعا لمواضع النبر فيها ، فإن كان النبر على كلمة (غادرَ) سيتركّز الاستفهام على فعل المغادرة ، أمّا إذا تمّ النبر على كلمة (ضيفك) فسيتركّز الاستفهام على الفاعل وهكذا مع أيّ كلمة مكوّنة للجملة [3].

ويشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى قضيّة أخرى تتعلّق بالنبر هي إمكانيّة تقديم العنصر المنبور ليكون محطّ الفائدة عارضا المثال التالي: (يومَ الجمعة ضرب زيدٌ عمرًا) حيث رأى أنّ زيادة قوّة التلفّظ(النبر) لعبارة (يومَ الجمعة) يُعدّ تمييزا لها عمّا حولها لإخبار المخاطب أنّ الضرب قد حصل في هذا اليوم إن كان هناك شكّ في زمن وقوعه[4]، ويفترَض بهذا أيضا أنّه لم يحدث في الأيام الأخرى ، فكما يظهر في هذا المثال أنّ التقديم المرتبط بالنبر قد أعطى دلالة إضافية أيضا يمكن للمخاطب فهمها .

فكما يظهر من الأمثلة السابقة يمكن ملاحظة أنّ الأحوال المحيطة بالمتكلّم والسامع هي التي تؤثر في طريقة النطق وبالتالي تتغيّر على إثرها دلالة الجملة ، فالتركيب وحده لا يمكّننا من معرفة هذا ، وهنا يدخل دور الإنجاز الفعليّ للكلام(على مستوى البنية

---

[1] ينظر :محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،شفيقة العلوي،أبحاث للترجمة النشر ،بيروت، ط1، 2004،ص87.

[2] ينظر: النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة ، محمد غاليم، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1 ، 2007، ص44 .

[3] ينظر : الصوتيات التركيبية (بحث في فونولوجيا اللغة العربية) ، ص163 .

[4] ينظر : الخطاب والتخاطب ، عبد الرحمن الحاج صالح ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، د ط 2012 ، ص147.

السطحية) ولا يتمّ الاكتفاء بالقدرة اللغوية الكامنة في ذهن المتكلّم كما كان يزعم البعض من أصحاب التوجّه التوليدي .

II- التنغيـــم :

التنغيم هو "رفع الصوت وخفضُه في أثناء الكلام للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة" [1] ، وقد تكون له وظيفة نحوية أيضا كتحديد الإثبات والنفي في جملة خالية من أداة الاستفهام ، كقولك لمن يكلّمك ولا تراه : أنتَ محمدٌ ، مقرّرا ذلك كتأكيد بأنّك عرفته من صوته (النغمة هابطة)، أو تنطقها بنغمة صاعدة مستفهما عنه [2] ، فكأنّك تؤوّل أداة الاستفهام :الهمزة أو (هل) ، أي : هل أنتَ محمدٌ ؟ أو أ أنتَ محمدٌ ؟ فهمزة الاستفهام والأداة (هل) تدخلان على الأسماء والأفعال [3] مع أفضليّة دخول الهمزة على الجمل الفعلية[4] ، كقول الشاعر (المتنبي) :

أَحْيَا ؟ وأيْسَرُ مَا قَاسِيت مَا قَتلا ∴ والبيْن جَار علَى ضعفي ، وما عدلا .

فالجملة الأولى :(أَحْيَا) هي جملة استفهامية أيضا ، نؤولها كما يلي : أَ أَحْيَا ...؟ بإدخال همزة الاستفهام المحذوفة نطقا ، ولولا تأويل التنغيم لالتبس الأمر على القارئ لأننا لم نسمع المتنبي مباشرة، ولكن دلالة العبارة تحتّم علينا ذلك ، كما يمتنع دخول (هل) على اسم بعده فعل [5] ، ويكمن الفرق بينهما أيضا في اكتفاء الأداة (هل) بطلب التصديق الموجب فقط ، بعكس الهمزة التي قد ترد لطلب التصوّر [6] ، فجملة: هل أنت محمّد ؟ تستوجب ردّا تصديقيّا بنَعَمْ أو لا ، وكذلك الأمر مع همزة الاستفهام المحذوفة الدالّ عليها تنغيم الجملة .

---

[1] المدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1997 ، ص106 .

[2] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 164 .

[3] الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 30 .

[4] ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ابن هشام(جمال الدين) ، تح: مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق، ط6 1985 ، ص 1006 .

[5] في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ،دار الرائد العربي ، بيروت ، ط2 ، 1986 ، ص 267 .

[6] ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 341 .

أمّا الاستفهام التصوّري من مثل : أبكرٌ في الدار أم خالد ؟ [1]، فتكون الإجابة بـ(بكر) أو(خالد) ، كما تنفرد الهمزة عن (هل) بدخولها على الجمل المنفية[2] .

فالتنغيم إذن هو الذي يحوّل الجملة من إخبارية إلى استفهامية [3] أو العكس ، كما قد يدلّ على المدح أو الذمّ أيضا ، مثل قولك : (هو شاعرٌ) ، فهاته الجملة قد تدلّ على الإخبار كما قد تدلّ على الاستفهام مثلما تمّ ذكره ، إضافة إلى إمكانيّة دلالتها على المدح أو الذّمّ ، فإذا فخّمت الصوت بـ(شاعر) ومددته كنتَ مادحا له ، فالتأويل الدلالي لهذه الجملة (هو شاعر مجيد) مثلا ، أمّا إذا كسرت صوتك ورقّقته كنت ذامّا له ساخرا منه [4] فيكون التأويل حينئذ بأنّه لا يعرف من الشعر شيئا أو أنّه شاعر دون المستوى المقبول وهنا أسهم التفخيم أو الترقيق في إسناد هذه الدلالة أو تلك أيضا ممّا يثبت صحّة هذا الرأي –حسبما ذكر غلفان[5]– القائل بدورهما في عملية التأويل الدلالي.

III– التحويلات :

لم يكن للتحويلات أيّ تأثير على المعنى في النماذج التوليدية المذكورة سابقا [6] ، لكنّ الدراسات التي تلتها أعادت النظر في هاته القضية ، من ذلك ما ورد في التراكيب المبنية لغير الفاعل، والتي كان أصحاب النظرية يصنّفونها في البنية العميقة نفسها مع التراكيب المبنية للفاعل ، باستخدام قاعدة تحويلية حذف الفاعل [7]، إضافة إلى بعض التغيّرات الصوتية للفعل والمفعول، وقد مثّل غلفان لهذا النوع من التراكيب بما يلي[8]:

_ كثيرٌ من الرجال قرأوا قليلاً من الكتبِ .

_ قليلٌ من الكتبِ قُرِئت من طرف كثيرٍ من الرجالِ .

---

[1] ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي(جلال الدين)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر ، دط ، دت ، ج3 ، ص196 .

[2] ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني، ص 341 .

[3] ينظر : القواعد التحويلية للجملة العربية في كتاب سيبويه، البشير عبابه ، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة 2012/2011 ، ص 81.

[4] ينظر : الجملة العربية والمعنى، ص 66 .

[5] ينظر : اللسانيات التوليدية (تطوّر النماذج التوليدية) ، ص98 .

[6] ينظر: اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية والمنهجية)، ص184 .

[7] ينظر: قواعد تحويلية للغة العربية، محمد علي الخولي، دار الفلاح، الأردن، دط، 1999، ص110 .

[8] ينظر: اللسانيات التوليدية (تطور النماذج التوليدية)، ص101 .

حيث رأى أنّ هاتين العبارتين غير مترادفتين ، وبالتالي لا تملكان التأويل الدلالي نفسه ويظهر هذا الاختلاف الناتج عن عملية تحويل الجملة من المعلوم إلى المجهول كما يلي:

تدلّ الجملة الأولى على أنّ كثيرا من الرجال لم يقرأوا إلا كتبا قليلة [1]، ويعني هذا أنّ البعض قرأ كتبا كثيرة في المقابل أيضا، في حين تدلّ الجملة المبنية للمجهول أنّ كتبا قليلة – قد تكون محدّدة بكتب معيّنة – قد قرأها كثيرٌ من الرجال، ويعني هذا أنّ كثيرا منها لم تُقرأ أو قُرئت من طرف قليل من الرجال، وهذا الفرق في الفهم يبيّن الفروقات الدلالية بين التراكيب المبنية للمعلوم والتراكيب المبنية للمجهول، وهذا ما لم يكن موجودا عند أنصار الدلالة التأويلية التي ذكرت سابقا .

كما يمكن لترتيب وحدات مكوّنات الجملة التأثير في المعنى ، من ذلك تحويلية الربط باستخدام الوحدات(أيضا– أحيانا – حتّى...)ويمكن توضيح هذا من خلال الأمثلة التالية:

_ أحمدُ أيضًا يشربُ الشايَ في الصباحِ .

_ أحمدُ يشربُ أيضًا الشايَ في الصباحِ .

_ يشربُ أحمدُ الشايَ في الصباحِ أيضًا .

فالملاحظ للجملة الأولى يستنتج بسهولة أنّ المعنى يدلّ على أنّ هناك شخصا آخر غير أحمدَ يشرب الشاي في حالة كانت أداة الربط (أيضا) مقترنة بـ(أحمد)، وفي حالة ما إذا اقترنت بـ(يشرب أو الشاي) يُفهم أنّ أحمد يشرب شيئا آخر إضافة إلى الشاي المذكور أمّا إذا اقترنت بـ(الصباح) فتعني الجملة أنّ أحمد يشرب الشاي في أوقات أخرى أيضا [2] ومن هنا تظهر أهمّية تغيّر رتبة الرابط في عملية التأويل الدلالي للعبارة اللغوية، وهذا التغيّر في الحقيقة حدث على مستوى البنية السطحية .

ولعلّ كلّ ما يشير إلى الأسوار [3] وخاصّة مع النفي يَظهر دورُه في عملية تغيّر المعنى على مستوى البنية السطحية ، ولتوضيح هذا أكثر يمكن تحليل المثالين التاليين:

_ سهمٌ واحدٌ لمْ يصبِ الهدفَ .

_ لمْ يصبِ الهدفَ سهمٌ واحدٌ .

---

[1] ينظر: اللسانيات التوليدية (تطور النماذج التوليدية)، ص101 .

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص104 .

[3] السور هو كل ما يبين العدد أو الكم الذي يحيل عليه اسم ما بأي وسيلة بيان الأعداد والكميات، ولمزيد من التفصيل ينظر: المرجع نفسه ، ص98 .

حيث كانت الرؤية التوليدية في النماذج الأولى (المعيار وما قبلها) تنظر إليهما على أنّهما متولّدان من البنية العميقة نفسها، وهذا أمرٌ غير واقعيّ ؛ إذ متكلّم اللغة العربية يدرك بسهولة الفروق الدلالية بينهما ، فنجد أنّ الجملة الأولى تعني أنّ كلّ السهام أصابت الهدف إلا سهما واحدا، في حين تعني الجملة الثانية: لم يصب الهدف بسهم واحد وإنّما بأكثر من سهم[1] .

ويذكر الفهري أيضا دور البؤرة في عملية التأويل الدلالي حيث يرى أنّ التبئير " هو عملية صورية يتمّ بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركبات الاسمية أو الصرفية أوالوصفية...الخ من مكان داخليّ (داخل الجملة) إلى مكان خارجيّ (خارج الجملة) "[2] من ذلك ما يلي:

_ إنّ أحمد هو الذي ضرب زيدا .

_ إنّ زيدا ضربه أحمد .

حيث تمّ نقل الاسم (أحمد) من داخل الجملة ؛لأنّ أصل رتبته بعد الفعل (ضرب) ليشكّل بؤرة الجملة على مستوى البنية السطحية، والأمر نفسه مع كلمة (زيدا) التي تكون بعد ذكر الفعل (ضرب) والفاعل (أحمد)، ويمكن للمتلقّي أن يدرك أنّ كلا الجملتين تفيدان وقوع عملية ضرْبٍ من أحمد على زيد ، مع وجود فرق في المعلومات التي تحملها الجملتان؛ حيث يُفهم من الجملة الأولى أنّ شخصا ما ضرب زيدا، وأنّ الخبر الذي تعبّر عنه الجملة يحمل معلومة جديدة تفيد بأنّ أحمد هو من قام بهذا الفعل (فهو بؤرة الجملة) فكأنّ هذه الجملة جواب للسؤال التالي: مَنْ ضربَ زيدًا ؟ في حين تركّز الجملة الثانية على الشخص الذي وقع عليه الضرب ، فالمعروف أنّ أحمد ضرب شخصا ما ، ولكن: مَنْ ضربَه أحمدُ ؟ ليكون (زيد) هو المعلومة الجديدة ليشكّل بؤرة الجملة[3]، ويظهر هذا من خلال نقل هذه الأسماء:(أحمد) في الجملة الأولى و(زيد)في الجملة الثانية من داخل الجملة إلى خارجها .

---

[1] ينظر: اللسانيات التوليدية (تطور النماذج التوليدية)، ، ص100.

[2] اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص114 .

[3] ينظر : اللسانيات التوليدية(تطور النماذج التوليدية)، ص109 .

رابعا: تعدّد التأويل في النحو التوليدي:

من المشكلات التي تعترض أيّ نظرية لسانية مشكلة التراكيب الملتبسة الموجودة في اللغات الطبيعية بالرغم من كوْن وجودها أمرا عاديا ، لكنّ عملية فكّ الالتباس تتطلّب قرائن سياقية ومقامية مختلفة كي يستطيع المتكلّم والسامع من إجراء عمليتي الإنتاج والفهم الصحيحين للمتواليات اللغوية المختلفة، وقد حاول أصحاب النظرية التوليدية حلّ بعض هذه المشكلات من خلال إسناد التأويل الدلالي إلى البنية العميقة ، كما فعل رائد هذا الاتجاه (تشومسكي) مثلما ذكرنا سابقا، لكنّ واقع اللغة لا يرتبط بهذه البنى فقط ؛ إذ لا بدّ أن ترى النور سطحا، وهنا قد تحدث بعض الالتباسات التي تختلف من لغة إلى أخرى على حسب قواعد تلك اللغة، وقد ذكر مصطفى غلفان بعض المواضع التركيبية الملتبسة في اللغة العربية ، يمكن جمعها في الأمثلة التالية[1]:

1_ مررتُ ببابِ البستانِ الكبير .

2_ الأطفالُ والرجالُ الأقوياءُ قادمونَ .

3_ مساعدةُ الوالدين ضروريةٌ .

4_ لا يَكتبُ الولدُ مثل أخيه .

5_ التعاونُ الجماعيُّ مهمّ .

حيث يُحتمل أن تُسند في الجملة الأولى الصفةُ إلى المضاف (بابِ) أو إلى المضاف إليه(البستانِ) ، فيصير المعنى على مستوى البنية العميقة: أنّ الباب هو الكبير، أويكون المعنى أنّ البستان هو الكبير، والأمر نفسه مع الجملة الثانية حيث يُمكن أن تُسند صفة الأقوياء إلى الأطفال والرجال معا أو تُسند إلى الرجال فقط دون الأطفال .

ولتبيين هذه الالتباسات السطحية اقترح تشومسكي استخدام القواعد التحويلية كما تبيّن التمثيلات الشجرية التالية للتراكيب الملتبسة ذلك[2]:

---

[1] ينظر: اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية المنهجية)، ص122 ، وقد أضفتُ بعض الكلمات إلى هذه التراكيب كي يكتمل المعنى .

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص121 .

1-باب البستان الكبير

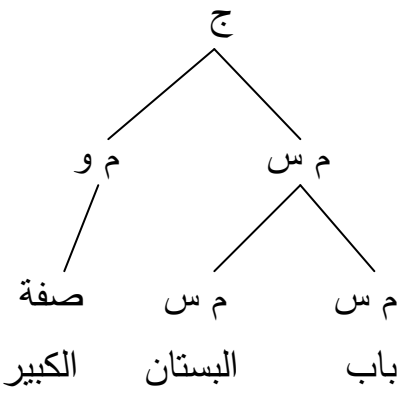

2-باب البستان الكبير

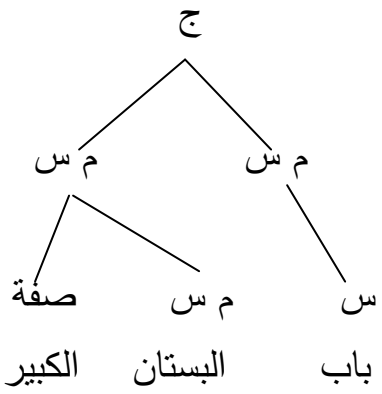

بهذا التحليل الشجري الأوّل يتمّ توزيع الصفة مع المركب الاسميّ الأوّل(باب البستان) ويكون المركب الوصفي (الكبير) صفة للباب، أمّا إذا حُللت بالطريقة الثانية فيكون الاسم (باب) في جهة ، و(البستان الكبير) في جهة أخرى ، فيرتبطان مع بعضهما في البنية العميقة ؛ لتصير الصفة للبستان فقط .

والأمر نفسه مع الجملة الثانية حيث يمكن تمثيلها كما يلي:

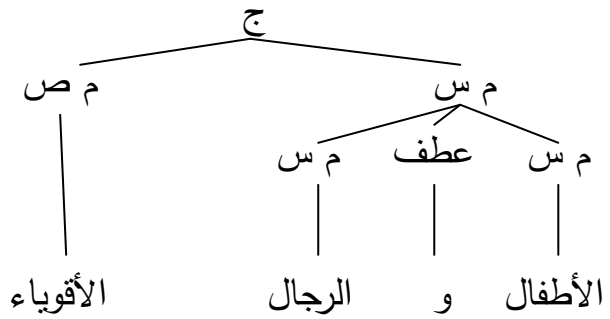

يكون المركّب الوصفي(الأقوياء) للأطفال وللرجال معا بهذا التحليل .

أمّا إذا حُلّلت بالمشجر الآتي فيكون المركّب الوصفي خاصّا بالرجال فقط على مستوي البنية العميقة :

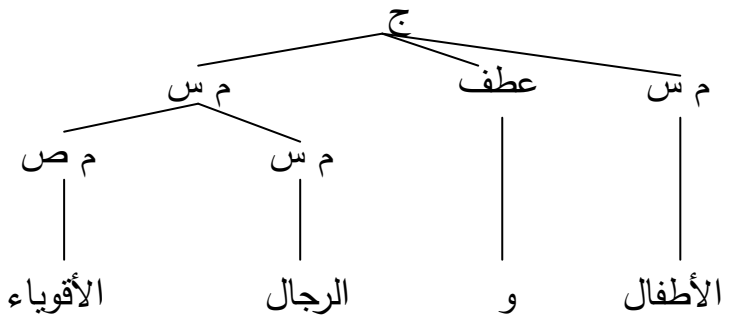

والأمر نفسه مع بقيّة الجمل الأخرى، لكنّ هذه الالتباسات في الحقيقة يمكن أن يتجنّبها المتكلّم حتى لا يقع السامع في هذه التأويلات المختلفة ، وذلك بإجراء بعض التعديلات السطحية كاستخدام الروابط أوغيرها ، فالجملة الأولى مثلا يمكن إضافة لام الملكية فتصير: (مررتُ بالبابِ الكبيرِ للبستانِ) إذا كان هو المقصود بالوصف، وبهذا يصير التأويل الدلالي لهذه العبارة واحدًا لا متعدّدا ، وإلاّ تُرك الأمر على حاله .

أمّا الجملة الثانية فيمكن تقديم الاسم الموصوف دون الآخر فتصير: الرجالُ الأقوياءُ والأطفالُ قادمون ، إذا كان المقصود بالوصف الرجال دون الأطفال .

وأمّا الجملة الثالثة التي تمثل حالة المصدر المضاف –بشرط إمكانية قيام المضاف إليه بالفعل أو يتلقّاه أيضا– والتي يمكن أن تعطي قراءتين بهذا الشكل على مستوى التمثيل التحتي كما يلي[1] :

–الوالدان يُقدّمان المساعدة للأبناء .

–الأبناء يقدّمون المساعدة للوالدين.

ولتجنّب الوقوع في هذا الالتباس يمكن إجراء تعديل طفيف على مستوى البنية السطحية أيضا فتصير: مساعدةُ الوالدين للأبناءِ ضروريةٌ ، إذا كان المقصود منها المعنى الأوّل ، أو تصير : مساعدةُ الأبناءِ للوالدين ضروريةٌ ، إذا كان المقصود منها المعنى الثاني[2].

وأمّا الجملة الرابعة التي تمثّل حالة التشبيه بعد النفي فتحتمل عدّة قراءات منها[3]:

–الولدُ يكتبُ أفضل من أخيه .

–الولدُ لا يكتبُ أفضل من أخيه .

–الولدُ لا يكتب إطلاقا على العكسِ من أخيه .

ولتجنّب الوقوع في هذه التأويلات يُفضّل ذكْرُ هذه الجمل كما وردت في التحليل الأخير على مستوى السطح أيضا، وعموما يكثر الالتباس في التراكيب المنفية كالمثال السابق الذي احتوى تشبيها بعد نفي، أو في حالات أخرى كحالة الجملة المنفية التي

---

[1] ينظر : اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية المنهجية)، ص122 .

[2] ينظر: علم الدلالة ، محمد علي الخولي ، ص152.

[3] اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية المنهجية)، ص122 .

تشمل عطفا بين اسمين كما ذكر منجي العمري[1] أثناء عرضه المثال التالي:(لَمْ يجئْ زيدٌ وعمرُو) ، والتي يمكن أن تعني: _ لَمْ يجيئَا معًا .

_ جَاء زيدٌ وَحْدَهُ .

_ جَاءَ عمرُو وحدَهُ .

ولتجنب الالتباس يُفضّل ذكْر الجملة بحالة الإثبات إذا كان المقصود قدوم أحدهما والنفي لكليهما، أو غيرها من التعديلات التي يمكن أن توحِّد وِجْهَة الفهْم التي يذهب إليها التأويل الدلالي للسامع[2] .

وأمّا الجملة الأخيرة (التعاون الجماعيّ مهمّ) والتي تمثّل حالة الموصوف والصفة المنسوبة ، فيمكن أن تعطي قراءتين أيضا على مستوى التمثيل التحتيّ، فتدلّ على أنّ هناك تعاونا حدث بين جماعتين مختلفتين، أو أنّ هناك تعاونا بين أفراد الجماعة الواحدة[3]، فقد يفصل السياق في تعدّد التأويلات هنا أو تُعاد صياغة هذا التركيب كما ذكر في التحليل الأخير.

ويمكن القول هنا إنّ هذه التراكيب الملتبسة –وغيرها كثير في اللغة العربية– يمكن أن تُحَلّ مشكلتها على مستوى البنية السطحية ؛لأنّه لا يمكن أن تُعطى الجملة معنيين قد يكونان متناقضين في الوقت نفسه؛ فقصْدُ المتكلم واحد لا محالة ، وهنا قد تظهر قضيّة أخرى لا بدّ منها وهي قضيّة الاتفاق اللغوي بين الجماعة المستخدمة للغة من خلال وضع قوالب تركيبية تفكّ هذه التأويلات المتعدّدة على مستوى البنية السطحيّة.

وفي ختام هذا الفصل تجدر الإشارة إلى أنّ التأويل الدلالي في الدراسات التوليدية المغاربية قد واكب التطورات الحاصلة في هذه النظرية من خلال تطبيقها في اللغة العربية ولعلّ هذا يظهر جليّا من خلال التأويلات الدلالية على مستوى البنية السطحية ؛ إذ من خلالها تظهر خصائص اللغة العربية التي تُسهم في هاته العملية، إلاّ أنّ هذه الدراسات المشتغلة على هذه النظرية أغفلت ملابسات التخاطب التي أثبتت دورها في تأويل العبارات اللغوية كما سيتّضح أكثر في الفصلين المواليين.

---

[1] باحث تونسي مهتم بقضايا الدلالة في النحو واللسانيات .

[2] ينظر: القيد التركيبي في الجملة العربية، ص39 .

[3] ينظر: اللسانيات التوليدية(الأسس النظرية والمنهجية)، ص122 .

الفصل الثالث

التأويل الدلالي في الدراسات المغاربية لنظرية الأفعال اللغوية

تمهيد:

تنتظم نظرية الأفعال اللغوية في سلك لغويات المدلول- كما ذكرت الباحثة المغربية نعيمة الزهري- والتي تضمّ النظريات اللغوية الاجتماعية ونظريات فلسفة اللغة ونموذج القدرة التبليغية ، فهي تتعامل مع اللغة على أساس أنّها أنساق لا يمكن تحديد خصائصها إلّا إذا ارتبطت بظروف الإنتاج اللغوي ، وليست مجرّد مجموعة من الأنساق الصورية فقط[1] ، لهذا فقد تجاوزت هذه النظرة الأخيرة إلى آفاق أخرى تلتقي فيها المعرفة اللغوية مع معارف إنسانية أخرى ، حيث يتمّ التركيز على الكلام وما يتضمّن من أغراض وحال المخاطب وسياق الحال كما سمّي في الدراسات التراثية القديمة [2]، وتدخل ضمن الدراسات التداولية (pragmatics)[3] كما تسمّى حديثا ، والتي ازدهرت في النصف الثاني من القرن 20م على يد مجموعة من فلاسفة اللغة ، أمثال أوستين (Austin) وسيرل(Searl) وغرايس(Grise) وغيرهم [4]، فاهتمّت بسياق الملفوظات التي يؤدّيها المتكلّم إلى جانب تحليل الأفعال الكلامية ووظائف المنطوقات اللغوية وسماتها في عملية الاتصال لهذا سمّاها البعض بلسانيات الاستعمال اللغوي أو لسانيات الكلام[5].

وقد عدّ الباحثون مفهوم الأفعال اللغوية من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها التداولية الحديثة، وقد ترجم المفهوم (speech acts) إلى العربية بعدّة مصطلحات منها أفعال اللغة أو أفعال الكلام أو أفعال الخطاب أوغيرها، ويميل بعض الباحثين إلى مصطلح الفعل اللغوي؛لأنّه يأتي على مفهوم مركزيّ ينسحب على ما يحقّقه مستعملو اللغات الطبيعية في مواقفهم التواصلية من فعل أو سلوك يتمثل في ما يصدر عن الاستعمال اللغوي[6] ، ولعلّ المفهومين الأوّلين هما اللذان اشتهرا في الاستعمال أكثر من

---

[1] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية ، نعيمة الزهري ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1997 ، ص136 .

[2] ينظر: التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، مسعود صحراوي ، دار التنوير ، الجزائر ، ط1 ، 2008 ، ص9 .

[3] ترجم هذا المصطلح عدة ترجمات إلى اللغة العربية منها، البراجماتية والنفعية والذرائعية والتداولية وغيرها ، ولعلّ المصطلح الأخير هو الذي شاع أكثر في هذا النوع من الدراسات، ينظر: حاشية المرجع نفسه ، ص24 .

[4] ينظر: في اللسانيات التداولية، خليفة بوجادي ، بيت الحكمة ، الجزائر ، ط1 ، 2009 ، ص62 .

[5] المرجع نفسه ، ص69 .

[6] ينظر: السيمولسانيات وفلسفة اللغة، ص171 .

غيرهما لذا سيقتصر هذا البحث عليهما ، وقد عرّف مسعود صحراوي الأفعال اللغوية بأنّها:" كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكليّ دلاليّ إنجازيّ تأثيريّ ، كما يعدّ نشاطا ماديّا نحويّا يتوسّل بأفعال قولية إلى تحقيق أغراض إنجازية(كالطلب والوعد والوعيد...) وغايات تأثيرية تخصّ ردود فعل المتلقّي(كالرفض والقبول) "[1]، ولا يكتفي صاحب المفهوم الأخير بهذا بل يتوسّع فيه بتطبيقه على اللغة العربية ليضيف إليه المقاصد والمعاني والإفادات التي تستفاد من صيغ التواصل العربي وألفاظه، كمعاني الأساليب العربية المختلفة سواء أكانت خبرية أم إنشائية، ودلالات حروف المعاني وغيرها ، والتي عدّها أفعالا كلامية لا يُنظر إليها على أنّها مجرّد دلالات ومضامين لغوية ، بل عدّها إنجازات وأغراضا تواصلية ترمي إلى صناعة أفعال ومواقف اجتماعية أو مؤسساتية أوفردية بالكلمات والتأثير في المخاطب[2].

ويمكن لمتتبّع مسار الفعل اللغوي أن يقسّمه إلى مرحلتين:

1_ مرحلة الفعل اللغوي المباشر .

2_ مرحلة الفعل اللغوي غير المباشر .

حيث تمّ تحديد الأعمال الأولى التي قام بها أوستين والتي نشرت سنة (1962) بعد وفاته وأعمال سيرل (1969) ضمن المرحلة الأولى، والتي يمكن اعتبارها مرحلة التأسيس للمفهوم الجديد في الدراسات اللغوية ، في حين مثّلت المرحلة الثانية الأعمال التي اكتمل فيها المفهوم على يد كلّ من غرايس(1975) وسيرل(1975) بصفة خاصّة [3]، واللذان اهتمّا بالعملية التأويلية التي لا تكتفي بالمعنى الحرفي للعبارة اللغوية أثناء استعمالها، وقد أكّد العديد من الباحثين في هذا الشأن على أنّ التأويل الدلالي الكافي للعبارات اللغوية في اللغات الطبيعية أمر متعذّر إذا نُظر فيه إلى الشكل الظاهري لهذه العبارات الأمرُ الذي يتطلّب تأويلا دلاليا آخر [4] ، وهذا ما يظهر جليّا مع الفعل اللغوي غير المباشر في هذه النظرية كما سيتبيّن في هذا البحث من خلال تحليل بعض النماذج في اللغة العربية .

---

[1] التداولية عند العلماء العرب، ص54 .

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص9 .

[3] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص136 .

[4] ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص18 .

أوّلا: نشأة مفهوم الفعل اللغوي:

ظهر مفهوم الفعل اللغويّ مع الأبحاث التي طرحها أوستين ضمن محاضراته ومقالاته والتي عُدّت النواة الأساسية لشهرة النظرية التي خرجت إلى الوجود بعد وفاة صاحبها بعنوان واحد (كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟)، فاللغة بهذا ليست مجرّد وسيلة للوصف ونقل الخبر بل تعتبر أداة للبناء والتأثير ؛ لذا عدّ موضوع البحث هنا حول ما يفعله الناس بالتعابير التي ينطقون بها [1]، وفي هذا السياق يرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ الرؤية إلى الكلام كفعل للمتكلّم ليس غير، قد جعلها أوستين هي الأساس لكلّ دراسة للخطاب والتخاطب، وعليه فالذي يجب أن يركّز عليه الباحث هو التمييز بين أنواع الأفعال اللغوية ؛ لأنّ الفعل اللغويّ في اعتقاده هو الوحدة الحقيقية لظواهر الخطاب[2].

وقد انطلق أوستين في دراسته للغات الطبيعية من معارضته موقفين اثنين حسبما ذكرت الباحثة المغربية نعيمة الزهري موضّحة كما يلي :

_ الموقف الأوّل هو " الموقف الفلسفي التقليدي الذي كان يذهب إلى أنّ الجمل التي تستحقّ التحليل والدراسة هي الجمل الوصفية، أي: تلك التي تخضع لمعيار الصدق والكذب، وأمّا الجمل التي لا تحتمل الصدق أو الكذب فتعدّ من قبيل الجمل التي لا معنى لها وبالتالي تعتبر هامشية "[3].

وعليه فالجمل غير الوصفية والتقريرية كجمل التعجّب والاستفهام والأمر والنهي وغيرها تمّ التعامل معها على أنّها لا معنى لها عند هؤلاء [4]، وقد رأى أوستين أنّ هناك نمطا من الجمل لا يخضع لمعيار الصدق والكذب الموصوف عند هؤلاء يدخل ضمن الجمل الإنجازية التي تشكّل فعلا لغويا لمجرّد التلفّظ بها مثل الجملة التالية:

_ اصعدْ، وإلاّ أطلقت عليك النّار .

إذ متلفّظ هذه العبارة يقول ويفعل في الوقت ذاته، وهذا النوع من العبارات لا يُقوَّم انطلاقا من المعيار السابق المتمثّل في الصدق والكذب[5] .

---

[1] ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني ، ص77 .

[2] ينظر: الخطاب والتخاطب، ص243 .

[3] الأمر والنهي في اللغة العربية، ص137 .

[4] ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص78 .

[5] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص138 .

_ الموقف الثاني تمثّل في الوصف النحوي التقليدي الذي يبدو أكفى من الوصف الفلسفي كما ذكرت الباحثة ؛ لأنّه لا يقتصر على وصف نمط واحد من الجمل، بل يصبو إلى التنويع في الموضوع ، فيصف أنماطا أربعة هي: الجمل الإثباتية(الخبرية)، والجمل الاستفهامية ، والجمل التعجّبية ، والجمل التي تفيد الطلب والتمني[1] .

والملاحظ لهذا الرأي يجد تنوّعا في الجمل إلاّ أنّ أوستين رأى بها قصورا ؛لأنّه يتعدّى وصف الصيغة التي تميّز بين هذه الجمل ، كالفرق بين الخبرية والاستفهامية مثلا استنادا إليها، فالاستفهام يقتضي مثلا إدراج الأداة وتنغيما مناسبا ، وهي في نظره مؤشرات مقالية لاصقة بالصيغة، أمّا الوصف اللغوي الكافي –حسب رأيه– يجب أن يكون وصفا للصيغة ووصفا للفعل اللغوي المنجز أيضا، فهو بهذا توصّل إلى ترسيخ ثنائية (قول وصفيّ/قول إنجازيّ) فحدّد الجمل الوصفية بأنّها تلك التي تصف حدثا أو حالة معينة دون فعل، أمّا الجمل الإنجازية فهي التي تنجز قولا وفعلا في الوقت ذاته [2]، وقد وضع الباحثون عدّة معايير مقالية ومقامية للتمييز بينها ، يمكن توضيحها فيما يلي:

1_ المعايير المقالية: وهي تنصبّ على الجانب الشكلي للخطاب، ويتحتّم الاستجابة لها حتى تكون الجملة من قبيل الإنجاز، وقد تمثّلت–حسبما ذكر العياشي أدراوي –فيما يلي[3]:

_ يجب أن تكون الجملة مشتملة على فعل من النوع الإنجازي كالأمر والنهي وغيرها ولتوضيح هذا يمكن لنا أن نلاحظ وجود صيغة الأمر في المثال السابق: اِصعد وإلاّ أطلقتُ عليك النارَ .

_ يجب أن يكون زمنُ الفعل هو زمن التكلّم، ويمكننا ملاحظة هذا أيضا في المثال السابق الذي يتزامن فيه التكلّم مع زمن الفعل .

_ يجب أن تُسند الجملة إلى المتكلّم المفرد .

_ كما يُشرط في الجملة أن تكون مبنية للفاعل أيضا .

ويمكن ملاحظة أنّ هذه الشروط تنطبق على المثال المذكور سابقا ، وبالتالي يمكن عدّها من قبيل الجمل الإنجازية .

---

[1] الأمر والنهي في اللغة العربية ، ص137 .

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص138 .

[3] ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص82 .

ولكنّ الباحثين في هذا الميدان وجدوا بعض أنواع الجمل التي لا تخضع لهذه الشروط مجتمعة ولكنّها إنجازية ، من ذلك ما أوردته نعيمة الزهري في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ ... ﴾ النساء (23) ، والذي يستعمل استعمالا إنجازيا مع أنّ الفعل ماضٍ ومبنيّ لغير الفاعل بالمفهوم النحوي إلاّ أنّه أُدخِل ضمنها لدلالة الفعل هنا على الزمن المطلق ولم يختصّ بالزمن الماضي فقط [1]، كما أنّ فاعل التحريم معروف أيضا .

2_ المعايير المقامية: وقد قسّمت إلى قسمين موضّحة كما يلي:

1)_ ثنائية صدق/كذب في مقابل نجاح/فشل :

وقد أكّد أوستين أنّ معيار (صدق/كذب) يشمل الجمل الوصفية فقط –وقد سبق شرحها– فتُعتبر الجملة صادقة إذا كانت المطابقة حاصلة بينها وبين ما تصف، كما تُعتبر كاذبة إذا لم تكن كذلك[2]، ويمكن التمثيل لهذه الثنائية بما يلي:

_ الأمطارُ غزيرة .

فتعدّ الجملة صادقة في حالة كانت الأمطار في الواقع غزيرة فعلا، أمّا إذا لم تكن كذلك كأن يكون الجوّ صافيا أو كانت الأمطار تنزل رذاذا قليلا فتعدّ عندئذ الجملة كاذبة لعدم مطابقتها للواقع ، وهو المعيار ذاته الذي وضعه البلاغيّون العرب عندما حدّدوا الخبر الصادق بأنّه "ما كان من الكلام مطابقا للواقع في حقيقة الأمر" [3]، أمّا الخبر الكاذب فهو "ما كان من الكلام غير مطابق للواقع في حقيقة الأمر"[4] .

وأمّا الجمل الإنجازية فهي التي تخضع للمعيار الثاني الموضوع وهو:(نجاح/فشل) مثل قول الزوج : أنتِ طالق أمام القاضي مثلا ، ومثل الوصيّة في المجتمعات التي تأخذ بها وغيرها ، وقد خالف العياشي أدراوي هذا الرأي الذي رأى أنّ النجاح والفشل لا يتوقّفان على واقع اجتماعيّ معيّن –حسب رأيه– مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الصدق والكذب اللّذين لا يتحدّدان إلا بالاستناد على مرجع محدّد[5] كما تمّ ذكره سابقا .

---

[1] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية ، 139 .

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص139 .

[3] البلاغة العربية(أسسها وعلومها وفنونها)، ج1، ص171 .

[4] المرجع نفسه ، ج ن، ص ن .

[5] ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص83–84 .

2)_ ثنائية قول وصفيّ/قول إنجازيّ :

ميّز أوستين بين الجمل الوصفية والجمل الإنجازية معتبرا النوع الأوّل قولا ، في حين اعتبر النوع الثاني قولا وإنجازا في الوقت ذاته؛ باعتبار أنّ في الجمل الإنجازية لا يمكن الفصل بين قولنا للفعل وبين فعلنا إيّاه كما ذكر الباحثون، وقد وُضعت بعض الشروط المقامية لضمان نجاح الفعل هنا مبيّنة كما يلي [1] :

_ يجب أن تكون هناك مؤسّسة متعارف عليها، وأشخاص مشاركون في عملية التواصل اللغوي داخل طبقات مقامية معيّنة .

_ يجب أن تكون الظروف ملائمة والمشاركون مقبلين على ما ريضوا عليه لكي يتمّ إنجاز ما تنصّ عليه تلك المؤسسة .

_ يجب أن يتمّ إنجاز الفعل من طرف جميع المشاركين وبصورة صحيحة .

_ يجب أن يتمّ إنجاز ما تنصّ عليه المؤسسة بكيفية شمولية .

_ يجب أن تتوافر لدى المشاركين نيّة إنجاز الفعل .

_ يجب أن يظلّ الموقف الذي اتخذه المشاركون قارّا إلى آخر مرحلة من مراحل إنجاز الفعل .

وقد اعتبر أوستين أنّ خرق القواعد الأربع الأولى يعدّ فشلا للفعل وإخفاقه ، في حين عدّ خرق الشرطين الأخيرين إساءة إلى فحوى المؤسسة دون فشل الفعل .

وقد مثلت الباحثة المذكورة سابقا لأنواع الخرق الذي يمكن أن يحدث لهذه الشروط المذكورة كأن يواجه المسيحي زوجته المسيحية بكلمة الطلاق في بلد يدين بهذه الديانة فيعتبر كلامه إنجازا فاشلا ؛ لأنّ المؤسسة الثقافية لا تعترف بهذا داخل العشيرة التي ينتمي إليها المشاركان ، وهو يعدّ خرقا للشرط الأول ، أمّا خرق الشرط الثاني كأن يخاطب على رسم الطلاق شخص غير قاضي التوثيق ، وأمّا الثالث كأن تقول المرأة مثلا أنا قبِلتُ الزواج من فلانٍ دون حضور وليّها في بعض المذاهب الفقهية ، وبهذا لم يُنجز الفعل من طرف جميع المشاركين بالصورة الصحيحة عندهم ، وأمّا خرق الشرط الرابع كما ذكرت الباحثة فيتمّ بالرفض الكلامي لصيغة القبول ، وهذه الخروقات المذكورة تؤدي

[1] الأمر والنهي في اللغة العربية، ص139-140 .

بالضرورة إلى فشل الفعل وإخفاقه بعكس خرق الشرطين الأخيرين، كأن يوجّه شخص كلاما إلى آخر بقوله: تذكّرْ نصائحَكَ عن كذا ، مع علمه أنها غير مُجدية[1] .

وقد توصّل أوستين أثناء دراساته للفعل اللغوي إلى جعل جميع الجمل اللغوية قولا وفعلا في الوقت نفسه سمّاها بالجمل الإنجازية [2] ، حيث يمكن تقدير فعل وفق الشروط المذكورة سابقا في العبارات الوصفية مثل: (أقول) الجوّ جميل ، وبهذا تصير إنجازية غير أنّه ميّز بين الجمل الإنجازية فجعلها نوعين ، وقد وضّحها خليفة بوجادي كما يلي[3]:

أ_ جمل إنجازية صريحة: يكون فعلها ظاهرا بصيغة الزمن الحاضر المنسوب إلى المتكلّم في حالات الأمر والنهي وغيرها، كقولنا لشخص ما: راجعْ دروسَكَ .

ب_ جمل إنجازية ضمنية : وهي لا يكون فعلها ظاهرا ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ الحديد (20) ، فيكون التأويل: أقول اِحذروها .

وقد توصّل أوستين بعد جعل جميع الجمل إنجازية إلى تقسيم الأفعال اللغوية إلى ثلاثة أقسام هي: فعل القول – الفعل المتضمّن في القول – الفعل الناتج عن القول[4] ، وقد بيّنها مسعود صحراوي على النحو التالي:

أ_ فعل القول : ويراد به " إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة "[5] ، ويظهر من هذا أنّ فعل القول يشمل الجانب النطقي للجملة وفق قالب تركيبي معيّن يعطي دلالة ما .

ويمكن أن يقسّم فعل القول إثر هذا إلى ثلاثة أقسام هي[6]:

أ)_ الفعل الصوتي: ويشمل التلفّظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معيّنة .

ب)_ الفعل التركيبي: ويتمثل في تأليف ما أنتجه النسق الصوتي من مفرداتِ لغةٍ ما طبقا لقواعدها النحوية .

---

[1] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية ، ص141 .

[2] ينظر: الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو ، يحي بعيطيش، ضمن كتاب: التداوليات (علم استعمال اللغة) تنسيق:حافظ اسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، اربد (الأردن)، ط2، 2014، ص94 .

[3] ينظر: في اللسانيات التداولية، ص96 .

[4] وهناك من ترجمها، فعل الكلام وقوة فعل الكلام ولازم فعل الكلام، ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة، أوستين تر:عبد القادر قينيني ، افريقيا الشرق للنشر، دط، 1991، ص7 .

[5] التداولية عند العلماء العرب، ص55 .

[6] الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، ص97 .

ج)_ الفعل الدلالي: ويراد به استعمال تلك المفردات التي انتظمت في تراكيب حسب دلالات وإحالات معيّنة .

ويمكن توضيح هذا بالمثال التالي :

_ ألّفَ ابنُ خلدونَ المقدّمةَ في مدينةِ تاهرتَ .

فالمتلفّظ بهذه الجملة ينتج سلسلة من الأصوات، بل يمكن قصرها على الأصوات فقط في حال تلفّظ بها أمام شخص أجنبي ؛ لأنّه سيعتبرها مجرّد أصوات فقط لا تحمل معنى و قد لا يستطيع تقطيعها إلى مفردات معينة أيضا، أمّا متكلم اللغة العربية فإنّه يستطيع تقسيم هذه المتوالية من الأصوات إلى مستويات هي:

_ مستوى المعجم: تتضح من خلاله معاني الكلمات .

_ مستوى الإحالة: ويتمثل في إحالة اسم العلم على شخص ابن خلدون المؤرخ وعالم الاجتماع العربي، كما يحيل اسم المدينة على العاصمة التاريخية للرستميين (مدينة تيارت الحالية) .

_ مستوى التركيب: ويتمثل في العلاقات النحوية التي انتظمت بها مفردات هذه الجملة وتشمل الفعل الماضي (ألّف) والفاعل (ابن خلدون) والمفعول به (المقدّمة) إضافة إلى الجارّ والمجرور والمضاف إليه (في مدينة تاهرت)[1] .

ب_ الفعل المتضمّن في القول: وهو " الفعل الذي يقوم به المتكلّم أثناء تلفظه"[2]

ويرى مسعود صحراوي أنّه الفعل الإنجازيّ الحقيقي الذي يتميّز عمّا قبله في كون الأوّل قولا فقط، أمّا هذا فهو قيام بالفعل ضمن القول[3] ، وقد يكون هذا الفعل إخبارا أو أمرا أونهيا أو سؤالا أو تحذيرا أو غيرها، كما أنّ تحديد هذا يرجع إلى نيّة المتكلم أثناء عملية التلفّظ، وهنا تدخل القرائن المقامية لتحديد ذلك[4]، فالفعل المتضمّن في القول أو كما يسمّيه البعض بالفعل الإنجازي هو الفعل الذي تبرز من خلاله معالم اعتبارات التخاطب أوالاستعمال اللغوي[5] .

---

[1] ينظر: الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو ، ص98 .

[2] الأمر والنهي في اللغة العربية، ص147 .

[3] ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص56 .

[4] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص147 .

[5] ينظر: السيميولسانيات وفلسفة اللغة، ص177 .

ج_ **الفعل الناتج عن القول** : وسمّاه بعض الباحثين بالفعل التأثيري [1] ، وهو الذي يتسبّب في نشوء آثار في مشاعر الآخرين وفكرهم من خلال إقناعهم أو تضليلهم أو تثبيطهم أوإحراجهم وغيرها[2]، فقولنا لشيء ما يترتّب عنه أحيانا إحداث بعض الآثار في الآخرين بتعديل آرائهم أو عاداتهم أو غير ذلك .

ويمكن التمييز بين الفعل المتضمّن في القول والفعل الناتج عن القول بما يلي:

_ في حالة قولي كذا أكون قد أخبرتُ أو وعدتُ أو سألتُ ...

_ في حالة قولي كذا أكون قد أزعجتُ أو أفرحتُ أو أقنعتُ...

فيظهر أنّ التمثيل الأوّل ينسحب على الأفعال الإنجازية ، أمّا الثاني فينسحب على الأفعال التأثيرية[3] .

ويمكن توضيح أقسام الفعل اللغوي من خلال المخطّط التالي:

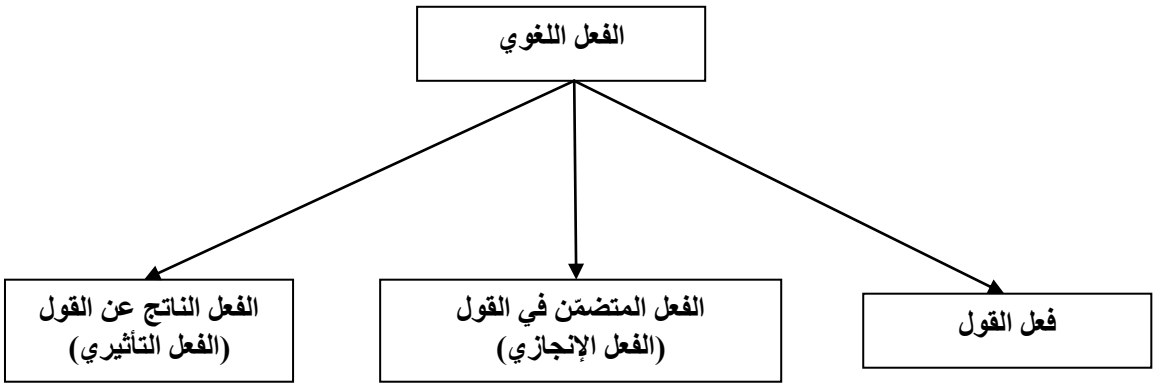

فهاته الأقسام الثلاثة للأفعال اللغوية هي في الحقيقة إنجاز لفعل لغويّ واحد قسّمه أوستين إلى خمسة أنواع بحسب المعنى هي[4]:

1_ الحكميات: وتتمثّل في إصدار حُكم ما ، نحو: برّأ ، أدان ، قوّم ، صنّف...

2_ التنفيذيات: وتقضي بمتابعة أعمال وتقوم على استعمال القوة وما في معناها نحو: عيّن ، استقال ، أمر ، نهى ، طرد ...

---

[1] مثل الباحثة المغربية نعيمة الزهري .

[2] ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص57 .

[3] ينظر: السيميولسانيات وفلسفة اللغة، ص178 .

[4] ينظر: التداولية من أوستين إلى غوفمان، فليب بلانشيه، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سوريا، ط1، 2007 ص62 . وينظر: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغين العرب، طالب سيد هاشم الطبطبائي مطبوعات جامعة الكويت، 1994، ص10-11 .

ويتمّ التمييز بين الأفعال المندرجة فيها وبين الأفعال المندرجة في الحكميات في كون التنفيذيات هي أفعال تنفيذ الأحكام ولكنّها ليست في حدّ ذاتها أحكامًا .

3_ الوعديات: وهي التي تكون بإلزام المتكلم بأداء فعل ما أو إفصاح عن نواياه، نحو: وعد ، وافق ، عزم ، نوى ، أقسم ...

4_ السلوكيات: وهي تتفاعل مع أفعال الغير، وترتبط بإفصاحات عن حالات نفسية اتّجاه ما يحدث للآخرين، نحو: اعتذر ، شكر ، هنّأ ، عزى ، مدح ، ذمّ ، بارك ، رحّب ...

5_ العرضيات [1]: وهي أعمال تختصّ بالعرض فتوضّح أقوالنا بالمحادثة، نحو: أثبت أنكر ، أجاب ، أكّد ، وضّح ، نفى ، حكى ، روى ...

وقد استلهم أوستين هذه الأفعال اللغوية من القضاء والقرارات التشريعية، ويظهر هذا من خلال الأمثلة التي عرضها والعبارات المستعملة ، من أمثلة قوله في قسم الحكميات: "فالقرارات التشريعية تقوم في إصدار أحكام رسمية أو غير رسمية انطلاقا من شهادة الغير، وبيّنته فيما يخصّ الوقائع والأحداث والقيم ... والقرار هو منسوب إلى القضاء متمايز عن الفعل التشريعي والتنفيذي، وكلا الفعلين التشريعي والتنفيذي هما من اختصاص ممارسة السلطة "[2] ، وغيرها كثير في كتابه .

وقد تبنّى سيرل ما أورده أوستين في تقسيمه للأفعال اللغوية مؤكّدا أنّ فعل القول لا يمكن أن يتحقّق دون قوة إنجازية، وقد أدخل بعض التعديلات على التقسيم السابق علاوة على اهتمامه بالمعنى والمحتوى القضوي الشيء الذي جعل الباحثين يعدّونه أقرب الفلاسفة اللغويين إلى علماء اللغة الخلّص[3]، وقد عرض العياشي أدراوي أهمّ الأفكار التي جاء بها سيرل موضّحة على النحو التالي[4]:

1_ ارتباط اللغة بالأفعال اللسانية: ويعني هذا أنّ المتكلم بلغة ما يحقق أفعالا لغوية تغدو ممكنة في ظلّ قواعد تعمل على استخدام العناصر اللغوية لتحقيقها .

---

[1] وقد سمّاها عبد الرحمن الحاج صالح بالإثباتيات كما سمّى التنفيذيات بالتقريريات والوعديات بالالتزاميات وهذا راجع إلى اختلاف ترجمة المصطلحات في الدراسات العربية، ينظر: الخطاب والتخاطب، ص244 .

[2] نظرية أفعال الكلام العامة، ص176 .

[3] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص149 .

[4] ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص88-89 .

2_قاعدة التواصل اللغوي مبنيّة على الفعل اللغوي : حيث يرى العياشي أنّ التواصل أداء للرمز واللفظ والجملة لحظة تحقيق فعل لغوي معيّن .

3_ ارتباط نظرية اللغة بنظرية الفعل : لأنّ العملية الكلامية عبارة عن سلوك خاضع للقواعد .

4_ ارتباط نظرية أفعال اللغة بنظرية المجال الدلالي : ويعني هذا عدم التسليم بوجود دراستين دلاليتين مختلفتين إحداهما تدرس الجمل ودلالاتها والثانية موضوعها إنتاج أفعال اللغة .

5_ عدم استقلال معنى الجملة (دلاليا) عن معنى أفعال اللغة (تداوليا) : حيث تحمل كلّ جملة معنى معيّنا يمكن أن يستعمل لإنجاز سلسلة من الأفعال اللغوية الخاصّة، لهذا فإنّ دراسة دلالة الجملة ودراسة أفعال اللغة لا يشكّلان مجالين مستقلّين بل مجالا واحدا .

وقد صنّف سيرل الأفعال اللغوية إلى أربعة أصناف موضّحة كما يلي[1]:

1_ الفعل التلفظي :ويراد به عملية إنتاج الكلام والتأليف بين مكوّناته ، ويشمل كلاّ من الفعل الصوتي والفعل التركيبي بالمفهوم السابق الذي طرحه أوستين .

2_ الفعل القضوي : ويعادل الفعل الدلالي بالطرح الأوستيني الذي كان جزءا من فعل القول ليستقلّ هنا ويتضمّن عنصري الإحالة والحمل ، أمّا الإحالة فتكون بإحالة العبارة اللغوية على شخص موجود في العالم الخارجي ، وأمّا الحمل فيكون بحمل ذلك الشخص المحال عليه فعل شيء ما ، ومن ذلك قولنا: (عبدُ الرحمن الحاج صالح باحثٌ لسانيٌّ) . فتكون الإحالة بالاسم الأوّل على شخص معيّن موجود في العالم الخارجي، وقد حملت عليه فعل شيء وهو الاشتغال بعلوم اللسان .

3_ الفعل الإنجازي: كالأمر والنهي والاستفهام والوعد وغيرها .

4_ الفعل التأثيري : ويهتم بالنتائج والتأثيرات التي يحدثها الفعل الإنجازي بالنسبة للمخاطب ، فإذا حوجج يقتنع مثلا، وإذا أُنذر يحزن أو يخاف ، وإذا بُشّر يفرح وهكذا مع بقية المؤثرات الأخرى التي تترك أثرا في المخاطب .

ويذهب سيرل في تصوّره للأفعال اللغوية إلى أنّ لكلّ جملة معنى يمكن أن يُسخّر لإنجاز فعل أو زمرة من الأفعال اللغوية، فهو يرى أنّ معنى الجملة مستقلّ عن الأفعال

[1] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص152 .

الإنجازية والتأثيرية التي تنجزها الجملة ؛ إذ إنّ الألفاظ المستعملة في اللغة ذات دلالات معجمية لا تخضع لإرادة المتكلّم، ويعني هذا تمييز سيرل بين الدلالات المقالية والدلالات المقامية، فالأولى في نظره دلالة ثابتة لا تتغّير بتغيّر المقامات ، أمّا الدلالة الثانية فهي متغيّرة تابعة لتغيّر المقامات التي تقال فيها، ولعلّ هذا الرأي لسيرل هو ما جعل الباحثين يعدّونه أقرب الفلاسفة اللغويين إلى آراء تشومسكي التي رأيناها في الفصل السابق؛ لأنّه يعترف بدلالة لاصقة بالجملة تستمدّها الجملة من مجموع مدلولات الكلمات المشكّلة لها ومن العلاقات القائمة بينها ، إلاّ أنه يخالفه في قصر الدلالة على المعنى الحرفي للجملة كما أنه يخالف الرأي الآخر الذي لا يرى للجملة دلالة خارج نيّة المتكلم إذ يساوي معنى الجملة نيّة المتكلّم والهدف التواصلي لها عندهم ، وقد وصفت نعيمة الزهري الرأي الأخير بالتطرّف؛ لأنّ أصحابه يذهبون إلى أنّ الجملة الواحدة يمكن أن تُستعمل للدلالة على أيّ معنى شريطة أن تكون الظروف المقامية قادرة على خلق النيّات الملائمة ، وهم بهذا يُفرغون الجملة من محتواها القضوي حيث تصبح دلالتها هي مجموع الدلالات التي تنجم عن استعمالها في مقامات معينة[1] .

وقد ارتاى سيرل أن يقسّم الأفعال اللغوية بحسب معانيها كما فعل أوستين بتعديلات طفيفة كما يلي[2] :

1_ الإخباريات : وتسمّى أيضا التأكيدات أو الأفعال الحكمية مثل: سَيَأْتِي غدًا .

2_ الأوامر (الطلبيات): وهي التي تحمل المخاطب على فعل معيّن مثل قولك: أُخرجْ ...

3_ الالتزاميات (الوعديات): حيث يلتزم المتكلّم بفعل شيء معيّن ، وقد أخذت عن أوستين ، مثل: سَوْفَ آتِي ...

4- التعبيريات(الإفصاحيات): وهو ما يوافق السلوكيات عند أوستين ويكون الهدف منها مثلا التعبير عن الحالة النفسية بشرط أن يكون هناك نيّة صادقة ، مثل قولك: أُعذُرْنِي.

5_ الإنجازيات (الإيقاعيات): وتكون حين التلفّظ ذاته ، ويكون الهدف منها إحداث واقعة ما ، مثال ذلك: أُعلنُ الحربَ عليكم .

---

[1] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية ، ص154 .

[2] ينظر : في اللسانيات التداولية ، ص99-100. وينظر: التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ص66 .

ولعلّ رأي سيرل السابق الذي يفصل بين الدلالة المقالية والدلالة المقامية هو ما جعله في مرحلة تالية يميّز بين الفعل اللغوي المباشر والفعل اللغوي غير المباشر كما سيتمّ توضيحه في هذا البحث .

ثانيا: الفعل اللغوي غير المباشر والتأويل الدلالي:

ظهر مفهوم الفعل اللغوي غير المباشر بعد أعمال أوستين الأولى مع بول غرايس وسيرل في سبعينيات القرن الماضي، حيث شكّلت مقالة الأوّل(المنطق والمحادثة) بداية التفكير في هذه الظاهرة التي تمّ استيحاؤها في عدّة أعمال لسانية أخرى ، فالفعل اللغوي غير المباشر يركّز بالأساس على الجانب الاستعمالي للجمل والعبارات اللغوية؛ إذ لاحظ العديد من الباحثين أنّ هذه العبارات تحتمل في الكثير من الأحيان تأويلين دلاليين اثنين:

_ تأويلا دلاليا يطفو على سطح الجملة تؤشّر له مؤشرات بنيوية .

_ تأويلا دلاليا لا يطفو على سطح الجملة ولا توجد قرائن بنيوية تدلّ عليه .

بمعنى أنّه عندما ننجز جملة ما – حسبما ذكرت نعيمة الزهري – يمكن حسب المقام الذي أنتجت فيه أن نقوم بفعلين لغويين[1]:

_ فعل لغوي مباشر .

_ فعل لغوي غير مباشر .

من ذلك ما ورد في آخر سورة البقرة والذي كثيرا ما يدعو به الإنسان في حياته كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ البقرة (286) ، حيث يمكننا استخراج أفعال لغوية مباشرة وأخرى غير مباشرة من هذه الآية، فيتمثّل الفعل اللغوي المباشر في التراكيب الأمرية (اعفُ – اغفرْ – ارحمْنا) والتراكيب التي تشمل النهي (لا تؤاخذنا – لا تحملْ – لا تحمّلنا) ، وأمّا الأفعال اللغوية غير المباشرة المشتقّة من هذه التراكيب فهي الدعاء كما يؤكّد هذا المفسرون ، من ذلك مثلا تفسيرهم العبارة الأولى من هذه الآية والتي خصّوها بالدعاء الذي يكون للنسيان الغالب والخطأ غير المقصود [2]، وهكذا مع بقيّة العبارات الأخرى التي وردت في هذه الآية الكريمة التي تدلّ كلّها على هذا المعنى، والذي لا تؤشّر له قرائن بنيوية ولكنّ المقام يستلزم هذا هنا .

---

[1] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص159 .

[2] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص139، وينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص394 .

فظاهرة الفعل اللغوي المباشر والفعل اللغوي غير المباشر أنتجت في نظرية الأفعال اللغوية مفهومين جديدَيْن هما : القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة فالقوة الإنجازية الحرفية هي التي تدرك مقاليا كما تمّ في الآية السابقة بالصيغ الفعلية المذكورة أو بالتنغيم أو بفعل إنجازي مثل: سأل، التمس، وعد، راهن ... الخ [1]، وأمّا القوّة الإنجازية المستلزمة فهي التي تُدرَك مقاميّا ، بمعنى تستلزمها الجملة في سياقات مقامية معينة كالدعاء في المثال السابق ، لهذا قسّم الباحثون في هذا المجال مستويات الدلالة إلى ثلاثة أقسام ، هي[2]:

_ المحتوى القضوي:والذي يشكّل معاني المفردات المشكّلة للعبارات اللغوية في هذا المثال.

_ القوة الإنجازية الحرفية: الأمر والنهي .

_ القوة الإنجازية المستلزمة: الدعاء .

ويمكن توضيح اشتغال الآليات التأويلية للفعل اللغوي غير المباشر من خلال المقترحات التالية :

I_ اقتراح غرايس:

اشتغل غرايس على ظاهرة الاستلزام الحواري في عملية التواصل اللغوي [3] ، حيث تُعدّ هذه الظاهرة من أهمّ المفاهيم التداولية الحديثة ، فرأى صاحب هذا المفهوم أنّ التأويل الدلالي للعبارات في اللغات الطبيعية أمر متعذر إذا نُظر فيه إلى الشكل الظاهري فقط الأمرُ الذي يتطلب تأويلا دلاليا آخر ، ومن ثمّة يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى معنى ضمني غير مصرّح به (معنى مستلزم حواريا)، وعليه فقد اقترح ما يلي[4]:

_ معنى الجملة المتلفّظ بها من قبل المتكلم في علاقته بالمستمع .

_ المقام الذي تنجز فيه الجملة .

_ مبدأ التعاون .

---

[1] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص160 .

[2] الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص97 .

[3] المرجع نفسه، ص96 .

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص17-18 .

ويفيد مبدأ التعاون بحصول تطابق بين المساهمة الحوارية وبين مقتضيات الغرض من الحوار كما ذكرت نعيمة الزهري [1] ، كما سمّى غرايس الاستلزام المقابل للتخاطب بالاستلزام العرفي ، وهو الاستلزام الذي يُتعارَف عليه من خلال بعض الألفاظ التي يكون استعمالها يستلزم شيئا ما دون ربطه بأحوال التخاطب ، من ذلك لفظ (لكن) مثلا في اللغة العربية الذي يتّخذه واضعه في السياق باعتبار وجوده يستلزم أن يكون ما بعده مخالِفا لما يتوقعه المخاطب ؛ لأنّ هذا اللفظ وغيره من الألفاظ التي لها دلالات لا تنفكّ عنها مهما اختلفت السياقات والتراكيب[2].

فانطلاقا ممّا سبق يمكن تقسيم الحمولة الدلالية للعبارات اللغوية عند غرايس إلى معانٍ صريحة متمثّلة في المحتوى القضوي والقوة الإنجازية الحرفية ، ومعانٍ ضمنيّة متمثّلة في المعاني العرفية والمعاني التخاطبية [3] ، هاتان الأخيرتان ناتجتان عن عمليات استدلالية كما تمّ توضيحه، وفي ذات السياق يسمّي عبد الرحمن الحاج صالح الاستلزام المقابل للتخاطب بالاستلزام الخطابي الذي يبنى على النص ، وقد بيّنه بأنّه ما يلزم من معنى الكلام معنى آخر بغضّ النظر عن حال الخطاب وقرائنه، ويمكن تحقّق هذا إذا كانت صحّة الثاني شرطا لصحّة الأوّل ، من ذلك ما يلي:

_ بَاعَ زيدٌ منزلَهُ .

_ فرِحَ عمرُو بالهديّةِ .

حيث يقتضي في المثال الأوّل أنّ زيدا يملك منزلا، والأمر نفسه مع المثال الثاني الذي يقتضي أنّ عمْرًا أُهديت له هديّة، وهكذا مع كلّ عملية اقتضاء استلزامٌ عقليٌّ منطقيٌّ ولهذا النوع من الاستلزام وجود كبير في الدراسات العربية القديمة كما ذكر الحاج صالح من ذلك الكناية مثلا، كقول الخنساء في أخيها صخر: طويل النجاد، رفيع العماد، كثير الرماد[4] ...، حيث يمكن القيام بعدّة عمليات استدلاليّة عقلية (استلزامية) انطلاقا من الجملة، كما هي موضّحة فيما يلي:

---

[1] ينظر: حاشية الأمر والنهي في اللغة العربية، ص160 .

[2] ينظر: النص بين الدلالة والتداول، ص187 .

[3] ينظر : التداولية عند العلماء العرب ، ص 47-48 .

[4] ينظر: الخطاب والتخاطب، ص237 .

_ طويل النجاد يقتضي طول السيف .

_ طول السيف يقتضي طول القامة .

_ إذن طويل النجاد يقتضي طول القامة .

والأمر نفسه مع رفيع العماد :

_ رفيع العماد يقتضي ارتفاع الخيمة .

_ ارتفاع الخيمة يقتضي السيادة في القبيلة .

_ رفيع العماد يقتضي السيادة في القبيلة .

وأمّا عن(كثير الرماد)فيمكن استعمال عدة عمليات استدلالية يمكن توضيحها فيما يلي:

_ كثير الرماد يقتضي كثرة إشعال النار .

_ كثرة إشعال النار تقتضي كثرة الطبخ .

_ كثرة الطبخ تقتضي كثرة الناس .

_ كثرة الناس تقتضي كثرة الضيوف .

_ كثرة الضيوف تقتصي كثرة الكرم .

_ إذن كثرة الرماد تقتضي كثرة الكرم .

فهذه العمليات الاستدلالية هي عمليات استلزامية خطابية لا علاقة لها بحال التخاطب وهي كثيرة في الدراسات العربية القديمة.

أمّا الاستلزامات التخاطبية –كالتي ذكرها غرايس –فقال عنها عبد الرحمن الحاج صالح: "كلّ كلام يمكن أن يُستنتج من معناه اللفظي أكثر من معنى بحسب أحوال الخطاب وقرائنه "[1]،حيث المعنى الأصلي لا يقتضيه كما ذكر في الكناية، بل يحتمله فقط والمقتضى له هو حال الخطاب، من ذلك أنّ شخصا ما أحسّ بالبرد في مكان معين فقال:

_ لا أريد أن أبقى في هذه الغرفة .

أو _ شغّل المدفأة من فضلك .

[1] الخطاب والتخاطب ، ص237 .

فهو في الحقيقة لا يريد أن يُخبر بما ذكر بل يلمّح صاحبه بأنّه مصاب بالبرد [1] والمعنى الثاني في الحقيقة هو معنى مؤوّل غير مصرّح به ، لكنّه المقصود في العملية التخاطبية ، وهذا ما يمثّل الفعل اللغوي غير المباشر كما رأينا سابقا الذي يحتمل تأويلا دلاليا تحكمه القرائن البنيوية المتمثلة في احتمال المعنى الحرفي، وتأويلا دلاليا لا تحكمه القرائن السابقة ولكن ظروف التخاطب هي التي جعلتنا ندرك المعنى الثاني .

فالتواصل الإنساني عموما لا يقف عند الحدود اللغوية فقط بل يمتدّ إلى أحوال التخاطب التي تتحدّد من خلالها المعاني المقصودة ، وفي هذا يقول عبد السلام اسماعيلي علوي أنّ طرق فكرة المعنى تكون كحاصل استعمالي متغيّر لا كمعطى خطابي جاهز، وبهذا ينسحب الاستلزام التخاطبي (الحواري) عنده على غير المباشر من المعاني[2] ، وهذا ما مثله الفعل اللغوي غير المباشر كما تمّ ذكره سابقا .

***مبادئ التخاطب عند غرايس:**

تقوم العملية التخاطبية على مبادئ عدة، لعلّ أهمّها هو مبدأ التعاون كما ذكر غرايس الذي يفيد أنّ على أطراف الحوار أن تتعاون فيما بينها لتحصيل المعنى المطلوب فانطلاقا من هذا المبدأ يتّضح أنّ التفاعلات الحوارية تبلغ مقاصدها بمقتضى التعاون القائم بين أطراف الحوار [3] ، وقد عرّف طه عبد الرحمن التعاون بقوله: " أن يتعاون المتخاطبون على الوصول إلى الغرض من دخولهما في التخاطب "[4] .

وقد عمد غرايس بعد تحديد المبدأ العام للتخاطب إلى تفريعه إلى مجموعة من القواعد التخاطبية (الحوارية) وضّحتها نعيمة الزهري كما يلي[5]:

1_ قاعدة الكمّ: تهم كمية المعلومات المطلوب التصريح بها وتتفرع عنها القواعد التالية:

_ لتكن مساهمتك الحوارية متضمنة للقدر المطلوب من المعلومات .

---

[1] ينظر: الخطاب والتخاطب ، ص237 .

[2] ينظر: السيميولسانيات وفلسفة اللغة، ص135 .

[3] ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص98 .

[4] التواصل والحجاج، طه عبد الرحمن، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، دط، دت، ص12 .

[5] الأمر والنهي في اللغة العربية، ص160 .

_ يجب أن لا تكون مساهمتك الحوارية متضمّنة أكثر ممّا هو مطلوب من المعلومات ولا أقل ممّا هو مطلوب ، بمعنى يجب أن لا توجز إلى حدّ الإخلال بالهدف من الخطاب وألاّ تُطنب إلى حدّ الإفراط .

2_ قاعدة الكيف: لتكن صادقا في مساهمتك الحوارية، ويمكن توضيحها:

_ لا تقل شيئا كاذبا .

_ لا تقل شيئا تفتقر في إثباته للحجة .

3_ قاعدة الورود (العلاقة): ليكن خطابك واردا، بمعنى يجب أن لا يكون خطابك متناولا لأمر آخر غير الموضوع الذي يتحاور فيه .

4_ قاعدة الكيفية (الجهة): كن واضحا، وتنضوي تحت هذه القاعدة ما يلي:

_ تجنّب الغموض .

_ تجنّب اللبس .

_ ليكن خطابك مركّزا .

_ كن منظّما .

_ كن مؤدّبا ...

وتتضح هذه القواعد التي أوردها غرايس من حيث ورودها جميعا من خلال المثال التالي حين يسأل سائل عن فتح أبواب البلدية مساء بقوله:

س) مَتَى تفتحُ البلديةُ أبوابَها مساءً ؟

ج) تَفتحُ الساعةَ الواحدةَ بعد منتصفِ النهارِ .

من خلال السؤال المطروح والإجابة يمكن ملاحظة أنّ الإجابة احترمت مبدأ التعاون القائمة عليه العملية التخاطبية من حيث الوصول إلى الغرض منها، كما احترمت جميع القواعد الأخرى المنبثقة عن هذا المبدأ الرئيسي .

_ فمبدأ الكمّ المتعلّق بكمّية المعلومات الواجب تقديمها مناسب للسؤال المطروح ، ويعني هذا احترامه وعدم خرقه .

_ ومبدأ الكيف المتعلّق بحالة الصدق مثلا فيبدو أنّ الإجابة صادقة ، وخاصّة أنّ الفتح مساء يكون على التوقيت المذكور .

_ ومبدأ الورود بأن تكون الإجابة واردة بالنسبة للسؤال وهذا أمر متحقّق أيضا ولم يكن هناك خرق أيضا .

_ وأخيرا مبدأ الكيفية المتعلقة بما ذكر سابقا فهو متحقّق أيضا ؛ إذ ليس هناك غموض أو لبس ولم يتمّ الخرق أيضا .

ويمكن تمثيل العملية التخاطبية كما أوردها غرايس بالمخطّط التالي:

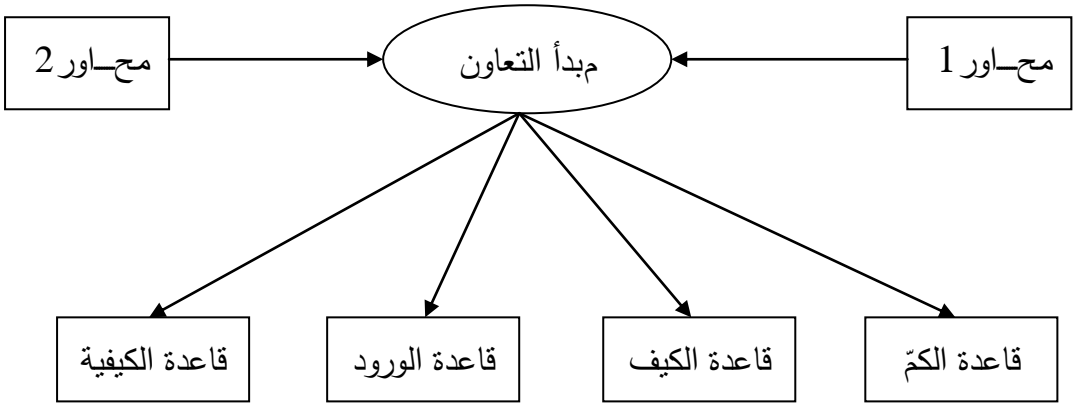

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ العملية التخاطبية السليمة تقوم على احترام مبدأ التعاون في كلّ الأحوال ، أمّا المبادئ الأخرى فهي عوامل مساعدة لهذا المبدأ، كما لابدّ من التأكيد على قضيّة أخرى مهمّة في العملية التخاطبية وهي قضية القصدية ؛ لأنّ كلّ فعل كلامي يُبنى عليها [1]، فكلّ حوار يتطلّب استحضار المقاصد حتّى يقوم تعاون بين المتحاورين ويفهم كلّ واحد منهما الآخر، ولابدّ هنا من ملاءمة الملفوظ للسياق الذي يقال فيه؛ لأنّ المعنى قد يتولّد عند المخاطب في كثير من الأحيان قبل أن يكمل المتكلّم كلامه، ويعني هذا أنّ المعنى الحرفي للعبارة يشكّل جزءا من المعنى أمّا الجزء الباقي فتحكمه ظروف التخاطب، وهذا ما يبيّن أهميّة القصد في إعطاء أيّ عملية تأويلية للعبارات اللغوية حتى لا يَفهم المخاطب خلاف المقصود منها، ويرى الباحثون في هذا الإطار أنّ القصد مراتب منه ما هو عامّ ومنه ما هو خاصّ، ومنه ما هو صريح ومنه ما هو ضمنيّ، ممّا يتيح الحديث عن المقاصد وعن مقاصد المقاصد، وعليه فالآليات

[1] ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص59 .

التأويلية التي يستخدمها المخاطب لإدراك مدلول الخطاب الموجّه إليه تقوم على فرضية تنبني على مقاصده ؛ إذ دونها لن يتمكّن من إعطاء تأويل ملائم لما يوجّه إليه[1] .

وفي هذا الشأن يذهب غرايس إلى أنّ القواعد العادية للحوار تشكّل مبادئ تتمّ الاستجابة لها بوحي من العقل ، وعن اقتناع بضرورة التشبّث بها أثناء كلّ مساهمة حوارية ؛ لأنّها الضابطة للحوار في المقامات العادية ، كما أنّ العملية التخاطبيّة تحكمها شروط تعاونيّة من خلال تحديد هدف مشترك بين المتحاورين أثناء القيام بها، وأن تكون إسهاماتهم متداخلة ويتوقّف بعضها على بعض حتّى لا يحدث أيّ خلل في هذه العمليّة [2] وتؤدي بالتالي هدفها بالصورة الصحيحة .

ويشير الباحثون هنا إلى التلاؤم الحاصل بين مبدأ التعاون والقواعد المتفرّغة عنه وبين الاستلزام الحواري (التخاطبي)، ذلك أنّ الاستلزام ينتج عن خرق إحدى هذه القواعد مع التمسّك بمبدأ التعاون [3]، ولتحقيق هذا الاستلزام الذي ينتج عن إعطاء تأويل دلالي للعبارات اللغوية وضعوا شروطا معينة وضّحتها نعيمة الزهري كما يلي[4]:

1_ يجب أن يُحترم مبدأ التعاون ولا يُترك أيّ مجال للاعتقاد عكس ذلك .

2_ يجب افتراض أنّ الشخص المعني بالأمر يُدرك أنّ المعنى المقصود(غير الحرفي) ضروريّ لكي لا يقع تناقض بين المعنى الحرفي وبين ما نصّ عليه الشرط الأوّل .

3_ يظنّ المتكلم أنّ المخاطب قادر على الاستنتاج والإدراك الحدسي للفكرة التي تتعلق بضرورة الانطلاق من الافتراض الوارد داخل الشرط الثاني .

ويمكن توضيح هذا من خلال المثال التالي : شخصان يتحدّثان، فيسأل الشخص (أ) الشخص (ب) عن صديق لهما يعمل في أحد البنوك، فيجيب الشخص (ب) قائلا: إنّه يعمل بالبنك المذكور ولكنّه لم يدخل السجن بعد ، حيث يمكن للشخص (أ) أن يقوم بعدّة عمليات استدلالية لفهم المقصود من الإجابة موضّحة كما يلي:

---

[1] ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص101 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص102 .

[3] يرى بعض الباحثين أنّ الاستلزام قد يحدث في الأساليب الإنشائية دون أي خرق لهذه القواعد . ينظر: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي (دراسة في نحو الجملة) ، الزايدي بودرامة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة 2014/2013.

[4] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص162-163 .

_ يبدو للوهلة الأولى أنّ الشخص (ب) بإجابته تلك قد خرق قاعدة الورود ، كما أنّه لم يعبأ بقاعدة الوضوح أيضا، لكن لا يمكن القول أنّه لم يستجب لمبدأ التعاون .

_ يمكن أن يعدّ رأي الشخص (ب) حول الشخص العامل بالبنك مسألة ظاهرية ليس إلاّ بافتراض اعتبار هذا العامل لصّا حقيقيا .

_ يعلم الشخص (ب) أنّ الشخص (أ) قادر على القيام بهذا الاستنتاج وعليه يستلزم أن تؤوّل الإجابة أنّ الشخص العامل بالبنك لصّ حقيقي .

فالملاحظ للسؤال والإجابة بعد القيام بهذه العمليات الاستلزامية يُدرك أنّ الشخص(ب) كان يحترم مبدأ التعاون [1]، ولكنّ عملية الخرق أعطت معنى غير مباشر(مؤوّلا) كما تمّ توضيحه .

وقد عرضت نعيمة الزهري شروط غرايس لتحقيق الاستلزام الحواري (التخاطبي) أيضا بأن يأخذ المتكلم بعين الاعتبار المعطيات التالية[2]:

_ المعنى العرفي للعبارات المستعملة وتعريف العبارات الإحالية .

_ مبدأ التعاون والقواعد المتفرّعة .

_ السياقان اللغوي وغير اللغوي للخطاب .

_ عناصر أخرى تتصل بالخلفية المعرفية .

_ يجب أن يكون المساهمان في الحوار على علم بالمعطيات الآنفة الذكر، وأن يصدر أثناء عملية التخاطب عن افتراض هذه المعطيات .

ويرى الباحثون في هذا الشأن أنّ قيمة هذه القواعد المقدّمة تتجلّى في كونها تُقدّم استدلالات أخرى تتجاوز المحتوى الدلالي للعبارات اللغوية المتلفّظ بها، لهذا ربطها غرايس بعملية التخاطب(الحوار) حتى يميّزها عن الاستلزامات المنطقية التي تقتصر على المضمون الدلالي ، فالاستلزام كما يراه غرايس يعتمد –بالإضافة إلى المضمون– على مطالب تحيط بالحوار القائم على مبدأ التعاون كما أسلفنا ، وعند حدوث فشل ما في هذه العمليّة يُرجع ذلك لممارسة هذه المبادئ على مستوى الإنجاز .

---

[1] ينظر : الأمر والنهي في اللغة العربية ، ص163 .

[2] المرجع نفسه ، ص ن .

ولتوضيح هذا أكثر عرض العياشي أدراوي المثال التالي :

-شخص يسأل : أينَ زيدٌ؟

-يردّ الآخر : هناك سيّارةٌ صفراءُ أمامَ المكتبةِ .

حيث يلاحظ أنّ الإجابة إذا أخذت حرفيا لا توافق السؤال المذكور، وهذا ما يعدّ خرقا لقاعدة الورود (الملاءمة) ، كما أنّ حجم المعلومات المقدّمة تفوق الإجابة المتوقعة، وهو ما يعدّ مخالفة لقاعدة الكمّ أيضا ، ولكي نعدّ أنّ الشخص الثاني استجاب لسؤال الأوّل لابدّ أن نعتقد أنه احترم مبدأ التعاون ، وبالتالي يجب إيجاد علاقة بين مكان زيد ومكان السيارة الصفراء، وهناك تدخُل معطيات مسبقة موجودة عند المتحاورين بافتراض أنّ زيدا يملك سيارةً صفراءَ، فيستلزم وجوده في المكتبة [1]، وهذا ما لا تؤشّر له القرائن البنيوية المذكورة سابقا، فعملية التأويل الدلالي اعتمدت على حال التخاطب والمعارف المسبقة للوصول إلى المعنى المقصود .

من خلال الأمثلة المذكورة سابقا والتي وضّحت اختراق بعض القواعد كالكمّ والورود والكيفيّة تتّضح عملية الاستلزام الحواري (التخاطبي) عند غرايس ، ويمكن إضافة هذا المثال لإيضاح العملية الاستلزامية الناتجة عن خرق قاعدة الكيف موضّحة كما يلي:

_ عندما يكون هناك طالب ما كثير الغيابات في المحاضرات ولا يبالي كثيرا بما يقدّم فتقول عنه أمام زملائه الذين يعلَمون هذا: فلانٌ مجتهدٌ ودائمُ الحضور .

فلا شكّ أنّ هذا القول يخالف مبدأ الكيف القائم على (لا تقل شيئا كاذبا ولتكن مساهمتك الحوارية صادقة) كما تمّ ذكره سابقا، فهذا القول لا شكّ يحمل في طيّاته معنى آخر غير مصرّح به، ولابدّ من القيام بعملية تأويلية له للوصول إلى المقصود ، من ذلك التعريض له ولحثّه مستقبلا على الحضور والاجتهاد .

[1] ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 112 .

وفي ختام القول هنا يمكن إيضاح مقترح غرايس فيما يخصّ المعنى المستلزم حواريا (غير المباشر) في تصنيف عامّ للمعاني التي يمكن أن تدلّ عليها العبارات اللغوية من خلال المخطط التالي[1]:

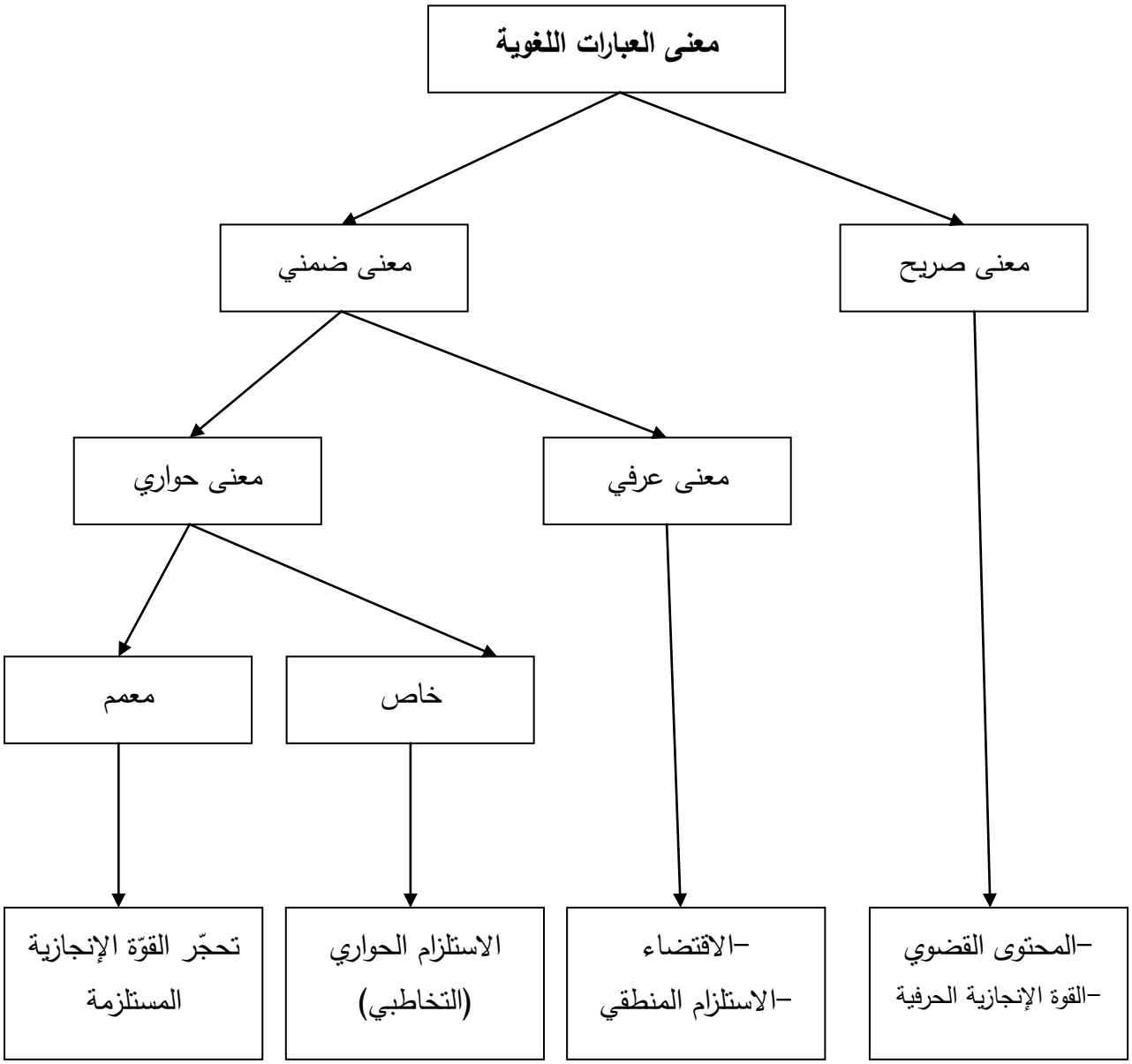

[1] الأمر والنهي في اللغة العربية، ص165 .

II_ اقتراح سيرل:

صنّف سيرل الأفعال اللغوية إلى أفعال لغوية منجزة مباشرة وأخرى أفعال منجزة غير مباشرة، فالأولى يستعملها المتكلّم للمعاني الصريحة، أمّا الثانية فتكون ضمنية فيبذل فيها المخاطب بعض الجهود في عملية الفهم، ومحاولة القيام بعمليات استدلالية لفكّ التعقيدات المقدّمة من قبل المتكلّم قصد الوصول إلى المقصود منها[1]، لهذا سمّى الباحثون هذين الصنفين للأفعال اللغوية بالإنجازات البسيطة والإنجازات المعقدة .

فالإنجاز البسيط هو الإنجاز الذي يقصد فيه المتكلّم المعنى الحرفي لخطابه [2]، وعرّفه الشهري واصفا هذا النوع بالأفعال اللغوية المباشرة بقوله: " هي التي يكون معناها مطابقا لما يريد مطابقة حرفية " [3] ، من ذلك مثلا أن تأمر شخصا بالانصراف دون أن تقصد شيئا آخر، فيعدّ هذا من قبيل الإنجازات البسيطة للفعل اللغوي؛ إذ يساوي قصدك المعنى الحرفي للعبارة اللغوية .

أمّا الإنجازات المعقّدة عند سيرل –وقد سمّاها البعض المركبة [4]– فتتعلّق" بالإنجاز الذي يكون فيه المتكلّم قد قام بإنجاز جملة مع القصد إلى دلالتها الحرفية بالإضافة إلى دلالة أخرى غير حرفية " [5] ، وقد مثّلت لها نعيمة الزهري بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ البقرة (23) ، حيث رأت أنّ المُنجِز للآية الكريمة داخل السياق القرآني الواردة فيه ينجز فعلين لغويين: فعلا لغويا مباشرا يتمثّل في فعل الأمر (فأتوا بسورة من مثله) وفعلا لغويا غير مباشر يتمثّل في التعجيز [6]؛ إذ تحدّى الله تعالى أصحاب البلاغة من العرب أن يأتوا بسورة كسُوَر القرآن كما ذكر المفسّرون، وفي هذا يقول محمد الطاهر

---

[1] ينظر: النص بين الدلالة والتداول، ص202 .

[2] الأمر والنهي في اللغة العربية، ص166 .

[3] استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ط1، 2004، ص137 .

[4] ينظر: التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ص68 .

[5] الأمر والنهي في اللغة العربية، ص166 .

[6] ينظر: المرجع نفسه ، ص167 .

بن عاشور إنّ الأمر هنا أمر تعجيز [1]، وكما هو معلوم هنا أنّ هذا التحدّي أثبت عجْزَ هؤلاء وهو الغرض من هذا ؛ إذ لا يستطيع أحد أن يأتي بسورة تماثل سور القرآن الكريم .

ويمكن تحليل هذه الجملة انطلاقا من المفاهيم المذكورة سابقا أنّ الآية الكريمة تحمل قوتين إنجازيتين :

_ قوة إنجازية حرفية نستدلّ عليها بمؤشرات مقالية (فعل الأمر) .

_ قوة إنجازية مستلزمة مقاميا تتمثّل في التعجيز الذي نتج عن معنى التحدّي وهو من مستلزماته أيضا كما ذكرنا .

وحسب مفهوم سيرل للإنجاز المعقّد فإنّ معنى الجملة في هذه الآية يساوي معناها الحرفي المتمثّل في فعل الأمر مضموما إليها المعنى المستلزم عنه وهو التعجيز [2]، ويمكن تمثيله كما يلي: القصد = معنى الأمر + معنى التعجيز .

فمقاصد الأفعال اللغوية عند سيرل كَيْ تُفهم لابدّ من توفّر مواصفات يتّفق حولها المتخاطبون، ولقد لخّصها في أربعة شروط هي الشرط التمهيدي وشرط النزاهة وشرط المحتوى القضوي والشرط الأساسي[3]، ويمكن توضيحها كما يلي[4]:

أ_ الشرط التمهيدي: ويتمثل في إمكانية قيام الشخص بالفعل .

ب_ شرط النزاهة: وتتمثل في إرادة الشخص من القيام بالفعل اللغوي .

ج_ شرط المحتوى القضوى: حيث يسند فيه المتكلم الفعل إلى صاحبه .

د_ الشرط الأساسي: وتعيّن الغرض التواصلي كدفع المخاطب للقيام بالفعل .

فهذه الشروط تبيّن مدى نجاح الفعل اللغوي من عدمه على أنّ بعض الأفعال اللغوية قد تكون ضمنية كما رأينا .

ويوضّح خليفة بوجادي أهمّية مقاصد المتكلم أثناء إنجاز الفعل اللغوي بالمثال التالي: قولُ من في المكتب لمن يدخل عليه مثلا : (تركتَ البابَ مفتوحًا) ، فالمتكلّم ينجز فعلا لغويا مباشرا يتمثل في المعنى الحرفي الواضح، كما يُمكن أن يُنجز فعلا لغويا غير

---

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، ج11، ص170 ، وينظر: أضواء البيان ،ج1، ص487 .

[2] ينظر : الأمر والنهي في اللغة العربية، ص167 .

[3] ينظر: النص بين الدلالة والتداول، ص204 .

[4] ينظر: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص71 .

مباشر يحتاج فيه المخاطب إلى إجراء عملية تأويلية تتجاوز المعنى الحرفي إلى معنى آخر، وذلك حسب الظروف التي أنتجت فيها هذه العبارة اللغوية، من ذلك[1]:

_ إنّ الضجيج في الرّواق، ولا ينبغي أن تترك الباب مفتوحا، وينتج عن هذا الأمرُ بإغلاق الباب .

_ المكتب مكيّف والجوّ في الخارج ساخن، لذا لا ينبغي ترك الباب مفتوحا، فهو يطلب بشكل ما إغلاق الباب .

_ من الأدب أن تُغلق الباب كما وجدته مغلقا حال دخولك، لذا فهو يُعاتب على سوء السلوك هنا .

كما يمكن أن يؤوّل أيّ معنى آخر يكون مقبولا حسب الظروف والأحوال المحيطة بملابسات العملية الكلامية .

ويذكر سيرل في هذا الشأن أنّ المتكلّم بصفة عامة يتواصل مع غيره بشكل ضمنيّ أكثر مما يُفصح عنه (المحتوى الظاهر للملفوظ) بفضل توفّر مجموعة من المعطيات السياقية التي يتقاسمها كلّ من المتخاطبين، والمواصفات الاجتماعية [2]، والاعتماد على الخلفيات اللغوية وغير اللغوية لكليهما، وعلى القدرة الاستدلالية لدى المخاطب وغيرها على أن يحترم مبدأ التعاون الذي ذكره غرايس، مضيفا إليها مبدأ التأدّب أثناء التعامل الحواري وهو ما يُعَدّ سببا يبرّر به استعمال التواصل غير المباشر بدل التواصل المباشر [3] أوبتعبير سيرل إنجاز الفعل اللغوي غير المباشر بدلا عن إنجاز الفعل اللغوي المباشر وكما هو معروف هذا يحتاج إلى عملية تأويلية بعكس إنجاز الفعل اللغوي المباشر الذي يكون صريحا؛ ممّا قد تترتّب عنه آثار سلبية لدى المخاطب ، ولتوضيح هذا أكثر يمكن عرض المثال التالي: شخصان يتحاوران :

أ_ تَعَالَ مَعِي إلى السينما .

ب_ أُعِدّ الليلةَ امتِحَانِي .

---

[1] ينظر: في اللسانيات التداولية، ص98 .

[2] ينظر: التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ص69 .

[3] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص170.

حيث يطلب الشخص الأوّل من الشخص الثاني الذهاب إلى السينما مستخدما ألفاظا صريحة تدلّ عليها دلالاتها المعجمية، في حين كانت إجابة الشخص الثاني الإخبار بأنّه سينجز فعلا آخر دون أن يرفض رفضا صريحا، لأنّ الدلالة الحرفية للإجابة لا تدلّ على الرفض، وهنا يرى سيرل أنّ الشخص الثاني أنجز فعلا ثانويا هو الإثبات لأمر آخر وهو الاستعداد للامتحان، في مقابل إنجاز فعل رئيسي هو الرفض (بطريقة غير مباشرة).

ويوضّح سيرل طريقة الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المؤوّل (غير الحرفي) وفق عمليات استدلالية تقوم أوّلا على بيان اختلاف الهدف غير الحرفي الأوّلي عن الهدف الحرفي، ثمّ تعيين الهدف غير الحرفي الأوّلي بعد ذلك [1]، وقد بيّنته نعيمة الزهري كما يلي[2]:

1_ الشخص (أ) يتحدّث: اقترحتُ على الشخص(ب) كذا فأجاب بأنّه يتحتّم عليه الاستعداد لاجتياز الامتحان .

2_ أفترض أنّ الشخص(ب) يحترم مبدأ التعاون، ومن ثمّة فإنّ جوابه لابدّ أن يكون واردا (قاعد الورود حسب مقترح غرايس السابق) .

3_ من بين الإجابات المتوقّعة التي يمكن أن يقوم الشخص (ب) ما يلي:

-القبول: نعم أذهب معك إلى السينما .

-الرفض: أرفض الذهاب معك إلى السينما .

-اقتراح آخر: لماذا لا نذهب إلى المسرح؟

-أيّ إجابة أخرى واردة .

4_ ألاحظ أنّ إجابته ليست قبولا ولا رفضا ولا اقتراحا آخر ولا أيّ إجابة واردة .

5_ إذن الشخص (ب) يعني أكثر ممّا يقول، وقصْدُه الإنجازيّ الأوليّ مخالف للقصد الإنجازيّ الحرفيّ .

6_ أعرف أنّ الاستعداد للامتحان يستغرق وقتا طويلا، كما أنّ رؤية ما يُعرَض في السينما يستغرق وقتا طويلا أيضا (وهذا بحسب الخلفية المعرفية المتبادلة) .

7_ إذن الشخص (ب) لا يستطيع القيام بالأمرين معًا .

---

[1] ينظر: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص69 .

[2] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص168-169 .

8_ من الشروط التمهيدية لاقتراحٍ ما القدرةُ على فعل الحمل المنصوص عليه داخل المحتوى القضوي .

9_ أستنتج من هذا أنّ الشخص (ب) قال شيئا نتيجته أنّه لا يمكن أن يقبل ما اقترحته .

10_ إذن قصده الإنجازي الأوّلي هو الرفض .

من خلال سلسلة الاستدلالات المعروضة يتّضح أنّ سيرل قد بدأها من الفعل اللغوي المباشر الذي أنجز فيه المخاطب فعل الإثبات (قيامه بالاستعداد للامتحان) وهو الفعل الإنجازي الثانوي، وصولا بعد القيام بهذه العمليات الاستدلالية إلى الفعل الإنجازي الأوّلي وهو الرئيسي الذي يتمثّل في الرفض بطريقة يقبلها الطرف المحاور.

وينتصر سيرل لهذا الرأي في التحليل الذي ينطلق من الفعل اللغوي المباشر أوّلا كما رأينا للوصول إلى الأفعال اللغوية غير المباشرة ، بل ويجعل كليهما مقصودا في المعنى حتّى وإن كان الفعل اللغوي المباشر عنده ثانويا، في مقابل جعله للفعل اللغوي غير المباشر أوّليّا، ويرفض الطرح الذي يستبعد المعنى الأوّل مكتفيا بالمعنى المؤوّل الناتج عن الفعل اللغوي غير المباشر كما فعل (هيرينجر 1972)[1]، بل يرفض سيرل التقسيم الثلاثي القائم على (تركيب – دلالة – تداول)أيضا، باعتبار كلّ منها قسما قائما بذاته وربّما هذا الذي جعل البعض منهم يتطرّف بقصر المعنى على الجانب التداولي(الاستعمالي) فقط كما رأينا، وتقريبا هذا ما نجده عند عبد الرحمن الحاج صالح الذي رفض هو الآخر الطرح المماثل، وأكّد على أنّ للعبارات اللغوية بمستوياتها المعروفة معنى أيضا[2] ، لذا يؤكّد الحاج صالح على النظرة الثنائية المتمثلة في الوضع والاستعمال باعتبار كلّ منهما يشمل اللفظ والمعنى، ويرى اندماجا حاصلا بينهما [3]، ولو تمعّنا قليلا في هذا الرأي لوجدنا أنّ الدلالات غير المباشرة تظهر من جانب الاستعمال؛ إذ يمكن أن نجد فيه الاستعارات والكنايات وتغيّر معاني الكلام بحسب مقاصد المتكلم كالدعاء والتوبيخ والتهكّم وغيرها من المقاصد المستنتجة من استعمالاتها المختلفة للغة .

---

[1] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص171 .

[2] ينظر : الخطاب والتخاطب ، ص247 .

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص216 ،221 .

وإذا ما عدنا إلى سيرل بعد هذا الطرح السابق فإنّه قد وجد عبارات تخالف طرحه كالعبارات المسكوكة التي تبدو وكأنّها لا دلالة لها إلا الدلالة غير المباشرة، إلاّ أنّ سيرل خصّص قانونا لهذا النوع من العبارات كي يحافظ على المبدأ السابق الذي ذكره حول ثنائية المعنى(الحرفي + غير الحرفي) فأضافها إلى قوانين الحوار المذكورة سابقا عند غرايس مقتضاه: (استعملْ العبارات المتحجّرة [1] إلا إذا منع من ذلك مانع) ، وقد اقترحت نعيمة الزهري إمكانية إدخال هذا القانون ضمن قوانين الكيفية [2] التي تؤكّد على التزام الوضوح في الكلام .

III_ اقتراح طه عبد الرحمن لمبادئ التخاطب:

من الدراسات الرائدة في العالم العربي فيما يخصّ مجال التخاطب نجد اقتراحات طه عبد الرحمن الذي انطلق فيه من مبدأ التعاون كما أورده غرايس، إلّا أنّه وجّه إليه بعض الانتقادات ، حيث رأى أنّه اقتصر على الجانب التبليغي في العملية التخاطبية في حين أهمل الجانب التهذيبي ، بالرغم من إشارة غرايس إليه من خلال قوله(لتكن مؤدّبا) إلاّ أنّه لم يُقم وزنا كبيرا له حسبما ذكر مبرّرا ذلك بما يلي[3]:

_ لم يُفرد غرايس مبدأ التأدّب بالذكر، بل جمع إليه الجانب التجميلي والجانب الاجتماعي بوصف هذه الجوانب جميعا لا تستجيب للغرض الخاصّ الذي جُعل لعمليّة التخاطب والمتمثّل في نقل الخبر على أوضح وجه ممكن .

_ لم يبيّن غرايس كيفية وضع القواعد التهذيبية في العملية التخاطبية .

_ لم يتفطّن إلى أن الجانب التهذيبي قد يكون الأصل في خروج العبارات عن إفادة المعاني الحقيقية والمباشرة .

ويمكننا أن نمثّل لهذا من خلال قولنا لشخص:(مِنَ المُفِيدِ جِدًّا قِرَاءَةُ هَذَا الكِتَابِ)،حيث تظهر هذه العبارة وكأنّها إخبار لهذا الشخص إذا أخذنا بالمعنى الحرفي المباشر،ولكنّ الحقيقة هي دعوة له لقراءته أخذَت بمبدأ التأدّب من خلال تجنّب استعمال عبارة من مثل:

---

[1] لمزيد من التفصيل حول هذا المفهوم يمكن الذهاب إلى عنوان العبارات المتحجّرة في الفصل الرابع من هذا البحث.

[2] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص171 .

[3] ينظر: اللسان والميزان، طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء، ط1، 1998، ص240 .

_ يجب عليك أن تقرأ هذا الكتاب .

_ اِقرأْ هذا الكتاب .

_ أوغيرها من العبارات التي تباشر طلب القراءة بما يُشبه الأمر .

لذا عرض طه عبد الرحمن بعض المبادئ التخاطبية كمبدأ التأدّب ومبدأ التواجه ومبدأ التأدّب الأقصى، والتي استفادت جميعها من مبدأ التعاون ، وقد حاول أصحابها سدّ النقص والثغرات التي وردت عند غرايس إلاّ أنهّ انتقدها جميعا من خلال إظهار نقائصها أيضا، ومقترحا مبدأ آخر يعوّض مبادئ غرايس ممثّلا في مبدأ التصديق واعتبار الصدق والإخلاص الذي استلهمه من التراث الإسلامي [1]، ويمكن توضيحه من خلال المبدأ الأساسي التالي: (لا تقلْ لغيرك قولا لا يصدّقه فعلك) ؛ إذ رأى أنّ هذا المبدأ ينبني على عنصرين اثنين: أحدهما (نقل القول) المتعلّق بالجانب التبليغي، والثاني(تطبيق القول) المتعلّق بالجانب التهذيبي، وقد فرّع عن هذا المبدأ الأساسيّ عدّة قواعد ذكرها كما يلي[2]:

أ_ ينبغي للكلام أن يكون لداعٍ يدعو إليه، إمّا في اجتلاب نفع أو دفع ضرر .

ب_ ينبغي أن يأتي المتكلّم به في موضعه ويتوخّى به إصابة فرصته .

ج_ ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر حاجته .

د_ يجب أن يتخيّر اللفظ الذي به يتكلم .

وقد رأى طه عبد الرحمن أنّ هذه القواعد تحلّ محلّ قواعد غرايس التخاطبية؛ إذ رأى في القاعدة الأولى أنّها تقوم مقام مبدأ التعاون من خلال تحديد الهدف من عملية التخاطب ، وأمّا الثانية فتحلّ محلّ قاعدة الورود (العلاقة) فتقتضي بأن يكون لكلّ مقام قول يناسبه ، وأمّا القاعدة الثالثة فتحلّ محلّ قاعدة الكمّ من خلال الاكتفاء بالضروريّ من الخبر، وأمّا القاعدة الأخيرة فتحلّ محلّ قاعدة الجهة (الكيفية) فتشترط صحة المعاني وفصاحة الألفاظ والوضوح في الكلام ، أمّا قاعدة الكيف عند غرايس فأدخلها طه عبد الرحمن في قاعدة الصدق كما سيتمّ توضيحها [3] .

---

[1] أخد طه عبد الرحمن هذه المبادئ من كتاب (أدب الدنيا والدين) للماوردي .

[2] اللسان والميزان ، ص249 .

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص250 .

كما فرّع طه عبد الرحمن مبدأ التصديق في جانبه التهذيبي إلى قواعد أخرى لخّصها فيما يلي:

أ_ قاعدة القَصد : لتتفقّد قصدك في كلّ قول تُلقي به إلى الغير [1] .

ويوضّح طه عبد الرحمن أنواع القصد التي تجعل من قول المتكلّم ذا فائدة من خلال ربطه بالقصود الثلاثة التالية :

_ القصد الأوّل: أن يدفع قوله إلى نهوض المخاطب بالجواب .

_ القصد الثاني: أن يتعرّف المخاطب على هذا القصد .

_ القصد الثالث:أن يكون نهوض المخاطب بالجواب مستنِدا على تعرّفه على قصد المتكلّم.

وقد سمّاها على التوالي: القصد – قصد القصد – قصد قصد القصد[2] .

ب_ قاعدة الصدق : لتكن صادقا فيما تنقله إلى غيرك .

ج_ قاعدة الإخلاص: لتكن في تودّدك للغير متجرّدا عن أغراضك [3].

فالملاحظ للقواعد التي ذُكرت في مجملها يجد اهتماما بالجانب التبليغي ممثلة في القواعد الأولى التي ذكرت، كما يجد اهتماما أيضا في الجانب التهذيبي من خلال القواعد الثلاثة الأخيرة باستثناء القصد الذي يكون له دور تبليغي ودور تهذيبي من خلال اعتماد أقوال غير صريحة، فيستوجب من المخاطب أن يقوم بعمليات استدلالية لغوية للوصول إلى المعنى المقصود .

وقد أعطى العديد من الباحثين – حسبما ذكر جميل حمداوي – بعض أفعال اللغة الطابع الحجاجي؛ لأنّ الكلام في نظرهم ليس مجرّد خطابٍ لتبادل الأخبار والأقوال والأحاديث، بل يهدف إلى إحداث تغيير في معتقدات المخاطب أو في سلوكاته أو غيرها عبر مجموعة من الأقوال والأفعال الإنجازية [4]، على أنّ الدور الحجاجي لا يشمل كلّ الأفعال اللغوية، حيث ربط مسعود صحراوي هذا الدور ببعض الأنواع وبغرض الخطاب والاستراتجيات التخاطبية التي يتوخّاها المتكلم في خطابه ؛ إذ رأى أنّ جلّ ألفاظ العقود

---

[1] اللسان والميزان، ص250 .

[2] ينظر : في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط2 2000 ، ص45 .

[3] اللسان والميزان ، ص250 .

[4] ينظر: من الحجاج إلى البلاغة الجديدة، جميل حمداوي، أفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2014، ص52 .

ليس لها ذاك الدور الحجاجي بعكس الأفعال اللغوية الأخرى التي قد يكون لها ذلك [1] فالنظرية الحجاجية بصفة عامّة انطلقت من نظرية الأفعال اللغوية التي أسّسها أوستين وسيرل قبل أن يطوّر باحثون آخرون كديكرو (Ducrot) هذا المفهوم فأعاد تعريف مفهوم الإنجاز وتشبّث بفكرة الطابع العرفي للغة، حيث عرّفه حسبما ذكر أبو بكر العزاوي: "بأنه فعل لغويّ موجّه إلى إحداث تحويلات ذات طبيعة قانونية، أي: مجموعة من الحقوق والواجبات "[2]، ولتوضيح هذا عرض العزّاوي المثال التالي:

_ لَقَدْ وجدْنَا الآلةَ التي قُتلَتْ بها الضحيّةُ عند زيدٍ .

حيث ذكر أنّ هذا القول يتضمّن حجّة ، وهي وجود الآلة عند زيد، فهو إذن قاتل [3] فالمتلفّظ بهذا القول يعطي حجّة لغوية ينتج عنها فعل آخر وهو إلقاء القبض عليه، وهذا في الحقيقة تأويل ناتج عن الحجّة الأولى بطريقة غير مباشرة ، حيث تمّ الانتقال من فعل لغويّ مباشر خاصّ بالإخبار عن وجود الآلة عند زيد إلى فعلٍ لغويّ غير مباشر خاصّ بالأمريات (الطلبيات) بتعبير سيرل والمتمثّل في طلب إلقاء القبض عليه .

كما أنّ المتلفّظ بالعبارة اللغوية قد يهدف إلى شيء هو المقصود منها بطريقة حجاجيّة حسب المقام الذي تقال فيه، من ذلك قولك لشخص ما: البابُ مفتوحٌ، وهو مثال قريب من السابق له إمكانات حجاجيّة تؤدّي عدّة أغراض تواصليّة منها:

أ_ اخفضْ صوتك .

ب_ أغلق البابَ.

ج_ اِذهبْ من هنا مطرودًا .

فالمتلفّظ بالعبارات اللغوية يعتمد الحجج من أجل إعطاء دلالات مؤوّلة تُفهم منها حسب السياق الذي تقال فيه ، ويمكن تحليل هذه الجمل بادئا بالأولى كما يلي:

-الباب مفتوح .

-أنت تتكلّم بصوت عالٍ .

-الصوت يصل إلى خارج الغرفة .

---

[1] ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص68-69 .

[2] اللغة والحجاج، أبو بكر العزاوي، العمدة في الطبع ، الدار البيضاء، ط1، 2006، ص16 .

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص127 .

-هذا الكلام سرّ بيننا .

-إذن اخفضْ صوتك .

فهذه في الحقيقة حجج مؤوّلة تفهم من السياق للوصول إلى النتيجة المتمثّلة في طلب القيام بفعل تخفيض الصوت بطريقة ضمنية .

والأمر نفسه مع الجملة (ب) حيث يمكن أن تحلّل كما يلي:

-الباب مفتوح الآن .

-الغرفة مكيّفة في الداخل والجوّ في الخارج ساخن مثلا .

-لم يكن مفتوحا قبل دخولك وكان جوّ الغرفة لطيفا .

-إذن أغلقه .

أما بالنسبة للجملة (ج) فيمكن تحليلها كما يلي:

-الباب مفتوح .

-أنت أزعجتني وأريد طردك .

-من أراد الانصراف يفتح الباب .

-عملية ذهابك سهلة من خلال حالة فتح الباب .

-إذن: اِذهب من هنا .

فالمتلفّظ بهذه العبارة اللغوية يعتمد الحجج وإن كانت ضمنية تؤوّل حسب ملابسات الخطاب من أجل القيام بالفعل اللغوي غير المباشر، أمّا إذا ذُكِرت فالفعل اللغويّ صار مباشرا، وما يهمّ هنا النوع الأوّل لأنّه يرتبط بالعملية التأويلية للفعل اللغوي .

وقد يكون الحجاج أكثر وضوحا في الاستفهام من خلال الأسئلة التي تنتمي إلى صنف الاستفهام التقريري أيضا [1] ، والذي يحمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عند المتكلّم [2]، من ذلك قولك لشخص جحد معروفك : ألمْ أُسَاعِدْك بكذا وكذا ؟ فأنتَ لا تسأله عن المساعدة بقدر ما تحاججه ليُقِرَّ بذلك ويعترف .

[1] ينظر : استراتيجيات الخطاب ، ص485 .

[2] ينظر : التداولية عند العلماء العرب ، ص 203 .

ثالثا: نماذج تطبيقية في الدراسات العربية:

تعرّضت الكثير من الدراسات العربية للفعل اللغوي غير المباشر وهو الذي يهمّنا في هذا المقام من خلال ثنائية الخبر والإنشاء ، حيث تنشأ عنها عملية تأويلية لا تكتفي بالمعنى الحرفي بل تتجاوزه إلى ما وراء ذلك، ولقد ربط العديد من الدراسين المحدثين مفهوم الفعل اللغوي الذي جاء مع أوستين وسيرل وغرايس بالدراسات التراثية في اللغة العربية، منهم على سبيل التمثيل لا الحصر مسعود صحراوي ونعيمة الزهري وغيرهما من خلال دراسات النحاة والبلاغيين والأصوليين ، ويظهر الفعل اللغوي غير المباشر أكثر مع البلاغيين والأصوليين الذين اهتمّوا به في دراساتهم ؛ حيث انطلقوا من بعض الصيغ اللفظية التي تمثّل الفعل اللغوي المباشر للوصول إلى المعاني والمقاصد والتي تمثّل الفعل اللغوي غير المباشر ؛ لأنّ هذا الأخير كما رأينا لا يكون صريحا ، بل يعتمد على آليات تأويلية معينة للوصول إلى تلك المعاني.

وقد اعتمد القدامى معايير عديدة للتمييز بين الخبر والإنشاء، منها معيار الصدق والكذب، فالخبر كما عرّفه السكاكي (626هـ) هو:" الكلام المُحتمِل للصدق والكذب" [1] أمّا الإنشاء عندهم فهو:" ما لا يحتمل الصدقَ والكذبَ لذاته " [2]، إضافة إلى عدّة معايير أخرى ذكرها مسعود صحراوي منها معيار مطابقة النسبة الخارجية الذي يميّز الكلام على أن يكون لنسبته خارجٌ تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارجٌ [3] " ، فيكون الأوّل خبرا والثاني إنشاء، ومنها معيار قصد المتكلّم الذي يبيّن الغرض من الإخبار، وعلى إثره يتحدّد نوع الكلام، فإن كان غرضه الإخبار مع موافقة اللفظ إيّاه فهو خبر، وإن كان غرضه غير ذلك فهو إنشاء[4]، إضافة إلى معايير أخرى ، وقد ارتأى مسعود صحراوي أن يعرّف الخبر بأنّه:" الخطاب التواصلي المكتمل إفاديّا والذي يريد المتكلّم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية "[5]، أمّا الإنشاء فقد عرّفه بأنّه:" الخطاب التواصلي

---

[1] مفتاح العلوم ، ص164 .

[2] جواهر البلاغة، ص69 .

[3] التداولية عند العلماء العرب، ص88 .

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 106 .

[5] المرجع نفسه ، ص110 .

المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلّم من نسبته الكلاميّة أن توجد نسبته الخارجية"[1]
ويظهر من هذين التعريفين أنّ الكلام سواء أكان خبرا أم إنشاء لا بدّ أن يتّصف بالإفادة وأن يرتبط بقصد المتكلّم من خلال استعمال فعل الإرادة، لكن ما يميّز بينهما هو شرط مطابقة الكلام لما هو في الخارج من عدمه مما يُثبت الخبر، في مقابل إيجاد النسبية الخارجية التي تمثل الإنشاء .

وقد أدخل مسعود صحراوي الخبر في قسم التقريرات (الإخباريات) بمصطلحات سيرل أمّا الإنشاء فأدخله ضمن الأقسام الكلامية الأخرى كالأمريات مثل الأمر والنهي والإيقاعيات (الإنجازيات) مثل ألفاظ العقود، والتعبيريات كأفعال المدح والذم والتمني[2]... وسأمثّل للخبر وبعض أنواع الإنشاء كالأمر والنهي والاستفهام الواردة في اللغة العربية من خلال تخصيص الدلالات غير المباشرة لبعض هذه الأنواع ، وقد سُمّيت في الدراسات العربية بالأغراض عند البلاغيين والمعاني المجازية عند الأصوليين [3] ، والتي تمثّل في النظرية الحديثة الفعل اللغوي غير المباشر الذي ينتج عن تأويل دلاليّ تؤشّر له قرائن بنيوية أو غير بنيوية كما ذكر سابقا موضّحة كما يلي :

I_ الخبر: هناك العديد من الجمل الخبرية في صيغتها اللفظية لكنّها ذات دلالات أخرى تُفهم من السياق الذي قيلت فيه، من ذلك الأمثلة التالية:

1_ التحوّل إلى الأمر من ذلك ما أوردته نعيمة الزهري في المثال المذكور سابقا من قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُم... ﴾ فالفعل يحمل صيغة ظاهرية إخبارية مبنية لغير الفاعل لكنّها في الحقيقة أمر بالابتعاد، وهو ما يشكّل المعنى الذي لا توضّحه الصيغة مباشرة ومثل هذا قد ورد كثيرا في القرآن الكريم وترتّب عنه أحكام كما قال الأصوليون من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ البقرة (228)، حيث تشمل هذه الآية خبرا قُصد به الأمر كذلك [4]، وفي هذا يقول ابن عاشور أيضا:" وجملة والمطلّقات

[1] التداولية عند العلماء العرب ، ص110 .
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص110-111 .
[3] ينظر : الأمر والنهي في اللغة العربية، ص91 .
[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص65 .

يتربّصن خبرية مرادٌ بها الأمر "[1] ، فهو خبر في الظاهر يترتّب عنه حكم ما لذا المعنى المقصود الأمر كما رأينا .

2 _ التحوّل إلى النصح: مثل قولك لشخص ما: ليسَ سواءٌ عالمٌ وجهولٌ [2]، حيث يمكن لمتلفّظ هذا القول أن يقصد الإخبار ، وهو ما يشكل الفعل اللغوي المباشر للفظ ، في حين يمكن له أن يقصد الدعوة إلى طلب العلم أيضا ، وفي هذه الحالة يكون المتلفّظ بهذا القول قد أنجز فعلا لغويا غير مباشر تمثّل في ما ذُكر، ويمكننا تأويل هذا من خلال تتبّع قصد المتكلّم وربطه بالمعطيات المذكورة سابقا كما ذكر سيرل مثلا .

3 _ التحوّل إلى الدعاء: مثل قول: رَحِمَهُ الله لشخصٍ يعرف أنّه توفّي، فممّا لا شكّ فيه أنّ المتلفّظ بهذه الجملة لا يودّ الإخبار هنا، بل يودّ الدعاء للميت، الذي يؤوّل:
ياربّ ، اِرحمْه ، وعليه فالفعل اللغوي المباشر بمفهوم سيرل هو الإخبار ، وأمّا الفعل اللغوي غير المباشر فهو الدعاء المتمثل في الصيغة اللفظية الثانية .

4 _ التحوّل إلى الشكوى: من ذلك ما أورده القرطبي [3] في قصة المرأة التي شكت زوجها لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فأخبرته بقولها: (إنّ زوجي يصوم النهار ويقوم الليل) فقال لها: (نعْمَ الزوج زوجك) ، ولمّا كرّرت قال له كعب الأسدي الذي كان معه: هذه المرأة تشكو هجر زوجها لها ... إلى آخر القصة[4] .

فالملاحظ لقول المرأة يرى خبرا غير أنّ المقصد شكوى تمثل الغرض الرئيسي من الإخبار لذا يمكن عدّها فعلا لغويّا غير مباشر انبثق عن هذه العملية التي أنتجت معنى ضمنيا مؤولا غير صريح .

5 _ التحوّل إلى إيقاع اللفظ : يعدّ لفظ الطلاق من الإيقاعيات التي بمجرد تلفّظها تقع سواء كان ذلك بطريقة صريحة أو بطريقة ضمنية مرتبطة بالقصد، مثل قول الزوج

---

[1] تفسير التحرير والتنوير، ج2، ص338 .

[2] جواهر البلاغة، ص56 .

[3] ذكر القرطبي هذه القصة أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ النساء(3) لأن حكم كعب الأسدي قضى بتقسيم الأيام إلى أربعة ، منها يوم لهذه المرأة وثلاثة للرجل يتعبد فيها كيفما شاء .

[4] ينظر: تفسير القرطبي، ج5، ص19 .

لزوجته: (حبلك على غاربك) [1] ، فهو لا يُخبر زوجته صراحة بذلك، بل يلجأ إلى فعل لغوي غير مباشر ينتج عنه إيقاع الطلاق، وأصل المعنى إطلاق سراح الجمل أو الناقة بوضع الحبل على الغارب ، فيدلّ المعنى هنا أنّها حرّة غير ملزمة بقيود الزواج ، ما يعني إيقاع لفظ الطلاق وقد ربط العلماء ذلك بالنيّة والقصد[2] .

II_ الأمر: وهو " طلب الفعل بصيغة مخصوصة " [3] ، فقد تكون فعل أمر أو فعلا مضارعا مقترنا بلام الأمر أو اسم فعل أمر أو مصدرا نائبا عن فعل الأمر [4]، فهذه الصيغ تمثّل دلالة الأمر الأصلية ، وأمّا المعاني الأخرى فقد اعتبرها مسعود صحراوي أفعالا كلاميّة تِؤدّي أغراضا خطابية يحكمها مبدأ القصد الذي يريده المتكلّم [5]، وهي ما تشكّل الفعل اللغوي غير المباشر الذي يفهم انطلاقا من قصد المتكلم في هذه النظرية، وقد ذكر مسعود صحراوي معاني الأمر انطلاقا من حال المتكلم ، فالأمر المباشر يكون انطلاقا من كون المتكلّم أعلى منزلة من المخاطب، أمّا الالتماس فيكون بتساوي منزلتهما وأمّا الدعاء فيكون عكس الأمر المباشر تماما [6]، فأمّا الأمر فيدخل ضمن الأفعال اللغوية المباشرة، وأمّا الالتماس والدعاء فهما فعلان لغويان غير مباشرين ، ويمكن توضيحهما من خلال المثاليين التاليين:

_ عندما يستعمل شخص ما صيغة (اِفعلْ) أثناء تواصله مع شخص يساويه منزلة فهو لا يقصد الأمر المباشر ، من ذلك قول القائل: أعطني قلمًا مثلا، فهو لا يأمر بأن يعطيه القلم ولكنّه يلتمس ذلك منه .

_ وعندما يكون الشخص المتكلّم أدنى منزلة من المخاطب كما ورد في الآية : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي ... ﴾ الأعراف (151) حيث لا يُمكن لمن يقرأ هذه الآية إلاّ ويفهم معنى الدعاء ؛ لأنّ الفعل متّجه من العبد(موسى عليه السلام) إلى ربّه .

---

[1] ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص209 ، أمّا كلمة (الغارب) فتعني في اللغة مقدّم سنام البعير جهة العنق ينظر: لسان العرب، مادة(غ.ر.ب).

[2] ينظر: تفسير القرطبي، ج3، ص135 .

[3] شرح المفصل، ابن يعيش (أبو البقاء) ، تح : أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 201، ج4 ص289 .

[4] ينظر: معاني النحو، ج4، ص48 .

[5] ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص144 .

[6] ينظر: المرجع نفسه ، ص137 .

ولا شكّ أنّ هذا التقسيم تتولّد عنه معان أخرى تختلف باختلاف المقاصد والمرجعيات الفكرية ، فالبلاغي يختلف قليلا في تحليله له عن الأصولي أو عن النحوي في كون الأوّل يهتمّ بالغرض ، في حين يهتمّ الثاني بالغرض والحكم كالوجوب والإباحة والكراهية أوالتحريم ، وقد ذكر الباحثون عدّة معان للأمر شكّل الفعل اللغوي غير المباشر، من ذلك الإباحة والتهديد والإهانة[1] وغيرها، ويمكن التمثيل لها كما يلي:

1 _ التحوّل إلى الإباحة[2] المستخرجة من قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ المائدة (2)، حيث ورد فعل الأمر (اصطادوا) في هذه الآية لقصد تأكيد إباحة الصيد الذي كان ممنوعا في فترة الإحرام [3]، حيث شكّل معنى الإباحة المعنى الأوّلي ، أمّا صيغة فعل الأمر فليست مقصودة بذاتها وهو ما شكّل المعنى الثانوي .

2_ التحوّل إلى التهديد : مثلما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَيَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ ﴾ هود(93) ، حيث ورد في هذه الآية الكريمة فعل أمر (اعملوا) والذي لا يدلّ على الأمر بالعمل كما يُظهر المعنى الحرفي للصيغة ، ولكنه فعل أمر تحوّل للإنذار والتهديد[4] ، وهو ما يشكّل المعنى الضمني المقصود من هذا الفعل، وكثيرا ما يستعمل فعل الأمر بهذا المعنى في استعمالاتنا اليومية أيضا، من ذلك أن يقول قائل لشخص بغرض إنذاره وتهديده: اِفعلْ كذا وسترى، حيث تشكّل الصيغة الفعل اللغوي المباشر، إلاّ أنّ المعنى المقصود فعلا هو التهديد، وهو ما يشكل الفعل اللغوي غير المباشر الذي يمثّل الفعل الأوّلي في عملية التلفظ .

3 _ التحوّل إلى الإهانة والتحقير: مثل قول الحطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

حيث استعمل فعلي أمر (دع – اقعد) وقد كان في مقام هجاء ؛ لذا كان معنى الأمر يدلّ على الإهانة والتحقير ، وهو ما شكّل الفعل اللغوي غير المباشر بمفهوم سيرل ، كما أنّ الحطيئة هنا قام بنوع من الحجاج أيضا من خلال وضع حجّة لهذا الأمر ، فأخبر

[1] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص70 .

[2] المرجع نفسه ، ص70 .

[3] ينظر: تفسير التحرير والتنوير ، ج6، ص85 .

[4] ينظر: المرجع نفسه ، ج12، ص152.

المهجوّ بأنّه لا يملك من المكارم إلاّ ما يُطعَم ويُكسى فقط ولا يُبقِي لغيره ، وينتج عن هذا عدم الكرم ، وهذا موضع الإهانة هنا.

فالدلالات غير المباشرة الناتجة عن صيغة الأمر كثيرة في اللغة العربية، لذا سيتم الاكتفاء بما ذكر من باب التمثيل لها فحسب .

III_ النهي: وهو التحذير بتعبير سيبويه [1] ، ويعني "طلب الكف عن الشيء على وجه الاستعلاء "[2] ، وله حرف واحد كما ذكر أهل اللغة هو(لا الناهية) التي تدخل على الفعل المضارع ، فالطلب الناتج عن النهي بمنزلة الأمر [3] ، لذا وُجد النهي الصريح على وجه الاستعلاء كما ذكر في التعريف[4]، كما وُجدت أغراض أخرى للنهي تفيد الالتماس والدعاء والإرشاد والتحقير والتهديد وغيرها[5] ، وقد عدّها مسعود صحراوي أفعالا لغوية كلّها ، فأمّا النهي الصريح فقد عدّه فعلا لغويّا أصليّا ، وأمّا البقيّة فقد عدّها أفعالا متضمّنة في القول منبثقة عن الأصل تؤدي أغراضا خطابيّة ووظائف تواصلية معيّنة يحكمها مبدأ الغرض أوالقصد الذي يبتغيه المتكلّم من الخطاب [6]، وتشكّل الفعل اللغوي غير المباشر بمفهوم سيرل الذي يحتاج فيه المخاطب أن يقوم بعملية تأويلية لفهم ذلك ، ويمكن التمثيل لبعض هذه المعاني كما يلي :

1 التحوّل إلى الالتماس : مثل قولك لمن هو في منزلتك :(لا تبتعدْ عن هذا المكان رجاءً) بحيث لا يفهم المخاطب أنّك تنهاه بل تلتمس منه عدم الابتعاد ، وهو ما يشكّل المعنى المقصود ، وهذا المعنى المؤوّل تؤشّر له قرينة بنيوية متمثّلة في كلمة (رجاء) ؛ إذ لا يمكن أن يكون نهيا مع وجود هذه القرينة اللغوية .

2 التحوّل إلى الدعاء : مثل ما ورد في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ آل عمران (08) ، حيث ورد في هذه الآية تركيب نهي(لَا تُزِغْ) تمثّل في الأداة +فعل

---

[1] ينظر : الكتاب ، ج1 ، ص253 .

[2] جواهر البلاغة ، ص76 .

[3] ينظر : المقتضب ، ج2 ، ص135 .

[4] الاستعلاء يفيد النهي الصريح فقط مثلما يحدث مع الأمر .

[5] ينظر : الأمر والنهي في اللغة العربية ، ص 76 .

[6] ينظر : التداولية عند العلماء العرب ، ص 143-144 .

مضارع بالمفهوم النحوي لأنّ المُعرِب له يذكر ذلك ، إلاّ أنّ العاقلَ يدرك بسهولة أنّ المعنى المقصود هنا هو الدعاء ، وهو معنى غير مباشر أيضا.

3 التحوّل إلى التهديد : مثل قولك لابنك المتكاسل مثلا :(لا تُراجعْ دروسك) ، حيث تمّ استعمال النهي كصيغة لغوية ، إلاّ أنّ المعنى المقصود في هذا المقام الزجر والتهديد وهذا ما قصده السكّاكي أيضا عندما ربط معنى هذا النهي بالمقام، فقال عنه: "وإن استُعمِل في مقامِ تسخّط الترك سُمّي تهديدا "[1] ، فاستعمال النهي بهذا القصد هنا شكّل فعلا لغويا غير مباشر.

IV_ الاستفهام:وقد سمّاه البعض بالاستخبار، وهو "طلب خُبْر ما ليس عند المستخبِر "[2] وتُستعمل في صياغته كلمات عديدة ، مثل : الهمزة وأم وهل وما ومَن وأيّ وكم وكيف وأين ...[3]، وقد عدّ بعض الباحثين الاستفهام من أنجع أنواع الأفعال اللغوية حجاجا [4] لأنّه فعل حجاجيّ بالقصد المضمر فيه وفق ما يقتضيه السياق لا بالمعنى الحرفي له [5] فالمستفهِم لا يلجأ دائما للاستفهام لمعرفة أمر يجهله بل قد يستعمله تأديةً لمقاصد أخرى وقد ذكر السيوطي منها أكثر من ثلاثين غرضا [6] تمثّل أفعالا لغوية غير مباشرة في هذه النظرية ، وقد أدخلها مسعود صحراوي ضمن نوعين للاستفهام : استفهام خبري واستفهام إنشائي، فالأوّل يدلّ على الإنكار أوالتقرير، وأمّا الثاني فتتعدّد استعمالاته بحسب المقاصد فقد يُستعمل للتحذير أوالترغيب أوالتحضيض أوالتمني أوالتنبيه أوالدعاء ... [7]، وسأمثّل لبعض هذه الدلالات كما هو موضّح فيما يلي :

---

[1] مفتاح العلوم ، ص320 .

[2] الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب ومسائلها في كلامها ، ابن فارس (أحمد أبو الحسين)، تح: أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1997 ، ص134 .

[3] ينظر : مفتاح العلوم ، ص308 .

[4] ينظر : استراتيجيات الخطاب ، ص 283 .

[5] ينظر : المرجع نفسه ، ص 285 .

[6] ينظر : الإتقان في علوم القرآن ، ج3 ، ص267-273 .

[7] ينظر : التداولية عند العلماء العرب ، ص 203-204 .

1- التحوّل إلى الإنكار : وقد مثّل له مسعود صحراوي بقوله تعالى :﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ الصافات(95) [1] ، حيث تضمّن قول إبراهيم عليه السلام استفهاما لا يطلب إجابة بل يُنكر عليهم قيامهم بهذا الفعل ، وفي سياق آخر أنكر على أبيه هذا الأمر في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً ﴾ الأنعام (74) حيث استعمل صيغة السؤال بغرض الإنكار أيضا ، وهو دلالة غير مباشرة ، ويؤكّد قول محمد الطاهر بن عاشور هذا فرأى أنّ الاستفهام هنا يفيد الإنكار والتوبيخ [2] ، فهذا النوع من الاستفهام يؤدّي وظيفة حجاجيّة أيضا من خلال ذكر الشيء ونقيضه ، فالعبادة تكون للخالق الذي خلقهم وهو الله سبحانه وتعالى ، أمّا هذه الحجارة فقد صنعوها هم بأيديهم ، وعليه لا تستحقّ ذلك ، لذا كان التعبير بهذه الطريقة لأنها أوقع في النفس من الإخبار مباشرة .

وكثيرا ما نستعمل الاستفهام بقصد الإنكار عند رؤيتنا لشيء ننكره في مجتمعاتنا كأن نقول للابن العاق : كَيْفَ تعقُّ والديْكَ؟ فنحن في الحقيقة ننجز فعلا لغويا غير مباشر ولا ننتظر من المخاطب أن يجيبنا فيكون المعنى حرفيا ؛ لأننا نريد إبلاغه إنكارنا بهذا الاستفهام .

2- التحوّل إلى التقرير: ومعناه أن تقرّر المخاطب بشيء ثبت عنده[3]، وقد نُسِب هذا النوع من تقسيم الاستفهام إلى ابن جني(ت 392هـ)[4]، وهو فعل لغوي حجاجيّ بامتياز كما ذكر الباحثون ، فمنه ما يحتاج إلى إقرار من المخاطب فيجيب ، ومنه ما لا يحتاج ذلك للتحقيق والتثبيت فقط [5]، فأمّا الأوّل فقد عرّفه الشنقيطي:"هو حمل المخاطب على أن يقرّ فيقول (بلى)"[6] ، ومن أمثلته قولك لشخص ما : ألسْتَ فلانًا؟ فيجيبك : بلى ، وأمّا الثاني فلا يحتاج إجابة بل يقرّ المخاطب بما ذكر ، من أمثلته ما أورده صحراوي في قوله تعالى:﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ الشرح(01) [7] ، حيث ورد استفهام تقريري لإثبات المنفي

---

[1] ينظر : التداولية عند العلماء العرب، ص203 .

[2] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج7 ، 312 .

[3] البلاغة (فنونها وأفنانها) ، فضل حسن عباس ، دار الفرقان للنشر ، اربد ، ط4 ، 1997 ، ص190 .

[4] ينظر : التداولية عند العلماء العرب ، ص203 .

[5] البلاغة(فنونها وأفنانها) ، ، ص191 .

[6] أضواء البيان ، ج4 ، ص82 .

[7] ينظر : التداولية عند العلماء العرب ، ص203 .

قصد التذكير لأجل أن يراعي الرسول ﷺ هذه المنّة عند ما يخالجه ضيق صدر ممّا يلقاه من أذى قومه[1] ، فورد هنا استفهام لا من أجل انتظار إجابة كما هو شأن الاستفهام في أصله ، بل لإقرار وتثبيت هاته المنّة .

3- التحوّل إلى التحذير: وقد مثّل له صحراوي بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾ المرسلات(16) [2] ، حيث ورد استفهام له دلالات غير مباشرة ، وقد وصف البعض هذا الاستفهام هنا بالتقريريّ[3] ، لكنّه في الحقيقة تحذير أيضا[4]؛ إذ ذكر الإهلاك هنا هو رسالة في حدّ ذاتها إلى المخاطبين ، وهي دلالة غير مباشرة تُفهم من السياق.

ومن استعمالاتنا لهذا النوع من التحذير في حياتنا أن نقول لشخص ما سيُقْدم على أمر مُضِرّ: أَلَمْ تَرَ مَا حَدَثَ لِفُلَانٍ مِنْ كذا وكذا؟ فنحن أنجزنا في الحقيقة فعلا لغويا غير مباشر من خلال استعمالنا لهذا النوع من الاستفهام الذي يتضمّن تحذيرا ضمنيّا، فنقوم بمحاججته بذكر العاقبة التي ستوصله إلى تلك الحالة في حال قيامه بذلك الشيء.

4-التحوّل إلى التحضيض: وقد مثّل له صحراوي بقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أنتمْ شَاكِرونَ﴾ الأنبياء(80) [5] ، فهذه العبارة الاستفهامية موجّهة إلى المشركين ؛ لأنّهم أهملوا شُكْر نِعَم الله تعالى ، لذلك استعملت هنا نتيجة استبطاء عدم الشكر لحضّهم عليه [6]، وقد ذكر الشنقيطي أن صيغة الاستفهام هنا يراد بها الأمر [7] ، فالحضّ على الشيء أسلوب من الأساليب الأمرية غير المباشرة ، فنحن نقول في التحضيض : هلاّ فعلت بمعنى : اِفْعَلْ وقد قرن سيبويه بين التحضيض والأمر أثناء شرحه له[8]؛ ممّا يبيّن أنّه جزء منه .

---

[1] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج30 ، ص408 .

[2] ينظر : التداولية عند العلماء العرب ، ص204 .

[3] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج29 ، ص428 .

[4] ينظر : مفتاح العلوم ، ص113 .

[5] ينظر : التداولية عند العلماء العرب ، ص204 .

[6] ينظر : تفسير التحرير والتنوير ، ج17 ، ص122 .

[7] ينظر : أضواء البيان ، ج4 ، ص233 .

[8] ينظر : الكتاب ، ج1 ، ص98 .

وفي ختام هذا الفصل تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الباحثين تحفّظوا على بعض أفكار هذه النظرية التي ركّز أصحابها على الفعل الإنجازي وأعطوا له الأولوية في الدراسة من خلال ربط الجمل بالإنجاز ومقصديّة المتكلّم ، والذي يؤدّي بدوره إلى التأثير في المخاطب ، من ذلك الرأي الذي نميل إليه لعبد الرحمن الحاج صالح الذي أيّد الطرح الأوستيني في جعله الكلام فعلا من أفعال المتكلم يهدف إلى التأثير في المخاطب إلا أنّه انتقد الفكرة القائمة على إقصاء الجوانب اللغوية الأخرى؛ إذ يرى أنّ التراكيب تؤدي معنى أيضا بغضّ النظر عمّا يهدفه المتكلم ، فللجانب اللغوي دوره في هذه العملية ولا يمكن تجاهله بقصر الكلام في الجانب الإنجازي التفاعلي فقط، وإلا صار سلوكا له مثيرات واستجابات معيّنة لا أكثر، فيخرج البحث –كما ذكر– من ميدان اللغة والتخاطب إلى ميدان الفلسفة وعلوم الإنسان بصفة عامة [1] ، ولكنّ هذا لا يُنقص من قيمة الأفكار المطروحة التي استُلهمت في عدّة نظريات لغوية لاحقة كنظرية النحو الوظيفي كما سيتمّ توضيحه في الفصل الموالي .

[1] ينظر: الخطاب والتخاطب، ص247 .

الفصل الـ رابـع

التأويل الدلالي في الد راسات المغا ربية للنحو الوظيفي

تمهيد:

ظهرت نظرية النحو الوظيفي مع اللساني الهولندي سيمون ديك(Simon Dik) منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي (منذ1978...) والذي حاول من خلالها وضع أسس جديدة تهتمّ بجميع مجالات الدراسات اللغوية السابقة مع إضافة عنصر التداول، وتمّ تطوير هذه الدراسات من طرف نخبة من اللغويين التابعين لمدرسة امستردام الهولندية حيث تصدّوا لظواهر مختلفة تنتمي إلى عدّة لغات ، وحاولوا بلورة مظاهر هذه النظرية اللسانية التداولية ، وقد تُوِّجت هذه الأعمال بمصنّف (ديك 1989م) الذي عكس اهتمام الوظيفيين المتزايد بتطوير هذه النظرية [1]، وقد برز في وطننا العربيِّ أحمدُ المتوكل المغربيُّ الذي تكفل بإثراء هذه النظرية ومحاولة تطبيقها على اللغة العربية، حيث صدرت له العديد من المؤلفات التي تتناول هذه النظرية [2]، عارضا آخر ما توصّلت إليه الدراسات في هذا المجال، ومعتمدًا بنسبة كبيرة على ما أورده مؤسّس النظرية ، ولم يكتف المتوكّل بعرض هذه الآراء بل استفرد في كثير من الأحيان بآرائه الشخصية، محاولاً بذلك إثراء البحث بما يراه ملائما له ، ومخصصًا دراسته في اللغة العربية ليكون رائدا في هذا المجال في منطقتنا العربية ، إذ شكّلت مؤلفاته مصادر يرجع إليها الباحثون الذين يشتغلون على هذه النظرية ، لذا سيكون الاهتمام منصبًّا على ما أورده أحمد المتوكل فيما يخصّ عملية تأويل العبارات اللغوية المختلفة ، وقبل هذا سيتمّ التطرّق إلى الأسس النظرية والمنهجية التي قامت عليها هذه النظرية .

---

[1] ينظر: الأمر والنهي في اللغة العربية، ص209.

[2] صدرت للمتوكل العديد من الكتب التي تناولت نظرية النحو الوظيفي منها : الوظائف التداولية في اللغة العربية (1985) . دراسات في نحو اللغة الوظيفي (1986) . من البنية الحملية إلي البنية المكونية 1987 . الوظيفة والبنية1993...اللسانيات الوظيفية المقارنة 2012 .

أوّلا: الأسس المنهجية للنظرية:

تقوم نظرية النحو الوظيفي على مجموعة من الأسس تحقّق جميعها ما يسمّى بالكفاية التفسيرية ، هذه الأخيرة تتكوّن من ثلاث كفايات مترابطة ومتكاملة هي : الكفاية التداولية ، الكفاية النفسية والكفاية النمطية[1] .

I_الكفاية التداولية :

ذكر المتوكل تحديد الكفاية التداولية حسبما أورده سيمون ديك: "على النحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات وأن يتمّ هذا الاستكشاف في إطار علاقة تلك الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي ، ويعني هذا أنّه ألاّ نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنّها موضوعات منعزلة، بل على أساس أنّها وسائل يستخدمها المتكلّم لإبلاغ معنى معيّن في إطار سياق تحدّده العبارات السابقة ، وموقف تحدّده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب"[2] بهذا الكلام يدعو منظّرو النحو الوظيفي إلى إدراج كلّ السياقات والمُلابَسات التي تحيط بعملية التواصل ، وعدم الاكتفاء بالعبارات اللغوية الصرفة منعزلة عن هذا الواقع ، كما فعلت العديد من النظريات الصورية التي اكتفت بها في دراستها للعبارات اللغوية، وأغفلت تمامًا الجانب التداولي المرتبط بالاستعمال، حيث يرى المتوكّل أنّ اللغة يحكمها نسقان اثنان هما : نسق لغويّ صرف ونسق استعمال، حيث يتظافر هذان النسقان لتحديد خصائص العبارات اللغوية ، ومنها الخصائص الصرفية والتركيبية والتطريزية التي يحددّها قصد المتكلم[3] ، كما يؤكد المتوكّل على أن يُمثَّل لهذه الفئة من الخصائص داخل النحو لا خارجه[4]، كما سيأتي تفصيل ذلك عند التطرّق للقوالب المعتمدة في هذه النظرية وأخيرًا يرى أصحاب هذا التوجّه الوظيفي أن يمثَّل لهذا التعدّد في العملية التواصلية بملَكات تضمّ إلى جانب الملكة اللغوية ملَكاتٍ أخرى معرفية واجتماعية ومنطقية وإدراكية

---

[1] ينظر : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد) ، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط ، ط1 2006 ، ص63 .

[2] التركيبيات الوظيفية (قضايا ومقاربات) ، أحمد المتوكل ، دار الأمان، الرباط، ط1، 2005 ، ص50 .

[3] ينظر : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد) ، ص64 .

[4] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ،أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، دط،1995 ص20 .

ترمي إلى صوغ نموذج لمستعمل اللغة يضمّ قوالب متعدّدة ومختلفة باختلاف هذه الملَكات المكوّنة له [1] ، ويبدو أنّ نظرية النحو الوظيفي قد وصلت في دراساتها المتأخرة إلى تجاوز نحو الجملة إلى نحو الخطاب؛ ممّا يمكّن من إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها في إطار هذا الخطاب المتكامل .

II_الكفاية النفسية:

ارتكز النحو الوظيفي على نتائج الأبحاث اللسانية النفسية في صياغة مبادئه تلك الأبحاث المتعلقة بالكيفية التي يتعامل بها المتكلّم نفسيا مع العبارات اللغوية كي تكون منسجمة مع معالجة اللغة [2]، وفي هذا يورد المتوكّل تحديد ديك(Dik) للكفاية النفسية بقوله: "تتقسم النماذج النفسية بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم ، تحدّد نماذج الإنتاج كيف يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها ، في حين تحدّد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها ، وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاية النفسية أن يعكس بطريقة أو أخرى ثنائية الإنتاج/الفهم هذه"[3]، ومعنى هذا –حسب المتوكّل– أنه يتعيّن على النحو الوظيفي أن يستجيب لما يلي[4] :

_ يُقصِي من مبادئه ما يشكّ في واقعيته النفسية كالقواعد التحويلية مثلا التي تغيّر من بنية العبارات اللغوية أثناء الربط بين البنية السطحية والبنية العميقة ، فالمتكلّم عندما ينطق عبارة ما لا يقوم بأيّ عملية تحويلية، بل ينطلق من القصد ثم صياغة العبارة ثمّ نطقها .

_ يبني النحو ويصوغه على أساس تضمّنه لجهاز توليد وجهاز تحليل، حيث أضيف في القالب النحوي إلى جهاز التوليد الذي يقوم بإنتاج العبارات اللغوية جهازُ تحليلٍ يقوم بتفسير وتأويل هذه العبارات .

ويبيّن المتوكل سبب إهمال النظرية لقواعد التحويل كما يلي :

1_أحبَّ خالدٌ هندًا .

2_هندًا أحبّ خالدٌ.

---

[1] ينظر : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ، ص63 .

[2] ينظر :الأمر والنهي في اللغة العربية ، ص213 .

[3] التركيبات الوظيفية ، ص51 .

[4] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص20 .

حيث يرى أنّ الجملة (2) لا تعدّ محوّلة عن الجملة (1) بواسطة نقل المكوّن المفعول إلى صدر الجملة؛ لأنّ الجملتين لهما بنيتان تحتيتان مختلفتان [1] ، فكلمة (هندًا) في الجملة الأولى تشكّل معلومة جديدة يريد المتكلّم إيصالها إلى المخاطب ، فكأنّ المخاطب يسأل : (من أحبّ خالدٌ ؟) ، فتكون (هندًا) إخبار بالمعلومة التي يجهلها وأمّا الجملة الثانية فكلمة (هندًا) تشكّل محور شكّ في عملية التخاطب، فذكرها متصدّرة للجملة يعطي مدلولاً آخر غير المدلول الذي ذكرناه قبل قليل ، لأنّ المتكلم يقصد أنّ (هندًا) هي التي أحبّها خالد وليست شخصًا آخر كسلمى أو غيرها ، وبالتالي اختلاف القصد أدّى إلى اختلاف الصياغة، ولا نجد هذا في النحو التوليدي التحويلي الذي يرى بأنّ الجملة(2) محوّلة عن الجملة(1) بتغيير الرتبة،وبالتالي لهما معًا البنية العميقة نفسها.

ولنلاحظ هذه الجمل التي أوردها ميشال زكريا– وهو أحد اللسانيين التوليديين في المنطقة العربية– مبّينا رؤية النظرية لمفهوم التحويل :

أ_أكلَ الرجلُ التفاحةَ .

ب_الرجلُ أكلَ التفاحةَ .

ج_التفاحةَ أكلها الرجلُ .

حيث يقول عن الجملتين (ب)و(ج) إنّهما محوّلتان من الجملة (أ) بواسطة إجراء تحويل ينقل الاسم (الرجل) في الجملة (ب)، و(التفاحة) في الجملة (ج)، فيضعهما في موقع ابتداء الكلام ، ثمّ يجري بعض التعديلات فيترك ضميرًا في المكان الذي يحتلّه الاسم الخاضع لهذا التحويل كما هو مبيّن ، ثم يُبيّن ميشال زكريا أنّ هذا التغيير الحاصل في الرتبة هو تباين في التراكيب فقط ؛ إذ يرى أنّ هذه الجمل تفيد المعنى ذاته ولها البنية العميقة نفسها [2]، والبنية العميقة هي التي تحدّد التأويل الدلالي للجملة [3] كما رأينا ذلك في الفصل السابق.

---

[1] ينظر :المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ، ص68 .

[2] ينظر : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ، ميشال زكريا ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط2، 1986، ص14 .

[3] ينظر : من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، محمد حماسة عبد اللطيف ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 1990، ص14 .

III_ الكفاية النمطية:

يحدّد المتوكل هذه الكفاية حسب ما أورده ديك بقوله :"يزعم المنظّرون للّسان الطبيعي أنّ بإمكانهم حصر الاهتمام في لغة واحدة أو في عدد من اللغات، فيما يقارب النمطيون اللغة مقاربة محايدة نظريا تعتمد منهجا استقرائيا شبه تام ، إنّ الدراسة النمطية لا تكون ذات نفع إلاّ إذا أطّرتها مجموعة من الفرضيات النظرية ولا تكون النظرية اللسانية في المقابل ذات جدوى إلاّ إذا كشفت عن مبادئ وقواعد ذات انطباقية واسعة النطاق "[1]، فالدراسات النمطية تسعى إلى وصف خصائص أكبر عدد من اللغات ثم إرجاعها إلى أنماط معيّنة بخلاف النحو الكلّي الذي يسعى إلى وضع نحو كلّي للملكة اللسانية كما هو موجود في النظرية التوليدية التحويلية[2] .

وقد حدّد المتوكل كيفية تنميط اللغات، والتي تعتمد حسب رأيه معايير بنيوية صرف عوضا عن معيار السُّلالة اللغوية ، ويظهر ذلك في تنميط اللغات إلى مبتدئية كالصينية واليابانية، ولغات فاعلية كالانجليزية والفرنسية والعربية ...، كما صنفت اللغات الفاعلية إلى لغات ذات الرتبة : فعل – فاعل – مفعول ، ولغات ذات الرتبة : فاعل – فعل – مفعول، وغيرها من الأمور البنيوية التي يمكن أن تشكّل معيارًا تُصنّف على إثره اللغات ويسعى النحو الوظيفي إلى وصف خصائص هذه اللغات وتفسيرها وتنميطها في إطار نظري محدّد المبادئ والمنهج [3] ، ويميل المتوكّل في تقسيم اللغات إلى الجانب التنميطي مقارنة بالجانب السّلالي مستدلّا على ذلك بأنّ التطوّر اللغوي قد يجعل من بعض اللغات التي تنتمي إلى سُلالة واحدة مختلفة اختلافا كبيرًا، مثلما حصل من تباعد بين اللغتين الانجليزية والألمانية، بالرغم من كونهما تنحدران من أصل واحد [4] ، والعكس تمامًا حيث توجد لغات تتقاسم الخصائص البنيوية نفسها كالرتبة مثلا على الرغم من اختلاف أصلها السلالي ، كالمثال المذكور سابقا عن اللغة العربية والفرنسية والانجليزية على اختلاف الرؤى حول الرتبة الأساس في اللغة العربية عند الباحثين العرب .

---

[1] التركيبات الوظيفية ، ص52 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص ن .

[3] ينظر : الوظيفة بين الكلية والنمطية، أحمد المتوكل ، دار الأمان، الرباط، ط1 ،2003، ص152,151.

[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص 156 .

ثانيا: القدرة التواصلية في نظرية النحو الوظيفي :

حدّدت نظرية النحو الوظيفي منذ بداياتها موضوع الوصف اللغوي بأنّه القدرة التواصلية التي تمكّن مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل فيما بينهم عن طريق اللغة [1] بإدخال كلّ ما يساهم في عملية إنتاج المعنى وتأويله، بما يتناسب مع خصائص اللغة من صوت وصرف وتركيب ومعجم ، إضافة إلى إدخال كلّ العوامل المحيطة التي يمكن الاستعانة بها لإعطاء العبارات والدلالات المقصودة ، وهي بهذا تختلف عن الكثير من النظريات السابقة كالنظريات البنيوية التي تكتفي بمجالات الدرس اللغوي التي ذكرنا سابقا أو كالنظرية التوليدية التي تفصل بين القدرة النحوية والقدرة التداولية ، أما نظرية النحو الوظيفي فلا تفصل بين القدرة اللغوية والقدرة التداولية أثناء تناولها للقدرة التواصلية، فهي ترى أنّ مستعملي اللغة الطبيعية يتمكّنون من التواصل فيما بينهم بواسطة العبارات اللغوية بما يُمَكّنهم من التفاهم والتأثير في مدّخرهم المعلوماتي، من معارف وعقائد وأفكار مسبقة وإحساسات، والتأثير في سلوكهم الفعلي أحيانا عن طريق اللغة [2]، وهي بهذا تمزج القدرة اللغوية بما يحيط بها من ملابسات أخرى لتحقيق التواصل المقصود .

وتتألّف القدرة التواصلية كما ذكر المتوكل- حسب ما أورده سيمون ديك- من خمس ملكات على الأقل ، هي الملكة اللغوية والملكة المنطقية والملكة المعرفية والملكة الإدراكية والملكة الاجتماعية، وأضاف المتوكّل فيما بعد ملكة أخرى سماها بالملكة الشّعرية [3] وتفصيل ذلك كما يلي[4] :

1 **الملكة اللغوية** : وهي الملكة التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج عبارات لغوية معقّدة ومتباينة وتأويلها في عدد كبير من المواقف التواصلية المختلفة.

---

[1] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب)، أحمد المتوكل ، دار الأمان، الرباط، دط ، 2001 ص35 .

[2] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص16 .

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص16-17.

[4] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب)، ص36-37.

2-الملكة المعرفية : وهي ملكة تتيح لمستعمل اللغة الطبيعية تكوين مخزون معرفيّ منظّم والاحتفاظ به وتوظيفه حين الحاجة ، وهي ملكة تمكّن كذلك من اشتقاق معارف من عبارات لغوية واختزانها ثمّ استعمالها في تأويل عبارات لغوية أخرى .

3-الملكة المنطقية : وهي الملكة التي يتسنّى لمستعمل اللغة الطبيعية بواسطتها أن يشتقّ معارف إضافية من معارف أخرى مستخدما قواعد استدلالية تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطيّ .

4-الملكة الإدراكية : وهي ملكة تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من توظيف المعارف التي يستخلصها من إدراكٍ لمحيطه في إنتاج العبارات اللغوية وفهمها .

5-الملكة الاجتماعية : هي مجموع القواعد والمبادئ الاجتماعية التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من استعمال العبارة اللغوية المناسبة بالنظر إلى وضع مخاطَبِه وإلى الموقف التواصلي وإلى الغرض المروم تحقيقه.

فهاته الملكات الخمسة أخذها المتوكل عن(ديك) وأضاف إليها كما ذكرنا سابقا الملكة الشعرية التي تكون مهمّتها الاضطلاع بإمداد مستعمل اللغة الطبيعية بما يستلزمه إنتاج العبارات اللغوية ذات الطابع الشعري وتأويلها، وبهذا يصبح الخطاب الأدبي موضوعًا من مواضيع النحو بمفهومه الواسع [1] ، وانطلاقا من هذا التصّور للقدرة تمّ اقتراح أن يصاغ الجهاز الواصف في النحو الوظيفي من خمسة قوالب رئيسية ترصد الملكات المذكورة سابقا ، وهي القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي ، وتضطلع هذه القوالب بوصف الملَكات الخمس التي تتألف منها القدرة التواصلية لمستعمل اللغة الطبيعية مع إمكانية إضافة قوالب أخرى فرعية ، كما هي موضّحة في الرسم التالي:[2]

[1] ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص17 .

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 22-23، وينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب)، ص38 .

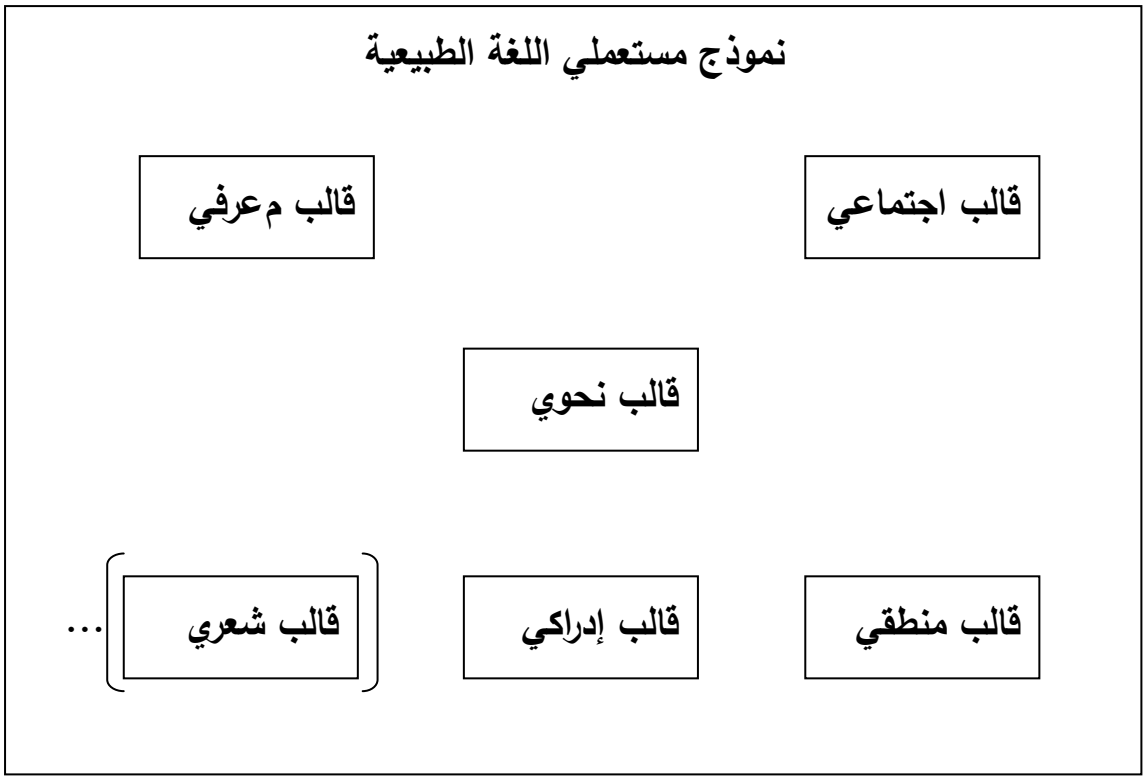

وتختلف هذه القوالب في درجة الأهمية أثناء تأويل العبارات اللغوية ، فممّا لا يُجادل فيه –حسب المتوكل– أنّ القالب النحوي أهمّ القوالب كلّها ، فهو أهمّ من القالبين المنطقي والشعري؛ لأنّه قد ينتج ويؤوّل بعض العبارات ويفسّرها وحده دون الاستعانة بأيّ قالب آخر خاصة إذا تعلّق الأمر بعبارة لغوية صرفة ، أما القالبان الاجتماعي والمعرفي فيرى أفضلية القالب الثاني فيهما؛ إذ ثمة أنماط من الخطابات –كالخطاب العلمي مثلا– يوصف بأنه خطاب محايد اجتماعيًا ، في حين يبدو صعبا خلوّ خطاب ما من مخزونات القالب المعرفي، ويرى المتوكل أيضا أنّ القالب الإدراكي يكون دون القالبين المعرفي والاجتماعي أهمية أيضا، ويعلّل ذلك بأنّ التواصل عبر اللغة لا يحتاج في جميع الحالات إلى استخدام المعلومات التي يقدّمها السياق الحسّي ، فهناك الكثير من العبارات التي يمكن أن تؤول دون اللجوء إلى هذا الضرب من المعلومات السياقية[1] ، ويمكن تمثيل سلّمية القوالب الرئيسية المذكورة في المخطّط التالي :

[1] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص30–31 .

سلّمية القوالـــب

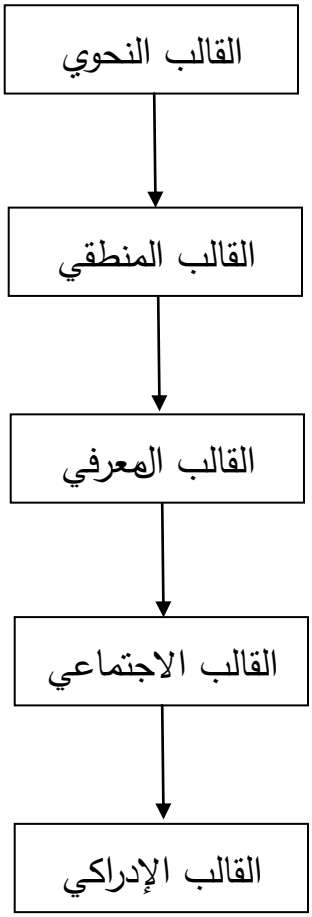

بالنظر إلى وجود هذه القوالب في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها ذكر المتوكل بأنّ القالب المركزي في هذه العملية هو القالب النحوي، أمّا باقي القوالب فهي قوالب مساعدة [1] لكنّ هذا الرأي يصلح في حالة كان القالب النحوي بمفهومه الواسع الذي ظهر معه من خلال كتابات ديك الأولى التي يُدمج فيها التداول (الوظائف التداولية ، القوة الإنجازية...) في القالب النحوي ذاته إلى جانب المعجم والدلالة والصرف والتركيب [2]، وبالتالي سأخصّص هذا القالب بنوع من الشرح والتفصيل بهذا المفهوم الأخير كما يلي :

[1] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب)، ص265 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص40.

- **القالب النحوي :**

تتفق النظريات اللسانية الحديثة في أنّ للعبارة اللغوية وجهين اثنين : وجهَ المعنى ووجهَ اللفظ ، ومهمّة النحو هي وصف ما يربط بين هذين الوجهين للعبارة وتفسيرهما وتحاول نظرية النحو الوظيفي أن ترصد خصائص العبارة الدلالية والتداولية في مستوى البنية التحتية في مقابل التمثيل للخصائص الصرفية والتركيبية في مستوى البنية السطحية، ويتم الربط بين هذين المستويين عن طريق اشتقاق العبارة اللغوية من المستوى الأوّل إلى المستوى الثاني عن طريق قواعد التعبير التي تشتمل على ثلاثة أنساق هي: نسق صرفي ، نسق تركيبي ، نسق تطريزي[1] .

1-النسق الصرفي : ويشمل العمليات التي يتم بواسطتها اشتقاق مفردات فروع من مفردات أصول ، والعمليات التي تحدّد الصور التي تتحقّق فيها المفردات [2]، هذه الأخيرة يسمّيها المتوكل بالقواعد الصرفية ، وعموما يضطلع نسق الصرف بتحقيق المخصّصات المجردة الواردة في البنية التحتية على شكل سوابق ولواحق وأدوات وأفعال مساعدة وأفعال روابط[3] ، فالسوابق واللواحق هي التي تلحق بوحدة معجمية لتحقيق أحد المخصّصات أوإحدى الوظائف، وقد مثّل لها المتوكل بما يلي[4] :

-الطلبةُ يحضرون كلَّ الدرُوسِ .

-الطالبان يحضران كلَّ الدرُوسِ .

-الطالبات يحضرْن كلَّ الدرُوسِ .

فالفعل المضارع في هذه الأمثلة تسبقه الياء ، وينتهي بـ(ون) و(ان) و(ن) في الأمثلة المعروضة تواليا الدالة على جمع العاقل للذكور والمثّنى وجمع المؤنث العاقل كذلك ، أمّا الأفعال المساعدة فمنها ما يدلّ على الزمان، كالفعل (كان) الناقص [5] لدلالته على الزمن دون الحدث ، لأنّه لو كان تامّا لما كان مساعدًا ، فمن تمام الفعل (كان)

---

[1] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب)، ص41-42 .

[2] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص34 .

[3] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب) ، ص43 .

[4] ينظر : التركيبات الوظيفية ، ص91 .

[5] ينظر : المرجع نفسه ، ص89-91 .

مثلا قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ البقرة (280) ، أي : وإن وُجِد ذو عسرة[1]، أمّا أغلب استعمالات (كان) فهو للحالة الناقصة ، مثل : كان زيد مريضا ، فـ(كان) هنا لا تدلّ على حدث معيّن ، وإنما تدلّ على زمن مضى لمرض زيد ، ومن الأفعال المساعدة أيضا كما ذكر المتوكّل الأفعال الدالّة على مختلف السمات الجهيّة كالمقاربة والشروع والتحوّل، من أمثلتها[2] :

-كادَ مشروعُ بكرٍ يفشلُ .

-طفِقَ عمر يحرّر أطروحتَه .

-أصبحتْ هندٌ شاعرةً مشهورةً .

فالفعل (كاد) من أفعال المقاربة ، والتي تضمّ أفعالا أخرى مثل: كَرُبَ وأوشك ، أمّا الجملة الثانية فتحتوي الفعل (طفق) وهو من أفعال الشروع، وتضمّ أفعالا أخرى بدورها مثل: جعل ، أخذ ، أنشأ[3] ...، وأمّا الجملة الثالثة فتحتوي الفعل (أصبح) الذي يدلّ مفردا على الدخول في وقت الصباح ، ولكنه دلّ على التحوّل من حالة إلى حالة أخرى هنا حيث لم تكن هند شاعرة مشهورة فتحوّل حالها وأصبحت مشهورة ، والأصل في الدلالة على التحوّل بصفة عامّة للفعل (صار) ، ولكن قد تدلّ بعض الأفعال الأخرى على هذا المعنى أيضا إذا وردت في سياق مناسب لذلك من ضمنها أصبح التي ذكرها المتوكل و(ظلّ) في مثل قول تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ النحل (58) ، أي : صار وجهه مسودّا ، وأضحى مثل قولك : أضحى الميدان الزراعي مطلوبا ، وأمسى كذلك إذا وردت بمعنى التحوّل[4] .

---

[1] ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، الشنقيطي (محمد بن أب القلاوي)، شرح: أحمد الحازمي ، مكتبة الأسدي ، مكة ، ط1 ، 2010م ، ص351 .

[2] ينظر : التركيبات الوظيفية ، ص91 .

[3] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن)، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط20 ، 1980، ج1 ، ص351 .

[4] ينظر : النحو الوافي ، ص555 .

وأمّا الأدوات فمنها ما يؤشّر للقوة الإنجازية كأداتي الاستفهام (أ – هل)، ومنها ما يؤشّر للسمات الوجهيّة كالأدوات : ليت ولعلّ وإنّ [1] ، والتي صاغها المتوكّل بالشكل التالي :

كد [س ي] = إنّ س ي .

حيث : كد = مؤكد .

س ي = قضية .

أما ما يؤشّر للقوة الإنجازية فقد صاغها كالتالي :

سـ هـ [و ي] = هل و ي .

بؤجد

حيث : سـ هـ = استفهام .

و ي = مؤشر الطبقة الإنجازية في الجملة .

بؤجد = بؤرة جديد .

سـ هـ [و ي] بؤمقا

= أ و ي

سـ هـ [و ي] = [... (س ي)...]

بؤ مقا

ويرى المتوكل أنّ أداة الاستفهام (هل) تُدمج في أوّل الجملة التي يكون مخصّصها الاستفهام ، أمّا الوظيفة التداولية بؤرة الجديد ، فتسند إلى الحمل بكامله ، وأمّا الجملة الثانية فتُدمج الهمزة (أ) في أوّلها أيضا، أما الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة [2] فتُسند إلى الحمل كاملا أو إلى أحد مكوّناته[3] .

[1] التركيبات الوظيفية ، ص 91 .

[2] لمزيد من التفصيل حول بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة ينظر: ص202 وما بعدها من هذا البحث .

[3] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص35-36 .

2-النسق التركيبي : حيث يرى المتوكّل أنّ اللغة العربية الفصيحة تنتمي إلى اللغات ذات الرتبة الحرّة؛ إذ يمكن تبادل الفعل والفاعل والمفعول لمواقع الصدارة فيها، من ذلك الأمثلة التالية :

-أحبَّ جميلٌ بثينةَ .

-أحبَّ بثينةَ جميلٌ .

-بثينةَ أحبّ جميلٌ .

ويؤكد المتوكل أنّ هذا التغيّر في رتبة المكوّنات لهاته الجمل له دلالاته، ومرتبط بسياقات تخاطبية مختلفة:

-فيؤوّل للجملة الأولى سؤالا : مَنْ أحبَّ جميلٌ ؟

-أمّا الجملة الثانية فيؤوّل لها السؤال التالي : من أحبّ بثينةَ ؟

-وأمّا الجملة الثالثة فهي إجابة تصحيحية للجملة التالية مثلا:أحبّ جميل عزّةَ فيكون الردّ بتصحيح الكلمة وتبديلها ببثينة ، وإعطائها الصدارة حتى لا تكون مجرد إخبار عن سؤال كالجملة الأولى .

فالرتبة بهذا المنظور محكومة تداوليا [1] وليست حرّة تماما بلا دلالة، فالتأويل الدلالي لكلّ من هذه الجمل تحكمه قواعد الموقعة بالنسبة لمكوّناته، وهاته القواعد انطلقت من سياقات تخاطبية مختلفة : (تحكمها سياقات تداولية مختلفة) ، ولعلّ هذا التأويل ما يميّز هذه النظرية عن غيرها كالنظرية التوليدية التحويلية التي لا ترى فرقا بين هاته الجمل في بنيتها العميقة، فتغيّر ترتيب مفرداتها في البنية السطحية لا يؤثّر على المعنى في البنية العميقة ، ومثلها ما يزاد عن الجملة الأصل [2]؛ إذ تراها زيادة في البنية السطحية فقط وهذا ما يخالف الوجهة التداولية التي ذكرها المتوكل .

فمواقع المكوّنات لها دورها في عملية التأويل الدلالي كما ذكرنا قبل قليل ، ويرى المتوكل أنّ المكوّنات في اللغات الطبيعية تترتّب طبقا لبنية موقعية معينة تختلف من

---

[1] ينظر : التركيبات الوظيفية ، ص33 .

[2] أذكر قصّة أبي العباس مع الكندي الذي قال : إني لأجد في كلام العرب حشوا ، من ذلك قولهم : عبد الله قائم وإنّ عبد الله قائم وإنّ عبد الله لقائم والمعنى واحد ، فردّ عليه أبو العباس بأنّ هذه الجمل لها معان مختلفة ، تختلف باختلاف المقامات ، فعبد الله قائم إخبار عن قيامه ، وإنّ عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل ، وإنّ عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه . ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ، ص131 .

نمط لغويّ إلى نمط لغويّ آخر، أمّا بالنسبة للغة العربية فقد حددّ لها في بنية الجملة مواقع خارجية ومواقع داخلية ، أمّا مواقع المكوّنات الخارجية فتكون قبل الجملة أو بعدها وهي موقع المنادى وموقع المبتدأ وموقع الذيل[1] في اصطلاحات النحو الوظيفي .

_فالمنادى وظيفة تداولية " تسند إلى المكوّن الدّال على الكائن المنادى في مقام معيّن " [2] ويدخل في المنادى عنده كلّ من المنادى والمندوب والمستغاث من مثل الجمل التالية على الترتيب :

-يا زيدُ ، جاءَ الضيوفُ .

-وا خالدا ، ابتعدْ .

-يا لعمرو ، لِمَا أصابنا .

وسمّاها بمنادى النداء ومنادى الندبة ومنادى الاستغاثة على التوالي ، وقد جعل المتوكل المنادى مكوّنا خارجيّا لا يدخل في الحمل ، ومثّل له كما يلي[3] :

-زيد [جاء ف (س1 : ضيوف(س1))] منف .

حيث جعل المكوّن (زيد) خارج الجملة الرئيسية .

_ أمّا المبتدأ عند المتوكل فهو " ما يحدّد مجال الخطاب الذي يعتبر الحَمْل بالنسبة إليه واردا "[4] ، مثل :(زيدٌ ، قامَ أبوه) ، ف (زيد) مبتدأ ، و(قام أبوه) حمل .

ويشترط في المكوّن المبتدأ أن يُفصل بينه وبين الحمل بفاصل ، فإن كان مكتوبا فالفاصل هو الفاصلة، وإن كان منطوقا فالفاصل عبارة عن وقف سمّاه المتوكل بالفاصل التطريزي ، ففي التركيب السابق يقوم المبتدأ بدور تحديد مجال الخطاب ، في حين تشكّل الجملة التي تليه الخطاب ذاته ، ويشترط في هذا الخطاب أن يظلّ مربوطا بالمبتدأ تداوليا وواقعيا مثل[5]:

أ_ أمّا صومعةُ حسّانَ ، فإنّها من آثارِ الرباط .

ب_ * أمّا صومعةُ حسّانَ ، فإنّها من آثار مراكش .

---

[1] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص36 .

[2] الوظائف التداولية في اللغة العربية ، أحمد المتوكل ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط1 ،1985، ص161 .

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص162-163 .

[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص115 .

[5] ينظر : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ، ص95-96 .

فالجملة الأولى سليمة تركيبيا وتداوليا ؛ لأنّ الصومعة من آثار الرباط في الواقع ، لذا قال المتوكّل في تعريف المبتدأ بأنّ الحمل يكون واردا بالنسبة إليه ، وأمّا الجملة (ب) وإن كانت سليمة تركيبيا إلاّ أنّ الحمل المتمثّل في (فإنها من آثار مراكش) لا يناسب المبتدأ (صومعة حسّان) ، وبالتالي فهي غير سليمة تداوليا .

_ وأمّا الذيل فهو وظيفة تداولية " يحمل المعلومة التي توّضح معلومة داخل الحمل أوتعدّلها أو تصحّحها "[1] ، لهذا قسّم المتوكّل الذيل إلى ثلاثة أنواع : ذيل التوضيح وذيل التعديل وذيل التصحيح .

فذيل التوضيح مثّل له بما يلي :

_ أخوهُ مسافرٌ، زيدٌ .

_ نجحَا الطالبان .

فـ(زيد) و(الطالبان) أُضِيفا في آخر الجملة لتوضيح الضمائر في كلمة (أخوه) و(نجحا) إذْ كانت الجملتان غامضتين فلمّا أُضيف الذيل صارتا واضحتين .

أمّا ذيل التعديل فيضاف عندما يعطي المتكلّم معلومة ثمّ يلاحظ أنّها ليست المقصودة تماما فيضيف معلومة أخرى تعدّلها ، ومثّل لها بما يلي :

_ ساءني زيدٌ ، سلوكُه .

– قرأتُ الكتابَ، نصفَه .

فكلمة(سلوكه) و(نصفه) عند المتوكل ذيل تعديل[2] ، وهي عند النحاة بدل ، حيث يقول ابن جنّي :" وعبرة البدل أن يصلح بحذف الأوّل وإقامة الثاني مقامه، تقول في بدل الكلّ (قام زيد أخوك) ، ورأيت أخاك جعفرا ، وتقول في بدل البعض : ضربت زيدا رأسه ومررت بقوم ناسٍ منهم ، وتقول في بدل الاشتمال : يعجبني في زيد عقله ، وعجبت من جعفرَ جهلِه وغباوتِه "[3] ، فـ(سلوكه) و(نصفه) بدل عند النحاة ، ذيل تعديل عند المتوكّل كما ذكرنا .

---

[1] الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص147 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص144 ، 148 .

[3] اللمع في العربية ، ابن جني ، تح : سميح أبومغلي ، دار مجدلاوي ، عمان ، دط ، 1988 ، ص69 .

_ وأمّا ذيل التصحيح فيوضّح المتوكّل مقامه بأن يعطي المتكلّم المعلومة ثم ينتبه إلى أنّها ليست المقصودة فيضيف إليها معلومة أخرى تصحّحها ، ومثّل لها بما يلي[1] :

_ قابلتُ اليومَ زيدًا ، بلْ خالدًا .

_ زارنِي خالدٌ ، بلْ عمرُو .

فهاته الجمل أضيفت إليها (بل) مع ذيل التصحيح حسب المتوكل ؛ إذ أخطأ المتكلّم فاستدرك وأضاف تصحيح المعلومة ، ويرى النحاة أنّ هذا النوع من الجمل يدخل في باب الإضراب، حيث قال المبرد : " تقول : ضربت زيدا، ناسيا أو غالطا ثم تذكر أو تنبه فتقول : بل عمرا، مستدركا مثبتا للثاني تاركا للأوّل، فـ (بل) تخرج من غلط إلى استثبات وإضراب عمّا كان قبله "[2] .

وأمّا المواقع الداخلية فهي المواقع المخصّصة للأدوات الصدور، والتي خصّصها المتوكل لأداتي الاستفهام ، والموقع المخصّص للمكوّنات الحاملة للوظيفة المحور أو بؤرة المقابلة ومواقع الفعل والفاعل والمفعول، والموقع الذي تحتلّه المكوّنات اللواحق التي ليست لها وظيفة تحتلّ موقعا خاصّا بها[3] ، فأداتا الاستفهام(أ،هلْ) تحتلاّن صدر الجملة مثل:

_ أ مساءً قابلَ خالدٌ هندًا في الحديقةِ ؟

حيث لا يمكن تأخير الأداة الهمزة عن موقع الصدارة وإلاّ اختلّ التركيب، أمّا بالنسبة للمحور الذي يعرّفه المتوكّل بقوله : " تسند الوظيفة المحور إلى المكوّن الدالّ على ما يشكّل المحدّث عنه داخل الحمل " [4] ، وقد يأخذ صدر الجملة في الجملة الاسمية مثل: خالدٌ واقفٌ ، حيث يشكّل خالد محورا في هذه الجملة ، أمّا في الجمل الفعلية فللمحور مواقع متعدّدة حسب الوظائف التركيبية أو الدلالية المسندة إليه أيضا ، مثل : ذهبَ خالدٌ إلى البيتِ ، فـ (خالد) في هذه الجملة يشكّل محورا كذلك ، وهو لا يشغل صدارة الجملة أمّا البؤرة فيعرّفها المتوكل بأنّها تُسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمّية أوالأكثر بروزا في الجملة [5] ، ومن ضمنها بؤرة المقابلة التي تتصدّر الجملة؛ لأنّ المخاطب يشكّ

---

[1] ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص144 ، 148 .

[2] المقتضب ، ج3،ص289 .

[3] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص37 .

[4] الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص69 .

[5] المرجع نفسه ، ص28 .

في ورودها أو ينكرها، لذا يقدّمها المتكلم ويعطيها الصدارة في كثير من الأحيان ، وقد مثّل لها المتوكل بما يلي[1]:

– إلَى الرباطِ ، ذهبَ خالدٌ ، حيث يشغل المكوّن الأوّل بؤرة المقابلة .

وسيتم تفصيل الكلام عن البؤرة حين التطرّق إلى النبر؛ لأنّ هذا الأخير يرتكز على البؤرة ويساهم في التأويل الدلالي للجملة .

أمّا الفاعل والمفعول فهما وظيفتان تركيبيتان يشكّلان الوجهة الرئيسية والثانوية للمحمول على التوالي [2] ، فيسند الفاعل إلى الوظيفة الدلالية المنفّذ الذي يقوم بالفعل والمستقبل والمتقبّل والحدث والزمان والمكان ، ويمتنع إسناده للحال والعلّة(المفعول لأجله) والمصاحب(المفعول معه) [3] كما يرى أحمد المتوكل ، مثل : جلستْ هندٌ على الكرسيّ ، فكلمة (هند) تشغل الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة الدلالية المنفّذ، فهند هي التي قامت بالجلوس ، وأمّا المفعول فُيسند إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية المستقبِل(المفعول به غير المباشر الثاني في النحو العربي) ، والمتقبّل (المفعول المباشر) والحدث(المفعول المطلق) والزمان والمكان ، ويمتنع إسناده للحدود الممتنع إسنادها للفاعل أيضا ، وقد مثّل المتوكّل لهذا بالأمثلة التالية[4] :

_أعطَى خالدٌ عمرًا قلمًا .

_ شربَ عمرُو لبنًا .

_ سارَ القومُ سيرًا حثيثًا .

_ صامَ عمرُو يومَ الجمعةِ .

_ سرتُ فرسخيْنِ .

فالكلمات التي تحتها خطّ في هذه الجمل تشغل كلّ منها وظيفة المفعول، فكلمة (عمرا) مستقبل أي: أُعطِي القلم ، أما كلمة (لبنًا) فهي المفعول المباشر ، وبالتالي سمّاها بالمتقبّل كوظيفة دلالية ، وأمّا كلمة (سيرًا) فتشكّل الحدث ، و(يوم الجمعة) تدلّ على

---

[1] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب) ، ص120 .

[2] ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية) ، أحمد المتوكل ، دار الثقافة الدار البيضاء ، ط1 ،1987 ، ص64 .

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص65 .

[4] المرجع نفسه ، ص64–67 .

الزمان و(فرسخين) للمسافة الدالّة على المكان ، ولو بُنيت هذه الجمل لغير الفاعل لأخذت المكوّنات نفسها وظيفة الفاعل بدلا من المفعول لأنّها تشكّل الوجهة الرئيسية للمحمول الفعلي[1] .

وعموما يرى المتوكل أنّ المواقع تُسند إلى المكوّنات وفقا للوظائف التي تحملها، ويرى بأنّ الوظائف الدلالية لا تقوم بدور كبير في تحديد رتبة المكوّنات ، أمّا الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول فتحدّدان ترتيب المكوّنات داخل الجملة، وعلى أساس ذلك تنمّط اللغات إلى لغات ذات الرتبة : فعل – فاعل – مفعول ، أو لغات ذات الرتبة : (فاعل – فعل – مفعول) أو غيرها ، في حين تحدّد الوظائف التداولية مواقع المكوّنات داخل الجملة أو خارجها ، وعليه يمكن اعتبار أن الوظائف التداولية لها الأسبقية في تحديد مواقع المكونات تليها الوظائف التركيبية ثمّ الدلالية[2] .

3_ النسق التطريزي : ويسمّى بالبعد الصوتي الفوق قطعي ، ويشمل ظواهر عديدة كالفاصل التطريزي والنبر والتنغيم ، إذ يؤكّد المتوكل على تداوليتها ، وسأركّز على هذين الأخيرين بشيء من التفصيل لما لهما من دور في عملية التأويل الدلالي للعبارات اللغوية المختلفة ، كما لهما علاقة وطيدة بالمعاني المقصودة ، كما أنّ عملية إسناد النبر والتنغيم لها علاقة وطيدة بمكوّنات الجملة وترتيبها ، وبقوّتها الإنجازية في المقامات التواصلية المختلفة.

1) الفاصل التطريزي : يمثّله الوقف الذي يكون بين الحمل ومكوّنات الوظائف التداولية الخارجية كالنداء والمبتدأ والذيل؛ إذ يفصل بين الحمل وهذه المكوّنات وقف بسيط ، وفي حالة ذهابه يرى المتوكل أنّ هذه المكونات قد تمتصّ داخل الحمل لتأخذ وظائف أخرى داخلية ، ويتعلّق الأمر بوظيفتي المبتدأ أو الذيل[3] ، من مثل :

_ جاءوا، الأولاد .

_ جاءوا الأولاد .

---

[1] ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية) ، ص22 .

[2] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ،ص40-41 .

[3] ينظر : المنهج الوظيفي في البحث اللساني ، أحمد المتوكل ، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، 2016 ، ص179.

حيث يفصل بين الحمل والذيل في الجملة الأولى وقف بسيط لتحافظ كلمة (الأولاد) على وظيفتها الخارجية المتمثلة في ذيل التوضيح ، أمّا الجملة الثانية فلا وجود لهذا الفاصل التطريزي فيمتصّ المكوّن (الأولاد) داخل الحمل، ويأخذ الوظيفة الوجهية الفاعل والوظيفة الدلالية المنفذ ، والكلام ذاته تقريبا يقال عن المبتدأ في تركيب من مثل :

_ زيدٌ ، قابلتُه .

_ زيدًا قابلتُه .

حيث يشغل المكوّن (زيد) وظيفة خارجية تمثّلت في المبتدأ، وبانمحاء الوقف امتصّ داخل الجملة ، وصار حدّا من حدودها الداخلية حاملا للوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة الوجهية المفعول والوظيفة التداولية المحور [1] ، وينتج عن امتصاص المبتدأ داخل الجملة تغيّر على مستوى الرتبة من (فعل – فاعل – مفعول) مثلا إلى (فاعل – فعل – مفعول) والأمر نفسه ينطبق على الذيل؛ إذ يترتّب عن امتصاصه تغيّر في ترتيب عناصر الجملة من (فعل – فاعل – مفعول) مثلا إلى(فعل – مفعول – فاعل) باعتبار الفاعل الجديد محوّلا عن ذيل يمثله داخل الجملة ضمير فاعل [2] ،ويتحوّل هذا الضمير إلى مجرّد علامةِ تطابقٍ فقط مثلما هو الشأن في لغة(أكلوني البراغيث) والكثير من العاميات العربية مثل : خرجُوا الأولاد ، فهذه الجملة مرفوضة تركيبيا في اللغة العربية الفصيحة ، مقبولة في العاميات العربية كالمغربية كما ذكر المتوكل [3]، وحتى الجزائرية وربّما في لهجات عامية عربية أخرى .

2) النبر : يبيّن المتوكل أنواع المكوّنات التي يقع عليها النبر في اللغة العربية قائلا: "يمكن القول إنّ ما ينبر هو كلّ مكون حامل إمّا لمعلومة جديدة(إمّا بالنسبة للمتكلّم أوبالنسبة للمخاطب) أو لمعلومة مجادل في ورودها" [4] ، حيث يمكن نبر البؤرة أو بعض المحاور، لكنّ دلالته تظهر أكثر مع البؤرة ، وتختلف شدّة درجات النبر في اللغة العربية باختلاف هذه الوظائف كما يرى المتوكل ، حيث يسند أعلى نبر (النبر المركزي) إلى

---

[1] ينظر: الوظيفة بين الكلية والنمطية ، ص204-205 .

[2] ينظر : المنهج الوظيفي في البحث اللساني ، ص180 .

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص180-181 .

[4] المرجع نفسه ، ص44 .

المكوّن الحامل للوظيفة التداولية البؤرة [1] ، كما تختلف شدّة النبر في البؤرة ذاتها فهي أنواع ؛ لذا نبر المكوّن الحامل لبؤرة الجديد لا يبلغ شدّة نبر المكوّن الحامل لبؤرة المقابلة[2] كما سيتمّ تفصيل ذلك عند التطرّق لأنواع البؤرة في اللغة العربية، وقد استعمل المتوكل نبر الجملة؛ بإظهار كلمة فيها لغرض معيّن، وسأركّز على نبر البؤرة؛ لأنّها المقصودة بالتأويل الحاصل في الجملة أكثر من غيرها،لذا سأخصّصها بشيء من الشرح والتفصيل.

* **البؤرة** : عرّفها المتوكل بأنها "تسند إلى المكّون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أوالأكثر بروزا في الجملة"[3] ، وتنقسم بدورها إلى قسمين هما : بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة .

أ_ بؤرة الجديد : " تُسند إلى المكّون الحامل للمعلومة غير المتواجدة في مخزون المتكلّم الذهني في موقف تواصلي معين " [4] ، وعبّر عنها في موضع آخر بقوله :" تُسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المتكلّم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الإخبار)[5] ، وقد تسند إلى أيّ مكّون داخل الجملة بغضّ الطرف عن وظيفته الدلالية ووظيفته التركيبية [6] ، مثل : (صفعَ خالدٌ ابنَه البارحةَ أمام رفاقِه غاضبًا تأديبًا له) [7]

كي تظهر البؤرة في هذه العبارة لابد من إدخال جانب صوتي متمثّل في النبر كي يبيّن لنا البؤرة المقصودة هنا ؛ لأنّه دون نبر لا نستطيع تحديد العنصر الذي يجهله المخاطب لكن بالضغط قليلا على الكلمة تظهر معالمها وتتحدّد دلالتها ، ويمكننا نبر الكلمة (خالد) مثلا ، وهنا نبيّن للمخاطب الشخص الذي قام بالصفع ، فتصبح العبارة وكأنّ المخاطب يتساءل عن الشخص الذي صفع ابنه البارحة ، فنؤول هذا السؤال : (من ضرب ابنه البارحة أمام رفاقه غاضبا تأديبا له ؟) فيكون الردّ بنبر خالد الذي يمثّل بؤرة الجديد في هذا المقام، أمّا الوظائف التي يحملها المكّون خالد فهي (المنفّذ والفاعل وبؤرة الجديد) .

---

[1] الوظيفة والبنية ، أحمد المتوكل ، منشورات عكاظ ، الرباط، دط ،1993 ، ص36 .

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 44 .

[3] الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص28 .

[4] المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي ، ص94 .

[5] الوظيفة والبنية ، ص143 .

[6] لمزيد من المعلومات والتفاصيل حول هاته الوظائف ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية(بنية الخطاب) ، ص124-125 .

[7] الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص41 .

_ أمّا إذا نبرنا المكّون(ابنَه) يصبح هو موضع الشكّ ، وبالتالي هو من يجهله المخاطب في هذه العبارة ، وكأنّ متكلم العبارة يعتقد أن المخاطب يعرف الحدث وفاعله ولكنّه يجهل الشخص الذي وقع عليه الحدث أو يشكّ فيه ، فتصبح كلمة (ابنه) هي البؤرة في هذه العبارة ، فالتأويل الحاصل في هذا المقام أنّ المخاطب يتساءل: (مَنْ صَفَعَ خالدٌ البارحةَ أمامَ رفاقه غاضبًا تأديبًا له؟)، بالرغم من أنّ كلّ المكوّنات قابلة للتبئير في هذه العبارة إلاّ أنّ الأسبقية والأولوية كما ذكر المتوكل هي للمكوّنات الحاملة للوظائف الدلالية الحال والعلّة والمكان والزمان ، والمكوّنات المسوّرة (الداخلة عليها كلّ – جميع – بعض...) والمكوّنات الداخلة عليها حتّى[1]، وبالتالي تعطى الأولوية للتبئير في عبارة مثل هذه إلى أحد الاحتمالات التالية إذا قسّمناها حسب الوظائف الدلالية المذكورة أعلاه :

أ_ الزمان : بنبر المكوّن (البارحة) فكأنّ المخاطب يشكّ في زمن الحدث أو يجهله فنحن بإمكاننا أن نؤوّل سؤالا في ذهن المخاطب: (متَى صفعَ خالدٌ ابنَه أمام رفاقه غاضبًا تأديبا له؟) ليكون الردّ نبر كلمة (البارحة)لتصير هي بؤرة الجديد في هذه العبارة.

ب_ المكان : يمكن للبؤرة أن تسند إلى المكان ، والنبر على المكوّن الدالّ عليه (أمام رفاقه) ، لأننا نعتقد أن المخاطب يجهله أو يشكّ فيه ، بالتالي فنحن نؤوّل السؤال الحاصل في ذهنه كالآتي: (أمامَ منْ صفعَ خالدٌ ابنَه البارحة غاضبا تأديبا له ؟) ليسمع المخاطب العبارة بنبر (أمام رفاقه) لتكون هي بؤرة الجديد .

ج_ الحال : بنبر المكّون (غاضبا) فكأنّ المخاطب لا يعلم الحال التي عليها خالد وبالتالي يلجأ إلى استعمال النبر ليدلّ على أحوال التخاطب هنا ، وتقديم الإضافة إلى مسامع المخاطب ليكون المكوّن (غاضبا) بؤرة الجديد في هذا المقام ، أمّا تأويل السؤال: (كيفَ صفعَ خالدٌ ابنَه البارحة أمام رفاقه تأديبا له ؟) ليردّ عليه افتراضا بنبر (غاضبا).

د_ العلة : يمكن للبؤرة أن تسند إلى علّة الحدث والنبر عليها في أحوال التخاطب للاعتقاد أنّها هي المرادة والمقصودة من هاته العملية ، وهنا يؤول المتكلّم سؤالا افتراضيا عند المخاطب:(لماذا صفعَ خالدٌ ابنه أمام رفاقه غاضبا؟) لتكون الإجابة بإضافة الفائدة إلى عملية التخاطب والإتيان بالعنصر الجديد الذي يُعتقَد أنّ المخاطب يجهله وهو (تأديبا له) .

[1] ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 42 .

وخلاصة القول إنّ المتكلم عند إضافته العنصر الذي يعتقد أنه محطّ الفائدة هنا ينبر عليه ليشكل بؤرة الحديث في عملية التواصل ، سواء أسَمِع السؤال فعلا من الطرف الآخر أم يؤوّل له سؤالا افتراضيا بناء على المقام ، ومن ثمّ يقع النبر على الإضافة المفترضة لتشكّل بؤرة الجديد .

ويذكر المتوكل أقسام كلّ نوع من هذين النوعين فيرى أن بؤرة الجديد تنقسم بدورها إلى بؤرة طلب(استتمام) وبؤرة تتميم ، حيث تسند بؤرة الطلب إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يطلب المتكلم من المخاطب أن يمدّه بها، في حين بؤرة التتميم تسند إلى المكون الدالّ على المعلومة المقصود بها إغناء معلومات المخاطب [1] ، كما هو مبيّن في المخطّط التالي :

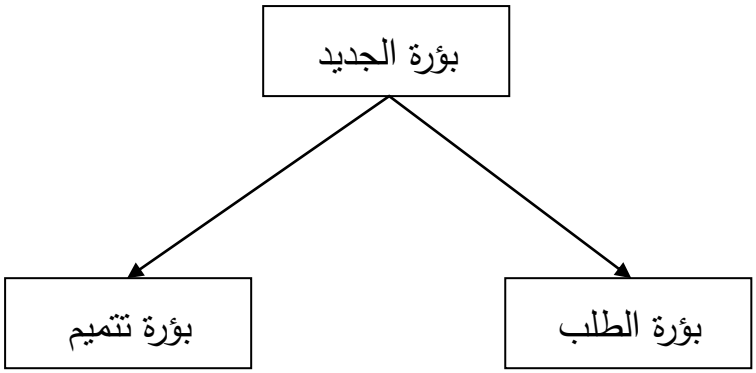

ومثل المتوكل لهذين النوعين بما يلي :

1_ متى ستعودُ هندٌ ؟

_ ستعودُ هندٌ غدًا .

2_ مَنْ قابلت هذا الصباح ؟

_ قابلت هندا .

حيث تسند بؤرة الجديد في جملتي السؤال إلى اسم الاستفهام؛ لأنّ معلومته لا تتوافر في ذهن المتكلم ، وبالتالي نجد المتكلم يطلب إضافتها إلى مخزونه، فاسما الاستفهام (متى) الدالّة على الزمان، و(مَنْ) السائلة عن شخص عاقل ، يطلب بواسطتهما المتكلّم معلومة لا يعرفها لإضافتها إلى مخزونه ، فهي بؤرة طلب أو كما يسميها المتوكل بؤرة استتمام أمّا في جملة الإجابة الأولى فتنبر كلمة (غدا) لأنّها لا تتوافر في ذهن المخاطب فهي

[1] ينظر: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، أحمد المتوكل، دار الهلال العربية،الرباط، ط1 ،1993،ص 51-52.

بؤرة الجديد هنا ، وقد سمّاها المتوكّل ببؤرة التتميم [1] ؛ لأنّ هذا المكوّن (غدا) جديد ويتمّم المعلومة الناقصة في ذهن المخاطب ، والأمر نفسه ينطبق على كلمة (هندا) بنبرها لأنها تشكّل المعلومة الجديد المضافة .

ويمكن لبؤرة الجديد أن تسند إلى أكثر من مكوّن واحد في الجمل الاستفهامية والجمل الخبرية ، وهذا يرجع حسبما أورد المتوكل إلى العناصر الجديدة المراد إضافتها ، حيث كلّ جملة استفهامية تحتوي على بؤرة طلب ، وفي المقابل نجد الأجوبة الخاصّة بها في الجمل الخبرية، وتمثّل لنا بؤر تتميم، من ذلك ما يلي : (مَنْ قابل مَنْ ؟)

فالملاحظ لهذا السؤال يجد أنّ المتكلّم السائل يطلب معرفة الشخص المقابِل والشخص المقابَل ، وبالتالي ستكون في الإجابة إضافة معلومتين هما: (قابل زيد خالدا).

ويحدّد المتوكل عدد المكوّنات التي يمكن تبئيرها في الجمل الاستفهامية في اللغة العربية بثلاثة مكوّنات على الأكثر، من ذلك السؤال التالي : (مَنْ أخبر مَنْ بمَاذَا؟)

فتكون الإجابة كالتالي مثلا : (أخبر زيد خالدا بنجاحه[2]) ، فالمكوّنات المبأّرة في الجملة الاستفهامية الأخيرة هي اسم الاستفهام (مَنْ)، و(مَنْ الثانية) و(بماذا)، وهي تشكل بؤر طلب ، في المقابل نجد المكونات التالية (زيد) (خالد) (بنجاحه) تمثل بؤر تتميم .

ب_ بؤرة المقابلة : بيّن المتوكّل هذه البؤرة بقوله : " تسند إلى المكّون الحامل للمعلومة التي يختلف المتكلم والمخاطب في ورودها"[3] ، وعبّر عنها في موضع آخر بأنها " تسند إلى المكّون الدالّ على المعلومة التي يشكّل ورودها محطّ جدال بين المتخاطبين "[4] .

ومن شروط إسناد بؤرة المقابلة أنّها لا تُسند إلاّ إلى مكوّن واحد داخل الجملة نفسها بخلاف بؤرة الجديد التي ذكرنا أنّها قد تسند إلى أكثر من مكوّن ، بل ويزيد المتوكل على هذا فيشترط عند إسناد بؤرة المقابلة في جملة ما أن لا تُسند إلى أيّ مكوّن من مكوناتها بؤرة الجديد أيضا ، بمعنى لا يمكن أن يتواجد في الجملة نفسها مكوّن مبأر تبئير مقابلة مع مكوّن مبأّر تبئير جديد [5] ، ويتمّ بناء بنية المكونات في الجمل الإخبارية البسيطة

---

[1] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب)، ص119 .

[2] ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص44 .

[3] الخطاب وخصائص اللغة العربية، أحمد المتوكل ، دار الأمان، الرباط، ط1 ،2010 ، ص126 .

[4] الوظيفة والبنية ، ص148 .

[5] ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص45-46 .

بتطبيق القواعد المتعارف عليها في نظام اللغة ثمّ إسناد قواعد النبر والتنغيم مع شرط تصدّر هذه البؤرة للجملة وأخذه مركز النبر[1] ، مثال ذلك ما يلي :

_ قابلت البارحة زيدا .

_ زيدا قابلت البارحة .

ففي الجملة الأولى نجد المكوّن (زيدا) يشكّل المعلومة الجديدة المراد إضافتها إلى مخزون المخاطب ، وبالتالي تحمل وظيفة بؤرة الجديد ، وأمّا الجملة الثانية فحدث تقديم لهذا المكّون (زيدا) وأخذه صدارة الجملة ، وكأنّه يوجد خلاف بين المتكلم والمخاطب في الشخص الذي قوبل البارحة ، فيقوم المتكلم بنبر كلمة (زيدا) وتقديمها للدلالة على هذا المعنى ، فيصير تأويل الجملة كما يلي : (زيدا قابلت البارحة ، لا عمرا)، فعبارة (لا عمرا) غير موجودة في واقع التخاطب اللغوي الفعليّ ، ولكنها تفهم من السياق وكأنّ المخاطب يحمل معلومة أخرى عن الشخص المقابل الذي قد يكون (عمرا) ، فينبر المتكلم المكّون (زيدا) ويعطيه صدارة الجملة كي يعبر عن مقصوده ومراده ، لأنّه لو قال:(قابلتُ البارحةَ زيدًا أو قابلتُ زيدًا البارحةَ) لصار المقام مقام إخبار بمعلومة جديدة يطلب المخاطب معرفتها .

كما يرى المتوكل إمكانيّة إسناد وظيفة البؤرة إلى بعض التركيب الإضافي، ولا يشترط تبئير كامل التركيب ، بمعنى يمكن أن تسند إلى العنصر المضاف أو إلى العنصر المضاف إليه مثل[2] :

_ تجولت في منزل خالد .

_ تجولت في منزل خالد .

ففي المثال الأوّل إذا تمّ النبر على المكوّن الإضافي (منزل) يعني بإمكاننا أن نؤول العبارة كالتالي : (تجوّلت في منزل خالد لا في مكتبة أو في أيّ مكان آخر)، أمّا المثال الثاني إذا تمّ النبر على المكوّن المضاف إليه (خالد) تعني الجملة حينئذ: (تجوّلت في

[1] ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص52- 53 .

[2] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات)، أحمد المتوكل ، دار الأمان، الرباط، دط 1996 ، ص 204 .

منزل خالد لا في منزل أيّ شخص آخر ، (زيد أو عمرو) وهنا تبرز أهمية نبر البؤرة في هذا التركيب ودوره في التأويل الدلالي لهذه الجملة.

ويقسّم المتوكل بؤرة المقابلة إلى عدّة أقسام ، لعلّ أهمّها ما يلي: بؤرة الانتقاء وبؤرة التعويض وبؤرة الحصر[1] وبؤرة الإبطال وبؤرة التوسع[2] ، موضّحة كما يلي :

أ)_ بؤرة الانتقاء : وتسند إلى المكوّن الذي يحمل معلومة ينتقيها المتكلّم من بين مجموعة من المعلومات يتردّد المخاطب في أيّها وارد ، وقد مثّل لها المتوكل بالجواب عن السؤال التالي[3] : إلى طنجة ذهب خالد أم إلى تطوان أم إلى الرباط ؟

ج_ إلى الرباط ، ذهب خالد ، بنبر المكوّن (إلى الرباط) .

ففي السؤال الأوّل نجد السائل استفسر عن المكان الذي ذهب إليه خالد ، وعرض ثلاثة خيارات لذلك ، لتكون الإجابة باختيار المكوّن (إلى الرباط) واستبعاد الخيارين الآخرين، فالمتكلّم أثناء إجابته اختار وانتقى هذا الخيار ، وأثناء ذلك قام بعمليتين: إحداهما تركيبية وأخرى فوق تركيبية ، أما الأولى فبتقديم المكوّن المختار، وأمّا الثانية فباستخدام العنصر الصوتي المتمثّل في النبر على هذا المكوّن ليشكل البؤرة المقصودة دون سواها (بؤرة الانتقاء)، وهنا وقعت البؤرة على ما يدلّ على المكان(إلى الرباط) .

وقد استبعد المتوكل إسناد بؤرة الانتقاء إلى المكوّن المصاحب كما يسمّى في النحو الوظيفي (المفعول معه في النحو العربي القديم)، ويبدو هذا الاستبعاد راجعا إلى عدم إمكانيّة إعطاء الصدارة له من مثل : وزيدا تجوّلتُ ، حيث اعتبر هذه الجملة لاحنة، أمّا باقي المكوّنات الدلالية الأخرى فيجوز إسناد هذه البؤرة إليها من ذلك الأمثلة التالية[4]:

1_ خالدًا أنقذتُ .

2_ عمرًا أعطيتُ النقودَ .

3_ لزيدٍ اشتريتُ السيارةَ .

4_ غاضبًا لقيتُ خالدًا.

5_ البارحةَ لقيتُ خالدًا .

---

[1] الوظيفة بين الكلية والنمطية ، ص174 .

[2] الخطاب وخصائص اللغة العربية ، ص 127 .

[3] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب) ، ص120 .

[4] ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص57 .

6_ ملا غادر زيد الغرفة .

7_ بالمفتاح فتحت الباب .

ففي الجملة الأولى تمّ نبر المكون (خالدا) وتقديمه للصدارة هنا وهو يشغل وظيفة المتقبّل في النحو الوظيفي ، فإذا نطق المتكلم بهذا الشكل يعني أنّ هناك انتقاء لهذا المكوّن من عدة خيارات أخرى نؤوّلها للسؤال المفترض: (أخالدا أنقذتَ أم عمرا أم زيدا؟) أمّا الجملة الثانية :(عمرا أعطيتُ النقود) ، فالمكوّن (عمرا) هنا يشغل وظيفة المستفيد في النحو الوظيفي ، بمعنى أنه استفاد من فعل (الإعطاء) ، أمّا تقديمه ونبره للدلالة على أنّه منتقى من خيارات أخرى كالمثال الذي ذكرنا سابقا ، وأمّا المثال الثالث : (لزيد اشتريت السيارة)، الذي يشكّل فيه التركيب (لزيد) الجار والمجرور في النحو العربي ليشغل وظيفة (المستفيد) في النحو الوظيفي، والأمر كذلك بالنسبة للحال : (غاضبا) حيث أخذ صدارة الجملة وتمّ نبره في عمليّة التخاطب؛ لتبيين أنه البؤرة المنتقاة من خيارات أخرى أيضا والكلام الذي شرحنا سابقا ينطبق على المكوّنات الأخرى (البارحة) الدالّة على الزمان و(ملا) الدالّة على العلّة و(بالمفتاح) الدالّة على الأداة .

فالتأويل الدلالي لهاته العبارات مرتبط بتأويلنا للأسئلة التي نظنّها ، فإن أوّلنا سؤالا للانتقاء كان بؤرة انتقاء ، وإن أوّلنا سؤالا يحمل معلومة أخرى كانت البؤرة بؤرة تعويض كما سيأتي تفصيل ذلك ، مثل المثال الأول : خالدا أنقذتُ ، كإجابة مفترضة للسؤال: أعمرا أنقذت ؟

ب)_ بؤرة الجحود : وتسند إلى المكّون الحامل لمعلومة من معلومات مخزون المخاطب يعدّها المتكلم غير واردة ، وترد هذه البؤرة في سياق النفي [1] ، ومثّل المتوكل لهذا النوع من البؤر بما يلي[2] :

أ_ ذهبَ خالدٌ إلى تطوانَ .

ب_ لا ، لم يذهبْ خالدٌ إلى تطوانَ .

حيث جاءت الجملة الثانية منفية كردّ على اعتقاد المخاطب بأنّ خالدا قد ذهب إلى تطوان ، ولتوضيح الغرض من هذا النفي ينبر المكوّن (تطوان) كإنكار له ، وقد سمّى

[1] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب) ، ص 119 .

[2] المرجع نفسه ، ص 119 .

المتوكل بؤرة الجحود أيضا ببؤرة الإبطال في موضع آخر ، ومثّل لها بهذا المثال: لا، لم أقابلْ زينبَ ، بنبر كلمة (زينب) [1] ، وعموما فليست هذه المرّة الأولى التي يغيّر فيها المتوكل المصطلح للتعبير عن المفهوم نفسه ؛ إذ نجد في كتاباته مصطلحات أخرى للدلالة على المفهوم ذاته ، من ذلك ما وجدناه أيضا في بؤرة التعويض .

ج)_ بؤرة التعويض : وتسند إلى المكّون الدالّ على المعلومة التي تعوّض إحدى المعلومات المتوافرة لدى المخاطب والتي يعدّها المتكلم غير واردة [2] ، ومثّلَ المتوكل لهذا النوع من البؤرة بما يلي :

_ اشترى خالدٌ معطفًا لا حذاءً .

_ ما حذاءً اشترى خالدٌ بل معطفًا .

ففي الجملة الأولى نجد بؤرة التعويض في المكوّن (معطفا) ، حيث يقع عليه النبر ويعوّض كلمة (حذاء) ليقع عليه فعل الشراء، والحال كذلك في الجملة الثانية حيث تمّ نفي عملية الشراء للحذاء وتعويضها بالمعطف .

وقد ترد بؤرة الجحود وبؤرة التعويض في الجملة نفسها كما هو الشأن في هاته الجملة المتمّمة للجملة المذكورة سابقا : (لا ، لمْ يذهبْ خالدٌ إلى تطوانَ بَلْ ذهبَ إلى طنجةَ) [3]، حيث حمل المكّون (تطوان) بؤرة الجحود أو الإبطال ، وقد عُوّض بالمكّون (طنجة) ، وهنا يقع النبر على الكلمة الأولى جحودا وإنكارا وإبطالا لها ، ثمّ يقع النبر مرّة ثانية على المكوّن (طنجة) كتعويض لما تمّ إنكاره وإبطاله ، وفي الحقيقة هنا يوجد نبران وبؤرتا مقابلة ، وهذا لا يتعارض مع القاعدة التي تشترط إسناد بؤرة المقابلة إلى مكوّن واحد داخل الجملة نفسها؛ لأنّها جملتان تمّ الربط بينهما بالرابط (بل) .

وفي موضع آخر من كتابات المتوكل وتقسيمه للبؤر وجدناه أعطى مصطلحا آخر لبؤرة التعويض ، حيث سمّاها ببؤرة القلب ، وعرّفها بأنها "تسند إلى المكون الحامل

---

[1] ينظر : الخطاب وخصائص اللغة العربية ، ص 127 .

[2] الوظيفة والبنية ، ص 145.

[3] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب) ، ص 119-120 .

للمعلومة التي يعوض بها المتكلم معلومة يعدّها غير واردة" [1] ، ومثّل لها المثالين التاليين[2]:

_ صفعَ خالدٌ بكرًا لا عمرًا .

_ ما عمرًا صفعَ خالدٌ بل بكرًا .

فمن خلال هذا التعريف وهذين المثالين المذكورين نجد تطابقا تامّا بين المصطلحين .

كما عرض المتوكل اقتراح (سيمون ديك) لوظيفة أخرى سمّاها ببؤرة الموازاة التي تسند إلى المكوّن الحامل لمعلومة تقابل المعلومة الدالّ عليها مكّون آخر في نفس الجملة من ذلك التراكيب من قبيل: (اشترَى خالدٌ حذاءً لكنّ عمرًا اشترى معطفًا)أو(اشترَى خالدٌ حذاءً في حين أنّ عمرًا اشترى معطفًا)[3] بنبر المكوّن (معطفا) في الجملتين ويبدو لي أنّ مصطلح الموازاة أخذ من دلالة الجملة حيث يصبح تأويلها كالتالي:

(اشترى خالدٌ حذاءً بالموازاة مع عملية الشراء الأخرى لعمرو الذي اشترى معطفًا)

وقد ألحق المتوكل هذه البؤرة ببؤرة التعويض حيث قال : " وبؤرة الموازاة لا تباين كثيرا بؤرة التعويض" [4] ، كما بيّن إمكانية الاستغناء عنها كبؤرة مستقلّة لهذا السبب وإلحاقها ببؤرة التعويض ؛ لأن هذه البؤرة تنجز في طبقة مقامية يقصد فيها المتكلم تعويض معلومات المخاطب بالمعلومة التي يظنها واردة[5] .

وقد قبل المتوكل تراكيب لم يُجزْها النحاة كالابتداء بالنكرة المحضة من قبيل(كتابٌ عندي ، ورجلٌ في الدار) ، على تأويل (كتابٌ عندي لا كتابان أو لا مجلّة) ، (ورجلٌ في الدار لا رجلان أو لا امرأة)، على اعتبار (كتاب) و(رجل) بؤرتي مقابلة(تعويض) [6] في حين لزم تقديم الظرف أو الجارّ والمجرور عند النحاة في هذه الحالة [7]، لأنّ العرب

---

[1] الوظيفة والبنية ، ص 149 .

[2] المرجع نفسه ، ص 166 .

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص 146 .

[4] المرجع نفسه ، ص148 .

[5] ينظر : المرجع نفسه ، ص ن .

[6] ينظر :الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 91-92 .

[7] ينظر : المفصل في صنعة الأعراب ، الزمخشري(أبو القاسم جار الله)، تح: علي بوملحم ، مكتبة الهلال، بيروت ط1، 1993 ، ص44.

منعت هذا النوع من التراكيب [1] ، وسبب منع الابتداء بالنكرة عندهم هو عدم حصول الفائدة ، وما لا فائدة فيه لا معنى للمتكلم به كما ذكر ابن السراج ، واستثنى النحاة حالات يجوز فيها التقديم كالنفي من مثل قولك :(ما أحدٌ في الدارِ) [2]، أو كالاستفهام مثل : (هل غلامٌ عندك ؟) حيث تحصل الفائدة بالاستفهام عن الغلام أهو عنده أم لا كما ذكر ابن جني[3] .

فالخلاف حصل بين المتوكّل والنحاة القدامى في الغرض من الإخبار ، ففي حين عدّ النحاة هذا النوع من الجمل إخبارا لتحصل الفائدة به كإضافة إلى مخزون المخاطب الفارغ ، أوّل المتوكل هذا النوع من الإخبار على أساس اعتقاد المخاطب ، فحين يقول مثلا: (رجلٌ في الدار)، على أساس أنّ المخاطب يعتقد أنّ رجلين فيها، أو يعتقد أنّ فيها امرأة ، فيعوّض المتكلم هذا الاعتقاد بكلمة (رجل) كنكرة محضة، لهذا قَبِل هذا التركيب.

د)_ بؤرة التوسيع[4] : حيث تُسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة المكمّلة ، من ذلك تكملة المثال المذكور سابقا:(لا ، لَمْ يذهبْ خالدٌ إلى تطوانَ فحسب بلْ كذلك إلى طنجة) [5] حيث وردت المعلومة ناقصة ، فالذهاب لم يقتصر على مدينة تطوان لهذا عمد المتكلم إلى إكمالها ، واستعمل صيغة (فحسب) ليبيّن هذا النقص ، ومن ثمّ إكمالها بالذهاب إلى مدينة (طنجة) ، أو كالمثال التالي: (لَمْ ينجحْ عليٌّ في الامتحانِ فحسب بل نال جائزةً كذلك) ، فهذه العبارة تكون ردّا على جملة ناقصة المعنى يمكن أن نؤولها بما يلي: (نجحَ عليّ في الامتحان)، فالجملة الثانية (نال جائزة كذلك) تُوسّع مجال المعلومة التي يمتلكها المخاطب ، ويمكن أن يكون تركيب هذا النوع من الجمل كالتالي[6] :

-مَا / لَمْ / لَنْ لَا... فحسب أو فقط ... بَلْ ... كذلك أو أيضًا.

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1 ، ص 240 .

[2] ينظر : الأصول في النحو ، ابن السراج(أبو بكر محمد) ، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ج1 ص59 .

[3] ينظر : الخصائص ، ج1 ، ص300 .

[4] ورد خطأ مطبعي في هذه الطبعة حيث ورد مصطلح بؤرة التعويض عوض التوسيع ؛ لأنّ التعريف يدلّ على هذا إضافة إلى ورود بؤرة التوسيع في كتابات أخرى والتمثيل لها بأمثلة مطابقة للمثال المذكور أعلاه، من ذلك: لَمْ أقابلْ زينبَ فحسب بل كذلك هندًا . ينظر : الخطاب وخصائص اللغة العربية ، ص 127 .

[5] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب) ، ص 120 .

[6] ينظر : الخطاب وخصائص اللغة العربية ، ص 139 .

ويمكن وصف شكل هذا النوع من الجمل كما يلي : تصدّر النفي بإحدى أدواته ثمّ إيضاح أنّ المعلومة ناقصة بإدراج (فحسب أو فقط...)، ثمّ إضافة المعلومة الأخرى الموسّعة .

هـ)_ بؤرة الحصر : وتسند إلى "المكوّن الحامل للمعلومة التي تحصر مجموعة من القيم في قيمة (أو أكثر من قيمة واحدة) تعدّ القيمة الواردة"[1]، حيث ترد هذه البؤرة في السياقات التي يكون فيها مخزون المخاطب متضمّنا لمعلومة واردة ومعلومة يعدّها المتكلم غير واردة[2] ، ومثّل المتوكل لهذا النوع من الجمل بعدة أمثلة منها[3] :

_ ما رأيتُ البارحةَ إلا زيدًا .

_ إنّما رأيتُ البارحةَ زيدًا .

ففي الجملة الأولى ورد التركيب[نفي (ما) + الحمل (رأيت البارحة) + إلاّ + (زيدا)] وهو المكون المبأّر والمحصور ، بمعنى عملية الرؤية محصورة في (زيد) ولم تقع على شخص آخر ، أمّا الجملة الثانية فنجد الأداة المستعملة (إنّما) ، وهي تفيد الحصر الذي يفهم من السياق الذي ترد فيه كما ذكر النحاة القدامى [4] ، حيث يعمد المتكلم إلى نبر المكوّن (زيدا) في الجملتين ليبيّن أنه العنصر المقصود ، فهاتان الجملتان تصلحان لأن تكونا تصحيحا للجملة التي تفيد بأنّ الشخص قد رأى مجموعة من الناس، وربما النبر على المكوّن (زيدا) هو الذي يجعلنا نؤوّل هذه الجملة، ويمكن ملاحظة أنّ الجملتين تفيدان الحصر إلاّ أنّ هناك فرقًا بينهما في الدلالة؛ إذ استعملت في الجملة الثانية (إنّما) التي تفيد التقوية أيضا ، هذه الأخيرة يعرّفها المتوكل بأنها: " استراتيجية خطابية يروم المتكلم باستعمالها دعم خطابه في مقام التشكيك أوالإنكار " [5]، ومعنى هذا تأكيد للرؤية المحصورة في شخص (زيد)، وبهذا يتمّ تحليل تركيب الحصر كما يلي :

_ ما ... إلاّ ...(بؤرة حصر).

_ أداة صدر + ... (بؤرة حصر) .

---

[1] الوظيفة والبنية ، ص 145 .

[2] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب) ، ص120 .

[3] الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص27 .

[4] ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ، ص 396 .

[5] الخطاب والخصائص في اللغة العربية ، ص 155.

ويورد المتوكل التراكيب الحصرية الممكنة بما يماثل الجملة الأولى من مثل [1]:
(مَا ... إلاّ ...) – (لَمْ ... إلاّ ...)–(لَنْ ... إلاّ ...)–(لَيْسَ ... إلاّ ...) ، مع وجود اختلافات في الدلالة العامّة لكلّ من هذه الجمل .

فقد وقع خلاف عند النحاة في جواز تقديم المحصور بـ(إلاّ) ، حيث أجاز هذا قلّة منهم كالكسائي مثلا ، فيما اتفقوا على تأخير المحصور بـ (إنّما) [2] ، من ذلك قول الشاعر[3]: ولمَّا أَبَى إلاّ جماحًا فؤادُه ∴ ولم يسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهلٍ .
وقول آخر[4] : تزوّدتُ من ليلى بتكليم ساعةٍ ∴ فما زاد إلاّ ضعفَ ما بي كلامُها .
حيث تمّ تقديم المحصور في هذين البيتين ، فأصل الحصر في البيت الأوّل(ولمَّا أَبَى فؤادُه إلاّ جماحًا) والثاني يكون(فما زاد كلامُها إلاّ ضعفَ ما بي).

أمّا المتوكل فقد وضع أيضا بعض الفوارق بين التراكيب الحصرية بـ (إنّما) مقارنة بغيرها كـ(ما ... إلاّ) مثلا ، حيث اعتبر المكوّن المحصور بـ (إنّما) يشغل الموقع الأخير دائما على سبيل الوجوب بخلاف المكوّن المحصور بـ (إلاّ) الذي يمتاز بِحُريّة الترتيب وقد مثّل لهذه الميزة بما يلي :

1_ أ_ ما صادقَ خالدٌ إلاّ إبراهيمَ .

ب_ ما صادقَ إلاّ إبراهيمَ خالدٌ .

2_ أ_إنّما صادقَ خالدٌ إبراهيمَ .

ب_ إنّما صادقَ إبراهيمَ خالدٌ .

حيث بيّن أنّ المكوّن المحصور (إبراهيمَ) تواكبه أداة الحصر (إلاّ) أينما حلّ في الجملة بخلاف المكون المحصور بـ(إنّما) التي تبيّن رتبته الأخيرة فقط أنّه المقصود بالحصر ، وبالتالي فكلمة (إبراهيمَ) في الجمل الثلاثة الأولى مقصودة بالحصر، وهي تشكّل هذه البؤرة ، بخلاف الجملة الأخيرة التي وقع الحصر على كلمة (خالد)، لذا إن

---

[1] ينظر : الوظيفة والبنية، ص 160.

[2] ينظر : شرح الكافية الشافية ،ابن مالك(جمال الدين) ، تح : عبد المنعم أحمد هريدي، إحياء التراث الإسلامي، مكة ط1 ، 1982 ، ج2 ، ص590 .

[3] جامع الدروس العربية ،ج3 ، ص 11 .

[4] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،الأشموني(علي بن محمد) ، تح: حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط1، 1998 ، ج1 ، ص405 .

كان المقصود بالحصر المكوّن (إبراهيمَ) يُمنع تقدّمُه في هذا التركيب ، بل يضيف المتوكّل –حسب رأيه– أنّ هاتين الأداتين (ما ...إلاّ) و(إنّما) مترادفتان حيث يمكن تعاقبهما في نفس السياق دون أن يكون لها أيّ تأثير دلالي أو تداولي ناتج عن هذا التعاقب[1] .

وقد كان المتوكّل قد عرض في دراساته الأولى أنواعا أخرى من بؤرة المقابلة قبل أن يستغني عنها في كتاباته المتأخّرة كبؤرة التثبيت أو المصادَقَة ، وقد مثّل لهذا بما يلي: (نَعَمْ ، التي أحبّها قيسٌ ليلى[2]) بنبر المكون (ليلى) وفي موضع آخر مثّل لها بـ :(الذي صفعه خالد بكرا[3]) ، وعرّفها بقوله : بأنها " تُسند إلى المكّون الحامل للمعلومة التي يصادِق المتكلّم على ورودها"[4] .

ويبدو أنّ هذا النوع من البؤر يكون في التراكيب الموصولية كتثبيت ومصادقة للمعلومة التي قالها المخاطب، لكن تبقى مشكلة هذه التراكيب (الموصولة) في دلالتها على بؤرة التثبيت من عدمه ، وهذا راجع إلى تأويلنا لمخزون المخاطب ، فالجملة من قبيل: (الذي صفعَه خالدٌ بكرًا) يمكن أن نؤوّل لها جملة استفهامية: (مَن الذي صفعه خالد ؟) فتكون الإجابة الأخيرة ردّا على هذا السؤال، فيأخذ المكوّن (بكرا) وظيفة بؤرة الجديد (التتميم) لإتمام ما يطلبه المخاطب ؛ لأنّ اسم الاستفهام (مَن) يشكّل بؤرة الطلب ، أمّا إذا أوّلت الجملة بـ (أظن أنّ الذي صفعه خالد بكرا) ، فالردّ يكون من قبيل المصادقة على كلمة (بكرا) ، وبالتالي تشكّل هذه بؤرة تثبيت[5] ، وأمّا إذا أوّلت الجملة كجواب للجملة التالية : (الذي صفعه خالد عمرا) فيعدّ المكوّن (بكر) كتعويض للمعلومة ، وبالتالي يشكّل بؤرة تعويض .

---

[1] ينظر : الوظيفة والبنية ، 160 .

وهذا لا يعني عدم وجود فارق دلالي بينهما ، لكن يقصد المتوكل إمكانية التبادل فقط لأنه في مواضع أخرى من كتاباته كما تطرقنا إليها أورد فوارق دلالية بينهما كالتقوية .

[2] آفاق جديدة في نظريةِ النحو الوظيفي، ص 52 .

[3] الوظيفة والبنية ، ص 162 .

[4] المرجع نفسه ، ص 149 .

[5] ينظر : المرجع نفسه ، ص 163 .

ويمكن أن نستنتج من هذا أنّ إسناد وظيفة البؤرة في التراكيب الموصولة يخضع للتأويل المفترض لمخزون المخاطب ، فإمّا أن تكون بؤرة تثبيت إن كان المخاطب يملك معلومة لا يؤكّدها ، فيكون الجواب كمصادقة لها وتثبيتها ، وإمّا أن تكون بؤرة جديد (تتميم) إذا كان المخاطب يستفهم ويطلب إمداده بالمعلومة الجديدة التي لا تتوفّر لديه وإمّا أن تكون بؤرة تعويض إن كان المخاطب يمتلك معلومة خاطئة فتكون الإجابة كتعويض للمعلومة التي يمتلكها هذا المخاطب .

وقد وضع المتوكل مخطّطا يوضّح أنواع البؤر كما اقترحه سيمون ديك مع التعديلات والإضافات التي وضعها ، مكتفيا بالبؤر الأساسية ومستبعدا البؤر الفرعية ، كما يلي[1] :

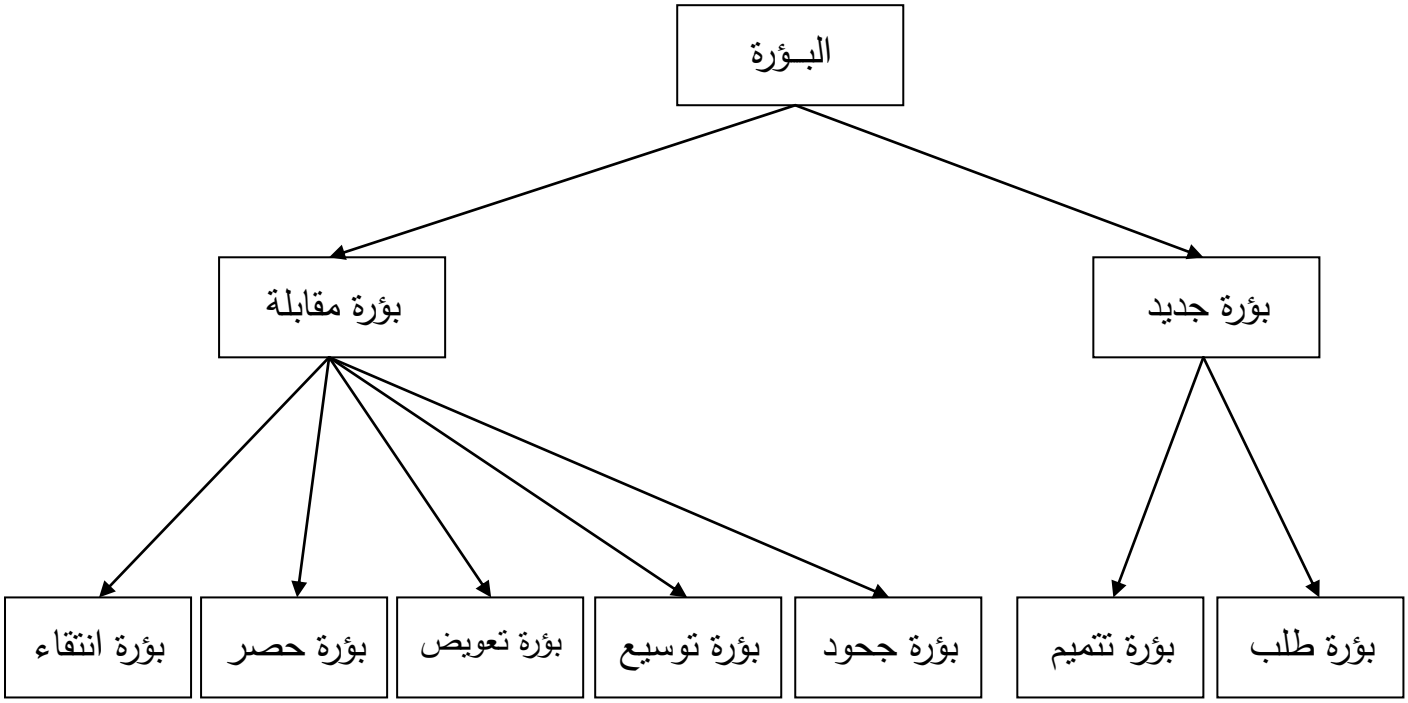

وفي الختام يؤكّد المتوكّل أنّ سياق التخاطب (العلاقة بين مخزوني المتكلم والمخاطب) هو الذي يتحكّم في تحديد الوظيفة البؤرة من غيرها ، أو في البؤر نفسها بالاستعانة بقواعد النبر والتنغيم المناسبين[2].

[1] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب) ، ص 118 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص123 .

3) التنغيـــم : يميّز المتوكل بين النغمة والتنغيم ، حيث يرى أنّ النغمة تخصّ بعض اللغات غير العربية وتسمّى لغات نغَمِيّة ، ولها وظيفة تمييزية، فاللفظ الواحد يأخذ دلالات مختلفة باختلاف النغمة ، ويمثّل لها بما يلي[1] :

أ_ م_/ /+ نغمة عالية = أُمٌّ .

ب_ م_/ /+ نغمة عالية – صاعدة = قِنَّبٌ .

ج_ م_/ /+ نغمة نازلة – صاعدة = فَرَسٌ .

د_ م_/ /+ نغمة عالية – نازلة = وَبَّخَ .

من خلال هذه الأمثلة يلاحظ أنّ الاختلاف بين هذه الكلمات هو في النغمة فقط حيث اختلاف النغمة في طريقة النطق للكلمة نفسها أدّى إلى اختلاف الدلالات ، فنطق الصوت بنغمة عالية أعطى دلالة الأمّ ، أما نطقها بنغمة عالية – صاعدة أعطى دلالة أخرى وهي القنّب ، وإذا نُطقت بنغمة نازلة – صاعدة أعطى دلالة الفرس ، وأمّا إذا نطقت بنغمة عالية – نازلة دلّت على فعل التوبيخ ، والملاحظ أنّ الكلمة واحدة والدلالات متعدّدة ، وليس السياق هو ما ساهم في دلالة الكلمة كما في اللغة العربية ، وإنّما النغمة فقط هي التي أسهمت في ذلك ، ولا نجد هذا في اللغة العربية كما ذكرنا، لأنّها ليست لغة نغمية ، بل هي لغة تنغيمية ، ويضيف المتوكل في نظرية النحو الوظيفي فيميّز بين حالتين: ورود النغمة كسمة لاصقة بالمفردة ، وورودها كخاصيّة من خصائص طبقة معينة من المفردات ، كالأفعال اللازمة التي تتّسم بنغمة معيّنة في بعض اللغات ، ففي الحالة الأولى يؤشّر للسمة النغمية في المدخل المعجمي للفظ ، أمّا في الحالة الثانية فإنّ السمة النغمية تسند إلى الطبقة من المفردات بموجب قاعدة عامّة[2] .

أمّا التنغيم فيرتبط بمخصّص الجملة ، فيكسبها تلوينا موسيقيّا حسب معناها ومبناها وحسب مقاصد المتكلّم التعبيرية أيضا وفقا لسياق الحال والمقام [3]، ولا يرتبط بالكلمة المفردة كما في اللغات النغمية، لكن رغم هذا يطرح المتوكل تساؤلات فيما يخص التنغيم: هل هو مرتبط بالنمط الجملي (صيغة الجملة الصورية : استفهام ، خبر ، أمر ...)

---

[1] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص 43 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص ن .

[3] ينظر : النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي (دراسة في نحو الجملة) ، ص258 .

أم بفحوى الجملة الإنجازي ؟ وهل تحدّد التنغيمَ القوةُ الإنجازيةُ الحرفية؟ أم القوةُ الإنجازية المستلزمة؟ أم هما معا ؟[1]

هذه التساؤلات التي أثارها المتوكل تفرض علينا الرجوع إلى ما تناوله بعض الباحثين في هذا المجال ؛ إذ يرى بعضهم أنّ الجملة العربية لها تنغيم معيّن عند الاستمرار في الكلام ولها تنغيم آخر في نهايتها ، فللجملة التقريرية تنغيمها وللاستفهامية تنغيمها كذلك وللتوكيدية أيضا وهكذا [2] ، بل ويذهب تمام حسان أبعد من ذلك حين يطلب من شخص ما محاولة نطق بعض الجمل وهو مقفل الشفتين ، حيث يرى إمكانية الاستماع إلى الهيكل التنغيمي للجملة المرادة دون سماع ألفاظ الجملة نفسها ، والتعرّف على طبيعة الجملة سواء أكانت استفهاما أم إثباتا أم تأكيدا [3] ، فيرى أنّ النغمة إذا كانت نازلة من أعلى إلى أسفل تكون في جمل الإثبات والنفي والشرط والدعاء وجميع الجمل باستثناء الاستفهام بـ(هل – الهمزة) الذي ينتهي في الجملة بنغمة صاعدة مثل :

_ هل جاء زيد ؟ ↖ نغمة صاعدة .

_ متى جاء زيد ؟ ↙ نغمة هابطة .

فالجملة الأولى تنتهي بنغمة صاعدة لأنّها استفهام تصديقي استعملت فيه أداة الاستفهام (هل) ، أمّا الجملة الثانية فتنتهي بنغمة هابطة برغم كونها استفهامية ، لأنّها استفهام تصوّري ، ولا تكون هذه النغمة صاعدة في المثال الأخير إلاّ في حالة الدهشة أوالتعالي أو نحوهما ، أما النغمة المسطّحة فتكون في الكلام قبل تمام المعنى ، مثل قوله تعالى : ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ. وَخَسَفَ الْقَمَرُ. وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ. يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ القيامة (7–10) ، فالوقوف على كلمة البصر والقمر هو وقوف على كلام لم يتمّ معناه لذا تكون النغمة مستوية لا هي هابطة ولا هي نازلة ، أما الوقف عند كلمة (المفرّ) تكون نغمته هابطة لتمام المعنى [4] ، فالعبارة المذكورة تتكون من جملة الشرط وجوابه فإذا ذكرت جملة الشرط بقيت تنتظر جوابه ، لذا عند الوقف على الشطر الأوّل من

---

[1] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص44 .

[2] ينظر : أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين ،أحمد مختار عمر ،عالم الكتب، القاهرة ،ط2، 1993 ص41 .

[3] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 226 .

[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص 230 .

التركيب الشرطي تكون النغمة مستوية تبيّن أن المعنى لم يتمّ ، فإذا انتهت الجملة اكتمل المعنى فتكون النغمة هابطة .

وقد حدّد الكثير من اللغويين المحدثين أنواع التراكيب التي تحدث فيها هاته النغمات المختلفة من حيث الصعود والنزول والاستواء، فوضعوا أنواعا من الجمل لكل نغمة ، أمّا المتوكّل بالرغم من وضعه قاعدة إسناد التنغيم للتراكيب العربية صوريا تمثلت في أخذ الجمل الخبرية والأمرية تنغيما متنازلا، وأخذ الجمل الاستفهامية تنغيما متصاعدا ممثلا لها كما يلي : (خب/أمر[ج]=ج) / (سه[ج]=ج) ، حيث (خب) = خبرو(سه) = استفهام[1] إلاّ أنّه يرى أنّ طبيعة التركيب الصورية ليست هي المساهمة في إسناد نوع التنغيم، بل الغرض من التركيب هو المسؤول عن ذلك بنسبة كبيرة ، من ذلك الجمل الاستفهامية الدالّة على غير السؤال تأخذ تنغيما مخالفا للتنغيم الذي يناسب الجمل الاستفهامية الحقيقية مثل :

_ هلْ عادَ خالدٌ من السفرِ ؟ ↖

_ هلْ يستوي العالمُ والجاهلُ ؟ ↙

فالتركيب الاستفهامي الأوّل يحمل تنغيما متصاعدا ؛لأنه استفهام حقيقي ، لأنّ السائل يتساءل فعلا عن عودة خالد من السفر ، أما التركيب الثاني فيرى المتوكّل أنّه يحمل تنغيما نازلا [2]؛ لأنّ الاستفهام غير حقيقي ، والقوة المستلزمة هنا هي الإنكار وبالتالي تحمل الجملة التنغيم الذي يناسب الغرض من السؤال وليس طبيعة السؤال الصورية ، وكما نعلم اعتبر كثير من الباحثين أن صيغة الاستفهام بالهمزة أو هل تحمل تنغيما متصاعدا على عكس الاستفهام بالأدوات الأخرى ، لهذا وضع المتوكّل شروطا لتحديد نوع التنغيم المناسب لأيّ جملة منها ، هي[3] :

_ حين تنحصر الحمولة الإنجازية في القوة الحرفية وحدها تكون هذه القوة هي المحدّد الوحيد للتنغيم الذي ينبغي أن يسند إلى الجملة ، من ذلك الجملة الاستفهامية الدالة على سؤال محض مثلا فتأخذ التنغيم الملائم لهذا التركيب ، مثل قولنا : مَن في هذا البيت؟

---

[1] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب) ، ص 59 .

[2] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص 44-45 .

[3] ينظر : آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، ص 32-33 .

حيث يرى المتوكل أنّه يحمل تنغيما صاعدا ، مخالفا بذلك الكثير من اللغويين المحدثين الذين يرون عكس ذلك .

– أمّا إذا تواردت قوّتان إنجازيتان حرفية ومستلزمة على الجملة الواحدة ، تتقاسم القوّتان معا تحديد إسناد التنغيم، كأن يرد السؤال نفسه بغرض الإنكار، فيكتسب بنية تنغيمية مخالفة للتمثيل السابق .

فالإشكال الحاصل هنا في إسناد التنغيم المناسب على حسب القوة الإنجازية المستلزمة ، فإن كانت ثانوية بالنسبة للقوة الحرفية كانت الغلبة في تحديد التنغيم للثانية على الأولى ، أما إذا جاوزت القوة المستلزمة القوة الحرفية في الأهمية أو أقصتها فإنّها هي التي تحدّد التنغيم أو تكون لها –على الأقل– الغلبة في تحديده[1] .

إذن من خلال ما تتبعنا نرى أنّ المتوكّل لم يحسم قضيّة التنغيم تماما وإنّما ترك الأمر لعملية التخاطب ، بل جعل لها الأولوية في تحديد نوع التنغيم المناسب لكلّ جملة مقارنة بالقوة الحرفية لتلك الجملة ، وهو لا يتعصّب لرأيه في هذه المسألة ؛إذ يقول عن استنتاجاته بأنها : "مجرد افتراضات تتطلب التمحيص"[2] .

من خلال هذا التفصيل للقالب النحوي تظهر حقيقة أهميته مقارنة بالقوالب الأخرى (المنطق المعرفي والاجتماعي والإدراكي ...) قبل انفصال الجانب التداولي عنه؛ لأنه ثمّة اتجاه في النحو الوظيفي يرى أصحابه أنّ الوظائف التداولية يجب أن ترصد في قالب آخر غير القالب النحوي أسموه بالقالب التداولي [3] ، حيث يقترح المتوكل في دراسات أخرى أن يشمل هذا القالب كلّ الخصائص التداولية ، كأن يمثّل لوظيفتي المحور والبؤرة والقوة الإنجازية والسمات الوجهية ، على أن تشكّل البنيتان التحتيتان النحوية والتداولية معا دخلين لقواعد التعبير التي تنقلهما إلى بنية مكونية (تمثيل صرفي – تركيبي) كما هو موضّح في الرسم التالي[4] :

---

[1] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص 45 .

[2] المرجع نفسه ، ص ن .

[3] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب) ، ص 127 .

[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص 261–262 .

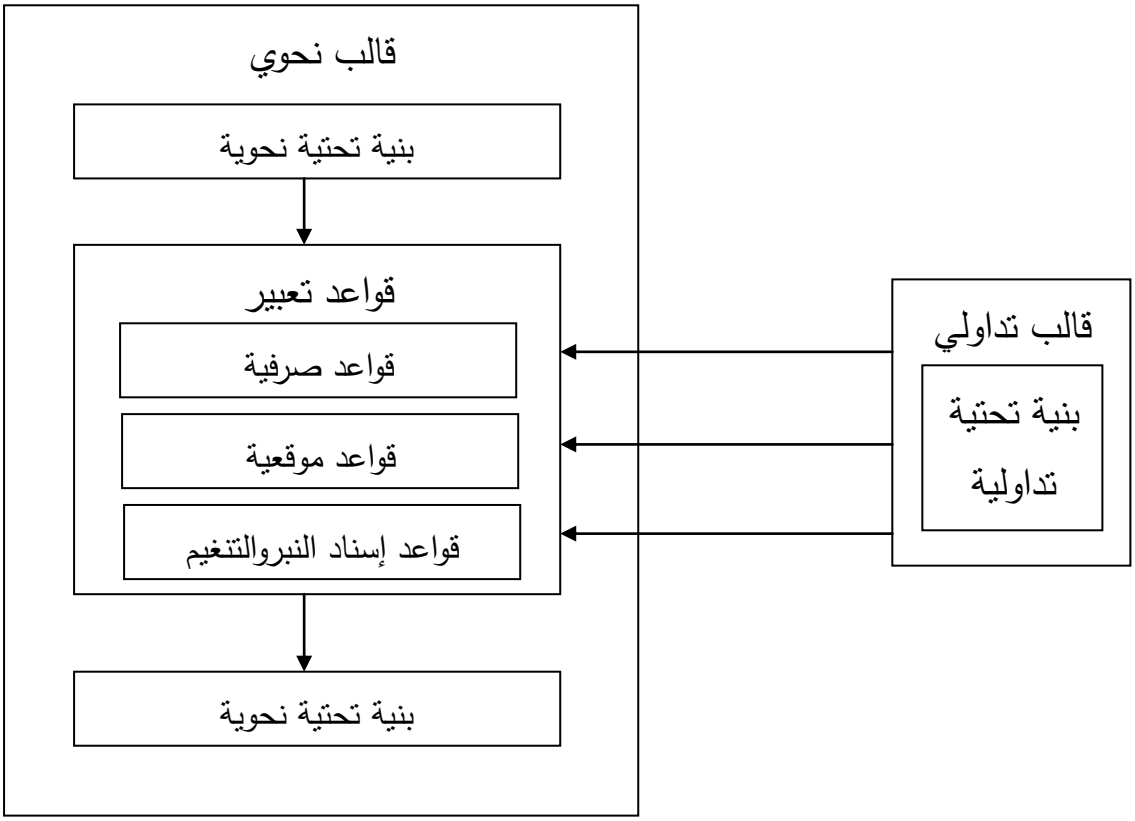

وفي دراسات متأخّرة لهذه النظرية ثمّة اتّجاه فَصَل الدلالة أيضا، حيث صارت القوالب سبعة قوالب ، منها ثلاثة قوالب مركزية : وهي القالب النحوي والقالب التداولي والقالب الدلالي ، ومنها قوالب مساعدة : كالقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي ، مع إمكانية إضافة قالب آخر كما ذكر المتوكل هو القالب الشعري[1] ، حيث تفترض القالبية المذكورة سابقا أمرين اثنين :

1_ أن يستقلّ كلّ قالب عن القوالب الأخرى من حيث موضوعه ، ومن حيث مبادئه وقواعده ؛ إذ لكلّ قالب مجالاته وطريقة عمله .

2_ أن يظلّ في الوقت نفسه منفتحا على تلك القوالب وأن يتفاعل معها في وصف ظواهر متنوعة .

ولا يعني هذا اشتغال كافّة القواعد لتفسير العبارات اللغوية المختلفة ، ويمثّل المتوكل لذلك بالمثال التالي : (هل حصلتَ على كتاب دِيك الأخير؟) ، ولتفسير هذه العبارة يمّد

[1] ينظر : الوظيفة بين الكلية والنمطية ، ص 220 .

القالب النحوي المؤوِّل بكافّة المعلومات اللغوية المطلوبة لتفسيرها [1] ، وهنا نقصد المستويات اللغوية المختلفة من صوت وصرف وتركيب ، ويمدّ القالب الدلالي الخصائص الحملية للمحمول وحدوده الموضوعات واللواحق إن وجدت على مستوى البنية التحتية التمثيلية ، أمّا القالب التداولي فيحدّد السمات التداولية الإنجازية هنا ، كما يحدد الوظائف التداولية المحورية والبؤرية على المستوى العلاقي[2] .

أمّا القالب المعرفي فيوفّر للمؤوّل المعلومات التي تحيل عليها العبارة اللغوية، مثل معرفة أنّ هناك لغويا يسمّى ديك ، وأنّ لديه مجموعة من الكتب، ومعرفة عنوان الكتاب الأخير له ، فهذه المعلومات وغيرها لا يمكن للمخاطب أن يفهم ويؤوّل معنى العبارة اللغوية إذا لم تتوفر لديه هذه المعلومات والمعارف المسبقة .

وأمّا القالب المنطقي فيتحدّد من خلاله مهمّة اشتقاق القوة الإنجازية المستلزمة مقاميا والتي تفيد في هذا المقام الالتماس؛ لأنّ المتكلّم يطلب من المخاطب إعارته كتاب ديك الأخير حيث تتم هذه العملية الاشتقاقية عن طريق قواعد استدلالية تربط بين البنية التحتية الممثل لها في القالب النحوي والبنية التحتية الممثل لها في القالب المنطقي .

وأمّا القالب الاجتماعي فيمدّ المؤوِّل بهذا الغرض المتمثّل في الالتماس ، وهذا بمعرفة أنّ الشخص المتكلم ذو وضع اجتماعي مماثل للمخاطب ، فيستلزم الأمر الالتماس لاالأمر ولا الدعاء[3] ، خاصّة في الجمل الطلبية ، من ذلك قولنا مثلا : ((ربنا أكرِمْنا – أو اعفُ عنّا – أو ارحمنا برحمتك)) فهاته الجمل المحتوية على أفعال الأمر من قبيل (أكرمنا– اعف– ارحمنا) موجّهة من العبد إلى ربّه فيستلزم المعنى الدعاء ، وإذا كان الطلب موجهّا من أعلى إلى أسفل على سبيل المثال : يكون الطلب أمرا مباشرا وليس التماسا، وتظهر هذه جليّة في الأوامر من الرئيس إلى المرؤوس في المجال المهني بصفة خاصّة .

---

[1] ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص 25 .

[2] ينظر : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ، ص81.

[3] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص 25 .

أمّا القالب الإدراكي فيمكن أن يشتغل أيضا في تأويل عبارة مثل العبارة السابقة التي ذكرها المتوكل ، حيث يمكن للمخاطب أن يستعين في عملية التعرّف على الكتاب المقصود من خلال صورته من حيث الحجم واللون وغيرها .

ويرى المتوكل أنّ الاشتغال عبر هذه القوالب من سمات قواعد التأويل الدلالي [1] وهذه القوالب المذكورة لا تشتغل في كلّ المواقف التواصلية؛ إذ هناك حالات تكون العبارة اللغوية حاملة لجلّ المعلومات التي يقتضيها التأويل، فيمكن الاستغناء عن القالب المعرفي في هذه الحالة ، أمّا إذا كانت دلالة العبارة هي الدلالة المقصودة بذاتها فيمكن حينئذ الاستغناء عن القالب المنطقي ، وإذا كانت العبارة غير موسومة اجتماعيا فيمكن في هذه الحالة الاستغناء عن القالب الاجتماعي [2] ، وهكذا مع بقيّة القوالب الأخرى، إذ يختلف تحليل كلّ عبارة عن الأخرى .

[1] ينظر : آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي ، ص53-54 .

[2] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص26 .

ثالثا: تأويل العبارات الملتبسة والمتحجّرة عند المتوكل :

I - العبارات الملتبسة :

يعرّف المتوكل العبارة الملتبسة بأنها:" كلّ عبارة ترد محتملة لأكثر من تأويل واحد" [1] وفي موضع آخر يعرّف الالتباس بقوله :" الالتباس هو تحمل خطاب ما لأكثر من قراءة" [2] ، وهو يرى بأنّ الالتباس من الظواهر اللغوية الشاذّة التي يجب العمل على تلافيها درءا لأيّ عملية تشويش يمكن أن تحول دون التواصل السليم ، رغم هذا يقرّ بوجودها وانتشارها في جميع اللغات ، وقد يمسّ مجالات الدلالة والتداول والتركيب، كما قد يلحق الصرف والتنغيم أيضا، ويظهر أنّ الالتباس يمسّ جميع المستويات اللغوية وغير اللغوية، وإن كان المتوكّل قد ركّز على المجالات الثلاثة الأولى في دراساته للالتباس أكثر من غيرها ، ومثّل لها بما يلي :

أ_ رأيتُ عينَيْ هند .

ب_ ما ألذّ حبَّ هند !

ج_ تتمنّى هندٌ أن تتزوّج مصريّا .

د_ أهاجمتَ مَنْ أحسنَ إليك ؟!

حيث كلّ جملة من هذه الجمل تحتمل تأويلين اثنين أو أكثر ، مفصّلة كما يلي :

۞ الجملة الأولى : لها قراءتان ، حيث يمكن أن يفهم السامع أنّ المقصود بها : (رأيتُ مُقلتَيْ هند)، أي: عضو البصر الحقيقي لديها، وهو المعنى الأصلي ، أمّا القراءة الثانية فيمكن أن تفهم : (رأيتُ جاسوسَيْ هند) [3] لأنّ كلمة العين تطلق على الجاسوس أيضا وكلا القراءتين صحيحتان ما لم يرد ما يثبت إحداهما ويلغي القراءة الأخرى ، وهذا المعنى الأخير ثانوي لكنّه قد يكون المقصود ، فقد أطلق على الجاسوس لفظ العين تشبيها له فكأنّه يرى بعين صاحبه ، ويمكن تمثيل ذلك كما يلي :

---

[1] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص126 .

[2] اللسانيات الوظيفية المقارنة ،أحمد المتوكل ، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، 2012 ، ص 80 .

[3] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص125 –126 .

1_ رأيت عينَيْ هند.

↓

مقلتَيْ

2_ رأيت عينَيْ هند .

↓

جاسوسَيْ

فكلمة(عينيْ)هنا تدلّ على أكثر من معنى، والسياق اللغوي لم يفصل في دلالة الجملة والالتباس الحاصل هنا سمّاه المتوكل بالالتباس الدلالي أو التمثيلي، بمعنى تضمّن العبارة أو الخطاب لمفردة تحمل معنيين أو أكثر متواردين دون وجود قرينة ترجّح أحد المعاني[1] .

۞ أمّا الجملة الثانية : فالتعجّب حاصل فيها ، لكنّ الالتباس وقع في عملية الإسناد فالحبّ واقع مِن طرف مَنْ ؟ وهذا هو الإشكال ، فقد تكون دلالة الجملة كالآتي :

_ ما ألذَّ حبّ هندٍ لشخصٍ ما !

أو تكون الدلالة :_ ما ألذّ حبّ الشخصِ لِهندٍ !

فهذه الجملة لها تأويلان دلاليان على مستوى البنية التحتية تمسّ بنية الجملة على مستوى التركيب الإضافي (حبّ هند)، فكلمة (هند) قد تكون فاعلا منفّذا ، وهذا تأويل الجملة الأوّل، وقد تكون متقبلّا مفعولا،وهذا تأويل الجملة الثاني[2]،ويمكن تمثيلها كما يلي:

_ ما ألذّ حبّ هند !

حبّ هند لشخص ما ← فاعل منفذ

حبّ الشخص لهند ← مفعول متقبل

[1] اللسانيات الوظيفية المقارنة ، ص 81 .

[2] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص 133 .

أو كالتركيب الإضافي مجرورِ المضافِ متبوعا بصفة ، كالمثال الذي أورده المتوكل[1] :
_ أعجبتُ بأختِ الجارةِ الشقراءِ .

حيث تحتمل هذه الجملة تأويلين دلاليين ناتجين عن إلصاق الصفة بالمضاف إليه حيث يمكن أن تكون (الأخت) هي الشقراء ، كما يمكن أن تكون (الجارة) هي الشقراء لأنّ الصفة هنا مجرورة ، والمضاف مجرور أيضا ؛ ممّا يوقع الالتباس في الفهم لأنّ المضاف إليه من خصائصه الجرّ [2] ، بعكس المضاف الذي قد يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا حسب الموقع الذي يشغله في الجملة ، كأن يكون مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أوغير ذلك [3] ، ويمكن تمثيل هذين المعنيين كما يلي :

1_ أُعجِبْتُ بأختِ الجارةِ الشقراءِ .

↓

صفة للمضاف

2_ أُعْجِبتُ بأختِ الجارةِ الشقراءِ .

↓

صفة للمضاف إليه

وهذا التباس بنيوي أيضا،وقد اكتفى المتوكّل بعرض هذين النوعين من الالتباس البنيوي:

-مضاف مجرور + مضاف إليه + صفة.

-مضاف + مضاف إليه ، مع إمكانية أن يكون المضاف إليه هو من قام بالفعل أومن وقع عليه الفعل .

۞ أمّا الجملة الثالثة : (تتمنَّى هندٌ أنْ تتزوّجَ مصريًّا) ، فقد أعطاها المتوكل تأويلين دلاليين هما :

-تتمنّى هند أن تتزوجّ شخصًا معيّنا مصريّ الجنسية .

أمّا الدلالة الثانية فهي : تتمنى هند أن تتزوّج مصريّا أيًّا كان .

---

[1] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص 141 .

[2] ينظر : الكتاب ، ج1، ص 419 .

[3] النحو الوافي ، ج3 ، ص 07 .

فكلمة (مصريًّا) تحيل على ذات معيّنة ، كما قد تحيل على مطلق عامّ ، ولا يمكن أن يفهم معنى الجملة إلا إذا ارتبطت بسياق معين ، سواء أكان لغويّا بإضافة كلمات إلى الجملة لفكّ التباسها ، أم كان مرتبطا بمقام معين فيُفهم منها ذلك ، ويمكن تمثيل هذه الجملة كما يلي :

_ تتمنّى هند أن تتزوّج مصريّا .

إحالة تعيين ← _ تتمنّى هند أن تتزوّج مصريّا .

إحالة مطلقة عامة ← _ تتمنّى هند أن تتزوّج مصريّا .

وقد صنّف المتوكل الإحالة ضمن المفاهيم التداولية ؛ لأنها تقوم بين المتكلم والمخاطب ، فيسعى من خلالها المتكلّم إلى تمكين المخاطب من التعرّف على الذات المحال عليها باستخدام علاقات مقامية معينة تربط المتخاطبين [1] ، ولهذا فقد عرّف الإحالة بأنّها: "العلاقة التي تقوم بين اللفظ والذات التي يحيل عليها في الخارج " [2]، على أنّ مفهوم الإحالة لا يقتصر على الذات فقط ، فقد يتجاوزها إلى الدلالة على واقعة ما مثل: يتوقّعُ الجنودُ هجومَ العدوِّ .

↓

واقعة

فالتركيب الإضافي (هجومَ العدوِّ) يحيل على واقعة وليس على ذات معيّنة .

*وقد يكون المحال عليه قضيّة ، مثل قولك :

أ_ سَيعُود خالدٌ اليومَ .

ب_ لا أظنّ ذلك .

↓

قضية

فلفظ الإشارة (ذلك) يحيل على قضية .

[1] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص 128.

[2] المنهج الوظيفي في البحث اللساني ، ص 527 .

*كما قد يكون المحال عليه فعلا خطابيا ، من ذلك قولك :

_ قالتْ لي هندٌ هذا : سيعودُ خالدٌ اليومَ .

↓

إحالة على فعل خطابي

حيث كانت الإحالة على الفعل الخطابي المتمثّل في القول .

*ويمكن للمحال عليه أن يكون نصّا كاملا ، مثل[1] :

_ سيعودُ خالدٌ اليومَ، سنقيم حفلا كبيرا لاستقباله ، **هذا** ما قالته لي هند .

↓

تحيل على نصّ كامل

*أمّا الإحالة على الذات فمثّلها بما يلي :

_ دخلَ خالدٌ القاعةَ .

↓

إحالة على ذات

فكلمة (خالد) تحيل على ذات في الواقع الخارجي .

وقد تكون الإحالة على الذات ملتبسة ، خاصّة في النصوص السردية المحتوية على أكثر من محور، من ذلك: "دخلَ خالدٌ القاعةَ ، فرأى بكرًا جالسًا ، ورآه بكرٌ فابتسمَ لهُ وصافَحَه..."[2] ، حيث يوجد في هذا النص محوران (خالد) (بكر)، ويكمن التباس الإحالة هنا في الضمير وإسناد الفعلين (ابتسمَ – صافحَ)، حيث يمكن أن يؤوّل السامع أو القارئ دلالة النص كما يلي :

أ_ دخلَ خالدٌ القاعةَ فرأى بكرًا جالسًا ورآهُبكرٌ، فابتسمَ(...) لهُوصافحَ(...) ـــــهُ .

↓ ↓ ↓ ↓ ↓

خالدًا خالدٌ بكرٍ خالدٌ بكرًا

ب_دخلَ خالدٌ القاعةَ فرأى بكرًا جالسًا ورآهُبكرٌ، فابتسمَ (...) لهُ وصافح(...)ـــهُ .

↓ ↓ ↓ ↓ ↓

خالدًا بكرٌ خالدٍ بكرٌ خالدًا

[1] ينظر : الخطاب وخصائص اللغة العربية ، ص 74 .

[2] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص 132.

فالضمير (هُ) الأوّل يحيل على خالد ولا يشكّل التباسا ، فالمعنى واضح من السياق أمّا فعل الابتسامة مع الشخص المبتسَم له ، فقد يكون خالدٌ هو المبتسِم والهاء في (لهُ) تحيل على بكر ، والمصافحة قام بها خالد مع بكر أيضا ، وقد تحيل معنى آخر فتكون الابتسامة من بكر لخالد ، والمصافحة كذلك .

۞ وأمّا الجملة الرابعة : أهاجمْتَ من أحْسَنَ إليك ؟!

فهذه الجملة تحمل قوّتين إنجازيتين في الحقيقة : قوّة إنجازية حرفية متمثّلة في السؤال فقط ، ويتوقّع من خلاله أن تكون الإجابة بـ(نَعَمْ) أو (لا) ؛ لأنّ الاستفهام بالهمزة أو هل من أدوات الاستفهام التصديقي ، وقوة إنجازية مستلزمة متمثلة في الإنكار ، وهنا لا يتوقّع منها إجابة مثلما ذكرنا سابقا إلّا أن يبرّر هذا فعله ، والتبرير هنا يكون كإجابة للإنكار وليس للسؤال ، فالعبارات المستلزمة عموما تحمل تأويلين دلاليين للجملة ، ولها مواضع عديدة في الاستعلامات المختلفة أثناء عملية التواصل مثلما فصّلنا ذلك في الفصل السابق ، وعليه يمكن تمثيل هذه الجملة كما يلي :

_ أهاجمْتَ مَنْ أحسَنَ إليْكَ ؟!

سؤال ← أهاجمْتَ مَنْ أحسَنَ إليْكَ ؟!

إنكار ← أهاجمْتَ مَنْ أحسَنَ إليْكَ ؟!

من خلال الأمثلة التي أوردها المتوكل يمكن تقسيم أنواع الالتباس من حيث طبيعته إلى (التباس بنيوي – التباس دلالي – التباس تداولي) ، كما هو موضّح في المخطّط التالي[1] :

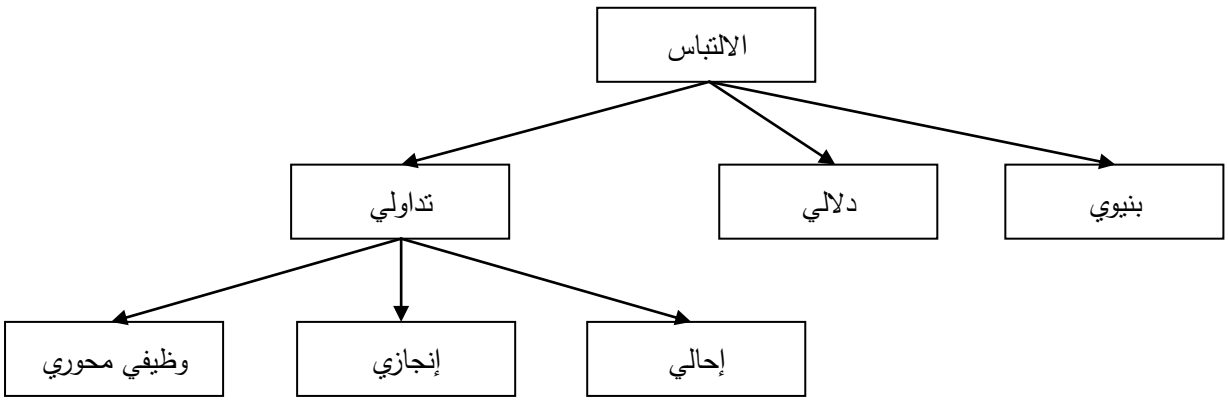

[1] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص 134 .

فالالتباس البنيوي ينتج عنه تحليل الجملة أو جزء منها في مستوى البنية العميقة إلى بنيتين مختلفتين أو أكثر [1] ، وقد مثّل المتوكل لهذا النوع بالمثال الثاني المذكور سابقا والتركيب الإضافي مجرور المضاف المتبوع بصفة ، أما الالتباس الدلالي فهو أن تحمل الكلمة في الجملة معنيين أو أكثر دون قرينة توضّح أحدهما ، وهو ما مثّل له المتوكل بكلمة (العين) في المثال السابق التي تدلّ على (العضو البصري) أو (الجاسوس) ،وأمّا الالتباس التداولي فقد تم تفصيله من خلال التطرّق إلى الإحالة بصفة عامّة، أومن خلال وظيفة المحور كالمثال الذي ورد سابقا أو من خلال القوة الإنجازية المفهومة من العبارة .

وقد حاول المتوكل وضع معايير لفكّ الالتباس والاكتفاء بقراءة واحدة للعبارات التي تحمل تأويلين أو أكثر ، لأنّ هذا يؤثّر على عملية التواصل ويشوّش عليها ، من خلال الاستعانة بالسياق (القبلي أو البعدي أو هما معًا) والمقام ، ومثّل لهما داخل نموذج مستعمل اللغة الطبيعية حيث يمثّل للعبارات السابقة واللاحقة داخل القالب النحويّ ، أمّا تمثيل ما سماه بالمقام (بمعناه الواسع أو الضيّق) فتضطلع به القوالب الأخرى ، خاصّة القالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي حيث يمدّ المؤوّل بالمعلومات المتعلّقة بالمعارف العامّة عن العالم الخارجي ، والمدركات الحسية (بصرية – سمعية...) التي تكتنف عملية التواصل ، إضافة إلى المعلومات المتعلّقة بأوضاع المتخاطبين الاجتماعية ، كما يرى المتوكل إمكانية استخدام كلّ المعلومات السياقية والمقامية لتأويل بعض العبارات اللغوية[2] .

وسأحاول تطبيق ما أورده المتوكل هنا على العبارات التي مثّل لها سابقا :

_ فالجملة (رأيتُ عينيْ هندٍ) التي تحتمل تأويلين كما تمّ ذكره سابقا ، يمكن فكّ هذا الالتباس من خلال السياق اللغوي داخل القالب النحويّ بإضافة سياق بعديّ مثلا، فأقول: (رأيتُ عينيْ هندٍ يتجوّلان في المدينةِ) ، هنا لا يمكن إسناد أكثر من قراءة واحدة لهذه الجملة ، فبإضافة السياق البعديّ ذهب الالتباس الدلالي لكلمة (عينَيْ) ، وصارت تعني دلالة واحدة وهي (جاسُوسَيْ) ، كما يمكن أن نضيف إلى هذه العبارة كلاما آخر يفيد معنى العضو البصري كقولك: (رأيتُ عينَيْ هندٍ الواسعتيْن) ، فمن خلال إضافة كلمة

[1] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص127 .

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص147 .

(الواسعتين) تبيّن معنى (عينَيْ)؛ إذ صارت الكلمة تدلّ على العضو البصريّ ، وقد يدلّ المقام على هذا المعنى أيضا ، فلو نطقت الجملة الأخيرة دون إضافة قبليّة أو بعديّة واستعنت بالإشارة لاتَّضح المعنى أيضا وفكّ الالتباس .

–كما يمكن فكّ التباس الجملة الثانية التي أوردها المتوكّل أيضا والمتمثلة في عملية إسناد المضاف إلى المضاف إليه ، وأيّهما المنفذ والمتقبل ، فالجملة (ما ألذّ حبّ هندٍ !) التي تحتمل تأويلين يمكن للسياق اللغويّ البعديّ أن يفكّ هذا الالتباس البنيويّ من خلال إضافة كلمة (خالد) مثلا فتصبح :(ما ألذَّ حبَّ هندٍ لخالدٍ) ، فتكون هند مُحِبةً لخالد أو(ما ألذّ حبّ خالدٍ لهندٍ) ، فيكون خالد مُحِبّا لهند ، كما يمكن للمقام أيضا أن يفكّ هذا الالتباس البنيوي من خلال ربطه بموقف معيّن يكون فيه الحبّ من طرف أنثى لذكر أوالعكس ، فتكون العبارة استدلالا منطقيا وتشبيهيّا بهذا الموقف .

_ والكلام نفسه يمكن أن يشمل الجملة (تتمنّى هند أن تتزوّجَ مصريًّا) حيث يمكن إسناد قراءة واحدة لهذه الجملة من خلال إضافة سياق قبليّ أو بعديّ داخل القالب النحويّ مثل :(تتمنّى هند أن تتزوّجَ مصريًّا ؛ إذ عمل معها ثلاثَ سنواتٍ) ، فهذه الزيادة أخرجت مفهوم (مصريّا) من دلالة العموم إلى دلالة الخصوص، أومن المعنى المطلق إلى المعنى المقيّد ، فكلمة (مصريّا) هنا تحيل إلى شخص معيّن ، والسياق اللغوي هنا فكّ الالتباس التداوليّ الذي كان موجودا ، وأحيانا يفكّ الالتباسَ قالبٌ آخر غير النحويّ خاصّة إذا كان الشخص له معلومات عن هند أو أحد معارفها ، حيث يربط تأويله للعبارة الموجودة لديه والخلفية المعرفية لها، فيسند إلى العبارة قراءة واحدة .

–أمّا الجملة التي تحمل قوّتين إنجازيتين تتمثّلان في القوة الحرفية للعبارة والقوّة المستلزمة من أمثلة صيغة الأمر التي قد تدلّ على الأمر المباشر أو الالتماس أو الطلب ، حيث تؤوّل العبارة اللغوية في القالب النحويّ الذي يضبط صيغة العبارة ورتبة مكوّناتها مستعملا قواعد التعبير المختلفة، إضافة إلى القالب الاجتماعي الذي يمدّ المؤوّل بالعلاقة بين المتكلّم والمخاطب ، حيث يمكن أن يُفْهَمَ الكلام أمرا إذا كان من رئيس إلى مرؤوس أويفهم الكلام التماسا إذا كان غير ذلك .

–وهكذا الأمر مع الجملة التي يسأل فيها السائل المخاطب عن مهاجمته لمن أحسن إليه إذ يبدو الإنكار واضحا جليّا ، فالقوّة المستلزمة هنا قد تغلب على القوة الحرفية المتمثلة في السؤال .

II - العبارات المتحجّرة :

وهي من القضايا التي لها علاقة بظاهرتي المجاز والالتباس ، حيث تعتبر العبارة متحجّرة حين يختلف مدلول العبارة الإجمالي عن مجموع مداليل عناصرها مضموما بعضها إلى بعض[1] ، وقد مثّل المتوكل لهذا النوع من العبارات بما يلي : (رأَى خالدٌ النورَ في أحَدِ أيّامِ فصْلِ الرّبيعِ) ، حيث يتعذّر في هذه الحالة تعويض الكلمات بمرادفاتها فلا يمكن أن تعوّض كلمة (رأى) بكلمة (أبصَرَ) ، كما لا يمكن تعويض الكلمة (النورَ) بـ(الضوءَ) على سبيل المثال إذا أراد المتكلّم إيصال المعنى الذي يقصده كما يرى المتوكل الذي يرى أنّ العبارات من قبيل : (أبصرَ خالدٌ النورَ في أحدِ أيّام الربيع) و(رأى خالد الضوءَ في أحدِ أيّام الرّبيع) لا يمكن أن يكون مدلولها مثل مدلول الجملة الأولى [2] ، وقد سمّى البلاغيون هذا النوع من التراكيب بالكناية ، كما رفض إضافة الصفة إلى أيّ مكوّن من مكوّنات هذه الجملة حيث يرى أنّها " لا تتحمّل أن يوصف عنصر من عناصرها " [3] كالمثال التالي : (رأى خالد النورَ المضيءَ في أحدِ أيّام الرّبيع) ، حيث رأى أنّ الجملة وحدة بنيوية مجمّدة ، لا تقبل التغيير بأيّ وسيلة كانت ، سواء أ كانت بالتعويض مثل المثالين الأوّلين ، أم كانت بالإضافة مثل المثال الأخير ، أو كانت بالتقديم والتأخير لمكوّناتها مثل : (النورَ ، رأى خالدٌ / رآه ، خالدٌ النورَ) ، حيث يختلف المعنى في هذه الجمل عن معنى الجملة الأولى ، فالجملة الأولى مثلما ذكرنا كناية عن ميلاد خالد فالكناية " يريد المتكلّم إثبات معنى هو من المعاني ، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه ويجعله دليلا عليه"[4] ، وهذا ما يمكن فهمه من هذه الجملة ، فرؤية النور ليست المقصودة لذاتها ، وإنمّا أوّلُ بدايةٍ للرؤية تكون عند الميلاد ؛ لذا كان المقصود الميلاد لارتباطه بذلك .

---

[1] ينظر : المنهج الوظيفي في البحث اللساني ، ص 454 .

[2] ينظر :المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ، ص 109 .

[3] قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات) ، ص 142 .

[4] علوم البلاغة ، محمد أحمد قاسم ومحي الدين ديب ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان، ط1 ، 2003 ،ص 242 .

وقد حلّل المتوكل المدخل المعجمي لـ(رأى) هنا كما يلي :

_ رأى [فعل] ف(س1 : <حي>) متح (س2 : النور) [متق] .

_ و ل د [فعل] ف (س1) متح .

حيث أسندت إلى الموضوع الأوّل الوظيفة الدلالية (المتحمّل) عوضا عن الوظيفة (المنفّذ) التي ترتبط بالرؤية كعمل في استعمالاته غير المتحجّرة ،أمّا هذه الرؤية فهي كالفعل (وُلد) التي تدلّ الحدث ، وقد وضع الوظيفة المتقبّل بين قوسين لتوضيح أنّها متقبّل غير حقيقي ، وبالتالي هي شبه متقبل ، إذ يشكل (رأى) مع (النور) مركّبا محمولا واحدا (رأى النور) بمعنى (وُلد) [1]، ولهذا وضع المتوكل (النور) مستقلا تماما كما هو الشأن في الحدّ المتقبل الحقيقيّ .

ولعلّ التحجّر يظهر أكثر في الأمثال ؛ إذ تدلّ العبارة في البدء على معناها الحرفي ليصبح لها استعمال ثانٍ يضاف إلى الاستعمال الأوّل [2] ، فممّا لا شك فيه أنّ المَثَلَ كان يدلّ على حادثة وقعت بالفعل في البداية ، لتأخذ فيما بعد الدلالة الثانية لمشابهةٍ حصلت فقول المَثَل في المقام الثاني لا علاقة له بمجموع مدلولات كلماته ، ومن ذلك المثل الشهير:(لا ناقةَ لي في هذا ولا جملَ) للدلالة على الأمر الذي لا يعنيك ولا تريد التدخّل فيه ، فمجموع دلالات هذه العبارة ليست نفسها الدلالة المفهومة من السياق أثناء ضرْب المثل ، فقد قيل في مَوْرِد هذا المثل أنّه للحارث بن عباد ، وقد كان رجلا حليما شجاعا لمّا رأى من الشرّ ما وقع بين قبيلتيْ تغلب وبكر أثناء حرب البسوس بسبب الناقة [3] –كما تذكر بعض الروايات– فقرّر اعتزالها وقال هذا المثل ، فصار يُضرب لكلّ الأشياء التي لا يريد المتكلّم التدخّلَ فيها .

أمّا العبارات المجازية كالاستعارة مثلا فقد مثّل لها المتوكل بالمثال التالي : (سافرَت الشمسُ)، بمعنى غَرُبَت الشمس ، حيث لا مكان لمعنى الغروب لكلمة (سافر) في المعجم ، ويرى المتوكل أنّ تفسير هذه العبارة يكون في القالب النحوي أوّلا مثل كلّ العبارات اللغوية، ثمّ تتخذ هذه العبارة دخلا للقالب المنطقيّ الذي يقوم بواسطة قواعد

---

[1] ينظر :قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص 102.

[2] ينظر :المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ، ص111 .

[3] ينظر :أمثال العرب، المفضل الضبيّ ، تح : إحسان عباس ، دار الرائد العربي، بيروت ، ط1 ، 1981 ،ص131.

الاستدلال باشتقاق المعنى المجازي انطلاقا من المعلومات اللغوية ومن المعلومات المستقاة من القالب المعرفيّ(المعلومات المشتركة من العالم الخارجيّ) من جهة أخرى وتتمّ هذه العملية كالآتي[1]:

أ_ السفر من خصائص الكائنات الحية .

ليست الشمس كائنا حيا .

إذن الشمس لا تسافر .

ب_ من مظاهر السفر الغياب .

غروب الشمس غياب .

إذن، سفر الشمس غروبها .

فهاتان العمليتان للاستدلال هما اللتان أوّلتا المعنى المجازي هنا،وعموما يرى المتوكل أنّ التحجّر يمرّ بثلاث مراحل،هي: مرحلة الدلالة الحرفية ومرحلة الدلالة المجازية ومرحلة تحجّر الدلالة، أمّا الدلالة الحرفية فواضحة لا غموض فيها، وأمّا الدلالة المجازية فتحصل بإضافة مدلول العبارة الحرفي إلى مدلول استعمالها المجازي، ويظلّ هذان المعنيان متزامنين مع إدراك المتكلم والسامع لحرفية الأوّل ومجازيّة الثاني، وأمّا مرحلة تحجّر الدلالة فإنّ المدلول الحرفيّ الأصليّ ينزاح من الاستعمال تماما، ويصبح المدلولُ المجازيّ المدلولَ المفهومَ مباشرة كأنّه مدلول عاديّ، وقد سمّاه المتوكل بفقدان الوسم، أَيْ: أنّ الاستعمال المجازيّ أصبح استعمالا مألوفا عوضا عن الاستعمال الحرفيّ الأصل[2].

ويبدو أنّ نظرية النحو الوظيفي قد استفادت من دراسات النظريات الأخرى السابقة لها، لذا نجد المتوكّل يعرض بعض هذه الآراء مستفيدا ممّا جاءت به ، ويظهر هذا من خلال انتقاده للنقائص الموجودة عندها ، وإدخال بعض المفاهيم التي تدعم الطرح الوظيفي فاعتمدها في دراساته الحديثة ، وقد جمع بين جانب اللغة وجانب الاستعمال أثناء تأويل العبارات اللغوية التي تشتغل عبر قوالب مختلفة–كما تمّ ذكرها في ثنايا البحث– عدّها المتوكل من سمات قواعد التأويل الدلالي، وبهذا شملت هذه القوالبُ الآلياتِ المختلفةَ التي يجب توفّرها في المؤوّل للقيام بعملية تأويلية صحيحة .

---

[1] ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ، ص 104 .

[2] ينظر : المنهج الوظيفي في البحث اللساني ، ص 456 .

خاتمة

في ختام هذا البحث يمكن التوصّل إلى أنّ مفهوم التأويل الدلالي شمل مختلف الدراسات المغاربية ذات الطابع التراثي والتي توزعت في ثنايا كتب التفسير المدروسة كما مسّ العديد من الدراسات التي تناولت النظريات الحديثة كالنظرية التوليدية والتحويلية ونظرية الأفعال اللغوية ونظرية النحو الوظيفي؛ إذ لم يقتصر مفهوم التأويل الدلالي في بعض هذه الدراسات على الجانب اللساني الصرف، بل توسّع ليشمل كلّ ما يساعد على الوصول إلى المعنى كما سيأتي تفصيل ذلك أثناء عرض النتائج المستخلصة من هذا البحث، موضّحة كما يلي:

- أعطى التضمين دلالة إضافية مؤوّلة في كتب التفسير المدروسة، فاستخدم صراحة ومدلولا عليه عندهم ، ولعلّ أكثرها ورودا تضمين الفعل لأنّه أصل هذه العمليّة التي تعدّ ضربا من حسن الإيجاز القرآني ، مع وجود اختلافات في الكلمة المضمّنة بما يخدم التوجّه التفسيري لهذا المفسّر أو ذاك .

- أسهم الإعراب في تحديد دلالات الجمل في الآيات القرآنية في كتب التفسير المدروسة من خلال تحديد الوجه الإعرابي والمعنى المقصود من خلاله؛ إذ يسهم توجّه المفسّر في اختيار الإعراب المناسب لذلك ، وهذا ما ظهر جليّا في تفاسيرهم ، وخاصة عند ابن عاشور الذي كان تفسيره ثريّا بها ، ولعلّ ما ورد في المنصوبات هو ما تعدّدت أوجهه أكثر لكثرة الوجوه الإعرابية المختلفة بما يناسب المعاني المقصودة التي يبتغيها المفسّر خدمة للرأي الذي ذهب إليه ، وقد كانت المجرورات أقلّ الإعرابات اختلافا نظرا لوضوح ما يتعلّق بها ، فتحدّد على إثرها المعنى دون تأويلات في أغلب المواضع .

- يمكن للعنصر الصوتي تحديد التأويل المناسب من خلال اختيار الوقوف المقبولة بما يتلاءم مع ميولات المفسّر التأويلية والعقائدية فتتحدّد على إثرها دلالاتها.

- يمكن لالتباس الصيغة الصرفية للكلمة وعدم الجزم باسميّتها أوفعليتها أوحرفيتها أن تسهم في التأويل الدلالي للآيات القرآنية رغم ندرة هذا النوع في كتب التفسير المذكورة كما تمّ ذكره في ثنايا البحث.

- استعمل المفسّرون مختلف الآليات اللغوية والعقلية والمقامية للحيلولة دون الوقوع في التأويلات الخاطئة ، وتحديد المعاني المقصودة في الآيات القرآنية المختلفة.

- تمّ ربط التأويل الدلالي في الاتجاه التوليدي بالبنية العميقة التي ترتكز على الكفاءة اللغوية والتي لا تتأثّر بعوامل الأداء إلاّ أنّ قصور هذا الرأي وحده جعلهم يضيفون بعض مظاهر الإنجاز على مستوى البنية السطحية تجلّت أكثر في النبر والتنغيم والتحويلات عندهم ، وهذا ما ظهر من خلال التمثيلات المختلفة في اللغة العربية .

- تمّ التمييز بين القاموس والمعجم في الدراسات التوليدية ؛ إذ رأى الدارسون أنّ للقاموس دورا تأويليا دلاليا بخلاف المعجم الذي يكتفي بالدور التركيبي .

- تأصيل الفهري لرتبة الجملة الفعلية في البنية العميقة ممّا يجعلها تعطي دلالتها بصورة مباشرة دون عملية تحويلية قد تنتج عنها عملية تأويلية لمعنى آخر.

- ربط العديد من اللغويين العمليّة التحويلية الترتيبَ بعملية إسناد النبر كعبد الرحمن الحاج صالح وعبد القادر الفاسي الفهري من خلال الضغط الصوتي على العنصر المقدّم لإبراز دوره في المعنى.

- حاول أصحاب الاتجاه التوليدي ومنهم محمد غاليم حلّ مشكلة عدم قراءة التراكيب المجازية في هذه النظرية من خلال توسيع بعض سمات الكلمات لإعطاء تأويل دلاليّ مقبول لهذا النوع من التراكيب .

- حاول أصحاب الاتجاه التوليدي رفع الالتباس الواقع في بعض التراكيب العربية على مستوى البنية السطحية من خلال إظهار ما يرد باطنا مباشرة لتجنّب إعطاء تأويلات دلالية خاطئة، وهذا يستوجب عملية اتفاق لغوي بين الجماعات ذات الاستخدام المشترك للغة الواحدة .

- تمّ اعتبار الآليات التداولية في نظرية الأفعال اللغوية عوامل مساعدة لإعطاء تأويل دلالي للعبارات اللغوية المختلفة إذ رُبط الكلام بمقامات التخاطب.

- تحكم التأويل الدلالي قرائن بنيوية وغير بنيوية تحيط بملابسات الخطاب يمثّلها الفعل اللغوي غير المباشر الذي ينتج عن عملية تأويلية .

- عدّ الباحثون في هذا الاتجاه كمسعود صحراوي ونعيمة الزهري الأغراض الكلامية أفعالا لغوية يمكن تصنيفها بغير المباشرة من خلال ثنائية الخبر والإنشاء العربيتين المندرجتين تحت تقسيمات سيرل الخمسة.

- استفاد الباحثون في نظرية الأفعال اللغوية من مبادئ غرايس التخاطبية والتي جعلوها نقطة انطلاق في أبحاثهم، وهذا ما ظهر جليّا عند طه عبد الرحمن الذي وضع مبادئ تخاطبية تعوّضها وتكمّل النقص فيها تقوم عليها العملية التأويلية المستهدفة في هذا البحث .

- تأخذ قواعد التأويل الدلالي عند المتوكلّ بعين الاعتبار معنى الجملة والسياقات المحيطة بها للوصول إلى المعنى المقصود، من خلال اشتغاله عبر قوالب تحكم هذه العملية ، فالتأويل الدلالي الكافي عنده يربط المعنى بالمقام .

- أعطى المتوكل دورا تأويليا للبؤرة المرتبطة بعملية النبر أثناء عملية التخاطب من خلال ربطها بحال المتكلم والمخاطب الذي يتحكّم في تحديد الوظيفة البؤرة من غيرها أوفي البؤر نفسها بالاستعانة بقواعد النبر والتنغيم المناسبين.

- لم يحسم المتوكّل قضيّة التنغيم و القوة الإنجازية الحرفية أوالمستلزمة تماما وإنّما ترك الأمر لعملية التخاطب التي جعل لها الأولوية في تحديدها ومعرفة نوع التنغيم المناسب لكلّ جملة مقارنة بالقوة الحرفية لتلك الجملة التي تفترض مسبقا نوعا معيّنا من التنغيم لكل تركيب.

- يمكن إدراج الاستعارة التمثيلية ضمن العبارات المتحجّرة حسب المفهوم الوظيفي لأنّ كثرة استعمال العبارات المجازية والتمثيلية يؤدي بها إلى تحجّر الدلالة وعليه يحتاج السامع إلى عملية تأويلية للوصول إلى المعاني المقصودة.

وفي الأخير يبدو أنّ الكثير من معطيات الدرس التراثي المتمثلة في هذا البحث في مكوّنات خطابات التفسير المذكورة إضافة إلى الأغراض الكلامية المنبثقة عن الخبر والإنشاء العربيتين والتي تنتج عن عمليّة تأويلية قد تمّ استثمارها في الدرس اللساني الحديث بمفاهيم جديدة ، مع اختلافات في طبيعة الدراسة ، يمكن للباحث أن يستفيد منها ويتعمّق فيها أكثر ويخصّصها للبحث والدراسة .

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .**

أولا)- الكتب :

1 - آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي،أحمد المتوكل،دار الهلال العربية،الرباط،ط1، 1993.

2 - الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي (جلال الدين)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دط ، 1974 .

3 - أثر الوقف على الدلالة التركيبية،محمد يوسف حبلص،دار الثقافة العربية،القاهرة،دط،1993.

4 - أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين،أحمد مختار عمر،عالم الكتب ، القاهرة ط2، 1993 .

5 - الأدب المفرد ، البخ اري(محمد بن اسماعيل)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية القاهرة ، دط ، 1375هـ.

6 - استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004.

7 - استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان ، دار الحوار ، دمشق ، ط1 ، 2003.

8 - الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، دار الأمان، الرباط ، ط1 ، 2011.

9 - الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، مطبعة نهضة مصر ، دط، دت .

10 - الأصول في النحو،ابن السراج(أبو بكر محمد)،تح:عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،بيروت.

11 - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، محمد عيد عالم الكتب ، القاهرة ، ط4 ، 1989 .

12 - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن،الشنقيطي(محمدالأمين)،دار الفكر،بيروت،دط،1995.

13 - أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة،نايف خرما، عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر 1987.

14 - إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط7 ، 1999 .

15 - الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل،بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر،عمان، ط2، 1997.

16 - الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ، ميشال زكريا ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط2، 1986.

17 - الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ط2 ، 1986.

18 - أمثال العرب، المفضل الضبيّ، تح:إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط1، 1981.

19 - الأمر والنهي في اللغة العربية ، نعيمة الزهري ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1997 .

20 - الأنظمة السيميائية ، هيثم سرحان، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، ط1، 2008.

21 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، البيضاوي (ناصر الدين أبو سعيد) ، تح: محمد عبد الرحمان المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 1997 .
22 - أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ، أبو بكر جابر الجزائري ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط5 ، 2003 .
23 - الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (جلال الدين محمد)، تح: إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.
24 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر ، دط 2007.
25 - البرهان في علوم القرآن ، الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ، ط1 ، 1957 .
26 - البلاغة العربيةِ(أسسها وعلومها وفنونها)،عبد الرحمن بن حسن،دار العلم،دمشق، ط1، 1996.
27 - البلاغة (فنونها وأفنانها) ، فضل حسن عباس ، دار الفرقان للنشر ، اربد ، ط4، 1997.
28 - البنى النحوية ، نوام تشومسكي، ترجمة : يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ، ط1، 1987.
29 - تاج العروس، الزبيدي(محمد مرتضى) ، تح: مصطفى حجازي ، مطبعة حكومة الكويت الكويت، ط1 ، 2001 .
30 - تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (أبو نصر اسماعيل) ، تح : أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين ، بيروت ، ط4 ، 1987 .
31 - تأويل اللفظ والحمل على المعنى ، وئام الحيزم ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2009 .
32 - التأويلية العربية ، محمد بازي ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، ط1 ، 2010 .
33 - التبيان في إعراب القرآن، العكبري(أبو البقاء عبد الله)، تح: علي محمد البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي وشركائه، دط ، 1976.
34 - تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن ،الغرناطي (أحمد بن يوسف) ، كنوز اشبيليا ، السعودية ، ط1 ، 2007 .
35 - التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة،محمود عكاشة،دار النشر للجامعات،القاهرة،ط1،2005.
36 - التحويل في النحو العربي، رابح بومعزة، عالم الكتب الحديث، الأردن،ط1 ،2008.
37 - التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، مسعود صحراوي ، دار التنوير ، الجزائر ، ط1 ، 2008.

38 - التداولية من أوستين إلى غوفمان، فليب بلانشيه، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سوريا ط1، 2007 .
39 - التركيبيات الوظيفية (قضايا ومقاربات) ، أحمد المتوكل ، دار الأمان، الرباط، ط1، 2005 .
40 - التطبيق النحوي، عبده الراجحي، مكتبة المعارف ،ط1، 1999.
41 - التعريفات ، الشريف الجرجاني (علي بن محمد) ،تح: إبراهيم الأبياري ، دار الريان للتراث دط ، دت.
42 - تفسير ابن باديس(في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير)، عبد الحميد بن باديس ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط2 ، 2003 .
43 - تفسير التحرير والتنوير،ابن عاشور(محمد الطاهر)،الدار التونسية للنشر، تونس،دط،1984.
44 - تفسير الجلالين ، السيوطي (جلال الدين) والمحل ي (جلال الدين) ، تح: فخر الدين قباوة مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط1 ، 2008 .
45 - تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير (أبو الفداء اسماعيل) ، تح : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1998 .
46 - تهذيب اللغة، الأزهري (أبو منصور محمد) ، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراب العربي، بيروت، ط1 ، 2001.
47 - التواصل والحجاج، طه عبد الرحمن، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، دط، دت.
48 - التوليد الدلالي في البلاغةوالمعجم،محمد غاليم،دار توبقال للنشر،الدار البيضاء،ط1، 1987.
49 - جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري (محمد بن جرير) ، تح : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 2000.
50 - جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط37 ، 2000.
51 - الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي(أبو عبد الله محمد) ، تح : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية، القاهرة ، ط2 ، 1964 .
52 - الجدول في إعراب القرآن الكريم ، محمود صافي ، دار الرشيد ، دمشق ، ط3 ، 1995.
53 - الجملة العربية والمعنى ، فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط1 ، 2000.
54 - الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي(أبو محمد بدر الدين) ، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1992 .
55 - جواهر البلاغة، السيد الهاشمي، ضبط: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية،بيروت،دط، دت.
56 - الخصائص ، ابن جني(أبو الفتح عثمان)، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية مصر، دط ، 1957 .
57 - خصائص التراكيب ، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1996.

58 - الخطاب والتخاطب ، عبد الرحمن الحاج صالح ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر د ط ، 2012.
59 - الخطاب وخصائص اللغة العربية، أحمد المتوكل ، دار الأمان، الرباط، ط1 ،2010 .
60 - دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، دط ، 1997.
61 - دلائل الإعجاز ،الجرجاني(عبد القاهر)،تح:محمود شاكر ،مطبعة المدني،القاهرة، ط3 ،1992.
62 - دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس ،مكتبة الأنجلو المصرية ، ط5 ، 1984 .
63 - ديوان ذي الرمة ، ذو الرمة(أبو الحارث غيلان) ،تح: أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، 1995 .
64 - السبعة في القراءات ، البغدادي (أبو بكر أحمد) ، تح : شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ط2 ، 1980 .
65 - السياق وأثره في المعنى،المهدي إبراهيم الغويل،أكاديميّة الفكر الجماهيري،بنغازي،دط،2011.
66 - السيميولسانيات وفلسفة اللغة،عبد السلام اسماعيلي علوي،دار كنوزالمعرفة،عمان،ط1، 2017
67 - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،الأشموني(علي بن محمد) ، تح: حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1998 .
68 - شرح تسهيل الفوائد ، ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين) ، تح : عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة، مصر ، ط1 ، 1990 .
69 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن)، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط20 ، 1980.
70 - شرح الكافية الشافية ،ابن مالك(أبو عبد الله جمال الدين) ، تح : عبد المنعم أحمد هريدي إحياء التراث الإسلامي، مكة ، ط1 ، 1982 .
71 - شرح المفصل، ابن يعيش (أبو البقاء)، تح: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت ط1، 2001.
72 - الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب ومسائلها في كلامها ، ابن فارس (أحمد أبوالحسين)، تح: أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1997.
73 - صناعة الخطاب (الأنساق العميقة للتأويلية العربية) ، محمد بازي ، دار كنوز المعرفة عمان ، ط1 ، 2015 .
74 - الصوتيات التركيبية (بحث في فونولوجيا اللغة العربية)، أبوبكر حسيني ، دار الكتاب الحديث القاهرة ، ط1 ، 2019 .
75 - العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ، الشنقيطي(محمد الأمين) ، تح: خالد بن عثمان السبت ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ، ط2 ، 1426هـ .

76 - علم البيان، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1982.
77 - علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط5 ، 1998 .
78 - علم الدلالة ، كلود جرمان وريمون لوبلون، تر: نور الهدى لوشن ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ، ط1 ، 1997 .
79 - علم الدلالة ، محمد علي الخولي ، دار الفلاح ، الأردن ، د ط ، 2001 .
80 - علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2009.
81 - علوم البلاغة،محمد أحمد قاسم ومحي الدين ديب،المؤسسة الحديثة للكتاب،لبنان،ط1،2003.
82 - العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، ابن رشيق القيرواني(أبو علي الحسن) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، ط5 ، 1981 .
83 - فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، الشنقيطي (محمد بن أب القلاوي)، شرح: أحمد الحازمي ، مكتبة الأسدي ، مكة ، ط1 ، 2010.
84 - الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو، يحي بعيطيش، ضمن كتاب: التداوليات(علم استعمال اللغة)،تنسيق:حافظ اسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، اربد(الأردن)، ط2، 2014.
85 - في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط2 ، 2000 .
86 - في اللسانيات التداولية، خليفة بوجادي ، بيت الحكمة ، الجزائر ، ط1 ، 2009.
87 - في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ، ط2، 1986 .
88 - في نحو اللغة وتركيبها، خليل أحمد عمايرة، دار المعرفة ، جدة ، ط1 ، 1984 .
89 - القاموس المحيط، الفيروز أبادي (مجد الدين محمد) ، تح : محمد نعيم العرقسوسي وآخرون مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط8 ، 2005 .
90 - قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، مازن الوعر، دار طلاس، دمشق،ط1، 1988.
91 - قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية) ،أحمد المتوكل، دار الأمان الرباط، دط،1995 .
92 - قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب)، أحمد المتوكل ، دار الأمان الرباط ، دط ، 2001 .
93 - قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات)، أحمد المتوكل ، دار الأمان الرباط، دط ، 1996 .
94 - قواعد تحويلية للغة العربية، محمد علي الخولي، دار الفلاح، الأردن، دط، 1999.
95 - القيد التركيبي في الجملة العربية،منجي العمري،الدار التونسية للكتاب،تونس، ط1، 2015 .

96 - الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط4، 2004 .
97 - الكشاف، الزمخشري(أبو القاسم جار الله) ، تح: الداني بن منير آل زهوي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ،2006.
98 - الكليات، الكفوي (أبو البقاء أيوب) ، تح : عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، دط، دت .
99 - لسان العرب ، ابن منظور(أبوالفضل جمال الدين)، دار صادر، بيروت ، دط ، 1993.
100 - اللسان والميزان، طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء، ط1، 1998.
101 - اللسانيات التوليدية (الأسس النظرية والمنهجية)، مصطفى غلفان ، دار كنوز المعرفة، عمان ط1، 2016 .
102 - اللسانيات التوليدية (تطور النماذج التوليدية)، مصطفى غلفان ، دار كنوز المعرفة، عمان ط1، 2016 .
103 - اللسانيات العربية، مصطفى غلفان، دار ورد الأردنية ، ط1 ، 2013 .
104 - اللسانيات (منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية) ، حنيفي بناصر ومختار لزعر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2009.
105 - اللسانيات (النشأة والتطور)،أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3 ،2007.
106 - اللسانيات الوظيفية المقارنة ،أحمد المتوكل ، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، 2012 .
107 - اللسانيات واللغة العربية،عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال،الدار البيضاء، ط3،1993 .
108 - اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء ، دط،1994.
109 - اللغة والحجاج، أبو بكر العزاوي، العمدة في الطبع ، الدار البيضاء، ط1، 2006.
110 - اللمع في العربية ، ابن جني، تح : سميح أبومغلي ، دار مجدلاوي، عمان ، دط ، 1988 .
111 - محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، شفيقة العلوي ، أبحاث للترجمة والنشر، بيروت ط1، 2004.
112 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (أبو محمد عبد الحق) ، تح:عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1 ، 2001.
113 - المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، التواتي بن التواتي، دار الوعي الجزائر، دط ، 2008.
114 - مدخل إلى دراسة الجملة العربية،محمود أحمد نحلة،دار النهضة العربية،بيروت، دط،1988.
115 - مدخل إلى الدلالة الحديثة،عبد المجيد جحفة،دار توبقال للنشر،الدار البيضاء، ط1،2000.
116 - المدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1997.

117 - مدخل للصواتة التوليدية، إدريس السغروشني ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، ط1، 1987 .
118 - مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ابن حنبل (أبو عبد الله أحمد) ، تح : شعيب الأرنؤوط وآخرون مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط1 ، 2001 .
119 - مشكل إعراب القرآن، مكي (أبو محمد)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1984.
120 - معاني القرآن ، الفراء (أبو زكريا يحي) ، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1983.
121 - معاني النحو ، فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، الأردن ، ط1 ، 2000 .
122 - معجم اللغة العربية المعاصرة ، أحمد مختار عمر وآخرون، عالم الكتب ، ط1 ، 2008.
123 - المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وآخرون ، تح: مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ط4 ، 2004 .
124 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ابن هشام(جمال الدين) ، تح: مازن المبارك ، دار الفكر دمشق، ط6 ، 1985 .
125 - مفاتيح العلوم ، الخوارزمي (محمد بن أحمد)، تح: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي بيروت ، ط2 ، د ت .
126 - مفتاح العلوم،السكاكي(أبو يعقوب يوسف)، تح : نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ط2 ،1987 .
127 - المفصل في صنعة الأعراب ، الزمخشري(أبو القاسم جار الله)، تح: علي بوملحم ، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993 .
128 - المقتضب،المبرد(محمد بن يزيد)،تح:محمد عبد الخالق عظيمة،عالم الكتب،بيروت،دط، دت .
129 - المكتفي في الوقف والابتداء،الداني (أبوعمرو)، تح: محي الدين رمضان ، دار عمار للنشر ط1 ،2001 .
130 - من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، محمد حماسة عبد اللطيف ، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1 ، 1990.
131 - مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط ، 1990.
132 - من بلاغة القرآن، أحمد البدوي، نهضة مصر، القاهرة، دط، 2005.
133 - من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية) ، أحمد المتوكل دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط1 ،1987 .
134 - المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، أحمد المتوكل، دار الأمان الرباط، ط1 ، 2006 .

135 - من الحجاج إلى البلاغة الجديدة، جميل حمداوي، أفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2014.
136 - منع جواز المجاز في المنزّل للتعبّد والإعجاز، الشنقيطي (محمد الأمين)، دار عالم الفوائد مكة، دط، دت.
137 - المنهج الوظيفي في البحث اللساني ، أحمد المتوكل ، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، 2016 .
138 - موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي (محمد بن علي) ، تح : على دحروج مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط1 ، 1996 .
139 - الميزان في أحكام تجويد القرآن ، فريال زكريا العبد ، دار الإيمان، الاسكندرية ، دط ،2005 .
140 - النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، دط، 1979.
141 - النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1974 .
142 - نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، فاطمة الهاشمي بكوش، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة ط1، 2004 .
143 - النص بين الدلالة والتداول، عمر معراجي، منشورات دار القدس العربي، وهران، دط، دت.
144 - نظرية أفعال الكلام العامة، أوستين،تر:عبد القادر قينيني، افريقيا الشرق للنشر، دط،1991.
145 - نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغين العرب، طالب سيد هاشم الطبطبائي ، مطبوعات جامعة الكويت، 1994.
146 - النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة،محمد غاليم،دار توبقال،الدار البيضاء،ط1 ،2007.
147 - نظرية النظم، صالح بلعيد، دار هومة، الجزائر ، دط، 2002.
148 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي(جلال الدين)، تح: عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية ، مصر ، دط ، دت .
149 - الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل،دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1 ،1985.
150 - الوظيفة بين الكلية والنمطية، أحمد المتوكل ، دار الأمان، الرباط، ط1 ،2003.
151 - الوظيفة والبنية ، أحمد المتوكل ، منشورات عكاظ ، الرباط، دط ،1993 .
152 - الوقف والابتداء في القرآن الكريم، ياسين جاسم المحيمد، دار ابن كثير، دمشق، دط، 2016.

ثانيا)- الرسائل الجامعية :

153 - الأنسنة والتأويل في فكر محمد أركون ، مصطفى كيحل ، أطروحة دكتوراه ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008/2007 .
154 - القواعد التحويلية للجملة العربية في كتاب سيبويه، البشير عبابة، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2012/2011 .
155 - النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي(دراسة في نحو الجملة)، الزايدي بودرامة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ، 2013/ 2014.

ثالثا)- المجلّات :

156 - مجلة جامعة الأقصى ، غزة ، عدد خاص، ج2 ، جوان ، 2006 .
157 - مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، ع3 ، مج4، ، 2007.
158 - مجلة العميد ، كربلاء ، ع 1+2 ، مج1 ،أوت 2012 .
159 - مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت ، السنة 29 ، 2009 .

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
مقدمـــة	أ–هـ
مدخـــل	6–18
أوّلا : مفاهيم أساسية	7
ثانيا: آليات التأويل وكفاءات المؤوّل	12
I_ الآليات اللسانية	12
II–الآليات التداولية	15
III– الآليات الاستدلالية العقلية	17
الفصل الأول: التأويل الدلالي في كتب التفسير المغاربية	19–87
أولا: التأويل الدلالي الناتج عن التضمين	22
I– مفهوم التضمين	22
II– التضمين في كتب التفسير المغاربية	26
1_ تضمين الفعل	27
2 _ تضمين الاسم	37
3_ تضمين الحرف	40
ثانيا : التأويل الدلالي الناتج عن الإعراب	48
I_ مفهوم الإعراب	48
II _ الإعراب في كتب التفسير المغاربية	49
1 _ تعدّد أوجه الإعراب في الأسماء	53
2_ التعدّد الناتج عن الفعل أو الاسم	61
3_ التعددّ الناتج عن الاسم أو الأداة	63
ثالثا: التأويل الدلالي الناتج عن آليات بلاغية	64
I–التأويل الناتج عن البيان	64
1_ المجاز	65
2_ التشبيه	71
3_الكناية	73

4_ التعريض	74
II- التأويل الناتج عن المعاني	74
1_ التقديم والتأخير	75
2_ الحذف والذكر	77
3_ التعريف والتنكير	79
رابعا: آليات أخرى مساعدة للتأويل	82
I_ اللغة والاشتقاق	82
II _ القراءات	84
III _ أسباب النزول	85
الفصل الثاني:التأويل الدلالي في الدراسات التوليدية والتحويلية المغاربية	88-136
أولا: مفاهيم أساسية للنظرية	91
I -التأويل الدلالي	91
II - النحو التوليدي	91
III_ الكفاءة والأداء	94
IV _ البنية السطحية والبنية العميقة	96
V_ التحويل	97
ثانيا: البنية العميقة والتأويل الدلالي	105
I-نموذج تشومسكي الأوّل	105
II_ تأويليّة كاتز وفودور وبوسطل	111
III_تأويلية تشومسكي وكاتز	118
ثالثا : البنية السطحية والتأويل الدلالي	124
I-النبر	125
II- التنغيـــم	129
III- التحويلات	130
رابعا: تعدّد التأويل في النحو التوليدي	133

الفصل الثالث: التأويل الدلالي في الدراسات المغاربية لنظرية الأفعال اللغوية	181-137
أوّلا: نشأة مفهوم الفعل اللغوي	140
ثانيا: الفعل اللغوي غير المباشر والتأويل الدلالي	151
I_ اقتراح غرايس	152
II_ اقتراح سيرل	162
III_ اقتراح طه عبد الرحمن لمبادئ التخاطب	167
ثالثا: نماذج تطبيقية في الدراسات العربية	172
I_ الخبر	173
II_ الأمر	175
III_ النهي	177
IV_ الاستفهام	178
الفصل الرابع:التأويل الدلالي في الدراسات المغاربية للنحو الوظيفي	233-182
أوّلا: الأسس المنهجية للنظرية	184
I_الكفاية التداولية	184
II_الكفاية النفسية	185
III_ الكفاية النمطية	187
ثانيا: القدرة التواصلية في نظرية النحو الوظيفي	188
• القالب النحوي	192
1-النسق الصرفي	192
2-النسق التركيبي	195
3_ النسق التطريزي	200
1) الفاصل التطريزي	200
2) النبر	201
3) التنغيم	216

ثالثا: تأويل العبارات الملتبسة والمتحجّرة عند المتوكل	223
I_ العبارات الملتبسة	223
II _العبارات المتحجرة	231
خاتمــة	238-234
قائمة المصادر والمراجع	248-239
فهرس الموضوعات	253-249
ملخص	256-254

ملخص

يعالج هذا البحث قضية التأويل الدلالي في الدراسات اللغوية المغاربية بشقّيها التراثي والحديث ، حيث جسّد خطاب التفسير ما جاءت به الدراسات التراثية ؛ لاعتماده على دراسات لغوية عديدة مسّت جوانب صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية وبلاغية إضافة إلى اختلاف القراءات وغيرها، ويظهر هذا جليّا أكثر في الجانب النحوي من خلال عنصري التضمين وتعدّد أوجه الإعراب ، فبالتضمين تضاف دلالات جديدة مؤوّلة إلى الجملة ، كما أنّ تعدّد أوجه الإعراب للكلمة الواحدة يسهم في المعنى ، وللوقف دوره في هذا أيضا ؛ إذ تتغيّر معه الوظيفة النحوية للكلمة أوّلا والتي بدورها تؤثّر في دلالة الجملة ككلّ ، كما أنّ المجاز والكثير من القضايا البلاغية والقراءات وأسباب النزول لها دورها في هذه العملية التأويلية للوصول إلى معانٍ معيّنة.

وقد اختلفت طريقة تناول مفهوم التأويل الدلالي عند اللغويين المغاربة في الدراسات الحديثة، فقد تمّ تناوله في الاتجاه التوليدي بالتركيز على البنية العميقة بنسبة كبيرة قبل أن تضاف بعض القضايا السطحية لاحقا ، كما تمّ الاعتناء بهذا المفهوم في نظرية الأفعال اللغوية من خلال الدلالات غير المباشرة التي ركّزت بنسبة كبيرة على الجوانب المحيطة بعملية التلفّظ للوصول إلى تأويل مناسب للعبارات اللغوية ، وقد أدخل الباحثون أغراض المتكلّم ضمنها أيضا ، في مقابل شبه إهمال للقضايا اللغوية البحتة في هاته العملية وقد حاول المتوكّل في نظرية النحو الوظيفي استدراك بعض النقائص التي وردت في الدراسات السابقة ، فجمع بعض القضايا اللغوية وغير اللغوية للوصول إلى تأويل دلاليّ كافٍ للعبارات اللغوية من خلال اشتغالها عبر قوالب مختلفة تسهم في هذه العملية فاستخدم مصطلحات حديثة للدلالة على بعض المفاهيم المدروسة سابقا في الدراسات اللغوية العربية مع وجود اختلافات في طبيعة الدراسة .

Abstract

This research treats the issue of semantic interpretation in Maghreb linguistic studies, focusing on its traditional and modern aspects, where the discourse of interpretation embodied what was brought by the traditional studies, as it relied on many linguistic studies that touched phonetic morphological, grammatical, lexical and rhetorical aspects in addition to the different readings and so forth. This is highly manifested in the grammatical side via the inclusion and the multiplicity of expressions; when applying inclusion, new meaning interpreted to the sentence will be added, just as the multiplicity of expressions for a single word contributes to the meaning, and the pause has its role in this as well; with it the grammatical function of the sentence will be changed in the first place and this will influence the entire semantic dimension of the sentence; meanwhile, the metaphor and many rhetorical issues, readings and reasons for descent have a role in this interpretation process to reach certain meanings.

The method of dealing with the concept of semantic interpretation among Maghreb linguists varied in recent studies, as it was addressed in the generative direction by focusing on the deep structure in a large percentage before adding some superficial issues later, and much attention was given to this concept in the theory of linguistic acts through the indirect indications that focused with a great proportion on the aspects surrounding the pronunciation process to reach an appropriate interpretation of the language phrases, and the researchers have included the purposes of the speaker within them as well, in accordance with nearly neglecting the pure language issues in this process. In this respect, Al-Mutawakkil in his theory, "the theory of functional grammar" attempted to reconsider the deficiencies mentioned in the previous studies, he collected some linguistic and non-linguistic issues to reach a sufficient semantic interpretation of the linguistic expressions by operating them through various forms that contribute to this process, so he used modern terms to denote some of the concepts previously studied in Arabic linguistic studies with differences in the nature of the study.